



المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية
والمحاسبة

تشرين الاول ٢٠٢٥

نسخة باللغة العربية

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

مديرية الاعلام والتعاون الدولي

قسم الترجمة

شكر وتقدير

يعد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمثابة إطار عمل لمنظمة الانتوساي. قد تم تنسيق اعداد نسخة عام ٢٠٢٥ من هذا الاطار من قبل أمانة لجنة بناء القدرات التابعة للإنتوساي ومبادرة تنمية الانتوساي. وتولت فرق العمل التي تضم الأجهزة العليا للرقابة في كل من إندونيسيا والسويد وكوستاريكا وجامايكا وزامبيا وتونس والنرويج، مهمة الاعداد الفني للإطار. كما شاركت أمانة منظمة الباساي، ومنظمة الأفروساي الناطقة باللغة الانكليزية، وأمانة لجنة بناء القدرات، ومبادرة تنمية الانتوساي في هذا الجهد. وتم تنفيذ مرحلة الاختبار التجريبي في الأجهزة العليا للرقابة في كل من قبرص وباكستان، حيث أسهمت نتائجها في تنقيح الإطار.

قد تم تنسيق اعداد نسخة عام ٢٠٢٢ من هذا الاطار من قبل أمانة لجنة بناء القدرات التابعة للإنتوساي ومبادرة تنمية الانتوساي. وتولى فريق المهام الذي يضم الأجهزة العليا للرقابة في كل من فرنسا واليونان والبرازيل ومدغشقر ومبادرة تنمية الانتوساي، مهمة الاعداد الفني للإطار. وتم تنفيذ مرحلة الاختبار التجريبي في الأجهزة العليا للرقابة في كل من البرتغال وتونس والمغرب.

تم اعداد الإطار في البداية من قبل فريق عمل الإنتوساي المعني بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتم تنفيذه بالشراكة مع هيئات الإنتوساي، بما في ذلك عدد من الأجهزة العليا للرقابة التي قامت بتجربة تطبيق الإطار. وقد قُدم الدعم المالي لهذه المرحلة من التعاون بين الإنتوساي المانحين.

تولى فريق العمل الذي يعمل تحت إشراف مجموعة عمل الإنتوساي المعني بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تنفيذ أعمال الاعداد الفني، وضم في عضويته الأجهزة العليا للرقابة في كل من البحرين والبرازيل وتشيلي وألمانيا والهند والمكسيك والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة، إضافة إلى أمانة منظمة الأفروساي الناطقة بالانكليزية، وأمانة منظمة الكريفياف، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية. وقد تم تنسيق عمل فريق العمل من قبل أمانة التعاون الإنتوساي مع المانحين ضمن إطار مبادرة تنمية الانتوساي. كما قدم عدد من الأجهزة العليا للرقابة، إلى جانب مجموعة خبراء أوسع من أصحاب المصلحة المهتمين، المعلومات في مراحل رئيسية من عملية الاعداد. وإضافة إلى ذلك، قدمت مجموعة عمل تمثل الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية معلوماتها من منظور هذا النموذج من الأجهزة. كما تم توفير الدعم في مجال التدقيق اللغوي والترجمة من قبل الأجهزة العليا للرقابة في كل من البرازيل وفرنسا وألمانيا والكويت والمكسيك والبرتغال والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة، إضافة إلى بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

للاستفسارات:

يمكن ارسال الاستفسارات بخصوص إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لفريق الإطار في مبادرة تنمية الانتوساي على البريد الإلكتروني التالي: SAIPMF@idi.no

سجل تتبع النسخ

رقم النسخه	الغرض	التاريخ	جهة التحويل
٠-١	مسودة لاجتماع مجموعة عمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، المكسيك، يونيو 2012	21 أيار/مايو 2012	إم الذكروفت
١-١	المسودة الداخلية لفريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابه المالية والمحاسبة	17 تموز/يوليو 2012	إم الذكروفت
٠-٢	المسودة الخارجية للتعليقات وتجارب المرحله 1	14 ايلول/سبتمبر 2012	إم الذكروفت
١-٢	المسودة الداخلية لفريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابه المالية والمحاسبة	26 شباط/فبراير 2013	إم الذكروفت
٢-٢	المسودة الداخلية للمجموعة المرجعية بخصوص إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	8 ايار/مايو 2013	إم الذكروفت
٠-٣	مذكرة العرض لمجموعة عمل الانتوساي بشأن قيمة ومنافع الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ليما، يوليو 2013	28 ايار/مايو 2013	إم الذكروفت
نسخة ارشادية	الإصدار التجريبي المعتمدة من مجموعة عمل الأنتوساي بشأن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	12 تموز/يوليو 2013	مجموعة عمل الأنتوساي بشأن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
١-٣	المسودة الداخلية والاختبار لفريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	22 كانون ثاني/يناير 2016	واي ارنيسين
٢-٣	المسودة الداخلية لمجموعة عمل الأنتوساي بشأن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمجموعة المرجعية بخصوص إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	19 شباط/فبراير 2016	واي ارنيسين
نسخة الإفراج	مسودة مجموعة عمل الأنتوساي بشأن قيمة ومنافع الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	26 ايار/مايو 2016	إم الذكروفت
نسخة الافراج	المسودة المحدثة لمجموعة عمل الأنتوساي بشأن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ولجنة التشارك المعرفي	15 اب/أغسطس 2016	مجموعة عمل الأنتوساي بشأن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ولجنة تبادل المعرفة
نسخة الافراج	الإصدار المصحح	29 ايلول/سبتمبر 2016	إم الذكروفت
نسخه ٢٠١١	تضمين التمهيد	24 تشرين اول/أكتوبر 2016	مؤتمر الانتوساي
نسخه ٢٠٢٢	مراجعة المؤثرات الخاصة بالانشطة القضائية	١٠ تشرين اول/أكتوبر ٢٠٢٢	او هويم
نسخه ٢٠٢٥	مراجعة مؤثرات مختلفه عبر إطار العمل		مؤتمر الانتوساي

ملاحظة بشأن استخدام سجل تتبع النسخ

سوف تكون النسخ المحدثة لفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومجموعة الخبراء هي ٠-١، ١-١، ٢-١ إلخ

سوف تكون النسخ المحدثة لمجموعة عمل الأنتوساي بشأن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هي ٠-٢، ٠-٣، إلخ

قائمة المختصرات

المنظمة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالانكليزية	AFROSAI-E
لجنة بناء القدرات التابعة للانتوساي	CBC
مبادرة تنمية الانتوساي	IDI
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	INTOSAI
التقييم الذاتي للنزاهة: أداة لتقييم مدى تعرض الأجهزة العليا للرقابة المالية لانتهاكات النزاهة وقدرتها على التعافي، تم اعدادها من قبل محكمة الحسابات الهولندية.	IntoSAINT
المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	ISSAI
غير منطبق	NA
الإنفاق العام والمساءلة المالية	PEFA
مؤشر أداء اطار عمل الإنفاق العام والمساءلة المالية	PEFA PI
الإدارة المالية العامة	PFM
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة	SAI
اطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة	SAI PMF
تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة	SAI-PR
مجموعة عمل الإنتوساي بشأن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	WGVBS
اطار عمل الانتوساي للاصدارات المهنية	IFPP
مبادئ الانتوساي التي تتألف من المبادئ التأسيسية والأساسية	INTOSAI-P
دليل الانتوساي الارشادي	GUID

جدول المحتويات

	سجل تتبع النسخ
	جدول المختصرات
	تمهيد
	بيان ضمان الجودة
	١- حول اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
	١-١ نبذة عامة والهدف ونسخ إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
	٢-١ استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
	٣-١ الانتقال إلى إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية وآثاره على إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
	٤-١ نطاق وحدود قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية
	٥-١ حول تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية
	٦-١ حول مجموعة مؤشرات الأداء
	٧-١ منهجية التقييم
	١-٧-١ مراحل تقييم اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة
	٢-٧-١ التقييم القائم على الأدلة
	٣-٧-١ تحديد أنواع التدقيق للتقييم
	اخذ عينات من ملفات التدقيق للمراجعة
	٢- اعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة
	١-٢ كيفية اعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة
	٢-٢ محتويات تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة
	٣- مجموعة مؤشرات أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
	١-٣ نظرة عامة عن المؤشرات بضمنها الابعاد
	٢-٣ منهجية التصنيف
	١-٢-٣ اسناد الدرجة للابعاد
	٢-٢-٣ مستويات اسناد الدرجات
	٣-٢-٣ تجميع درجات المؤشرات
	٤-٢-٣ منهجية عدم اسناد درجة
	٥-٢-٣ جداول التحويل لإسناد درجات المؤشرات
	٣-٣ المؤشرات
	المجال أ: الاستقلالية وإطار العمل القانوني
	المؤشر ١ - استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
	المؤشر ٢: صلاحيات الجهاز الرقابي
	المجال ب: الحوكمة الداخلية والاخلاقيات
	المؤشر ٣: دورة التخطيط الاستراتيجي
	المؤشر - ٤: نظام الأخلاقيات وإدارة المخاطر والجودة
	المؤشر ٥ عمليات تدقيق بالاستعانة بجهات خارجية
	المؤشر ٦: القيادة والتواصل الداخلي

	المؤشر ٧ التخطيط العام للتدقيق
	المجال ت: جودة التدقيق، والابلاغ والأنشطة القضائية
	المؤشر ٨ شمول التدقيق وشمول الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة
	مقدمة التدقيق المالي
	المؤشر ٩ - معايير التدقيق المالي وإدارة الجودة
	المؤشر - ١٠ عملية التدقيق المالي
	المؤشر - ١١ نتائج التدقيق المالي
	مقدمة تدقيق الأداء
	المؤشر ١٢: معايير تدقيق الأداء وإدارة الجودة
	المؤشر ١٣: عملية تدقيق الأداء
	المؤشر ١٤ - نتائج تدقيق الأداء
	مقدمة عن تدقيق الامتثال
	المؤشر ١٥: معايير تدقيق الامتثال وإدارة الجودة
	المؤشر-١٦: عملية تدقيق الامتثال
	المؤشر ١٧ نتائج تدقيق الامتثال
	مقدمة لمؤشرات الأنشطة القضائية (الاختصاصية)
	المؤشر ١٨: النظام والإطار القانوني القضائي لضمان جودة الرقابة على الحسابات
	المؤشر ١٩: الأنشطة القضائية
	المؤشر ٢٠: نتائج الإجراءات القانونية
	المجال (ث): الإدارة المالية والأصول وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	المؤشر ٢١: الإدارة المالية والأصول وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	المجال ج: الموارد البشرية والتعلم والتطوير المهني
	المؤشر ٢٢: إدارة الموارد البشرية
	المؤشر ٢٣: التعلم والتطوير المهني
	المجال (ح): الاتصالات وإدارة أصحاب المصلحة
	مؤشر ٢٤ التواصل مع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية
	المؤشر ٢٥ التواصل مع وسائل الإعلام والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني
	الملحق ١ تعريف المصطلحات الرئيسية

تمهيد

ان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هم حماة الثقة العامة. ولكي تظل متمسة بالمصداقية وفاعلة، يجب ألا تقتصر على تقديم اعمال تدقيق مالي عالية الجودة فحسب، بل يجب أيضًا أن تكون قادرة على تقييم أدائها الذاتي والسعي المستمر نحو التحسين. يوفر إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هذه الفرصة تحديدًا: فهو أداة تقييم شاملة قائمة على الأدلة تساعد الأجهزة العليا للرقابة على فهم مكانها الحالي، وسبب أدائها بالطريقة التي تقوم بها، وكيف يمكنها أن تصبح أقوى وأكثر مرونة.

يعتمد هذا الإصدار المنقح من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الدروس المستفادة من عقد من التطبيق العالمي. ويظل الإطار راسخًا في إطار الإنتوساي للاصدارات المهنية، مع دمج المعايير الحديثة مثل المعيار الدولي ١٤٠ حول إدارة الجودة والمعيار الدولي ١٥٠ حول كفاءة المدققين. وفي المجالات التي يقدم فيها إطار الإنتوساي للاصدارات المهنية ادلة محدودة، تم تعزيز الإطار بأفضل الممارسات الدولية المتطورة، بما في ذلك حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الموارد البشرية.

ان إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة قابل للتطبيق عالميًا، سواء من خلال التقييم الذاتي، أو تقييم النظراء، أو التقييم الخارجي، أو التقييم المزيج. وفوق كل ذلك، فهو أكثر من مجرد أداة تشخيصية – فهو محفز للتعلم والحوار والتحول. من خلال تبنيه، تُظهر الأجهزة العليا للرقابة كل من المهنية والشجاعة: شجاعة أن يتم قياسها، والالتزام بخدمة مواطنيها بتميز.

نحن واثقون من أن هذا الإطار المنقح والمحدّث – إلى جانب نسخته الرقمية، سيحظى بقبول من عدد متنامٍ من الأجهزة العليا للرقابة في مجتمع الإنتوساي. ومن خلال الاستخدام الكامل له، لا تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتحسين أدائها فقط، بل تعزز أيضًا المصداقية الجماعية والأهمية والأثر للتدقيق في القطاع العام على مستوى العالم.

إينار جوريسن

تساكاني مالوليكي

مدير عام

المدقق العام في جنوب افريقيا

مبادرة تنمية الانتوساي

رئيس لجنة بناء القدرات التابعة للانتوساي

بيان ضمان الجودة

تحدد الورقة المشتركة لرؤساء أهداف الإنتوساي ومبادرة تنمية الانتوساي حول ضمان جودة السلع العامة للإنتوساي التي تم اعدادها ونشرها خارج إطار الإنتوساي للاصدارات المهنية ثلاثة مستويات لضمان الجودة، وهي كما يلي:

المستوى الأول: المنتجات التي خضعت لعمليات ضمان الجودة المكافئة لإجراءات اطار الانتوساي للاصدارات المهنية الرسمية، بما في ذلك فترة طويلة من العرض العام المتسم بالشفافية (٩٠ يومًا).

المستوى الثاني: المنتجات التي خضعت لعمليات ضمان جودة محدودة أكثر، تشمل أصحاب المصلحة من خارج هيئة الانتوساي أو مجموعة العمل المسؤولة عن الاعداد الأولي للمنتجات. قد تتضمن عمليات ضمان الجودة، على سبيل المثال، التطبيق التجريبي، الاختبارات، ودعوة التعليقات من أصحاب المصلحة الرئيسيين، على الرغم من أنها لا تصل إلى حد العرض العام الكامل لمدة ٩٠ يومًا.

المستوى الثالث: المنتجات التي خضعت لإجراءات صارمة لرقابة الجودة داخل هيئة الانتوساي أو مجموعة العمل المسؤولة عن اعدادها.

تم إنتاج هذا الإصدار المنقح لعام ٢٠٢٥ من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفق مستوى ضمان الجودة الأول:

قام فريقا عمل، يمثلان الخبراء المعنيين في الإنتوساي، بإجراء المراجعة الأولية التي استندت عليها اعتماد الإنتوساي للمعيارين الدوليين ١٤٠ و ١٥٠، إضافة إلى أفضل الممارسات العالمية الحديثة في حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تناولت المراجعة مجموعة واسعة من التعليقات التي تم تلقيها خلال التشاور العالمي بشأن التحسينات الممكنة لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وقد ترأس الفريقان بشكل مشترك خبراء الاطار من مبادرة تنمية الانتوساي المسؤول العالمي عن تنفيذ إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومن لجنة بناء القدرات التابعة للإنتوساي، المسؤول العالمي عن الحوكمة لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

في المرحلة التالية، تم تجربة المعايير المنقحة في جهازين من الأجهزة العليا للرقابة يمثلان سياق جهاز كبير وآخر صغير الحجم. وقد هدفت هذه التجربة إلى تحسين المعايير المنقحة، وضمان قابليتها للتطبيق وملاءمتها للغرض، والقضاء على العواقب غير المقصودة أو مواطن الغموض التي لعلها لم تظهر أثناء صياغة المعايير المنقحة.

على غرار الآلية الاصولية لاطار الانتوساي للاصدارات المهنية الرسمية، تم عرض المعايير المنقحة بعد ذلك على جميع أعضاء الإنتوساي وجميع شركاء تنمية الإنتوساي لمدة 90 يومًا (خلال اشهر شباط وآذار ونيسان ٢٠٢٥). وبهدف تسهيل اتاحتها، تم عرض المعايير المنقحة والملاحظات التوضيحية للتعليق عليها بلغات الإنتوساي الاربعة: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، والإسبانية.

تمت معالجة جميع التعليقات الواردة من الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الإقليمية وشركاء التنمية. وقد تمت الموافقة على معايير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المنقحة من قبل

اللجنة التوجيهية للجنة بناء القدرات في ٦ حزيران ٢٠٢٥، مع طلب منح الهيئات التابعة للإنتوساي، ذات الخبرة في المجالات الأكثر تأثيرًا بالمراجعة، فرصة إضافية لإبداء الملاحظات. تم معالجة التعليقات الإضافية، مما أدى إلى إجراء تحسينات إضافية على المعايير المنقحة. تمت الموافقة على المعايير النهائية المنقحة، بعد دمجها في النص الكامل لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، من قبل اللجنة التوجيهية للجنة بناء القدرات في ٢٦ أيلول ٢٠٢٥.

الخاتمة

استنادًا إلى الخطوات الموضحة أعلاه، تؤكد لجنة بناء القدرات ومبادرة تنمية الانتوساي لمستخدمي إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 2025 أن هذا المستند قد خضع لضمان الجودة على مستوى ١، بما يعادل في جميع الجوانب متطلبات الآلية الاصولية لا إطار الانتوساي للإصدارات المهنية الرسمية المتعلقة بفترة طويلة من العرض العام المتسم بالشفافية.

اينار جوريسن

تساكاني مالوليكي

المدقق العام لجنوب

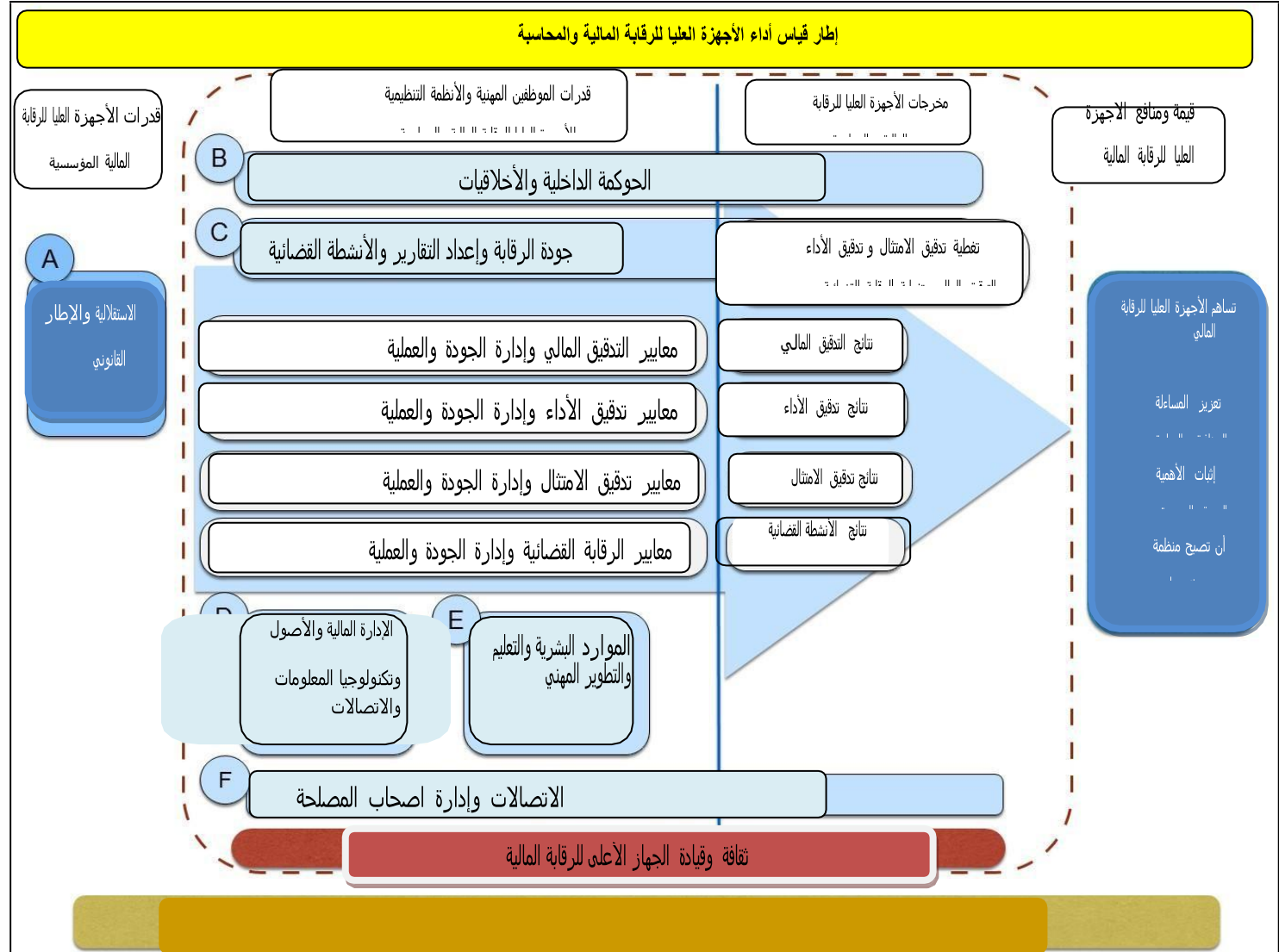
١- حول اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

١-١ نبذة عامة والهدف ونسخ إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

يوفر إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية للأجهزة العليا للرقابة إطارًا لإجراء تقييمات طوعية لأدائها مقارنةً بإطار الإنتوساي للإصدارات المهنية وغيرها من الممارسات الدولية الجيدة المعتمدة في مجال التدقيق الخارجي العام. ويُعد هذا الإطار إطارًا عالميًا متعدد الأغراض، ويمكن تطبيقه على جميع أنواع الأجهزة العليا للرقابة، بغض النظر عن هيكل الحوكمة والاختصاصات والسياق الوطني ومستوى التطور. ويمكن استخدام هذا الإطار للإسهام في تحسين تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة والتخطيط الاستراتيجي لديها، من خلال تعزيز استخدام قياس الأداء وإدارته، وكذلك تحديد الفرص المتاحة لتعزيز أداء الأجهزة العليا للرقابة ومتابعته، وتعزيز المساءلة. ويُعد هذا الإطار ذا صلة بالأجهزة العليا للرقابة التي اعتمدت مبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، أو تطمح إلى اعتمادها، أو ترغب في إجراء مقارنة مرجعية لأدائها في ضوء هذه المبادئ والمعايير وغيرها من الممارسات الدولية الجيدة. ويُعد إطار القياس هذا أداة طوعية، وليس مقصودًا به أن يكون إلزاميًا على جميع مكونات مجتمع الإنتوساي أو بعضها.

تماشيًا مع أهداف مبادئ الإنتوساي ١٢، قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – إحداث فرق في حياة المواطنين، يوفر إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة أيضًا أساسًا موضوعيًا يمكن الأجهزة العليا للرقابة من إظهار أهميتها المستمرة للمواطنين ولأصحاب المصلحة الآخرين. كما يهدف إلى تقييم إسهام الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة. ويمنح هذا الإطار الأجهزة العليا للرقابة فرصة لأن تصبح منظمات نموذجية يحتذى بها من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة عبر إبلاغ موثوق بشأن أدائها الذاتي.

المخطط ١ هيكل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



نسخ اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تم اعداد إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من قبل مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة، وذلك استنادًا إلى قرار اتُّخذ خلال مؤتمر الإنتوساي المنعقد في جنوب أفريقيا عام ٢٠١٠. وتعكس نسخة عام ٢٠١٦، التي أقرها مؤتمر الإنتوساي المنعقد في أبو ظبي عام ٢٠١٦، الخبرات المستخلصة من النسخة التجريبية (اعتبارًا من تموز/يوليو ٢٠١٣)، والتي خضعت لمشاورات واختبارات موسّعة من خلال أكثر من ٢٠ تقييمًا تجريبيًا، إضافة إلى عدة جولات رسمية من المشاورات مع عدد كبير من أصحاب المصلحة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

خضع إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمراجعتين منذ عام ٢٠١٦. وشملت نسخة عام ٢٠٢٢ مراجعة شاملة للمؤشرات الخاصة بتقييم الأنشطة القضائية، وذلك من أجل مواءمة الإطار مع مبادئ الإنتوساي ٥٠ المتعلقة بالأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة. وإضافة إلى ذلك، أُدرجت مراجعات تحريرية لتعكس انتقال إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة القديم، الذي أقرّ في عام ٢٠١٠، إلى إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية. الذي تم اعتماده في عام ٢٠١٦ خلال المؤتمر الثاني والعشرين للإنتوساي المنعقد في أبو ظبي، وذلك في إطار الجهود المستمرة لتحسين معايير الإنتوساي وعملية وضع المعايير، وكذلك جميع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وغيرها من الإصدارات المهنية للإنتوساي التي تم اعتمادها حتى تاريخه. ومع مراجعة الإطار، أصبحت هناك حاجة إلى مجموعة جديدة من التعاريف ومبادئ التصنيف. وتتعلق التغييرات التحريرية الرئيسية في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة بإعادة تسمية المراجع وتحديثها. ويُرِد وصف أكثر تفصيلاً لعملية إعادة التصنيف الناتجة عن الانتقال إلى إطار الانتوساي للإصدارات المهنية في القسم ٣-١ الانتقال إلى إطار الانتوساي للإصدارات المهنية وآثاره على إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

تم اعتماد نسخة عام ٢٠٢٥ من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مؤتمر الإنتوساي المنعقد في القاهرة عام ٢٠٢٥. وقد بدأت عملية المراجعة بإجراء مشاورات شاملة مع الأجهزة العليا للرقابة، وهيئات الإنتوساي، وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بهدف تلقي مقترحات لتحسين الإطار. وتتضمن هذه النسخة مراجعات جوهرية لمواءمة الإطار مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٤٠ إدارة الجودة في الأجهزة العليا للرقابة والمعيار الدولي ١٥٠ كفاءة المدقق. كما حظيت إدارة المخاطر التنظيمية وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمكانة أكثر بروزًا في هذه النسخة، نظرًا للأهمية الاستراتيجية المتزايدة لإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من التقنيات الحديثة خلال السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت تحسينات طفيفة أخرى في مختلف أجزاء الإطار.

٢-١ استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

يهدف إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى تحديد مدى جودة أداء الجهاز الأعلى للرقابة مقارنةً بالممارسات الدولية الجيدة، وكذلك إلى تحديد نقاط القوة والضعف لديه. وينبغي أن يستند التقييم إلى أدلة موضوعية. ويُعد استخدام إطار قياس الاداء طوعيًا، ويعود قرار إجراء التقييم باستخدام هذا الإطار إلى رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المعني. ولا يهدف تقييم هذا الاطار بحد ذاته إلى اقتراح توصيات إصلاح مستقبلية؛ بل قد يعقبه اعتماد عملية لإعداد خطة استراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة، و/أو تحديد مبادرات تنمية القدرات المقترحة وترتيب أولوياتها وتسلسل تنفيذها. وتشمل أغراض إجراء تقييم إطار قياس الأداء ما يأتي:

- كخطوة نحو تنفيذ مبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: تحديد المجالات التي تكون فيها الحاجة إلى التغيير هي الأكبر، من أجل الالتزام بالمبادئ الأساسية لمبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتعزيز الفهم لما تنطوي عليه الممارسات الجيدة للأجهزة العليا للرقابة.
- إظهار التقدم والقيمة والمنافع للمجتمع: قياس التقدم المحرز بمرور الوقت وإبرازه لأصحاب المصلحة الخارجيين، وبيان كيفية إسهام الجهاز الأعلى للرقابة في تعزيز إدارة المالية العامة، وترسيخ الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد.
- التخطيط الاستراتيجي: إجراء تقييم للاحتياجات يشمل الجهاز ككل، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة الاستفادة منه في إعداد خطة استراتيجية.
- قياس الأداء الداخلي / التقارير السنوية: تحسين أو استحداث إجراءات قياس الأداء الداخلي.
- الحصول على الدعم وادامته لجهود تنمية القدرات: إظهار الالتزام بالتغيير ووضع خط أساس للأداء.

يمكن الاطلاع على قائمة أكثر شمولاً بالأغراض المحتملة في المواد الإرشادية الإضافية الخاصة بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

٣-١ الانتقال إلى إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية وآثاره على إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

كما ذكر أعلاه، فقد تم نقل إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة القديم، الذي أُقرّ في عام ٢٠١٠، إلى إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية، مع إعادة تسميته وترقيمه أينما يلزم. ولهذا الانتقال آثار على إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. فقد تم إجراء إعادة تسمية، وتحديث المراجع، وتحديث التعاريف، وإعادة صياغة بعض المعايير لضمان مواءمتها مع إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية.

يقدم هذا القسم لمحة عامة على التغييرات الرئيسية بين إطار المعايير الدولية السابق وإطار الإنتوساي للإصدارات المهنية، بما في ذلك الآثار المترتبة على إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية.

ويحتوي إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية على ثلاث فئات من الإصدارات المهنية:

١- مبادئ الإنتوساي

تتكون مبادئ الإنتوساي من مبادئ تأسيسية ومبادئ أساسية. المبادئ التأسيسية لها أهمية تاريخية وتحدد الدور والوظائف التي ينبغي أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة لتحقيقها. ويمكن أن تكون هذه المبادئ مفيدة للحكومات والبرلمانات، وكذلك للأجهزة العليا للرقابة والجمهور العام، ويمكن استخدامها كمرجع عند وضع تفويضات وطنية للأجهزة العليا للرقابة. المبادئ الأساسية تدعم المبادئ التأسيسية للجهاز الأعلى للرقابة، موضحة دور الجهاز في المجتمع، بالإضافة إلى المتطلبات الأساسية على مستوى عالٍ لضمان عمله بشكل صحيح وسلوكه المهني.

٢- المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية

تعد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية المعايير الدولية المعتمدة للتدقيق على القطاع العام. وتهدف هذه المعايير إلى:

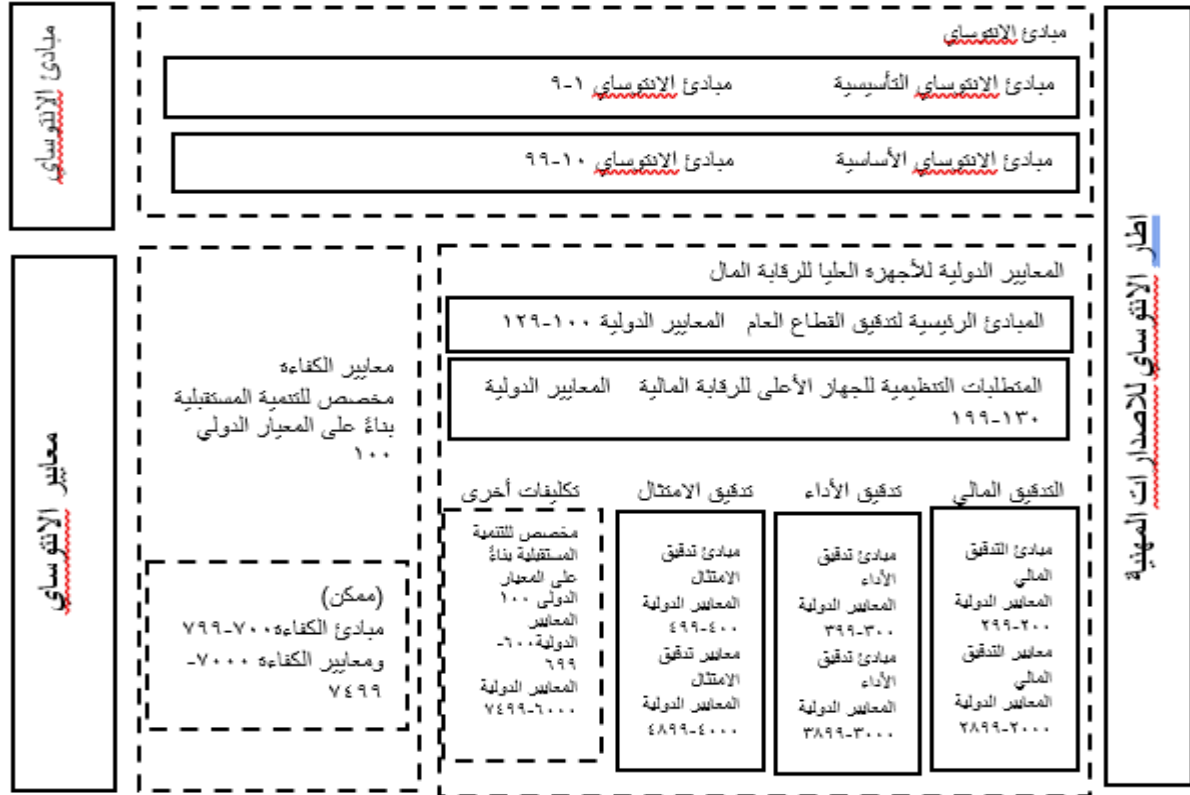
- ضمان جودة عمليات التدقيق التي تُجرى.
- تعزيز مصداقية تقارير التدقيق لدى مستخدميها.
- زيادة شفافية عملية التدقيق.
- تحديد مسؤولية المدقق فيما يتعلق بالأطراف الأخرى المعنية.
- تعريف أنواع مهام التدقيق المختلفة والمفاهيم المرتبطة بها، بما يوفر لغة مشتركة لعمليات تدقيق القطاع العام.
- تستند مجموعة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة كاملةً إلى مجموعة أساسية من المفاهيم والمبادئ التي تحدد تدقيق القطاع العام وأنواع المهام المختلفة التي تدعمها هذه المعايير.

٣- إرشادات الإنتوساي

تم اعداد الإرشادات من قبل الإنتوساي لدعم الجهاز الأعلى للرقابة والمدققين في:

- كيفية تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة عملياً في عمليات التدقيق المالي، أو تدقيق الأداء، أو تدقيق الامتثال
- كيفية تطبيق المعايير الدولية عملياً في المهام الأخرى.
- فهم موضوع معين وتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة به.

يظهر المخطط ٢ أدناه، تمثيل بياني لهيكلية إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية.
المخطط ٢. هيكلية إطار الانتوساي للاصدارات المهنية بما في ذلك مبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة



يقدم الجدول ١ ادناه الروابط بين التعاريف ومبادئ التصنيف في اطار المعايير الدولية السابق واطار الانتوساي للاصدارات المهنية

الجدول ١ الروابط بين اطار المعايير الدولية السابق واطار الانتوساي للاصدارات المهنية

اطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة	اطار الانتوساي للاصدارات المهنية
المستوى ١: المبادئ التأسيسية (المعيار الدولي ١ و ٢)	مبادئ الانتوساي: المبادئ التأسيسية (مبدأ الانتوساي ١-٩)
المستوى ٢: المتطلبات الأساسية لعمل أجهزة الرقابة (المعيار الدولي ١٠-٩٩)	مبادئ الانتوساي: المبادئ الاساسية (مبدأ الانتوساي ١٠-٩٩) المعيار الدولي: المتطلبات التنظيمية للجهاز الأعلى للرقابة (المعيار الدولي ١٣٠-١٩٩)

المستوى ٣: مبادئ التدقيق الرئيسية (المعيار الدولي ١٠٠-٩٩٩)	المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة: المبادئ الرئيسية لعمليات تدقيق القطاع العام (المعيار الدولي ١٠٠-١٢٩) مبادئ التدقيق المالي (المعيار الدولي ٢٠٠-٢٩٩)، تدقيق الأداء (المعيار الدولي ٣٠٠-٣٩٩) وتدقيق الامتثال (المعيار الدولي ٤٠٠-٤٩٩)
المستوى ٤: إرشادات التدقيق (المعيار الدولي ١٠٠٠-٤٩٩٩)	المعيار الدولي: معايير التدقيق المالي (المعيار الدولي ٢٠٠٠-٢٨٩٩)، تدقيق الأداء (المعيار الدولي ٣٠٠٠-٣٨٩٩) وتدقيق الامتثال (المعيار الدولي ٤٠٠٠-٤٨٩٩)

يستخدم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة كمعيار رئيسي يُقاس على أساسه الأداء.

وباستخدام التصنيف القديم، كان يُعد تقييم إطار قياس الأداء معيارًا مقابل المعايير الدولية من المستوى ١ إلى ٣. ومع التصنيف الجديد، فقد تم تطوير معظم المؤشرات استنادًا إلى:

١- مبادئ الإنتوساي التي تتكون من المبادئ التأسيسية والمبادئ الأساسية.

٢- المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة¹¹ والتي تشمل المتطلبات التنظيمية (المعايير الدولية ١٣٠ و ١٤٠ و ١٥٠)، والمبادئ الرئيسية لتدقيق القطاع العام (المعيار الدولي ١٠٠)، والمبادئ المتعلقة بالأنواع الثلاثة من التدقيق (المعايير الدولية ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠)

على مدى هذه الوثيقة، سنختصر القول بأن تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية يُعد معيارًا مقابل مبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة التي تشمل المتطلبات التنظيمية ومبادئ التدقيق المتعلقة بالأنواع الثلاثة من التدقيق.

ان العديد من الأجهزة العليا للرقابة تعمل حاليًا على تنفيذ مبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وبالنسبة لهذه الأجهزة، يمكن استخدام إطار قياس الاداء للحصول على نظرة شاملة على المجالات التي تحتاج إلى تغيير من أجل الامتثال لمبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك المتطلبات التنظيمية ومبادئ التدقيق المتعلقة بالأنواع الثلاثة من التدقيق.

نظرًا لشمولية نطاق الاطار، يوفّر مستوى كافيًا من التفاصيل لإجراء مراجعة تشخيصية أو تقييم للاحتياجات في معظم المجالات، مع استثناء أنه لا يقوم بالآتي : (١) قياس الامتثال للمعايير الرقابية

¹ للمزيد من المعلومات حول اطار الانتوساي للاصدارات المهنية، الرجاء زيارة الموقع الالكتروني www.issai.org. للاطلاع على قائمة المراجع لمبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمعايير الأخرى المستخدمة، يرجى الرجوع إلى الملحق ٢

في التدقيق المالي (المعيار الدولي ٢٠٠٠-٢٨٩٩)، وتدقيق الأداء (المعيار الدولي ٣٠٠٠-٣٨٩٩)، وتدقيق الامتثال (المعيار الدولي ٤٠٠٠-٤٨٩٩) ومعايير الكفاءة. (٢) دراسة توقعات أصحاب المصلحة من الجهاز الأعلى للرقابة. بيد ان معايير اطار قياس الأداء في مؤشرات التدقيق، والتي تستند إلى المبادئ الرئيسية لتدقيق القطاع العام ومبادئ التدقيق المتعلقة بالأنواع الثلاثة من التدقيق، تعكس المتطلبات الرئيسية الواردة في معايير التدقيق. ويتم توضيح نطاق مؤشرات اطار قياس الأداء بشكل أكثر تفصيلاً في القسم ١-٤، وكذلك تحت كل مجال على حدة في الفصل ٣.

علاوة على ذلك، لا تهدف جميع الأجهزة العليا للرقابة إلى تنفيذ مبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، على سبيل المثال بسبب قيود في صلاحياتها. وبالنسبة لهذه الأجهزة، قد لا يكون إطار قياس الأداء هو النهج الأنسب لتقييم الأداء، وقد يؤدي نشر نتائج مثل هذا التقييم إلى تقديم صورة مضللة عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة.

٤-١ نطاق وحدود قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية

يوفر إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية نظرة عامة على المجالات المهمة لأداء الجهاز الأعلى للرقابة. ويشمل الإطار كلاً من العمليات الداخلية للجهاز ومخرجاته. ويسعى إلى قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مقارنةً بمبادئ الإنتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة كما هو موضح أعلاه، وغيرها من الممارسات الجيدة المعتمدة داخل الإنتوساي، وكذلك - إلى حدٍ معين - مقارنةً بالتفويض القانوني والإطار القانوني الخاص بكل جهاز. كما أن نطاقه الموحد ومقاييسه الموضوعية لأداء الأجهزة العليا للرقابة، المتمثلة في مجموعة من المؤشرات، تجعله أداة ملائمة لإجراء مقارنات للأداء عبر فترات زمنية مختلفة.

يتكوّن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية من مكونين رئيسيين:

(١) الإرشادات الخاصة بتقرير الأداء وهو الناتج النهائي لعملية التقييم، ويتكوّن من تحليل سردي للنتائج. ويَرِد هذا الجزء في الفصل الثاني.

(٢) مجموعة من ٢٥ مؤشرًا (يتضمن كل مؤشر من بُعدين إلى أربعة أبعاد) لقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مقارنةً بالممارسات الدولية الجيدة عبر ست مجالات رئيسية^٢، هي:

أ- الاستقلالية والإطار القانوني

ب- الحوكمة الداخلية والأخلاقيات

ت- جودة التدقيق، والابلاغ، والأنشطة القضائية

^٢ ثلاثة من المؤشرات مخصصة للأجهزة العليا للرقابة التي تمتلك وظائف قضائية، ولن تكون قابلة للتطبيق على الأجهزة الأخرى

ث- الإدارة المالية، والأصول، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ج- الموارد البشرية، والتعلم، والتطوير المهني

ح- الاتصال وإدارة أصحاب المصلحة

يُرد العرض الكامل لمجموعة المؤشرات في الفصل الثالث. وفي حين أن كل مجال من مجالات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية يوفر معلومات مفيدة بحد ذاته، فإن إجراء تحليل شامل لأداء الجهاز الأعلى للرقابة يتطلب الاستفادة من المدخلات الواردة من جميع المجالات، إضافةً إلى المعلومات العامة ذات الصلة.

تقيس المؤشرات في الغالب الجوانب التي تقع ضمن نطاق سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة المالية، أي أنظمتها التنظيمية وقدراته المهنية. ويُعد المجال (أ) الاستثناء من ذلك، إذ يقيس استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وإطاره القانوني. وهذه عوامل تُقرَّر في الغالب من قبل جهات أخرى ضمن منظومة الحوكمة الوطنية، ويكون تأثير الجهاز الأعلى للرقابة عليها محدودًا. ومع ذلك، فقد أُدرجت هذه العوامل نظرًا لأهميتها الجوهرية لأداء الجهاز الأعلى للرقابة، ولما تحظى به من تركيز كبير في إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية. ومع ذلك، ينبغي الإقرار بأن أي نقاط ضعف في هذا المجال قد لا يكون من السهل معالجتها من قبل الجهاز الأعلى للرقابة ذاته. كما يتناول تقرير الأداء السري أيضًا تقييم عوامل لا تقع ضمن سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة، لكنها تؤثر في أدائه، مثل جودة المكونات الأخرى لبيئة إدارة المالية العامة. إلا أن هذا الجزء من التقييم يستند إلى مصادر ثانوية للمعلومات، وليس إلى مؤشرات إطار قياس الأداء.

رُكِّز إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية على الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة، ولا يُصمَّم لإجراء تقييمات لمنظومة التدقيق العام ككل، والتي قد تضم جهات أخرى إلى جانب الجهاز الأعلى للرقابة. وبحسب الإطار المؤسسي الوطني (مثل الدولة الموحدة أو الاتحادية، ومدى اللامركزية)، قد يتعايش الجهاز الأعلى للرقابة مع هيئات تدقيق عام وطنية أو إقليمية أخرى. وفي مثل هذه الحالات، يحدّد التشريع عادةً التفويضات والصلاحيات الخاصة بكل من الجهاز الأعلى للرقابة مقارنةً بجهات التدقيق العام الأخرى، وكذلك دور الجهاز الأعلى للرقابة (إن وجد) في الإشراف على أعمال المدققين العموميين الآخرين. ومن المهم لفريق التقييم أن يحدّد بوضوح ويبين درجة استقلالية هيئات التدقيق العام الأخرى، وما إذا كانت ستُدرج ضمن نطاق التقييم من عدمه.

لتمكين إجراء تقييم شامل لممارسات التدقيق لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية، يُوصى بأن يشمل التقييم أعمال الجهاز الرقابي للسنة المالية الأخيرة المكتملة، ما لم يُنصَّ على خلاف ذلك في المؤشرات. ونظرًا لشمولية نطاق التقييم، يُوصى بإجراء تقييمات متكررة باستخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة كل 3 إلى 5 سنوات.

٥-١ حول تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية

تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة هو تقرير وصفي يقدّم للقارئ صورة شاملة عن أداء الجهاز، مستندًا إلى فهم البيئة التي يعمل فيها الجهاز، والعلاقات المتبادلة بين مختلف جوانب أدائه، إضافة إلى التقييم التفصيلي للنتائج ودرجات المؤشرات. ويُعد تقرير الأداء المخرج الرئيس لتقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، إذ يوفّر تحليلًا يتجاوز مجرد عرض درجات المؤشرات. ويقدم الفصل الثاني الهيكل الموصى به لتقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة، إلى جانب الإرشادات الخاصة بكيفية إعداده.

٦-١ حول مجموعة مؤشرات الأداء

يسعى كل مؤشر إلى قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة في مجال رئيسي، وذلك وفق مقياس من خمس درجات تتراوح من ٠ إلى ٣٤. وقد صُممت المؤشرات لتمكين القياس الموضوعي، إلا أن استخدام قدر من الحكم المهني من قبل المقيمين يظل أمرًا ضروريًا. وقد تم إعداد إرشادات لمعايير الأداء الخاصة بكل درجة ولكل مؤشر، وهي مدرجة ضمن مجموعة المؤشرات نفسها. ولا توجد درجة إجمالية مجمعة لأداء الجهاز الأعلى للرقابة ككل، نظرًا لأن جميع المؤشرات ليست متساوية في الأهمية، كما أن أهميتها النسبية تختلف من جهاز إلى آخر ومن سنة إلى أخرى. وعليه، ينبغي تقديم التحليل العام لأداء الجهاز الأعلى للرقابة ضمن تقرير الأداء الوصفي، بدلًا من الاعتماد على درجات المؤشرات فقط. ويقدم الفصل الثالث الإرشادات الخاصة بعملية منح الدرجات.

٧-١ منهجية التقييم

يقدم الفصل الثالث مجموعة من المؤشرات بما في ذلك مجالاتها ومعاييرها ذات الصلة. ولكل مؤشر نص موجز يوضح المنهج المقترح لقياسه، وذلك لمساعدة المقيمين في عملية التقييم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستعانة بالمواد الإرشادية الإضافية لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة للمساعدة في تخطيط وتنفيذ عملية التقييم.

^٣ لا ينبغي الخلط بين مستويات الدرجات (٤-٠) والمستويات الأربعة السابقة لإطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، إذ لا يوجد أي ارتباط بينهما.

١-٧-١ مراحل تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

يُعد إجراء تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة عملية شاملة تتطلب اتخاذ عدد من القرارات الرئيسية من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المعني. وفيما يلي المراحل الأساسية لتقييم إطار قياس الاداء:

- ١- اتخاذ قرار إجراء التقييم.
- ٢- التخطيط لعملية التقييم.
- ٣- تنفيذ عملية التقييم.
- ٤- إدارة الجودة لضمان إعداد تقرير عالي الجودة.
- ٥- بعد عملية التقييم- استخدام النتائج.

قرار إجراء التقييم

ينبغي أن يصدر قرار رفيع المستوى بإجراء تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة من رئيس الجهاز الأعلى للرقابة. ويستند ذلك إلى مبدئين أساسيين، هما أن إطار قياس الأداء هو أداة تقييم طوعية، وأن المخرج النهائي المتمثل في تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة هو ملك للجهاز نفسه. ومن المهم أن يصاحب القرار الرئيس بشأن الشروع في التقييم النظر في الجوانب التالية:

- هدف التقييم.
- توقيت إجراء التقييم.
- كيفية تنفيذ التقييم.
- ما إذا كان سيتم نشر تقرير التقييم، ومتى، وكيف.

وتُعد هذه القرارات أساسًا لمراحل التخطيط اللاحقة لعملية التقييم، وينبغي توصيلها داخل الجهاز الأعلى للرقابة لضمان المشاركة الفاعلة والشعور بالملكية تجاه التقييم المرتقب.

التخطيط لعملية التقييم

من المهم إيلاء التخطيط اهتمامًا كافيًا لضمان معالجة القضايا الرئيسية قبل بدء التقييم الفعلي. ويُعد تحديد الغرض أو الأغراض الرئيسية للتقييم من الاعتبارات الأساسية في المرحلة الأولى، إذ يترتب على ذلك تأثير مباشر في بقية القرارات التي يتعين اتخاذها خلال مرحلة التخطيط. وتشمل هذه القرارات: تشكيل فريق تقييم مؤهل، وتحديد نطاق التقييم ومنهجيته، وإعداد آليات جمع البيانات، وكذلك تحديد الترتيبات اللازمة لضمان الجودة ووضع الجدول الزمني لعملية التقييم.

ينبغي توثيق جميع هذه القرارات الرئيسية في بنود الصلاحيات الخاصة بالتقييم. ويقوم فريق التقييم بإعداد بنود الصلاحيات، على أن يتم الاتفاق عليها مع رئيس الجهاز الأعلى للرقابة. كما ينبغي أن تُسهم بنود الصلاحيات في إيجاد فهمٍ مشترك بين الجهاز الأعلى للرقابة وفريق التقييم بشأن ما يمكن للجهاز

أن يتوقعه من التقييم، وكيف يتعين عليه الإسهام في تيسير عملية التقييم. ومن المهم أن تُحدّد الوثيقة الأشخاص الرئيسيين في الجهاز الأعلى للرقابة الذين سيساعدون الفريق أو يسهّلون عمله، سواء كان فريق التقييم داخليًا أم خارجيًا بالنسبة للجهاز. وإضافةً إلى ذلك، ومن أجل تحديد نطاق ومنهجية التقييم، ينبغي أن تتضمن الوثيقة وصفًا موجزًا ودراسةً لأنشطة الجهاز الأعلى للرقابة الأساسية ذات الصلة بموضوعات الإطار، بما في ذلك الاتفاق على المؤشرات المناسبة لقياس أنشطة التدقيق. ويمكن العثور على مزيد من الإرشادات بهذا الشأن أدناه، ضمن كل مجال في الفصل الثالث، وكذلك في وثائق إرشادية إضافية.

كما تُبيّن بنود الصلاحية المؤهلات المطلوبة لفريق التقييم. ومن الضروري أن يمتلك أعضاء الفريق معرفة كافية بإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة ومنهجيته. وبالمثل، ينبغي أن يضمن تشكيل الفريق توفر المعرفة والخبرة الكافيتين بنموذج عمل الجهاز الأعلى للرقابة وأنشطة التدقيق والرقابة التي يجري تقييمها، بحيث يمتلك الفريق، بصورة جماعية، المعارف المناسبة لفهم كيفية عمل الجهاز الأعلى للرقابة ضمن سياقه الخاص.

تعتمد كيفية إجراء التقييم والجهة التي تقوم به بشكل واضح على الغرض أو الأغراض من التقييم. ويمكن تطبيق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة باستخدام أساليب تقييم مختلفة، وقد صُمم الإطار بحيث يكون مناسبًا وقابلًا للتطبيق على جميع هذه الأساليب على قدم المساواة. وتتمثل أساليب التقييم الرئيسة في:

(أ) تقييم ذاتي من قبل الجهاز الأعلى للرقابة

(ب) تقييم من قبل النظراء من جهاز أعلى للرقابة آخر أو جهة تابعة لمنظمة الانتوساي؛

(ت) تقييم خارجي بواسطة مستشارين، أو مانحين، أو مدققين خارجيين، أو خبراء آخرين

(ث) تقييم مزيج يجمع بين أي من الأساليب الأخرى.

عند اتخاذ قرار بشأن أسلوب التقييم، على الجهاز الأعلى للرقابة النظر في جوانب مثل المعرفة بإطار قياس الاداء، ولغة العمل داخل الجهاز، والتخصصات التدقيقية المطلوب قياسها، والسياق الذي يعمل فيه الجهاز. ويتطلب إجراء التقييم وجود فريق يمتلك الموارد البشرية والمالية المخصصة الكافية لتنفيذ التقييم. وفي حال تم إجراء تقييم إطار قياس الاداء على شكل مراجعة من قبل النظراء، يمكن الاستفادة من دليل مراجعة النظير ١٩٠٠ للحصول على إرشادات حول كيفية تخطيط وتنظيم مثل هذه التقييمات.

تنفيذ عملية التقييم

يتطلب إجراء تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مراجعة المستندات وإجراء مقابلات مع إدارة الجهاز وموظفيه. وإذا تم إجراء التقييم على شكل مراجعة نظير أو تقييم خارجي، فإن هذه الأعمال تتم عادةً من خلال مهمة ميدانية لمدة أسبوع إلى أسبوعين في الجهاز الرقابي الذي يُجرى عليه التقييم،

مع التحضيرات والمتابعة حسب الحاجة. وقبل بدء العمل الميداني، قد يكون من المفيد مراجعة بعض الوثائق المتعلقة بالبيئة الخارجية للجهاز الرقابي، بما في ذلك الإطار القانوني، بالإضافة إلى بعض الوثائق الداخلية للجهاز. هذا يوفر لفريق التقييم خلفية جيدة للعمل الميداني، ويزوّده بمعلومات حول الأشخاص الذين ينبغي مقابلتهم وأماكن البحث عن المعلومات ذات الصلة لتقييم المؤشرات المختلفة. وتشكل العلامات المسندة للخمسة وعشرين مؤشرًا أساس التقييم النوعي في تقرير الأداء، ويجب الانتهاء من اسناد العلامات قبل كتابة هذا الجزء من التقرير. ويمكن الاطلاع على الإرشادات الخاصة بكيفية تقييم كل مؤشر تحت المؤشر نفسه في الفصل الثالث.

ينبغي أن يقدّم تقرير الأداء معلومات شاملة عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة، ويُرفق بتوضيحات بشأن الدرجات الممنوحة لكل مؤشر. وإذا كان التقييم تكراريًا، فسيكون من المفيد دراسة كيفية تغير الأداء مع مرور الوقت، بما في ذلك مقارنة درجات المؤشرات كلما أمكن ذلك.

وتُعرض أدناه اعتبارات إضافية تتعلق بالمنهجية، كما يمكن الرجوع إلى المواد الإرشادية الإضافية لمزيد من التفاصيل.

إدارة الجودة لضمان تقرير عالي الجودة

يُعد ضمان جودة وموضوعية التقييمات أمرًا أساسيًا لإعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة الذي يصف الجهاز وأنشطته بدقة، ويضيف قيمة لجهود تطوير الجهاز. وسيسهّم التقييم عالي الجودة في قبول النتائج وبناء الثقة بها داخليًا، مع ضمان مصداقية النتائج تجاه الجهات الخارجية المعنية عند الاقتضاء.

وبالتالي، يجب على كل تقييم فردي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إنتاج مخرج عالي الجودة. وبغض النظر عن أسلوب التقييم المتبع، ينبغي التخطيط لرقابة الجودة والمراجعة المستقلة، وتنفيذها والإفصاح عنها لضمان الجودة المناسبة للتقييم.

ينبغي أن تشمل ترتيبات رقابة الجودة مراجعة أوراق العمل، وأعمال الفريق، والإشراف، ومتابعة سير التقدم. ومن الحلول المقترحة أن يكون قائد فريق التقييم مسؤولاً عن المستوى الأول من رقابة الجودة، بينما يتم تنفيذ المستوى الثاني من رقابة الجودة لمسودة التقرير بواسطة المديرين أو الموظفين في الجهاز الأعلى للرقابة، و/أو ربما جهة مانحة، ممن لم يكونوا جزءًا من فريق التقييم. ويجب أن تشمل رقابة الجودة التحقق من صحة الحقائق الواردة في التقرير، والتأكد من عدم إساءة تفسير القضايا. وفي بعض التقييمات، يكون من المناسب الاستعانة بطرف ثالث لديه معرفة جيدة بالبلد المعني، للتحقق من صحة المعلومات المتعلقة بالسياق المقدم في فصل نبذة عامة الخاصة بالبلد.

يُوصى بشدة بأن تخضع جميع تقارير اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة لمراجعة مستقلة للتأكد من التزام التقرير بمنهجية اطار قياس الاداء بواسطة مراجع مستقل مؤهل. وتتمثل الأهداف الرئيسية

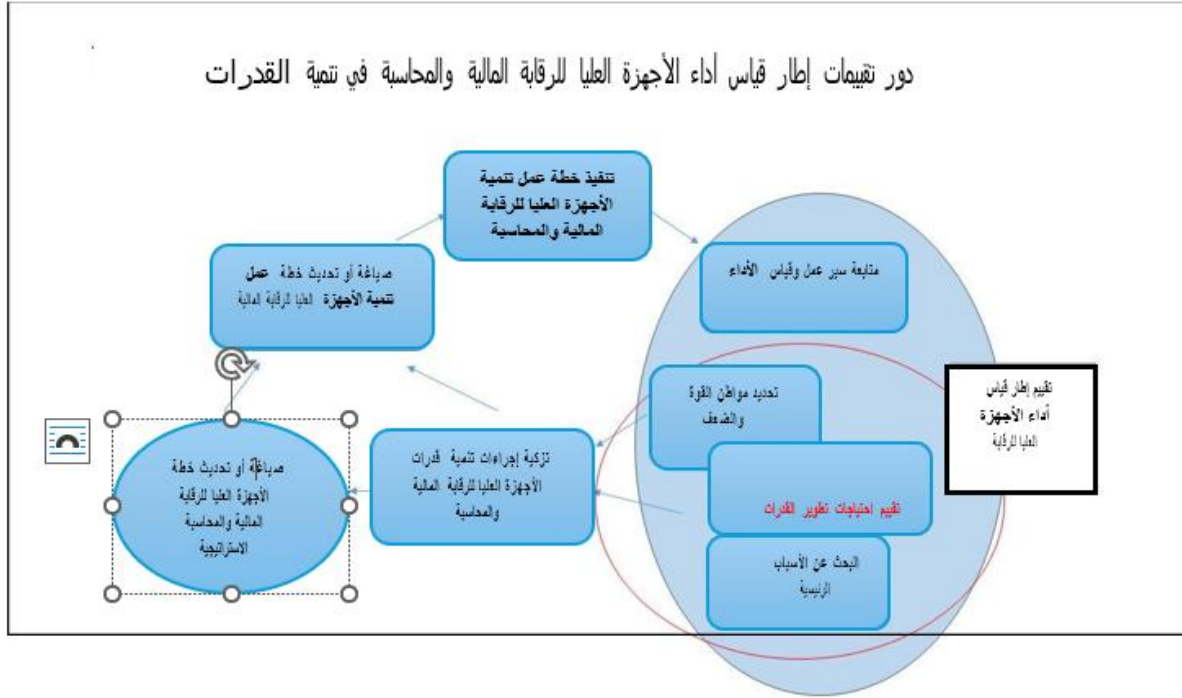
للمراجعة المستقلة في ضمان تطبيق المؤشرات والدرجات بشكل صحيح، استنادًا إلى أدلة كافية ومناسبة، وأن تدعم هذه العناصر تحليلًا يؤدي إلى استنتاجات صالحة وموثوقة. وتعمل مبادرة تنمية الانتوساي كمنسق عالمي لوظيفة المراجعة المستقلة، ويمكنها تقديم الدعم في تحديد مراجع من بين مجموعة خبراء اطار قياس الأداء. ويمكن الحصول على مزيد من الإرشادات بشأن ترتيبات الجودة في المواد الإرشادية الإضافية للإطار.

بعد عملية التقييم – استخدام النتائج

لا يهدف إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة إلى إعداد قائمة بالتوصيات لنشاطات تطوير قدرات الجهاز المستقبلية. بل يقدم الإطار نظرة عامة عالية المستوى على أداء الجهاز الرقابي، ويقدم تقييمًا تفصيليًا لنقاط القوة والضعف فيه، وكيفية تأثيرها على أداء الجهاز. بعد الانتهاء من التقرير، تقوم إدارة الجهاز الأعلى للرقابة بكتابة قسم قصير في التقرير يعكس كيفية استخدام نتائج التقييم.

وقبل أن يتم التخطيط لأي نشاطات تطوير قدرات مستقبلية استنادًا إلى النتائج الواردة في تقرير اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، على الجهاز الرقابي النظر في أولوياته التنموية بناءً على الموارد المتاحة، والدعم الداخلي والخارجي للتغيير، وترتيب تسلسل نشاطات تنمية القدرات بشكل مناسب. كما قد يرغب الجهاز الرقابي في دراسة توقعات مختلف الأطراف المعنية عند تحديد أولوياته الاستراتيجية. ويوضح المخطط أدناه دور اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة في عملية تنمية القدرات.

المخطط ٣ دور تقييم اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تنمية قدرات الجهاز الرقابي



وبالمثل، بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة التي ترغب في تحديد مؤشرات أداء لإدارة الأداء الداخلي، فإنه من الضروري اتباع عملية لاختيار المؤشرات، مع مراعاة التوافق مع الأولويات الاستراتيجية وملاءمة هذه المؤشرات.

هناك اعتبار رئيسي آخر للجهاز الأعلى للرقابة هو ما إذا كان سيقوم بنشر التقرير أم لا. ويجب أن يتخذ هذا القرار رئيس الجهاز الأعلى للرقابة^٤. وقبل اتخاذ القرار، ينبغي دراسة المنافع والمخاطر المحتملة للنشر بعناية^٤. كما يعتمد الاختيار على غرض التقييم. فإذا رغب الجهاز الرقابي في إظهار المساءلة أو بيان أثر عمله، فقد يكون نشر التقرير لجمهور أوسع خيارًا منطقيًا. وبما أن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة هو تقييم طوعي، وتقرير الأداء هو ملك للجهاز الأعلى للرقابة، فإنه يجب أن يكون قرار النشر من حق الجهاز الرقابي وحده، حتى لو تم تمويل التقييم من جهة خارجية. وقد تكون هناك أسباب قوية تمنع الجهاز من نشر التقرير. وفي حال اعتبر الجهاز أن هناك مخاطر مرتبطة بالنشر، يجب عليه وضع خطة للتقليل من هذه المخاطر.

^٤ قامت مبادرة تنمية الانتوساي بإعداد خارطة طريق لنشر ومشاركة نتائج إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني للمبادرة وتعرض خارطة الطريق خيارات مختلفة للنشر والمشاركة، مع بيان ما يقابل كل خيار من فوائد ومخاطر.

٢-٧-١ التقييم القائم على الأدلة

ينبغي أن يكون تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مبنياً على الأدلة، بمعنى أن تكون الصفات والتحليلات الواردة في التقرير مستندة إلى أدلة موثقة.

وتُعد أهم طرق جمع البيانات المستخدمة في تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة مراجعة الوثائق (بما في ذلك مراجعة عينات من ملفات التدقيق) وإجراء المقابلات. وعادةً ما تكون مراجعة الوثائق وملفات التدقيق المصادر الرئيسية للأدلة، بينما تُستخدم المقابلات لتوضيح بعض الأمور أو للحصول على معلومات وسياق غير متوفر في الوثائق المكتوبة. كما توفر المعلومات المقدمة في المقابلات مع الإدارة والموظفين الرئيسيين سياقاً مفيداً لفهم المنظمة وأنظمتها وعملياتها، ولكن يجب أن تكون هذه المعلومات مدعومة بأدلة موثقة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون الملاحظات وطرق أخرى مناسبة عند تقييم بعض المجالات، مثل المجال ح (قياس التواصل مع الأطراف المعنية).

أثناء مرحلة التخطيط، يحتاج المقيّمون إلى فهم شامل للجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك هيكله التنظيمي وأنشطته الأساسية. ولضمان إجراء تقييم فاعل، ينبغي على المقيّمين الحصول على الوثائق الرئيسية في وقت مبكر من العملية. وفي مرحلة التخطيط، يجب على فريق التقييم النظر في الأمور التالية وتحديدها:

- طرق جمع وتحليل الأدلة لتقييم المعايير وقياس المؤشرات.
- البيانات والأدلة اللازمة.
- الوثائق التي يجب جمعها مسبقاً وفي الموقع.
- كيفية تحديد أنواع التدقيق التي سيتم تقييمها.
- طريقة أخذ عينات من ملفات التدقيق.
- الاجتماعات التي يجب ترتيبها.
- كيفية تنفيذ عملية التقييم.
- كيفية توثيق الأعمال والنتائج.
- كيفية توزيع المهام بين أعضاء الفريق وفقاً للكفاءة والخبرة.

ينبغي أن يكون تقرير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة واضحاً جداً بشأن مصادر المعلومات المستخدمة. ويجب أن يسجل التقرير بشكل واضح الأدلة التي استُخدمت لدعم منح الدرجات لكل مؤشر، وكذلك الحقائق الواردة في أجزاء أخرى من التقرير. ويمكن، على سبيل المثال، سرد الأدلة في الهوامش أو في ملحقات التقرير. وسيؤدي التوضيح الواضح لمصادر المعلومات إلى تقديم إرشادات مفيدة لإجراء التقييمات المستقبلية، وضمان أن تكون درجات المؤشرات في التقييمات القادمة قابلة للمقارنة مع التقييمات السابقة.

وينبغي على فريق التقييم الاحتفاظ بملف عمل يتضمن الوثائق المستخدمة في التقييم. ويشمل ذلك: الأدلة التي تم جمعها، وأوراق العمل المستخدمة في عملية التحليل، ومسودات التقرير، والتواصل مع الجهاز الأعلى للرقابة والأطراف الخارجية المعنية.

ويمكن الاطلاع على مزيد من الإرشادات في المواد الإرشادية الإضافية.

٣-٧-١ تحديد أنواع التدقيق للتقييم

تشكل المؤشرات في المجالات الخاصة بجودة التدقيق، واعداد التقارير، والأنشطة القضائية جزءاً رئيسياً من تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. ويقدم هذا المجال مجموعة من ١٣ مؤشراً تقيس الثلاثة تخصصات للتدقيق – التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، وتدقيق الامتثال (كما تم تحديدها في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة) – بالإضافة إلى الأنشطة القضائية الرئيسية للأجهزة العليا للرقابة التي لها وظائف قضائية.

تنشأ الأجهزة العليا للرقابة من تقاليد إدارية مختلفة وتعمل في بيئات متنوعة. لذلك، قد تختلف أنشطة التدقيق بين الأجهزة الرقابية بشكل كبير، أما في التسمية فقط، و/ أو في طريقة تنظيم أنشطة التدقيق وما يشمله التدقيق نفسه. ومن ثم، فإن أحد الممارسات الأساسية لفريق التقييم قبل العمل الميداني هو تحديد أنواع التدقيق التي سيتم تقييمها، والمؤشرات التي ستطبق.° ويعد هذا أمراً بالغ الأهمية أيضاً لضمان الحصول على عينة مناسبة من ملفات التدقيق للمراجعة. ويجب التوصل إلى اتفاق متبادل مع الجهاز الأعلى للرقابة بشأن أنواع التدقيق التي ستراجع كجزء من التقييم. وينبغي توثيق هذا الاتفاق في وثيقة الاختصاصات لضمان توافق توقعات المقيمين والجهاز الأعلى للرقابة.

عند اتخاذ القرار بشأن أنواع التدقيق التي سيتم تقييمها، يحتاج فريق التقييم إلى تقييم الإطار القانوني للجهاز الأعلى للرقابة لتحديد صلاحياته ومهامه. ونظراً لأن أنشطة التدقيق قد تُسمى بأسماء مختلفة في أجهزة مختلفة، ينبغي على الفريق أيضاً النظر في أهداف التدقيق، ونطاقه، ونتائج العملية كما ينفذها الجهاز في الواقع. على سبيل المثال، قد لا يصدر الجهاز الرقابي رأي تأكيد معقول حول ما إذا كانت المعلومات في مجموعة من البيانات المالية خالية من تحريف جوهري (وهو تعريف التدقيق المالي وفق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة)، ومع ذلك قد يكون من المناسب تقييم نشاط التدقيق وفق مؤشرات التدقيق المالي إذا كان هدف التدقيق هو تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية للجهة مقدمة وفقاً لإطار الإبلاغ المالي واللوائح المعمول بها.

كما أن معظم الأجهزة العليا للرقابة تجري تدقيق الامتثال بأشكال مختلفة، بدءاً من الرقابة على المشروعية البسيطة وصولاً إلى تدقيق متقدم للأنظمة قائم على المخاطر. تختلف الأسماء

° راجع الرجوع إلى المجالات للاطلاع على مزيد من الشرح حول الأنواع المختلفة للتدقيق.

والنطاقات، لكن مرة أخرى، يمكن أن يساعد هدف التدقيق المقيمين في تحديد نوع التدقيق المناسب للتقييم.

مربع نصي: دمج أعمال التدقيق – كيفية التعامل مع عمليات التدقيق الشاملة

عمليات التدقيق الشاملة في عدة دول، تقوم الأجهزة العليا للرقابة بدمج أنواع مختلفة من التدقيق ضمن مهام التدقيق نفسها. وإذا كانت معايير أو أدلة الجهاز تجمع أكثر من نوع واحد من التدقيق في عملية واحدة، قد يقرر فريق التقييم تقييم الأداء باستخدام مؤشرات مختلفة بناءً على نفس عينة ملفات التدقيق. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام تدقيق يجمع بين أهداف التدقيق المالي وتدقيق الامتثال كجزء من العينة لتقييم كل من مؤشرات التدقيق المالي ومؤشرات تدقيق الامتثال. ومع ذلك، يجب أن تُمنح الدرجات لكل مؤشر بشكل منفصل. غالبًا ما تجري الأجهزة الرقابية التي تقوم بعمليات تدقيق شاملة تدقيق امتثال للوائح المالية، بدلاً من التدقيق المالي القائم على المعايير الدولية (حيث يكون هدف التدقيق إصدار رأي قائم على تأكيد معقول حول ما إذا كانت مجموعة البيانات المالية معدة وفقاً لإطار الإبلاغ المالي). ويجب ألا تُقيّم مثل عمليات التدقيق هذه وفق مؤشرات التدقيق المالي. إذ يجب أن تشمل عينة عمليات التدقيق لتقييم مؤشرات التدقيق المالي فقط تلك الحالات التي يستلم فيها الجهاز الرقابي مجموعة من البيانات المالية ويهدف إلى إصدار رأي حول خلو هذه البيانات المالية من التحريف الجوهرية.

تقوم بعض الأجهزة العليا للرقابة أيضًا بتفويض أعمال التدقيق المالي إلى القطاع الخاص أو مدققين خارجيين آخرين. وفي هذه الحالة، يحتاج فريق التقييم إلى النظر فيما إذا كانت مثل عمليات التدقيق المفوضة يجب أن تدرج ضمن نطاق التقييم. وتوجد إرشادات إضافية حول هذا الموضوع في المؤشر ٥ عمليات التدقيق المفوضة والمؤشر ٨ (١) نطاق شمول التدقيق المالي والقسم الذي يقدم مؤشرات التدقيق المالي في المجال ت.

١-٧-٤ اخذ عينات من ملفات التدقيق للمراجعة

تعد عينات من ملفات التدقيق ضرورية لتقييم المؤشرات في المجال ت. ولتقييم جودة عمل التدقيق التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة، يحتاج فريق التقييم إلى مراجعة عمليات التدقيق التي أجراها الجهاز الرقابي خلال الفترة الخاضعة للمراجعة. ويجب سحب عينة من ملفات التدقيق تتضمن كافة الوثائق المتعلقة بكل نوع من أنواع التدقيق أو الرقابة القضائية لهذا الغرض. وتشمل الوثائق التي يجب مراجعتها وثائق التخطيط للتدقيق وتقييمات المخاطر وأوراق العمل ومسودات التقارير والتواصل مع الجهات التي جرى تدقيقها ووثائق رقابة الجودة والتقارير النهائية لكل عملية تدقيق.

وفقاً للقرار المتعلق بأنواع التدقيق التي سيتم مراجعتها، يجب سحب عينة لكل نوع من أنواع التدقيق. ويجب أن يتم اختيار العينات بحيث تغطي الأنشطة التدقيقية الرئيسية التي قام بها الجهاز الرقابي

خلال الفترة الزمنية المشمولة بالتقييم، وأن تأخذ في الاعتبار الانحرافات المتوقعة في الأداء. وينبغي أن يتم اختيار ملفات التدقيق المأخوذة في العينة عشوائيًا وبشكل مستقل من قبل فريق التقييم. كما يجب أن تكون العينة مقسمة طبقًا لشمول العوامل المختلفة التي قد تؤثر على جودة التدقيق، مثل الممارسات المختلفة عبر الإدارات داخل الجهاز وأنواع الجهات التي تم تدقيقها والمواقع الجغرافية، مثل المكتب الرئيسي مقابل المكاتب الإقليمية.

قد يختلف حجم العينة بين أنواع التدقيق المختلفة. وعادةً، لا يكون من الضروري اختيار عينة تمثل إحصائيًا مجتمع العينة بشكل كامل. وبما أن إجراء تدقيق الأداء عادةً يستغرق وقتًا أطول من التدقيق المالي وتدقيق الامتثال، فمن المرجح أن يكون عدد عمليات التدقيق المتاحة للفترة المشمولة بالمراجعة أقل. وبناءً عليه، غالبًا ما تكون عينة عمليات تدقيق الأداء أصغر من عينات التدقيق المالي وتدقيق الامتثال. وبالمثل، قد يكون لدى المكاتب الإقليمية أو المحلية أو الإدارات ذات المسؤوليات الخاصة أنشطة محدودة، مما قد يؤثر على حجم مجتمع العينة الكامل المتاح للتقييم، وبالتالي يؤثر على حجم العينة التي يتم سحبها.

في الحالات التي يقوم فيها الجهاز الأعلى للرقابة بتنفيذ أنواع تدقيق مختلفة مجتمعة، مثل التدقيق الشامل، يحتاج المقيّمون إلى النظر فيما إذا كان يجب سحب عينة منفصلة لكل نوع من التدقيق أو ما إذا كان يمكن تقييم نفس العينة وفق المؤشرات المختلفة. ويجب تحديد الأسلوب المناسب لكل تقييم بناءً على سياق الجهاز الأعلى للرقابة. وقد يكون من المفيد مراعاة تفاصيل عمليات التدقيق لتحديد الأسلوب الأنسب. ومن المهم توثيق في أوراق العمل والتقارير النهائي للتقييم العينة التي استند إليها كل درجة لمؤشر أو مجال للتقييم.

وتُقدّم إرشادات إضافية حول هذا الموضوع في المجالات ت وفي المواد الإرشادية الإضافية لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

٢- اعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة

يهدف هذا الفصل إلى المساعدة في إعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية، والذي يُعدّ المخرج النهائي لعملية تقييم تستند إلى إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة^٦. ويصف هذا الفصل المحتوى المطلوب لتقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة، وكيفية عرض المعلومات فيه. ويُستكمل ذلك بمجموعة مؤشرات أداء الأجهزة العليا للرقابة الواردة في الفصل الثالث.

يهدف تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة إلى تقديم تقييم شامل ومتكامل وقائم على الأدلة لأداء الجهاز الأعلى للرقابة. ويستند هذا التقرير إلى التحليل القائم على المؤشرات عبر المجالات الستة (أ-ح). وتُستخدم هذه الأدلة، إلى جانب فهم الروابط بين هذه المجالات، لتقييم القيم والمنافع التي يحققها الجهاز الأعلى للرقابة، أي كيفية إسهامه في تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة، وكيف يبرهن على استمرارية أهميته ودوره. وينبغي عرض هذا التحليل في تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة، إلى جانب المعلومات العامة ذات الصلة. كما ينبغي أن يتناول تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة الإصلاحات الحديثة والجارية التي ينفذها الجهاز، وآفاق الإصلاح المستقبلية، إضافة إلى استخدام شركاء التنمية لنتائج أعمال الجهاز الأعلى للرقابة.

الهيكل الموصى به لتقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة هو كما يلي:

شكر وتقدير

أ) المقدمة

ب) بيان المراجعة المستقلة

ت) النتائج والملاحظات الرئيسية بشأن أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأثره

(1) التقييم المتكامل لأداء الجهاز الأعلى للرقابة

(2) قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة - إحداهن فرق في حياة المواطنين

(3) تحليل جهود تنمية القدرات لدى الجهاز الأعلى للرقابة وآفاق التحسين المستقبلي

ث) استخدام إدارة الجهاز الأعلى للرقابة لنتائج التقييم

١- منهجية التقييم

٢- منهجية احتساب الدرجات في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

٣- معلومات عامة عن الدولة والجهاز الأعلى للرقابة.

١-٣ وصف ترتيبات الحوكمة في الدولة والبيئة العامة الأوسع التي يعمل ضمنها الجهاز الأعلى للرقابة

٢-٣ وصف بيئة الموازنة في القطاع العام وأثرها في أداء الجهاز الأعلى للرقابة

٣-٣ وصف الإطار القانوني والمؤسسي للجهاز الأعلى للرقابة، وهيكله التنظيمي وموارده

^٦ تم اعداد نموذجين للتقرير: أحدهما لتقييم مستقل (منفرد)، والآخر للتقييمات المتكررة. ويمكن الاطلاع عليهما على الموقع الإلكتروني لمبادرة تنمية الانتوساي.

٤ - تقييم بيئة الجهاز الأعلى للرقابة وقدراته وأدائه

التقييم وفق المجالات الستة، مع درجات مؤشرات قائمة على الأدلة

- ١-٤ المجال (أ): الاستقلالية والإطار القانوني
- ٢-٤ المجال (ب): الحوكمة الداخلية والأخلاقيات
- ٣-٤ المجال (ت): جودة التدقيق، والابلاغ، والأنشطة القضائية
- ٤-٤ المجال (ث): الإدارة المالية، والأصول، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- ٥-٤ المجال (ج): الموارد البشرية، والتعلم، والتطوير المهني
- ٦-٤ المجال (ح): الاتصال وإدارة أصحاب المصلحة

٥ - عملية تنمية القدرات والتطوير المؤسسي للجهاز الأعلى للرقابة

- ١-٥ وصف الإصلاحات الحديثة والجارية
- ٢-٥ استخدام نتائج الجهاز الأعلى للرقابة من قبل الجهات الخارجية المانحة للدعم المالي

الملحق (١): ملخص مؤشرات الأداء^٧

الملحق (٢): عرض تفصيلي لدرجات التقييم

الملحق (٣): مصادر المعلومات والأدلة الداعمة لاحتساب درجات المؤشرات

١-٢ كيفية اعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة

ينبغي إعداد تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة على أساس التحليل القائم على المؤشرات لأداء الجهاز الأعلى للرقابة ضمن المجالات الستة (أ-ح). وإضافةً إلى ذلك، يجب عرض وتحليل المعلومات المتعلقة بسياق الدولة، والإطار المؤسسي للجهاز الأعلى للرقابة، وهيكله التنظيمي، وجهود تنميته المؤسسية. وينبغي أن تكون الملاحظات المتعلقة بأداء الجهاز الأعلى للرقابة وأثره هي آخر قسم يتم استكمالها في تقرير الأداء، وذلك لأنها تستند إلى المعلومات والتحليلات الواردة في الأقسام الأخرى من التقرير.

كما يجب أن يكون واضحًا في تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة أن التحليل والاستنتاجات الواردة في القسم (ت) الملاحظات بشأن أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأثره مستمدة من الأدلة المعروضة في الفصلين الثالث والرابع من التقرير. ويقدم تقييم الأداء في هذا القسم تحليلًا نوعيًا يجمع بين مختلف عناصر التقرير. وينبغي على المقيمين السعي إلى تحقيق الاتساق والانسجام في جميع أجزاء التقرير.

^٧ يرجى ملاحظة أن الملاحق ستكون مختلفة في حالة التقييم المتكرر. وترد معلومات إضافية في نموذج التقرير الخاص بالتقييم المتكرر، والذي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني لمبادرة تنمية الانتوساي.

٢-٢ محتويات تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة

يقدم ما تبقى من هذا القسم إرشادات حول المعلومات التي ينبغي أن يتضمنها تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة وكيفية عرضها. ويتبع هذا العرض هيكل تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة كما هو مبين أعلاه.

شكر وتقدير

ينبغي أن يكون قسم الشكر والتقدير موجزًا. ويجب أن يتضمن معلومات عن فريق التقييم، وعن أصحاب المصلحة الآخرين الذين شاركوا في عملية التقييم وأسهموا فيها، إن وجدوا.

أ) المقدمة

ينبغي أن تكون المقدمة موجزة، وأن تتضمن المعلومات التالية:

- تأكيد أن قرار إجراء التقييم قد اتخذه رئيس الجهاز الأعلى للرقابة.
- بيان أي نسخة من إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة تم استخدامها.
- الغرض من إجراء التقييم.
- توقيت تنفيذ التقييم والفترة الزمنية التي يغطيها.
- تحديد المنظمة المشمولة بالتقييم، وإذا كان ذلك مطبقًا، بيان الأجزاء أو الوحدات المشمولة من المنظمة.
- منهجية التقييم المتبعة: تقييم ذاتي، أو خارجي، أو مراجعة نظير، أو تقييم مزيج.

ب) بيان المراجعة المستقلة

يُعدّ ضمان جودة وموضوعية التقييمات أمرًا أساسيًا لإعداد تقييم وفق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة يضيف قيمة حقيقية لجهود تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة. ويتمثل أحد الجوانب المهمة لذلك في خضوع التقييم لمراجعة من قبل شخص لم يكن مشاركًا بشكل مباشر في أعمال التقييم التفصيلية، وذلك بهدف التأكد من أن التقييم يتمتع بمستوى كافٍ من الجودة. كما أن الشفافية بشأن طبيعة ترتيبات الجودة وآلياتها وإجراءاتها تُعد أمرًا جوهريًا لتعزيز مصداقية التقييم في نظر جميع أصحاب المصلحة.

ويؤكد بيان المراجعة المستقلة ما إذا كان التقييم يُعد ذا جودة كافية وفقًا لمتطلبات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة.

يشمل البيان الإقرار بأن التقييم قد خضع لإدارة جودة كافية، بما في ذلك ما يلي:

- تطبيق الرقابة على الجودة داخليًا ضمن الجهاز الأعلى للرقابة للتحقق من صحة الوقائع كما وردت في التقرير.

- إجراء مراجعة مستقلة للتقييم، بهدف تقييم مدى تطبيق منهجية إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة بصورة صحيحة، والتأكد من أن الدرجات والاستنتاجات تستند إلى أدلة كافية وملائمة.

كما يؤكد البيان ما إذا كانت المسائل التي أُثرت خلال عملية إدارة الجودة قد عولجت بشكل ملائم، بما يسمح باعتبار التقييم ذا جودة مرضية.

وينبغي الإفصاح عن بيان المراجعة المستقلة في بداية تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة، وأن يتضمن توثيقاً لما يلي:

- ١- الجهة أو الأشخاص الذين أعدوا التقييم.
- ٢- الجهة أو الأشخاص الذين قاموا بإجراء المراجعة المستقلة للتقييم.
- ٣- مسؤولياتهم في إدارة الجودة (الرقابة على الجودة، المراجعة المستقلة، ضمان سلامة عملية إدارة الجودة ككل).
- ٤- ما إذا كانت المسائل التي أُثرت خلال العملية قد تمت معالجتها في التقرير النهائي بصورة مرضية

ت) النتائج والملاحظات الرئيسية بشأن أداء الجهاز الأعلى للرقابة وأثره

يهدف القسم (ت) من التقرير إلى تزويد القراء بصورة متكاملة واستراتيجية عن أداء الجهاز الأعلى للرقابة، وقيمه ومنافعه للمجتمع، وآفاق تطويره المستقبلي. ويكمن الهدف في منح القارئ فهماً أعمق للجهاز الأعلى للرقابة ككل، ضمن البيئة التي يعمل فيها. ينبغي أن يقدم هذا القسم تحليلاً رفيع المستوى لأداء الجهاز الأعلى للرقابة، يجمع المعلومات الواردة في بقية أقسام التقييم، ويضع أداء الجهاز في سياق شامل. كما يجب أن يضيف هذا القسم قيمة فعلية، ويتجاوز مجرد تلخيص بقية التقييم. يوصى بأن يتألف هذا القسم من ثلاثة أقسام فرعية، على النحو التالي:

(١) **التقييم المتكامل لأداء الجهاز الأعلى للرقابة:** يقوم المقيمون بعرض الجوانب الرئيسية لأداء الجهاز كما تم رصدها خلال التقييم، وتحليل كيفية تأثير العوامل المختلفة على الأداء سواء بشكل إيجابي أو سلبي.

(٢) **قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة – إحداث فرق في حياة المواطنين:** يجب أن يقدم هذا القسم تقييمًا لقيمة الجهاز الأعلى للرقابة ومنافعه، أي مدى تأثير أعماله على المجتمع. كما ينبغي تضمين تحليل للعوامل التي تساهم في تحقيق تأثير قوي للجهاز الأعلى للرقابة أو التي تعيق هذا التأثير.

(٣) **تحليل جهود تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وآفاق التحسين المستقبلي:** ينبغي أن يوفر هذا القسم تحليلاً لآفاق تحسين أداء الجهاز، في ضوء جهوده في تنمية القدرات والتطوير المؤسسي، وكذلك العوامل المؤسسية والاقتصادية والسياسية التي قد تدعم أو تعيق عملية تنمية القدرات.

ينبغي أن يستند التقييم إلى المعلومات الواردة في تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك التقييم المستند إلى المؤشرات لأداء الجهاز. وقد يكون من الضروري أيضًا الاستعانة ببعض مصادر المعلومات الإضافية. ويرد أدناه مزيد من الإرشادات حول كيفية استكمال كل قسم فرعي.

(١) التقييم المتكامل لأداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

يجب أن يوفر هذا الجزء الإجابة على السؤالين التاليين:

• كيف تؤدي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؟

• ما الذي يفسر هذا الأداء؟

يجب أن يحدد التحليل الأداء الرقابي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (نقاط القوة والضعف) كما يتبين من خلال التقييم ومن ثم يواصل تفسير هذا الأداء. ويجب التعامل مع التحليل على أنه مدخل من مدخلات التقييمات المفصلة في الفصلين ٣ و ٤ من تقرير تقييم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ويقوم بتحليل وتسجيل الطريقة التي من خلالها تقوم نقاط القوة والضعف في الأنظمة التنظيمية والقدرات المهنية وبيئتها وقدرتها المؤسسية ومواردها وتمويلها بدعم أداء رقابة الأجهزة العليا للرقابة المالية أو عرقلته. ويجب أن يولي التحليل اهتماما خاصا فيما يتعلق بفهم التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة المالية في تنفيذ اختصاصاتها مثل عدم القدرة على رقابة كافة الجهات طبقاً لنطاق اختصاصاتها وتكرارها وتوقيتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز ينصب على تحليل الروابط بين تقييم المجالات المختلفة وليس مجرد تكرار نقاط القوة والضعف التي تم تحديدها في كيان التقييم.

ويتمثل الهدف من هذا القسم في توفير الوضوح حول نطاق تحسينات الأداء عن طريق تحديد درجة تقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للأسباب التالية:

- العوامل التي تقع تحت سيطرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مباشرة والتي يمكن ان تتغير على المدى المتوسط أو القصير (منهجية التدقيق)
- القدرة المؤسسية التي يمكن أن تسعى فقط للتأثير في المدى المتوسط والمدى الطويل (مثل الإطار القانوني، وتوفير الموارد).
- الأمور التي تخرج عن سيطرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (مثل النظام السياسي في البلاد، والوضع الاقتصادي).

المنهجية المقترحة للتحليل

١- يقوم المقيمون بتحديد اهم نقاط القوة والضعف في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على أساس نتائج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فيما يتعلق بالاتي:

• جودة التدقيق (المجال ت)

• شمول الرقابة (مؤشر ٨)

- توقيت تقديم وإعلان نتائج التدقيق / الرقابة القضائية (المؤشرات ١١ و ١٤ و ١٧ و ٢٠)
- متابعة نتائج التدقيق (المؤشرات ١١ و ١٤ و ١٧ و ٢٠)
- التواصل وإدارة أصحاب المصلحة (المجال ح)
- الاستقلالية والإطار القانوني (المجال أ)

٢- وكخطوة تالية، سوف يحاول فريق التقييم تحديد العوامل التي يمكن أن تشرح كل عنصر من العناصر المحددة في أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال دراسة نتائج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ولأغراض تحسين الأداء على فريق التقييم ان يركز في كثير من الأحيان على تفسير الأداء الضعيف ولكن أيضا قد يكون من المفيد تحليل مواطن القوة لمعرفة إذا كان هناك إمكانية للتعلم منها.

٣- عندما يتم تحديد عامل تفسيري، سوف يبحث الفريق عن عوامل أعمق قد تفسر هذا العامل المحدد. ويجب أن يستمر "تحليل السبب الجذري" هذا حتى يقوم الفريق بتحديد ما قد يعتقد أنه العامل الأساسي الكامن في كل مجال من مجالات الأداء. تجدر الإشارة الى أن أسباب ضعف الأداء الرقابي قد تكون موجودة في كثير من الأحيان في المجالات التي لا ترتبط ارتباطا مباشراً بالرقابة، على سبيل المثال في العمليات التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

٤- ومن المفيد التفكير في العوامل المحددة وتحديد مدى كونها عوامل داخلية او مرتبطة بالقدرة المؤسسية أو عوامل خارجية. (قد يوفر ذلك معلومات حول ما إذا كانت العوامل قابلة للمعالجة المباشرة من قبل جهاز الرقابة الأعلى نفسه).

٥- وفي نهاية المطاف، سوف يقوم الفريق بإكمال هذا القسم عن طريق تدوين نتائج التحليل والتركيز على أكثر نتائج الأداء أهمية والعوامل التفسيرية المحددة.

(٢) قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة -إحداثيات فارق في حياة المواطنين

يستعرض هذا القسم قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وذلك عن طريق تحليل تأثير عملها على المجتمع الذي تعمل فيه. وبعبارة أخرى، فإنها تهدف لبيان آثار أوسع نطاقا لنتائج تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتقديم فهم حول كيفية تأثير نقاط القوة والضعف الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البلد المعني. كما يجب أن يحدد هذا التحليل العوامل المساعدة التي تعزز من اثر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك الأثر.

ويمكن تصنيف قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحت ثلاثة عناوين رئيسية وذلك وفقاً لمبادئ الانتوساي ١٢ - قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - إحداهن فارق في حياة المواطنين^٨.

- تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الجهات الحكومية والقطاع العام - وذلك من خلال أنشطة الرقابة وإعداد التقارير ونشر النتائج.
- إثبات الأهمية المستمرة للمواطنين والبرلمانات وأصحاب المصلحة الآخرين - وذلك الاستجابة للأحداث والقضايا ذات الاهتمام في البلاد عن طريق التواصل الفعال والاستباقي ودعم التغيير في المؤسسات الحكومية والعام.
- أن تصبح منظمات يحتذى بها ومثالاً يقتدى به - على سبيل المثال في الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة لأداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وفي الالتزام بالمعايير الأخلاقية وفي تعزيز ثقافة الجودة والتحسين المستمر وفي التعلم وتبادل المعرفة.

من اللازم ان لا يتناول هذا القسم مسألة مدى تحقيق المساءلة والشفافية والنزاهة بشكل واقعي من الجهات الحكومية والقطاع العام. نظراً لان ذلك يعتمد على أداء أجزاء أخرى لبيئة الحوكمة والإدارة المالية العامة، بيد انه ينبغي أن يقدم هذا القسم تقييماً لمدى إسهام الجهاز الأعلى للرقابة المالية في تحقيق هذه الأهداف. كما ينبغي أن يولي القسم اهتماماً خاصاً لأثر عدم قدرة الجهاز على تنفيذ ولايته، مثل عدم التمكن من تدقيق جميع الجهات الخاضعة للرقابة وفقاً لنطاق الولاية المحدد وبالعدد المطلوب وفي الوقت المناسب.

والسؤال الرئيسي الذي يجب على فريق التقييم الإجابة عليه هو: ما هي أكثر الأشياء ذات العلاقة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية خلال العامين الماضيين، وما الذي أدت إليه؟ يجب أن يكون التحليل قائماً - قدر الإمكان - على أمثلة ملموسة من الطرق التي جعلت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحدث فرقا في حياة المواطنين.

كما يجب استخدام هذا القسم لتحديد العوامل المختلفة التي تساهم في اثار قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة او عرقلتها. وكما هو الحال في التحليل في القسم (١)، يمكن أن تكون هذه العوامل داخلية وضمن سيطرة الأجهزة للرقابة المالية والمحاسبة، مثل جهود التواصل والعلاقات مع أصحاب المصلحة. د تكون هذه العوامل خارجية، لكنها مع ذلك أمور يمكن للجهاز الأعلى للرقابة المالية أن يسعى إلى التأثير فيها، مثل القيود المفروضة على استقلاليتها وإطاره القانوني.. وفي النهاية، فإنها يمكن أن تكون عوامل خارجية وتخرج بالكامل عن سيطرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مثل نظام الحوكمة في البلاد وبيئة الإدارة المالية العامة. وجدير بالذكر أن تحديد

^٨ يبين الملحق (٣) كيفية قياس المبادئ الواردة في مبدأ الانتوساي ١٢ ضمن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

ما إذا كانت أهم المعوقات ام تحقيق الأثر الأكبر تقع داخل أو خارج سيطرة الأجهزة العليا للرقابة المالية يساعد على تحديد كيفية تركيز جهودها لتحسين الوضع.

المصادر المحتملة للمعلومات

يمكن الحصول على المعلومات التي تساعد على إجراء التحليل في هذا القسم من المصادر التالية:

- النتائج وآثار اعمال الرقابة الخاصة المحددة من تقرير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة السنوي، والمقابلات مع ممثلي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة او غيرهم من أصحاب المصلحة، وتحليل عينة التقارير الرقابية، وأي تقارير محلية تتعلق بقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- تحليل المقيمين القائم على أقسام أخرى من تقرير أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- تحليل أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ازاء أهدافها الاستراتيجية على سبيل المثال استخدام مقاييس الأداء مثل الفوائد المالية وغير المالية ونسبة التوصيات التي تم تنفيذها إن وجدت
- تحليل تأثير توصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: إذا كانت البيانات المتعلقة بتنفيذ توصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة متاحة، فإن نسبة التوصيات التي تم تنفيذها جزئياً أو كلياً من قبل الجهات الخاضعة للرقابة سوف تكون رقماً مهما يتم وضعه بعين الاعتبار لتقييم مصداقية وشرعية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ضمن البيئة المؤسسية الأوسع نطاقاً.
- أي تقييمات قائمة لبيئة الحوكمة في البلاد ونظام اطار عمل قياس الأداء (على سبيل المثال تقارير من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات الثنائية المانحة ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة الشفافية الدولية، ومنظمة شراكة الموازنة الدولية، وتقييم الانفاق العام والمساءلة المالية .

(٣) تحليل آفاق وجهود تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لأغراض احداث مزيد من التحسينات

يجب أن يقدم هذا القسم تحليلاً عن آفاق تحسينات الأداء المستقبلية استناداً إلى مخلص جهود تطوير القدرات المخطط لها والجارية الواردة في القسم ٥ من تقرير اداء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة. ويجب أن يجري تقييماً لنهج الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لتخطيط وتنفيذ مبادرات تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة. ومن المحتمل أن تكون العوامل المؤسسية التالية داعمة لتطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الفعالة^٩.

^٩ الرجاء انظر الممارسات الجيدة دعماً للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١١) لمزيد من المعلومات حول تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

- قيادة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وتملكه لعملية تخطيط وتنفيذ ورصد تنمية القدرات، بما يضع الجهاز في صميم أنشطة إدارة التغيير.
- مواءمة وتنسيق الدعم المقدم للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة من جانب مجتمع الإنتوساي ومجتمعات المانحين وفيما بينها، بما يضمن أن يكون جميع هذا الدعم منسجماً مع الخطط التي يقودها الجهاز، وأن يجري تنسيقه بصورة مناسبة بين مختلف مقدمي الدعم..
- استدامة أنشطة تنمية القدرات، بما في ذلك مدى قدرة النهج المتبع على إنشاء واستخدام خبراء من داخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ومن داخل المنظمة الاقليمية للإنتوساي، ونهج الجهاز في تطوير القدرات المهنية والتنظيمية والمؤسسية في الوقت نفسه.

كما يُوصى بأن يتم التطرق في هذا القسم إلى ما يلي:

- ما إذا كانت مبادرات تنمية القدرات الحالية والمخطط لها تعالج الأسباب الجذرية لأداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة التي تم تحديدها في هذا التقييم. وينبغي وصف هذه الأسباب الجذرية في قسم التقييم المتكامل كما هو معروض في القسم (ت) (١).

ينبغي لتقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة (SAI-PR) أن يأخذ في الاعتبار التجارب الحديثة والقائمة ذات الصلة بهذه العوامل، فضلاً عن غيرها من العوامل الخاصة بالبلد.

كما ينبغي ألا يتضمن هذا القسم، ولا تقرير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة ككل، توصيات بشأن برنامج تنمية القدرات المستقبلي، وألا يشمل على حكم حول مدى كفاية أو ملاءمة أو قابلية تنفيذ برنامج تنمية القدرات الخاص بالجهاز. ويمكن للجهاز أن يتناول هذه الاعتبارات من خلال عملية منفصلة ومكتملة.

(ث) إدارة استخدام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لنتائج التقييم

يجب استخدام هذا القسم لتسجيل كيف ينوي رئيس الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة والإدارة العليا استخدام نتائج التقييم. بغض النظر عما إذا كان قد تم أداء التقييم باعتباره تقييم ذاتي أو تقييم نظير الانتوساي أو تقييم خارجي، فيجب على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إعداد هذا القسم. ومن الناحية المثالية، فينبغي أن يكون جزءاً من التقرير الرئيسي، ومع ذلك يمكن أيضاً أن يصدر في وثيقة منفصلة. ومن الناحية العملية، سيكون هذا القسم هو آخر ما يملأ لأنه يتعين على إدارة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تقدم تعقيبها على تقرير أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الكامل.

الفصل ١ - منهجية التقييم

ينبغي إدراج فصل مستقل بعنوان منهجية التقييم في تقرير أداء الجهاز الرقابي وعلى هذا الفصل أن يوضح ما يأتي:

- نطاق التقييم، مع الإشارة إلى أي قيود أو توسعات في النطاق مقارنةً بمنهجية إطار قياس الأداء العامة.
- عند الاقتضاء، وصف أي تغييرات طرأت على النطاق مقارنة بما هو مبين في بنود صلاحية التقييم، مع توضيح أسباب هذه التغييرات.
- ترتيبات إدارة الجودة التي وُضعت لضمان جودة التقييم.
- فريق التقييم وكفاءته ذات الصلة بإجراء تقييم الاطار.
- الأساليب المستخدمة في جمع البيانات.
- المصادر المعلوماتية الرئيسة المعتمدة.
- كيف وبأي مدى أُجريت المقابلات.
- ملفات التدقيق التي جرى أخذ عينات منها، وطريقة اختيار العينة.
- كيفية تحليل الأدلة لتسجيل درجات المؤشرات واستخلاص الاستنتاجات بشأن أداء جهاز الرقابة الأعلى.

كما ينبغي أن يتناول فصل المنهجية أي قضايا متصلة بالمخاطر التي جرى تحديدها قبل التقييم أو أثناءه، وكيفية إدارتها. وعلى سبيل المثال، على سبيل المثال، قد يشمل ذلك قضايا تتعلق بالأدلة، وباستخدام منهجية (عدم منح درجة) على بعض المؤشرات عندما يكون مستوى نشاط جهاز الرقابة الأعلى منخفضاً، أو عندما يصعب الحصول على معلومات موثقة.

وينبغي أن يذكر هذا الفصل النهج المتبع في إعداد الفصل ٣، إضافةً إلى القضايا المتعلقة بالأدلة، مثل نقص التقييمات القطرية التي يمكن استخدامها كمصادر.

الفصل ٢ - منهجية تسجيل الدرجات في إطار قياس الأداء

ينبغي أن يشرح هذا الفصل منهجية اسناد الدرجات العامة المطبقة على أي تقييم وفق إطار قياس الأداء والغرض من ذلك تمكين القارئ من فهم منهجية اسناد الدرجات التي تُعد الأساس لاسناد الدرجات للمؤشرات والأبعاد والمعايير. وفي قالب الإبلاغ المتاح على موقع مبادرة تنمية الانتوساي الإلكتروني، جرى بالفعل تضمين نص عام مُعد مسبقاً لهذا الغرض.

الفصل ٣: المعلومات الأساسية عن البلد وجهازه الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة

يعتبر الهدف من هذا الفصل هو توفير معلومات بشأن بلد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الذي يجري تقييمه بشكل يتيح فهماً كافياً لبيئة أداء الجهاز فضلاً عن الخصائص الأساسية للجهاز في

هذا البلد. ومن المتوقع أن يعتمد المقيمون على البيانات الثانوية بما في ذلك التحليلات والتقييمات القائمة. ويجب الإشارة إلى المصادر المستخدمة في الفصل في كل من المتن وقائمة المصادر.

ويمكن استخلاص المعلومات لهذا القسم من منشورات وقواعد بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^{١٠}، ووثائق الموازنة الحكومية أو تحليلات سياسة الإنفاق والسياسة المالية القائمة بما في ذلك أي من تقييمات المساءلة المالية والإنفاق العام. وينبغي أن يقتصر الفصل على الجوانب اللازمة لأثراء سياق وظائف الأجهزة العليا للرقابة المالية بالمعلومات ذات الصلة:

٣-١ بيان ترتيبات الحوكمة الخاصة بالبلد ومحيط البيئة الأوسع التي تعمل فيها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

- يشمل السياق القطري الخصائص الاقتصادية والتنموية للدولة والعوامل الأخرى المؤثرة فيها، بما في ذلك عدد السكان، ومستوى الدخل، ومستويات الفقر والتعليم، ومعدل النمو، والتضخم، وأهم التحديات التنموية، والنزاعات الحديثة والجارية وغيرها من محركات الهشاشة^{١١}، والقضايا الثقافية، وغيرها. وهذه قضايا قد تؤثر فيما ينبغي للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن يركز عليه في أعمال التدقيق، أو تحدد قدرته على تنفيذ مهامه الرقابية.
- ترتيبات الحوكمة للبلد تهدف إلى وصف السياق المؤسسي الواسع الذي يعمل فيه أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك النظام السياسي وهيكل الحكومة (الدولة الموحدة أو الدولة الفيدرالية ومستويات الحكومة إلخ.) والعلاقة بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وطبيعة ودور الأحزاب السياسية والمنافسة السياسية ودور وقدره وحرية الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وأنظمة المساءلة الرسمية وغير الرسمية للدولة تجاه المواطنين. قد يستند هذا القسم أيضًا إلى تحليلات وحُدّد مؤشرات الحوكمة المتاحة، ويُعلق على قدرة الدولة واستجابتها (للمواطنين) ومستوى مساءلتها. ينبغي أخذ هذه الجوانب بعين الاعتبار عند تحليل العلاقة والمبادرات والنتائج في التواصل مع الأطراف المعنية، كما هو موضح في القسم (ت).

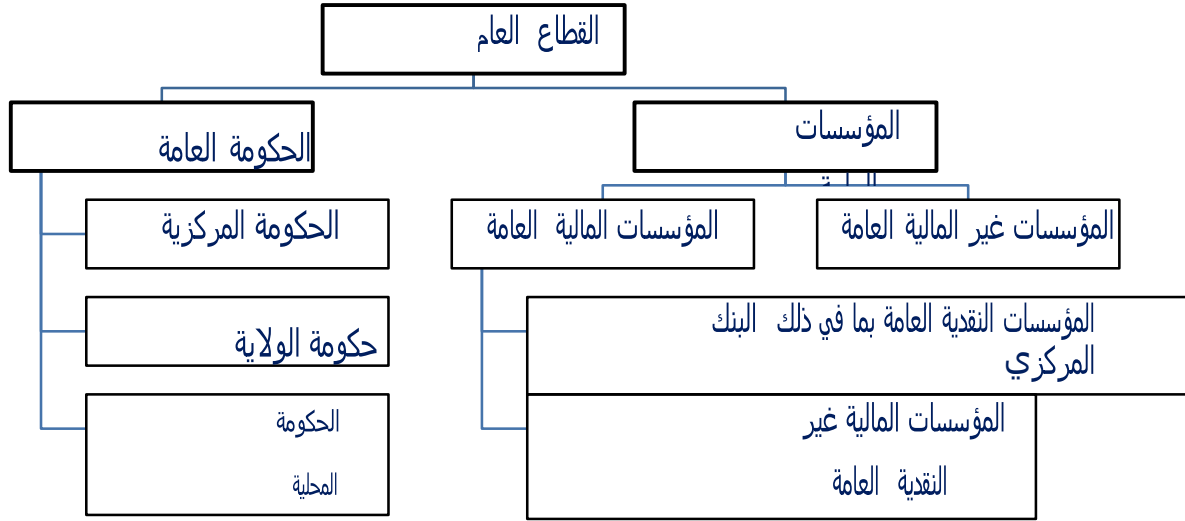
٣-٢ بيان بيئة الموازنة للقطاع العام بما في ذلك الإدارة المالية العامة وأثرها على أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

يعتبر الغرض من هذا القسم هو تقديم نظرة عامة عن هيكل القطاع العام وتفاصيل موازنة القطاع العام بما في ذلك مصادر الإيرادات والإنفاق عن طريق التصنيف الاقتصادي والمهني والإداري ومستويات الدين والاستثمارات. وسوف يبين التقييم قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على التركيز على أهم العمليات الحكومية في عند الإيفاء بمهامها. وفيما يلي أدناه معلومات عن

^{١٠} مثل الحكومة في لمحة -منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي
^{١١} بما في ذلك التنازع على عائدات الموارد الطبيعية.

التصنيف القياسي لهيكل القطاع العام. ويجب وصف دور شركاء التنمية للتمويلات العامة في الدولة حيثما كان مناسباً مثل الدعم المباشر للموازنة. وينبغي أن يحدد هذا القسم ترتيبات الرقابة الخاصة بمختلف اقسام القطاع العام مع بيان الصلاحية(الصلاحيات) الرقابية للمنظمات التي يشملها التقييم.

المخطط ٤: هيكلية القطاع العام^{١٢}



يجب تقديم ملخصات المعلومات عن الموازنة في القطاع العام الكلي ولاسيما ذكر الموازنات الإجمالية للمنظمات التي تقع ضمن صلاحية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأي منظمة أخرى يشملها التقييم، ويمكن ان تكون المعلومات الواردة في الشكل أدناه مفيدة:

الانفاق والدخل الفعلي والمرصود في الموازنة بحسب التصنيف الوظيفي أو الإداري كنسبة من الموازنة الإجمالية أو الناتج الفعلي						
السنة المالية الثالثة		السنة المالية الثانية		السنة المالية الأولى		
لنفقات	لدخل	لنفقات	لدخل	النفقات	الدخل	
						الصحة
						التعليم
						الدفاع
						الضمان الاجتماعي
						وما الى ذلك

^{١٢} المصدر: دليل الإحصاءات المالية الحكومية ٢٠٠١، صندوق النقد الدولي

ينبغي أن يقدم هذا القسم وصف سردي عن الجوانب الأساسية لنظم الإدارة المالية للقطاع العام والتي تعد ذات أهمية خاصة بالنسبة لمهام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وتعتمد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المدخلات من النظام وعلى المخرجات التي يستخدمها آخرون في هذا النظام. وعلى المدى الطويل يمكن أن تساهم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز نظام الإدارة المالية العامة من خلال كونها مؤسسة نموذجية يحتذى بها، ورغم ذلك فإنه لا يتحمل مسؤولية أداء الأجزاء الأخرى في النظام. ويجب ذكر أداء الجوانب الهامة في نظام الإدارة المالية العامة. كما يجب أن يلخص هذا القسم جهود إصلاح الإدارة المالية العامة الرئيسية في الآونة الأخيرة. ومن الأهمية بمكان وصف إطار الإبلاغ المالي للقطاع العام للبلد لما له من تأثيرات على تصنيف مؤشرات التدقيق المالي لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ويجب أن يتم تغطية الجوانب التالية لنظام الإدارة المالية العامة (ومصادر المعلومات الممكنة) ورغم ذلك فهذه القائمة لا تعتبر قائمة شاملة:

- المشتريات العامة (مؤشر أداء إطار عمل الانفاق العام والمساءلة المالية - ٢٤ ١٣ / لجنة المساعدة التنموية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"/منهجية تقييم أنظمة المشتريات "
- التدقيق الداخلي (مؤشر أداء إطار عمل الانفاق العام والمساءلة المالية- ٢٦)
- التقارير المالية السنوية (مؤشر أداء إطار عمل الانفاق العام والمساءلة المالية- ٢٩)
- التدقيق الخارجي (مؤشر أداء إطار عمل الانفاق العام والمساءلة المالية - ٣٠)
- الفحص القانوني لتقارير التدقيق الخارجي (مؤشر أداء إطار عمل الانفاق العام والمساءلة المالية - ٣١)
- شفافية عملية اعداد الموازنة (مؤشر الموازنة المفتوحة)
- المشاركة العامة في عملية اعداد الموازنة (مؤشر الموازنة المفتوحة)

٣-٣ وصف الموارد والهيكل التنظيمي والإطار المؤسسي والقانوني للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

يقدم هذا القسم المعلومات الأساسية المتعلقة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بما في ذلك الأحكام الدستورية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ولرؤسائها والإطار القانوني الذي يحكم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. كما يجب أن يبين القسم ما إذا كانت الأجهزة العليا للرقابة

^{١٣} إصدار المساءلة المالية والإنفاق العام ٢٠١٦، للاطلاع على الارشادات حول المؤشرات ذات الصلة من تقييمات المساءلة المالية والإنفاق العام لما قبل ٢٠١٦ يرجى قراءة إطار المساءلة المالية والإنفاق العام او زيارة الموقع www.pcfa.org

المالية والمحاسبة تتبع نموذجاً تشريعياً (برلمانياً) أو قضائياً (محكمة) أو نموذج آخر (على سبيل المثال مزيج من النماذج) وما إذا كان يخضع لرئيس منفرد أو هيئة صنع القرار (على سبيل المثال مجلس أو قضاة).

كما يجب أن يحدد هذا القسم الجوانب الأساسية لصلاحيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بما في ذلك مسؤولياتها ونطاق أنشطتها (كما هو الحال مع بعض الحالات التي تتضمن أنشطة تقع خارج نطاق تدقيق القطاع العام على النحو الذي تحدده المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة) ويوضح الهيكل التنظيمي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (بما في ذلك حجم وموقع المكاتب الفروع الرئيسية). ويجب وصف صلاحية الجهات الأخرى المسؤولة عن الرقابة على القطاع العام وعلاقتها بما في ذلك مجالات التداخل والاهمال، ومسؤولية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الرقابة والتنظيم وترتيبات التنسيق.

نبغي أن يقدم أيضاً معلومات حول كيفية تمويل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وتجهيزه بالموارد، بما في ذلك أعداد الموظفين والموازنات، وإذا أمكن، معلومات موضوعية حول ما إذا كانت الموارد والتمويل المتاحة للجهاز كافية لتمكينه من أداء مهامه الموكلة إليه. كما يجب الإشارة إلى الموازنة التي يعتبرها الجهاز ضرورية لتمكينه من أداء مهامه، والمبلغ المطلوب من الجهة التي تحدد موازنته، والمبلغ المعتمد في الموازنة (الأصلي وأي تعديلات خلال السنة)، والمبلغ الفعلي المتاح للجهاز (إذا كان مختلفاً).

وأخيراً، يجب أن يوضح هذا القسم الجهة التي يرفع إليها الجهاز تقاريره، ودور السلطة التشريعية واللجان التشريعية وأي هيئات أخرى في مراجعة تقارير الجهاز، بالإضافة إلى دور المؤسسات الأخرى المشاركة في حوكمة الجهاز. ويجب تقييم كيفية عمل السلطة التشريعية ولجانها، ودور الأحزاب السياسية، وطبيعة المنافسة السياسية.

الفصل ٤: تقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

يهدف هذا الفصل إلى توفير تقييم للعوامل الرئيسية الخاصة بأداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على النحو الذي تقيسه المؤشرات و (للتقييمات المكررة) وإعداد التقرير بشأن تغييرات الأداء.

وفيما يلي هيكلية القسم:

التقييم على صعيد المجالات الستة لأداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (درجات المؤشرات القائم على الأدلة):

٤-١ المجال أ: إطار العمل القانوني والمستقل

٤-٢ المجال ب: الحوكمة الداخلية والأخلاقيات

٣-٤ المجال ت: جودة الرقابة وإعداد التقارير والنشاطات القضائية

٤-٤ المجال ث: الإدارة المالية والأصول وخدمات الدعم

٥-٤ المجال ج: الموارد البشرية والتعليم والتنمية المهنية

٦-٤ المجال ح: الاتصالات وإدارة أصحاب المصلحة.

يناقش كل قسم المؤشرات ذات الصلة بالترتيب. يجب أن تميز المناقشة بين:

- تقييم الوضع الحالي (التحليل القائم على المؤشر)
- الإبلاغ بسير العمل حيثما أمكن (إصلاحات وتغييرات الأداء الحديثة التي تم تطبيقها منذ أي تقييم سابق)

الإبلاغ بالتحليل القائم على المؤشر

يمكن تقديم التقارير المتعلقة بالتحليل القائم على المؤشرات بالطريقة التالية:

- يوضح النص نقاط القوة والضعف الرئيسية في أداء (الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفقاً لتقييم المؤشر، ويقدم الدرجة الإجمالية للمؤشر. كما ينبغي أن يذكر النص أي مسائل أداء هامة وذات صلة تم ملاحظتها ولم يقم المؤشر بقياسها.
- بالنسبة لكل بُعد من أبعاد المؤشر، يوضح النص الحثيات (الأساس المنطقي) لتسجيل الدرجة عند مستوى معين (٠، ١، ٢، ٣، أو ٤) والأدلة الرئيسية (بما في ذلك البيانات الكمية) المستخدمة لدعم هذه الدرجة. كما تتم الإشارة إلى أي مشكلات تتعلق بتوقيت (حدثة) البيانات أو الأدلة أو مدى موثوقيتها. وفي حال عدم وضع درجة لبعد معين من أبعاد المؤشر، يتم تقديم تفسير لذلك (أي أن البعد غير منطبق).
- تم تقديم جدول لتلخيص الدرجات حسب كل بُعد من أبعاد المؤشر والدرجة الإجمالية، مع تقديم شرح موجز لكل درجة. ومن أجل تيسير المتابعة، يفضل توضيح المعايير التي تم استيفاؤها وتلك التي لم تُستوفَ لجميع الأبعاد.

تكرار التقييمات: الإبلاغ بشأن التقدم المحرز

ينبغي إدراج التقرير المتعلق بالتغير في الأداء ضمن القسم (ج) "النتائج الرئيسية والملاحظات حول أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية وأثره"، وكذلك في الملاحق^{١٤}. بالنسبة لكل مؤشر وبعد من أبعاد المؤشر، يجب أن يسجل التقرير ديناميكيات الإصلاحات في البلد. وبالنسبة لتكرار التقييمات سوف يكون التغيير في البعد ودرجات المؤشر والشرح الخاص بهذه العوامل واضحاً من إعداد التقارير بخصوص

^{١٤} تم اعداد نموذج ابلاغ للتقييم المتكرر ويمكن الاطلاع عليه في موقع مبادرة تنمية الانتوساي

التحليل القائم المؤشر. ومع ذلك، قد لا يقوم ذلك بالتسجيل الكامل لتطور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. سوف يذكر التقرير السردى ما يلي لكل مؤشر:

١- لا تسجل المؤشرات التحسينات البسيطة في أداء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

على سبيل المثال، حدث تحسن في توقيت تقديم نتائج تدقيق امتثال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى الجهة المعنية من ثمانية أشهر من نهاية العام وحتى سبعة أشهر بعد نهاية العام) حيث لا يوجد إطار زمني قانوني. (سوف تحصل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الدرجة ٢ الا ان هناك تحسن في أدائها.

٢- أنشطة تطوير القدرات المنفذة إلا أنها لم تؤثر بعد على أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

على سبيل المثال، تم إنشاء وحدة تدقيق الأداء كما انه يتم وضع دليل تدقيق الأداء ورغم ذلك فلم يستخدم بعد لعمليات تدقيق الأداء. يجب ذكر الإصلاح في تقرير الأداء حتى لو لم يؤثر بعد على أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

تجدر الإشارة هنا الى أن التعهدات بتنفيذ أنشطة تطوير قدرات محددة في خطة عمل التطوير الاستراتيجية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أو ما شابهها) لا تعد دليلاً على تحسينات الأداء ولكنها اخذت بالاعتبار في الفصل ٥ ضمن عملية تطوير القدرات.

استخدام مؤشرات الأداء الموطنة

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بصلاحيات مختلفة وتعمل في ظل ظروف متنوعة مما يفرض أمامها تحديات اعداد إطار قياس عالمي الذي يشمل كافة عوامل القدرة والأداء ذات الصلة بكافة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ويستند إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى الممارسات الجيدة الشائعة التي يتبادلها عدد كبير من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ويتم تسجيلها في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأدلة الممارسة الدولية الجيدة الأخرى. حيثما يتم تفويض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لاستثمار موارد هامة في أنشطة غير واردة في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، قد يقوم المقيم بالتعامل معها على أنها مناسبة للتطوير ومن ثم يقوم باستخدام عدد قليل من مؤشرات الأداء الموطنة، وفي هذه الحالات يكون الهدف من الممارسة الجيدة ما يلي:

- شرح الأساس المنطقي لأي من المؤشرات الإضافية
- وضع مؤشرات جديدة تتبع نفس الهيكل كمؤشرات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدلاً من تعديل مؤشرات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

- الموافقة على تعريف المؤشر والحد الأدنى من المعايير لكل درجة من درجات الأبعاد قبل بدء تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- الإفصاح عن تعريف المؤشر والحد الأدنى من المعايير لكل درجة من درجات الأبعاد (على سبيل المثال في ملحق تقرير أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة)
- تضمين المؤشر في المجال ذي الصلة في تقرير الأداء.

قامت العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بوضع مؤشرات أداء معينة لقياس مدى الإنجاز في أهدافها الاستراتيجية. ويمكن أن تكمل هذه المؤشرات مجمل نقاط القوة والضعف للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كل على حدة وتغييرات أدائها بمرور الوقت، وذلك عن طريق التركيز على الأداء مقابل الأولويات الاستراتيجية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ويجب أن يأخذ المقيمون مزايا تضمين مثل هذه المؤشرات في تقرير تقييم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بعين الاعتبار. وعند القيام بذلك، تكون عوامل دراسة تضمين ما إذا كان قد تم تعريف نظام التصنيف والمؤشر وما إذا كانت خطوط الأساس وإجراءات الأداء المنتظمة متاحة وما إذا كان يوجد هناك عملية محددة ومضمونة الجودة لجمع البيانات. واعتمادًا على طبيعة المؤشرات، فإنها يمكن أن يتم إدراجها ضمن المجالات ذات الصلة أو في القسم (ت) ملاحظات على أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأثره.

الفصل الخامس: عملية تطوير قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

يهدف هذا الفصل إلى بيان ما انجزته الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فيما يتعلق بتحسين أدائها ومبادرات تطوير القدرات بشكل مستمر. ويجب أن يوفر المعلومات التالية:

١-٥ بيان الإصلاحات الجارية والحديثة

يجب أن يلخص هذا القسم أهم الإصلاحات الجارية والحديثة لتوفير نظرة عامة عن التقدم الذي أحرزته الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بخصوص تطوير قدراتها. ويجب أن يتضمن الأشكال المختلفة للدعم المقدم وترتيبات التمويل لها بما في ذلك البرامج الإقليمية والعالمية للاندوساي، ودعم النظراء للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والبرامج المدعومة من المانحين.

٢-٥ استخدام مقدمي الدعم المالي الخارجيين لنتائج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

ينبغي أن يقدم هذا القسم تقييمًا نوعيًا لكيفية استخدام الجهات الخارجية المانحة للدعم المالي لنتائج عمليات التدقيق التي يجريها الجهاز الأعلى للرقابة، وذلك من أجل الاسترشاد بها في تصميم وتقييم وتطوير برامجها ومشروعاتها، وما إذا كان ذلك يساهم في تعزيز مصداقية الجهاز وقدراته

واستقلاليتها. كما ينبغي أن يفحص ما إذا كانت جهات الدعم تستخدم الجهاز الأعلى للرقابة لتدقيق المشروعات والبرامج التي تمويلها، وكيف يتم ذلك، وما إذا كان هذا الاستخدام يراعي قيود القدرات لدى الجهاز، وما إذا كان يتم بأسلوب يدعم التطوير المؤسسي للجهاز (مثل إجراء عمليات تدقيق مشتركة). وينبغي كذلك فحص الآليات الموضوعية لضمان ألا يتم تنفيذ تدقيق المشروعات والبرامج الممولة خارجيًا على حساب قيام الجهاز بإنجاز ولايته الأساسية في التدقيق.

وعندما يُصرف الدعم المالي لصالح القطاع الحكومي، تُستخدم الإجراءات الوطنية للتدقيق إذا كان تدقيق هذه الأموال يتم تحت مسؤولية الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة المتلقية. ويعني الاستخدام الكامل لنظم التدقيق الوطنية أن الجهات الخارجية المانحة للدعم المالي تعتمد على آراء وتقارير التدقيق الصادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة (بما في ذلك أي أعمال تدقيق مُسندة إلى أطراف خارجية ويتم الإشراف عليها من قبل الجهاز) بشأن: البيانات المالية الحكومية والامتثال للقواعد والقوانين واللوائح والاقتصادية والكفاءة والفعالية في البرامج الحكومية. ولا ينبغي على الجهات الخارجية المانحة للدعم المالي أن تفرض متطلبات إضافية على الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بإجراءات التدقيق.

وبالمقابل، يحدث الاستخدام التكميلي لنظم التدقيق الوطنية عندما تلجأ الجهات الخارجية المانحة للدعم المالي إلى استخدام الجهاز الأعلى للرقابة لإجراء التدقيق بنفسه أو لإسناد أعمال التدقيق إلى طرف خارجي، لكنها تشترط تنفيذ عمليات تدقيق محددة و/أو تنفيذها وفق معايير وإجراءات تختلف عن تلك التي يعتمد عليها الجهاز عادة^{١٥}.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فقد وضعت مسوحات إعلان باريس لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ معايير لتحديد ما إذا كان شركاء التنمية يستخدمون الإجراءات الوطنية للتدقيق، بما في ذلك ما إذا كانوا يطلبون ترتيبات تدقيق إضافية. ويعتبر مسح إعلان باريس أن "الاستخدام الكامل" للجهاز الأعلى للرقابة يتحقق عندما لا تختلف معايير التدقيق عن تلك المعتمدة من قبل الجهاز، وعندما لا يكون الجهاز بحاجة إلى تعديل دورة التدقيق الخاصة به من أجل تدقيق أموال شركاء التنمية. وينبغي أن يستند محتوى هذا القسم إلى مناقشات مع الجهاز الأعلى للرقابة وشركاء التنمية الرئيسيين، فضلاً عن الاستفادة من التقييمات القائمة للتعاون الإنمائي (مثل مسح إعلان باريس - المؤشر ٥أ، وعملية رصد بوسان - المؤشر ٩ب)، مع إبراز مدى استخدام النظم الوطنية.

^{١٥} مقتبس من دليل الممارسين لاستخدام نظم البلد ص ٦٦ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الملحق ١: ملخص مؤشر الأداء^{١٦}

يعرض هذا الملحق جدول تلخيصي لمؤشرات أداء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، وبالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات يحدد الجدول التصنيف المخصص له جنباً إلى جنب مع شرح تلخيصي للتصنيف.

الملحق ٢: نظرة تفصيلية على درجات التقييم

يوفر هذا الملحق عرضاً تفصيلياً لنتائج التقييم، بما في ذلك بيان المعايير المستوفاة وغير المستوفاة أو غير المنطبقة.

الملحق ٣: مصادر المعلومات والأدلة الداعمة لتسجيل درجات المؤشرات

ينبغي أن يسجل هذا الملحق مصادر المعلومات والأدلة المحددة المستخدمة لدعم تسجيل درجات كل مؤشر. وسيوفر ذلك إرشادات مفيدة لإجراء التقييمات المستقبلية، ويضمن إمكانية مقارنة درجات المؤشرات في التقييمات اللاحقة مع التقييمات السابقة.

يرجى ملاحظة أنه في حالة إجراء تقييم مُعاد، فإن الملحق (٣) سيتضمن بدلاً من ذلك رصدًا للتغير في الأداء. ويشمل ذلك عرضاً موجزاً لكيفية تغير الأداء بين التقييم المُعاد والتقييم الأساسي. أما مصادر المعلومات والأدلة الداعمة لاحتساب درجات المؤشرات في مثل هذه التقييمات، فسُتدرج في الملحق (4).

٣- مجموعة مؤشرات أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

٣ نظرة عامة عن المؤشرات بضمنها الابعاد

المؤشر	الصفحة	المجال	الابعاد
	47	أ- إطار العمل القانوني المستقل	
المؤشر ١	48	استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	١- إطار العمل الدستوري الفعال والمناسب ٢- الاستقلالية /الاستقلال المالي ٣- الاستقلالية /الاستقلال التنظيمي ٤- استقلالية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وموظفيه
المؤشر ٢	53	صلاحية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	١- الصلاحية الواسع بشكل كافي ٢- الوصول إلى المعلومات ٣- حقوق والتزامات التقرير

^{١٦} لمزيد من المعلومات حول محتوى وشكل الملاحق يرجى الاطلاع على نماذج تقرير إطار القياس لكل من الاتي: (١) تقييم منفصل و (٢) تقييم مكرر والمتاحة في موقع مبادرة تنمية الانتوساي

ب- الحوكمة الداخلية والأخلاقيات		56	
المؤشر ٣	دورة التخطيط الاستراتيجي	57	١ - محتوى الخطة الاستراتيجية ٢ - محتوى الخطة السنوية/الخطة التشغيلية ٣ - عملية التخطيط التنظيمي ٤ - مراقبة وإعداد تقارير الأداء
المؤشر ٤	الاخلاقيات وادارة المخاطر والجودة	61	١ - الاخلاقيات والنزاهة ٢ - ادارة المخاطر ٣ - نظام إدارة الجودة ٤ - نظام مراقبة الجودة والاصلاح
المؤشر ٥	الاستعانة بمصادر خارجية لاجراء اعمال التدقيق	67	١ - نظام ادارة جودة لاعمال الرقابة المستعان بمصادر خارجية لإجرائها ٢ - مراقبة الجودة والإصلاح لاعمال التدقيق المستعان بمصادر خارجية لإجرائها
المؤشر ٦	القيادة والتواصل الداخلي	70	١ - القيادة ٢ - التواصل الداخلي
المؤشر ٧	تخطيط التدقيق الشامل	٣٣	١ - عملية تخطيط التدقيق الشامل ٢ - محتوى خطة التدقيق الشامل
ت- جودة التدقيق والابلاغ والأنشطة ذات الاختصاص القضائي		78	
المؤشر ٨	نطاق شمول التدقيق ومدى شمول رقابة نظامية الحسابات وعمليات الإدارة	79	١ - نطاق شمول التدقيق المالي ٢ - نطاق شمول واختيار أهداف رقابة الأداء ٣ - نطاق شمول واختيار أهداف رقابة الامتثال ٤ - نطاق شمول رقابة نظامية الحسابات وعمليات الإدارة
المؤشر ٩	إدارة جودة ومعايير التدقيق المالي	88	١ - سياسات ومعايير التدقيق المالي ٢ - مهارات وإدارة فريق التدقيق المالي ٣ - إدارة الجودة في التدقيق المالي
المؤشر ١٠	عملية التدقيق المالي	93	١ - تخطيط عمليات التدقيق المالي ٢ - تنفيذ عمليات التدقيق المالي ٣ - تقييم أدلة التدقيق والاستنتاج والابلاغ في التدقيق المالي
المؤشر ١١	نتائج التدقيق المالي	98	١ - تقديم نتائج التدقيق المالي في الوقت المناسب ٢ - نشر نتائج التدقيق المالي في الوقت المناسب ٣ - متابعة أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة بخصوص تنفيذ توصيات وملاحظات

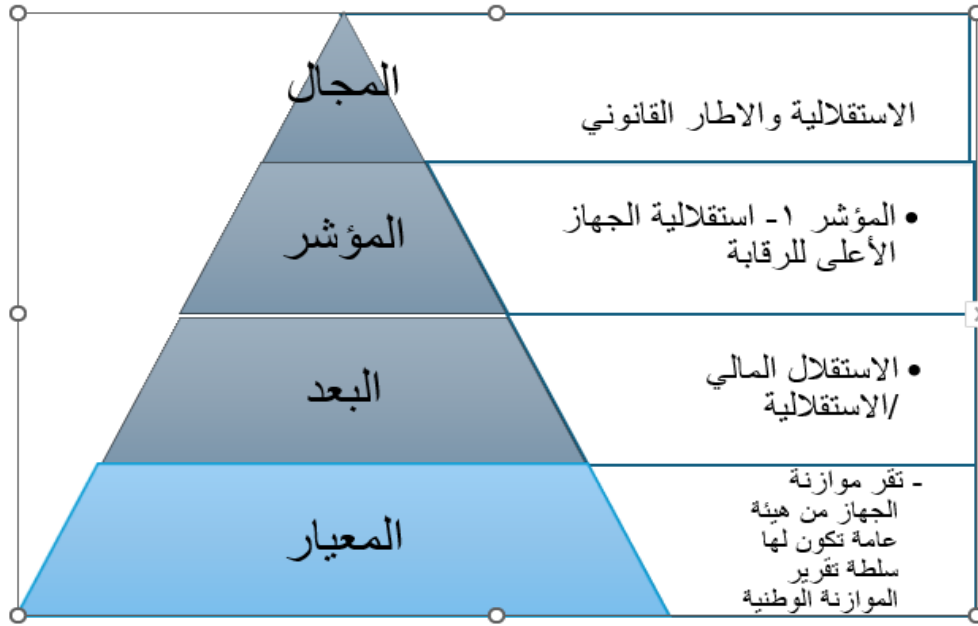
التدقيق المالي			
<ul style="list-style-type: none"> ١- سياسات ومعايير رقابة الأداء ٢- مهارات وإدارة فريق رقابة الأداء ٣- إدارة الجودة في رقابة الأداء 	معايير رقابة الأداء وإدارة الجودة	103	المؤشر ١٢
<ul style="list-style-type: none"> ١- تخطيط عمليات رقابة الأداء. ٢- تنفيذ عمليات رقابة الأداء ٣- إعداد التقارير بخصوص عمليات رقابة الأداء 	عملية رقابة الأداء	108	المؤشر ١٣
<ul style="list-style-type: none"> ١- تقديم تقارير رقابة الأداء في الوقت المناسب ٢- نشر تقارير رقابة الأداء في الوقت المناسب ٣- متابعة أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة بخصوص تنفيذ توصيات وملاحظات رقابة الأداء 	نتائج رقابة الأداء	113	المؤشر ١٤
<ul style="list-style-type: none"> ١- سياسات ومعايير رقابة الامتثال ٢- مهارات وإدارة فريق رقابة الامتثال ٣- إدارة الجودة في رقابة الامتثال 	معايير رقابة الامتثال وإدارة الجودة	118	المؤشر ١٥
<ul style="list-style-type: none"> ١- تخطيط عمليات رقابة الامتثال ٢- تنفيذ عمليات رقابة الامتثال ٣- تقييم أدلة الرقابة والاستنتاج والإبلاغ في عمليات رقابة الامتثال 	عملية رقابة الامتثال	123	المؤشر ١٦
<ul style="list-style-type: none"> ١- تقديم تقارير رقابة الامتثال في الوقت المناسب ٢- إعلان تقارير رقابة الامتثال في الوقت المناسب ٣- متابعة أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة بخصوص تنفيذ توصيات وملاحظات رقابة الامتثال 	نتائج رقابة الامتثال	127	المؤشر ١٧
<ul style="list-style-type: none"> ١- القوانين والتعليمات الداخلية والسياسات القضائية ٢- مراقبة الحسابات: كفاءات وجودة الكادر 	الاطار والمنظومة القانونية القضائية لضمان جودة الرقابة على الحسابات (للأجهزة ذات المهام القضائية)	133	المؤشر ١٨
<ul style="list-style-type: none"> ١- تخطيط عمليات الرقابة على الحسابات ٢- تنفيذ عمليات الرقابة على الحسابات ٣- الإجراءات القانونية -عملية اتخاذ القرارات ٤- الإجراءات القانونية -القرار النهائي 	الانشطة القضائية) للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات المهام القضائية	136	المؤشر ١٩

المؤشر ٢٠	140	نتائج الاجراءات القانونية (للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات المهام القضائية)	١- الإشعار بالنتائج ٢- نشر النتائج ٣- متابعة من الجهاز الرقابي فيما يتعلق بتنفيذ النتائج
	143	ث- الإدارة المالية والأصول والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا	
المؤشر ٢١	144	الإدارة المالية والأصول والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا	١- الإدارة والأصول المالية ٢- استراتيجية المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا ٣- خطة عمل المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا
	147	ج- الموارد البشرية والتعلم والتنمية المهنية	
المؤشر ٢٢	150	إدارة الموارد البشرية	١- استراتيجية الموارد البشرية المستندة الى الكفاءة ٢- وظيفة الموارد البشرية ٣- توظيف الموارد البشرية ٤- إدارة الأداء والرواتب ورفاهية الموظفين
المؤشر ٢٣	١٥٥	التعلم والتطوير المهني	١- التعلم والتطوير المهني في للتدقيق المالي ٢- التعلم والتطوير المهني في تدقيق الأداء ٣- التعلم والتطوير المهني في تدقيق الامتثال ٤- التعلم والتطوير المهني لأجهزة الرقابة العليا ذات المهام القضائية
	160	ح - الاتصال وإدارة أصحاب المصلحة	
المؤشر ٢٤	161	التواصل مع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية	١- استراتيجية الاتصال ٢- الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالاتصالات مع الجهة القضائية ٣- الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالاتصالات مع الجهة التنفيذية ٤- الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالاتصالات مع الجهة القضائية وسلطات الادعاء والتحقيق
المؤشر ٢٥	١٦٤	الاتصالات مع وسائل الإعلام والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني	١- الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالاتصالات مع وسائل الإعلام ٢- الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالاتصالات مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني

٢-٣ منهجية التصنيف

يتكون إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من ٦ مجالات. يحتوي كل من هذه المجالات على عدد من المؤشرات، بمجموع يبلغ ٢٥ مؤشراً من بينهم ثلاثة مؤشرات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاص القضائي. وجميع المؤشرات تتكون من اثنين إلى أربعة أبعاد والتي بدورها قد تحتوي على عدة معايير أخرى. ويقدم المخطط البياني رقم ٤ أدناه كيفية بناء نظام المؤشر:

المخطط البياني رقم ٤: مصطلحات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



١-٢-٣ اسناد الدرجة للأبعاد

تتوفر الإرشادات حول كيفية تقييم كل مؤشر فيما يلي. ويخضع اسناد الدرجة لكل بعد إلى مجموعة معادلات الدرجة تم وضعها طبقاً لعدد المعايير المقيدة وأهميتها النسبية المدرجة. ويوفر كل بعد أساس اسناد الدرجة لكل مؤشر، انظر. (٣-٢-٣)

فهم المعايير

في كثير من الحالات، يتم اشتقاق المعايير مباشرة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو غيرها من الممارسات الدولية الجيدة والإشارة ذات الصلة واردة بخط مائل بعد المعايير، على سبيل المثال، مبدأ الانتوساي ١: ٥ يشير إلى مبدأ الانتوساي رقم ١، إعلان ليما، القسم ٥، كما أن مبادئ الانتوساي ١٠: ١ يشير إلى مبادئ

الانتوساي ١٠ ، إعلان المكسيك ،المبدأ ٨ في حين يشير المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠ : ٣٩ الى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٠٠ ،المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام القسم ٣٩ .
المعايير المقتبسة نصا تعلم بعلامات الاقتباس. "... كما أن بعض المعايير لم يتم

اقتباسها نصاً من مبادئ الانتوساي والمعايير الدولية (على سبيل المثال المعيار الدولي ١٣ (١) حول توقيت إعداد تقارير الرقابة. بيد انها تعكس المبادئ في المعايير الدولية والتي لا يمكن استخدامها مباشرة كمعايير. في مثل هذه الحالات، قام فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة بوضع المعايير، وقد جرى اختبار الغالبية العظمى منها في النسخة التجريبية للإطار وتُذيل هذه المعايير بعبارة .فريق عمل الاطار وفي حالات أخرى، تكون المعايير مستمدة من وثيقة مرجعية، لكنها ليست اقتباساً مباشراً منها.

وفي معظم المعايير يوضع تحت كلمات معينة خط. ويعتبر الغرض من هذا هو مساعدة المقيمين في تحديد الكلمات المفتاحية في القراءة ورغم ذلك فإن كافة جوانب المعايير يجب أن تبقى قيد التقييم عند تحديد مدى الوفاء بالمعيار من عدمه.

وكقاعدة عامة، ينبغي تقييم كافة المعايير المدرجة في إطار كل بعد. ومع ذلك، فقد يتعين على المقيمين في معايير معينة دراسة مدى ملائمة المعايير في سياق الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المعني. وللإشارة الى ان ذلك قد يسري، تحتوي بعض المعايير على مصطلحات "عند الاقتضاء" أو "حسب الاقتضاء." ومع ذلك، فهذه المعايير ذات أهمية متساوية مع المعايير الأخرى. لمعرفة المزيد عن المعايير التي تعتبر "غير منطبقة"، انظر القسم ٣-٢-٤ منهجية عدم اسناد درجة.

٣-٢-٢ مستويات اسناد الدرجات

يتم اسناد الدرجات للأبعاد والمؤشرات باستخدام مقياس عددي من ٠-٤ حيث يعتبر العدد ٠ أقل مستوى والعدد ٤ هو الأعلى. وتتطابق النتائج بشكل كبير مع مستوى التطوير للمجال الذي تم قياسه من خلال المؤشر مع التماشي مع ممارسات نماذج قدرة الانتوساي^{١٧} . لا يوفر إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة نتيجة إجمالية لمجموع أنشطة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مثلما تفعل الادوات الأخرى. يمكن أن يتباين مستوى التطوير ومن ثم النتائج بشكل كبير على مستوى أنشطة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. تعكس مستويات درجة المؤشر مستوى تطوير مختلف الأنشطة المبينة أدناه:

الدرجة ٠ : السمة غير قائمة او بالكاد تعمل

لا يوجد أي نشاط أو وظيفة أو ان الخاصية المعينة توجد ولكن بالاسم فقط.

^{١٧} على سبيل المثال، إطار بناء القدرات المؤسسية للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة – الناطقة بالإنجليزية

الدرجة ١: المستوى التأسيسي

السمة قائمة إلا أنها بمستوى أساسي فعلى سبيل المثال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تجري عمليات رقابة الأداء، ولكن هناك عدم انتظام فيها الى الحد الذي لم يتم فيه استحصال طريقة منهجية وخبرة ومعرفة متراكمة و، وينعكس ذلك على جودة العمل.

الدرجة ٢: مستوى التطوير

السمة قائمة وباشرت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ذات صلة إلا أنها غير مكتملة ولا يتم تنفيذها بشكل منتظم. على سبيل المثال، قد يكون للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خطة عمل تطويرية او استراتيجية واستراتيجية للموارد البشرية واستراتيجية اتصالات. ومع ذلك، إذا كانت هذه السياسات أو / والاستراتيجيات ضعيفة أو تم تنفيذها بشكل جزئي فقط فإن ذلك سينعكس في هذه النتيجة.

الدرجة ٣: المستوى الراسخ

تؤدي السمة وظائفها بشكل كبير على النحو المتوقع طبقاً لمبادئ الانتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والتي تشكل المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام والمتطلبات التنظيمية والمبادئ ذات الصلة بالانواع الثلاثة للتدقيق. وبموجب المجال ت، فقد يعني ذلك أن اعمال تدقيق الأداء والتدقيق المالي وتدقيق الامتثال قد تم إجرائها بالكامل بشكل واسع بحيث تتبع المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام ومبادئ التدقيق في اطار الانتوساي للاصدارات المهنية. وتخضع نسبة كبيرة من البيانات المالية المستلمة إلى التدقيق المالي. وتعرض تقارير الرقابة نظرة شاملة لاستخدام الموارد العامة وأداء الجهات التي تم تدقيقها. تم نشر أغلبية تقارير الرقابة بالصيغة التي تناسب الجمهور المستهدف.

الدرجة ٤: المستوى المدار

تؤدي السمة وظائفها وفقاً لمبادئ الانتوساي والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة) والتي تشكل المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام والمتطلبات التنظيمية والمبادئ ذات الصلة بالانواع الثلاثة للتدقيق وتنفذ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأنشطة بطريقة تمكنها من تقييم وتحسين أدائها بصفة مستمرة.

وبالنسبة للمجال ت، يتم تنفيذ جميع عمليات تدقيق الأداء والتدقيق المالي وتدقيق الامتثال وفقاً للمبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام ومبادئ التدقيق في اطار الانتوساي للاصدارات المهنية ويراها عملاء التدقيق تقدم قيمة مضافة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أجرت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مراجعة مستقلة لممارساتها الرقابية، على سبيل المثال استخدام أداة تقييم الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بما يؤكد أن ممارسات رقابة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تتوافق مع معايير التدقيق. كذلك من المهم أيضاً إثبات -حتى فيما يتعلق بأعلى درجة- أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تبذل جهودها للمحافظة على مستوى الأداء هذا. ويمكن وصف ذلك في التقرير السردى ويصب في تحليل الأداء.

٣-٢-٣ تجميع درجات المؤشرات

يجب تقييم كل بعد من الأبعاد الواردة في كل مؤشر على حدة من أجل إصدار اسناد الدرجة للمؤشر بشكل إجمالي. ويتم احتساب النتيجة الإجمالية لمؤشر ما باستخدام جداول التحويل المبينة أدناه. كما يوجد جداول تحويل منفصلة للمؤشرات التي تتضمن اثنين أو ثلاثة أو أربعة أبعاد بالترتيب. وتستند جداول التحويل على متوسط نتائج الأبعاد المنفصلة^{١٨}.

وفيما يلي خطوات تحديد درجة المؤشر الإجمالية:

أ- حدد القسم المناسب في جدول التحويل وذلك على حسب عدد أبعاد المؤشر الذي تقوم بتصنيفه.

ب- قم بترتيب نتائج البعد الموجود ترتيباً تصاعدياً (-١-٠-٢ الخ)

ت- قم بتحديد الخط في الجدول الذي يوافق مجموعة النتائج التي حصلت عليها.

ث- اختر النتيجة الإجمالية المقابلة للمؤشر.

٣-٢-٤ منهجية عدم اسناد درجة

في بعض الحالات التي قد يكون من المستحيل اسناد درجة لمؤشر أو بعد^{١٩}

أ) غير منطبق

يمكن تقييم مؤشر أو بعد على أنه غير منطبق. ومن المحتمل أن يحدث ذلك عندما يكون الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مفتقر لصلاحيه تنفيذ هذه الخاصية التي يقيسها المؤشر أو البعد المعني. وتقاس صلاحية الجهاز في المجال أ وتسدن درجة متدنية إذا كانت صلاحية الجهاز غير متوافقة مع الممارسات الجيدة. وقد توصف المؤشرات والأبعاد في المجال ب - ح على أنها غير منطبقة عند قياس الأنشطة التي ليس للجهاز صلاحية عليها أو عندما يكون الجانب الذي تم قياسه غير ذي صلة بالجهاز (على سبيل المثال الاستعانة بجهة خارجية لإجراء التدقيق). وهناك حالات أخرى عندما لا تتوافر معلومات كافية لإسناد درجة لمؤشر أو بعد او ان المعلومات المطلوبة ليست بالشيء الذي تتوقع وجوده الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ويعرض المجال ج حول الموارد البشرية مثلاً على هذه الحالة، حيث أنه قد يكون من الصعب الحصول على وثائق بخصوص عمليات توظيف معينة وذلك بسبب حساسية المعلومات. وهناك مثال آخر، إذا فقدت الوثائق في حريق او ما شابه ذلك. ومن جانب آخر، إذا لم تستطع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة توفير المعلومات التي يتوقع الشخص وجودها فيجب معاملة المعيار على أنه غير مستوفٍ لا غير منطبق. وهناك أمثلة على هذه الحالات، إذا لم يكن لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خطة استراتيجية أو موازنة لعملية تدقيق معينة معين أو دليل تدقيق ذي صلة.

^{١٨} الطريقة المشابهة لما يُطلق عليه إطار عمل النفقات العامة والمساءلة المالية اسم الطريقة الثانية

^{١٩} تم اقتباس منهجية عدم اسناد درجة من إطار عمل النفقات العامة والمساءلة المالية، حيث يتم تطبيقها على الأبعاد غير المنطبقة

من الناحية المثالية، ينبغي تحديد المؤشرات أو الأبعاد التي يجب اعتبارها غير منطبقة قبل بدء التقييم، وينبغي توثيق ذلك في بنود الصلاحية.

ب) اسناد وتجميع الدرجات في حالات عدم اسناد درجة

إذا تم تصنيف بعد على أنه غير منطبق فيجب حساب درجة المؤشر الإجمالي عن طريق عدم احتساب البعد المعني، ويقصد بذلك، استخدام جدول التحويل الذي يحتوي على العديد من الأبعاد التي قمت بإسناد درجة لها. على سبيل المثال، إذا كانت درجات بعد مؤشر ثلاثي الأبعاد ١ و ٣ وغير منطبق، فيجب استخدام جدول التحويل لمؤشرات ثنائية الأبعاد. وإذا تم تصنيف بعد واحد على أنه غير منطبق، فيجب تصنيف المؤشر الإجمالي على أنه غير منطبق.

إذا تم تصنيف معيار ضمن بعد على أنه غير منطبق، فينبغي اعتبار أن هذا المعيار قد تم استيفائه عند احتساب عدد المعايير المستوفاة في قائمة. على سبيل المثال، إذا تم الوفاء بكافة المعايير باستثناء معيار واحد لم يتم تصنيفه، فإن الدرجة العليا (كل المعايير مستوفاة) يجب أن تطبق. وإذا تم تصنيف أكثر من معيارين على أنهم غير منطبقين، فإن البعد الكلي يجب تصنيفه كقاعدة عامة على أنه غير منطبق مع الأخذ بالاعتبار الاستثناءات الموضحة أدناه. إذا لم يكن هناك أي معيار مستوفى ضمن البعد مع وجود معيار واحد أو أكثر قد تم تصنيفه على أنه غير منطبق، فيجب أن تكون درجة البعد صفر. وفي الحالات التي يسهم تأثير اسناد تصنيف (غير منطبق) فيها إلى حد كبير بزيادة درجة البعد إلى مستوى قد يكون غير مناسب، يجوز للمقيمين استخدام حكمهم المهني وتصنيف المؤشر على أنه غير منطبق بدلاً من إعطائه درجة مضللة. بالإضافة إلى ذلك، في حالات اشتغال الأبعاد على العديد من المعايير (على سبيل المثال أبعاد التدقيق التي يوجد بها في الأقل من ثمانية إلى تسعة عشر معياراً)، يجب على المقيمين النظر في منحها درجة بعد حتى وإن كان عدد المعايير المصنفة (غير منطبق) أكثر من اثنين. وفي هذه الحالات على المقيمين استخدام حكمهم المهني.

٣-٢-٥ جداول التحويل لإسناد درجات المؤشرات

الدرجة الكلية	درجات البعد كل على حدة		
	المؤشرات ثلاثية الأبعاد		
0	0	0	0
0	1	0	0

الدرجة الكلية	درجات البعد كل على حدة		
	المؤشرات ثنائية الأبعاد		
0	0	0	0
0	1	0	0

	2	0	0
1	3	0	0
1	4	0	0
1	1	1	0
1	2	1	0
1	3	1	0
2	4	1	0
1	2	2	0
2	3	2	0
2	4	2	0
2	3	3	0
2	4	3	0
2	4	4	0
1	1	1	1
1	2	1	1
2	3	1	1
2	4	1	1
2	2	2	1
2	3	2	1
2	4	2	1
2	3	3	1
3	4	3	1
3	4	4	1
2	2	2	2
2	3	2	2
3	4	2	2
3	3	3	2
3	4	3	2
3	4	4	2
3	3	3	3
3	4	3	3
4	4	4	3

1	2	0
1	3	0
2	4	0
1	1	1
1	2	1
2	3	1
2	4	1
2	2	2
2	3	2
3	4	2
3	3	3
3	4	3
4	4	4

4	4	4	4
---	---	---	---

الدرجة الكلية	درجات البعد كل على حدة			
	المؤشرات رباعية الأبعاد			
1	1	1	1	1
1	2	1	1	1
1	3	1	1	1
2	4	1	1	1
1	2	2	1	1
2	3	2	1	1
2	4	2	1	1
2	3	3	1	1
2	4	3	1	1
2	4	4	1	1
2	2	2	2	1
2	3	2	2	1
2	4	2	2	1
2	3	3	2	1
2	4	3	2	1
3	4	4	2	1
2	3	3	3	1
3	4	3	3	1
3	4	4	3	1
3	4	4	4	1
2	2	2	2	2
2	3	2	2	2
2	4	2	2	2
2	3	3	2	2
3	4	3	2	2
3	4	4	2	2
3	3	3	3	2
3	4	3	3	2
3	4	4	3	2
3	4	4	4	2
3	3	3	3	3
3	4	3	3	3
3	4	4	3	3
4	4	4	4	3
4	4	4	4	4

الدرجة الكلية	درجات البعد اكل على حدة			
	المؤشرات رباعية الأبعاد			
0	0	0	0	0
0	1	0	0	0
0	2	0	0	0
1	3	0	0	0
1	4	0	0	0
0	1	1	0	0
1	2	1	0	0
1	3	1	0	0
1	4	1	0	0
1	2	2	0	0
1	3	2	0	0
1	4	2	0	0
1	3	3	0	0
2	4	3	0	0
2	4	4	0	0
1	1	1	1	0
1	2	1	1	0
1	3	1	1	0
1	4	1	1	0
1	2	2	1	0
1	3	2	1	0
2	4	2	1	0
2	3	3	1	0
2	4	3	1	0
2	4	4	1	0
1	2	2	2	0
2	3	2	2	0
2	4	2	2	0
2	3	3	2	0
2	4	3	2	0
2	4	4	2	0
2	3	3	3	0
2	4	3	3	0
2	4	4	3	0
2	3	3	3	0
2	4	4	3	0
2	4	4	4	0

المجال أ: الاستقلالية وإطار العمل القانوني

يغطي المجال أ الصلاحية القانونية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة واستقلاليتها. ويعتبر الغرض من هذا المجال هو دراسة القاعدة المؤسسية لعمليات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وذلك بهدف استيعاب كيفية أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة باعتباره منظمة. ومن المتعارف عليه أن استقلالية وإطار العمل القانوني الخاص بالأجهزة العليا للرقابة المالية لا يخضع مباشرة لسيطرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة نفسها. وجدير بالذكر أن إطار العمل القانوني إنما تقرره سلطات الدولة الأخرى. ومع ذلك، فقد تم إدراج المجال في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وذلك بسبب المساهمة الكبيرة التي يفرضها إطار العمل القانوني واستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على فعاليتها. وقد تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للتأثير على أي محددات مستمدة من القيود على صلاحيتها أو استقلاليتها.

يعد كل مبدأ الانتوساي ١ (إعلان ليما) ومبادئ الانتوساي ١٠ (إعلان المكسيك بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة) مصدران أساسيان لأفضل الممارسات في هذا المجال؛ حيث يرسخ مبدأ الانتوساي ١ أهمية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المستقلة، ويقدم المبدأ ١٠ مزيد من التفاصيل. فهو ينص على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تتمتع بالاستقلالية المالية والتنظيمية، وأنه ينبغي ضمان استقلالية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بما في ذلك ضمان الحيافة والحصانة القانونية فيما يتعلق بالأداء المعتاد لواجباتهم. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة غير خاضعة لأي توجيه أو تدخل من السلطة القضائية أو السلطة التنفيذية فيما يتعلق بأداء مهامها، بما في ذلك الحصول على المعلومات وإعداد التقارير بخصوص أعمالها. وتعد هذه هي أهم متطلبات عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، رغم أن آليات تنفيذ هذه المهام يمكن أن تتباين وفقا لنموذج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وبيئة الدولة. على سبيل المثال، تتميز الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الوظائف القضائية بأنها "تقف على مسافة واحدة" من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية: أي أنها تتمتع بالاستقلالية عن الجهة التشريعية وعن الجهة التنفيذية على حد سواء

مؤشرات الأداء:

المؤشر ١- استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية

المؤشر ٢- صلاحية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

العلاقة مع المجالات الأخرى

يمكن أن تؤثر نتائج المجال أ على نتائج وقدرة تقييم المؤشرات الأخرى. ويمكن أن يقيد عدم الاستقلال التنظيمي ممارسات التوظيف التي يتم قياسها بموجب المجال ج. إذا كان هذا هو الحال، فإن المعايير أو الأبعاد ذات الصلة قد لا تكون منطبقة ويجب أن يكون تصنيفها وفقا لذلك. وبالمثل، إذا أظهر تقييم المؤشر ٢ أن الأجهزة العليا للرقابة

المالية والمحاسبة تتمتع بصلاحيه مقيدة في التدقيق فيجب اني لا تسبب ذلك في اضعاف موقفها. حيث سيكون لذلك عواقب على تقييم المؤشرات التي تندرج تحت المجال ت.

المؤشر ١ - استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

ان أهمية وجود جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة يتسم بالموضوعية ويعمل بشكل فعال، هي في صلب قياس الاستقلالية. وطبقاً لمبدأ الانتوساي ١ فلا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مستقلاً عن الجهة الخاضعة للرقابة ومحماً من التأثير الخارجي.

يقيس المؤشر ١-درجة استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وذلك عن طريق تقييم الجوانب الأساسية للاستقلالية كما يحدده أعضاء الإنتوساي أنفسهم، من خلال إعلان ليما (مبدأ الانتوساي ١) وإعلان المكسيك (مبدأ الانتوساي ١٠).

يتطلب أساس وجود الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الإقرار به ضمن الإطار القانوني للدولة. ويجب أن تضمن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدستور. يسלט إعلان ليما الضوء على أن إنشاء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يجب ان يرد في القانون الأعلى للدولة لضمان الاستدامة بشكل مناسب وصلاحيه المؤسسة: "يجب ان ينص الدستور على انشاء الاجهزة العليا للرقابة وعلى الدرجة الضرورية من استقلاليتها على ان يتم تقديم التفاصيل المتعلقة بذلك في القانون." (مبدأ الانتوساي ١ : ٥)

ينبغي أن ينص الإطار القانوني على أن تعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشكل مستقل بدون أن تتعرض لخطر فعلي او متوقع يتمثل في أنها تخضع لنفوذ السلطة التنفيذية وجهات أخرى. ويحدد إعلان ليما وإعلان المكسيك الاستقلالية المالية، والاستقلال التشغيلي واستقلال رئيس الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كحد أدنى للحصول على هذا المستوى من الاستقلالية. وينبغي تضمين هذه الجوانب في الإطار القانوني، وفي ممارسات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

يحدد إعلان ليما أن "ان استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المنصوص عليها في الدستور والقانون تضمن كذلك درجة عالية من المبادرة والاستقلالية حتى عندما تكون هذه الاجهزة مفوضة من طرف البرلمان وتقوم بتنفيذ العمليات الرقابية بتوجيهات منه." كما يجب أن ينص الدستور على العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والبرلمان وفقاً لظروف ومتطلبات كل بلد. ومن ناحية أخرى ينص اعلان ليما أيضا على انه، "تتولى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تدقيق أنشطة الحكومة وسلطاتها الإدارية والأجهزة الفرعية الأخرى التابعة لها." وفي إطار النموذج القضائي، تشكل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جزءاً من النظام القضائي وتعمل بشكل مستقل وتقف على مسافة واحدة من السلطتين التنفيذية والتشريعية. وتتألف الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية من القضاة الذين يبنون الأحكام بشأن قيام المسؤولين الحكوميين باستخدام الأموال العامة. ويتحمل المسؤولون الحكوميين المسؤولية الشخصية والمالية عن المبالغ المستخدمة كافة المعاملات غير المصرح بها أو غير القانونية. وبالتالي، يمكن أن تطلب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة استرداد الأموال المدفوعة دون وجه حق

أو لم يتم تحصيلها من قبل جهة عامة عن طريق إجراء يسمى الحكم الخاص بالحسابات. ويتحمل المديرون المسؤولية أمام المحكمة التأديبية.

نهج التقييم المقترح

في حين يكون التركيز الرئيسي للمؤشر على ما هو منصوص عليه في الإطار القانوني (بحكم القانون)، فإن بعض المعايير تتعلق أيضًا بتطبيق الأحكام القانونية عمليًا (بحكم الواقع) ويُعدّ كلا الجانبين مهمين عند تقييم استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

يقيم المؤشر ١- الإطار الدستوري والقانوني الأكثر تفصيلاً للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. كما أن بعض الدول تمتلك قانون منفصل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وفي بلدان أخرى، تتضمن القوانين مهام ومسؤوليات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بخصوص التدقيق الحكومي و/أو الإدارة المالية العامة. ويمكن أن تشمل هذه القوانين على مهام الجهات الحكومية الأخرى. وفي بعض الحالات، يمكن أن تتناول العديد من القوانين مهام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وعند تقييم الأبعاد، فمن المهم استيعاب وأخذ كافة المكونات ذات الصلة بإطار العمل القانوني للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الحسبان.

الأبعاد الواجب تقييمها:

- الإطار الدستوري المناسب والفعال،
- الاستقلال المالي / الاستقلال الذاتي،
- الاستقلال التنظيمي / الاستقلال الذاتي،
- استقلال رئيس الجهاز الرقابي الأعلى وموظفيه.١

(١) **الإطار الدستوري المناسب والفعال:** يقيس هذا البعد الطريقة التي يُوصَف بها الجهاز الأعلى للرقابة في دستور الدولة. وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أن الدستور في بعض الدول لا يكون وثيقة فردية مقننة. لذلك، يلزم استخدام الحكم المهني عند اتخاذ قرار بشأن المصادر القانونية التي يُعتمد عليها لتقييم هذا البعد. النقطة الأساسية هي أن السمات الجوهرية لاستقلال الجهاز الأعلى للرقابة وصلاحياته يجب أن تكون منصوصًا عليها ومحمية بالقانون، أي ضمن القوانين التي تتمتع بحماية كافية ضد إلغاؤها. على سبيل المثال، القانون الذي يمكن إلغاؤه فقط بتصويت أغلبية في إحدى غرف السلطة التشريعية لا يُعد متينًا أو راسخًا ضمن الإطار القانوني.

(٢) **الاستقلال المالي / الاستقلال الذاتي:** يتناول الاستقلال المالي للأجهزة الرقابية العليا. ويتعين توفر الموارد المعقولة والضرورية لدى الأجهزة الرقابية العليا ويجب أن تتولى إدارة موازنتها دون تدخل أو مراقبة من السلطة التنفيذية. ويجب أن تشمل هذه الاستقلالية دورة عمل الموازنة بالكامل وهذا يعني أن السلطة التنفيذية يجب ألا تتدخل بصورة غير مناسبة في مقترح موازنة الأجهزة الرقابية وبعد اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية، فيجب عليها عدم التحكم في الوسائل المخصصة على سبيل المثال من خلال عرقلة صرف الموارد.

(٣) **الاستقلال التنظيمي / الاستقلال الذاتي:** لكي يتمكن الاجهزة العليا للرقابة من أداء مهمتها بفعالية، يجب أن تتمتع بالاستقلالية في تنظيم وإدارة مكاتبها. ويعني هذا أن تكون تلك الأجهزة قادرة على إدارة منظماتها وتنظيم وتخطيط أنشطتها دون تدخل من الجهات التنفيذية بما في ذلك إدارة الموارد البشرية.

(٤) **استقلالية رئيس الجهاز الاعلى للرقابة وموظفيه:** يجب أن تُحدد شروط تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وأعضاء المؤسسات المشتركة حيثما كان ذلك مناسبًا في التشريع. ولا يمكن ضمان استقلالهم إلا إذا تم منحهم تعيينات لفترات ثابتة وطويلة بما فيه الكفاية، وأن يكون التعيين والإيقاف من خلال عملية تضمن استقلالهم (مبدأ الانتوساي ١٠: ٢). يتيح ذلك لهم أداء مهمتهم دون خوف من أي انتقام. وأي إعادة تعيين، حيثما كان ذلك ممكنًا ووفقًا للقانون، يجب أن تتم بنفس الطريقة المستقلة والشفافة..

ويشير مصطلح "رئيس الجهاز الاعلى للرقابة" إلى الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرارات في الجهاز الأعلى للرقابة. ومن يطلع بهذا الدور عمليًا يعتمد على نموذج الجهاز الأعلى للرقابة المتبع. في العديد من المؤسسات، مثل الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية، تُتخذ القرارات بشكل جماعي من قبل عدد من الأعضاء.. وفي هذا السياق، "يتم تعريف الأعضاء بأنهم الأشخاص الذين يتعين عليهم اتخاذ القرارات للجهاز الاعلى للرقابة ويكونون مسئولين عن هذه القرارات أمام أطراف ثالثة، اي أعضاء الهيئة المشتركة لاتخاذ القرار أو رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المنظم بشكل احادي، اي المسؤول الوحيد باتخاذ القرارات." (مبدأ الانتوساي ١: ٦).

المراجع الرئيسية	المؤشر ١ البعد والحد الأدنى من المعيار لتقييم البعد
	البعد (١) الإطار الدستوري الملائم والفاعل
مبدأ الانتوساي ١	أ- يجب أن ينص الدستور على إنشاء الأجهزة الرقابية العليا (...).وقد ترد تفاصيل (بما في ذلك دور وصلاحيات ومهام الأجهزة الرقابية العليا) منصوص عليها في التشريع." مبدأ الانتوساي ١ : ٥ انظر أيضا مبدأ الانتوساي ١٨ : ١
مبادئ الانتوساي ١٠	ب- يجب أن ينص الدستور على <u>استقلالية</u> (...) الجهاز الاعلى للرقابة (...). ويمكن تحديد التفاصيل في التشريع.. " مبدأ الانتوساي ١ : ٥
مبادئ الانتوساي ١٢	ت- استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بموجب الدستور كما يضمن القانون درجة عالية جدا من <u>المبادرة والاستقلال الذاتي</u> . " (...). مبدأ الانتوساي ١ : ٨.
	ث- يكفل الدستور تعيين ومدة وإيقاف مهام رئيس الجهاز الرقابي (وأعضاء الهيئة المشتركة، حيثما ينطبق). مبدأ الانتوساي ١ : ٦، مبدأ الانتوساي ١٠ : ٢.
	ج- في الدستور او اطار العمل القانوني، يوجد " <u>حماية قانونية</u> كافية من قبل المحكمة العليا (أو أي محكمة مختصة أخرى وفق الترتيبات الخاصة بكل دولة) ضد أي تدخل في استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة." مبدأ الانتوساي ١ : ٥
	ح- يجب على الأجهزة الرقابية العليا <u>الإبلاغ</u> عن أي أمور يمكن أن <u>تؤثر على قدرتها على أداء مهامها</u> وفقًا لصلاحياتها و/أو الإطار التشريعي.. " مبدأ

	<p>الانتوساي ١٢ : ١ (على سبيل المثال: يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تقديم تقرير أداء يوضح التقدم في أنشطته مقابل الخطة التشغيلية السنوية. ويمكن استخدام قنوات اتصال أخرى حسب سياق الجهاز الأعلى للرقابة. خ- " يجب على الأجهزة العليا للرقابة ان تسعى لتعزيز وضمان والمحافظة على إطار دستوري أو تشريعي أو قانوني مناسب وفعال " مبدأ الانتوساي ١٢ : ١ (على سبيل المثال: تقديم مشروع قانون للرقابة أو تعديلاته إلى البرلمان، عقد اجتماعات مع الجهات المعنية الرئيسة، بضمنها الهدف الاستراتيجي في الخطة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة.... الخ).</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ٣: المعايير (أ)، (ب) وما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ٢: المعايير (أ)، (ب) وما لا يقل عن واحد من المعايير المذكورة أعلاه متوفر</p> <p>الدرجة = ١: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفر</p> <p>الدرجة = ٠: لم تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.</p>
<p>البعد (٢) الاستقلالية المالية/الاستقلال الذاتي</p>	
<p>مبدأ الانتوساي ١ مبادئ الانتوساي ١٠</p>	<p>أ- ينص الإطار القانوني بصورة صريحة <u>استقلال</u> الجهاز الأعلى للرقابة عن السلطة التنفيذية. مبدأ الانتوساي ١ : ٧</p> <p>ب- <u>يتم اعتماد موازنة</u> الجهاز الأعلى للرقابة من قبل الجهة العامة المسؤولة عن اتخاذ القرار بشأن الموازنة الوطنية. مبدأ الانتوساي ١ : ٧</p> <p>ت- يكون للجهاز الأعلى للرقابة الحق في <u>اقتراح موازنته</u> للجهة العامة المسؤولة عن الموازنة الوطنية دون تدخل من السلطة التنفيذية. " مبدأ الانتوساي ١٠ : ٨</p> <p>ث- يجب أن يكون للجهاز الأعلى للرقابة الحق في <u>استخدام الأموال</u> المخصصة له ضمن بند موازنة منفصل حسب ما يراه مناسبًا " . مبدأ الانتوساي ١ : ٧.</p> <p>ج- بعد اعتماد موازنة الجهاز الاعلى للرقابة من قبل السلطة التشريعية، لا يجوز للسلطة التنفيذية (مثل وزارة المالية) <u>التحكم في وصول الجهاز إلى</u> هذه الموارد. مبدأ الانتوساي ١٠ : ٨</p> <p>ح- للجهاز الرقابي "الحق في تقديم استئناف مباشر الى السلطة التشريعية إذا كانت الموارد الممنوحة غير كافية (تمكينه) من أداء (مهمته). مبدأ الانتوساي ١٠ : ٨</p> <p>خ- خلال السنوات الثلاثة الماضية، لم تحدث أي حالات تدخل غير مبرره من السلطة التنفيذية بخصوص اقتراح موازنة الجهاز الاعلى للرقابة أو الحصول على الموارد المالية. مبدأ الانتوساي ١٠ : ٨</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة</p>

الدرجة = ٣: المعايير (أ) و (ح) و (خ) ما لا يقل إثنين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه متوفرة
الدرجة = ٢: المعايير (أ) وما لا يقل اثنين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه متوفرة
الدرجة = ١: متوفر على الأقل معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه.
الدرجة = ٠: لم تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١

البعد (٣) الاستقلالية التنظيمية/ الاستقلال الذاتي

- أ- يضمن الإطار القانوني ان يتمتع الجهاز الاعلى للرقابة (...) "الاستقلال الوظيفي والتنظيمي اللازمين لإنجاز مهامه." مبدأ الانتوساي ١: ٥.
- ب- من الناحية العملية، يكون الجهاز الاعلى للرقابة "حرًا من أي توجيه أو تدخل من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في (...) تنظيم وإدارة مكتبه". مبدأ الانتوساي ١٠: ٣
- ت- يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بسلطة تحديد قواعده وإجراءاته الخاصة لإدارة أعماله وتنفيذ ولايته، وذلك بما يتوافق مع القواعد ذات الصلة المطبقة على الهيئات العامة الأخرى. مبدأ الانتوساي ١٠: ٨، مبدأ الانتوساي ٢٠: ٦
- ث- يكون رئيس الجهاز الأعلى للرقابة حرًا في اتخاذ القرارات المستقلة في جميع شؤون الموارد البشرية، بما في ذلك تعيين الموظفين وتحديد شروط وأحكام خدمتهم، على أن يكون ذلك ضمن الأطر الوظيفية و/أو المالية المعتمدة من السلطة التشريعية.
- ج- تكون العلاقة بين الجهاز الأعلى للرقابة وكل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية محددة بوضوح في الإطار القانوني. مبدأ الانتوساي ١: ٨، ٩
- ح- ينص الإطار القانوني على "(...) توفير المساءلة والشفافية من خلال [شمول] الرقابة على أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة (...). مبدأ الانتوساي ١: ٢٠.
- خ- يحق للجهاز الأعلى للرقابة الاستعانة بالخبرات الخارجية اللازمة والتعاقد معها ودفع تكاليفها عند الحاجة. مبدأ الانتوساي ١: ١٤

الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه موجودة.
الدرجة = ٣: المعيار (ب) وأربعة معايير أخرى على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه موجودة.
الدرجة = ٢: ثلاثة معايير على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه موجودة.
الدرجة = ١: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه موجود.
الدرجة = ٠: لم تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.

البعد (٤) استقلالية رئيس الجهاز الرقابي واعضاءه

<p>مبدأ الانتوساي - ١</p> <p>مبدأ الانتوساي - ١٠</p>	<p>أ- " ينص الدستور أو التشريع المعمول به على مدة ولاية رئيس الجهاز الرقابي، <u>وشروط تعيينه وإعادة تعيينه وإقالته (...)</u>، وكذلك أعضاء الهيئات الجماعية عند الاقتضاء (...).، وذلك من خلال إجراءات تضمن استقلاليتهم (...). مستمد من مبدأ الانتوساي ١٠ : ٢ (على سبيل المثال: بموافقة السلطة التشريعية، وعند الاقتضاء، رئيس الدولة؛ ولا يتم الإقالة إلا لسبب مشروع / عن طريق المساءلة أو الاتهام، مع توفير ضمانات مماثلة لتلك المطبقة على قضاة المحكمة العليا).</p> <p>ب- " (...) يُمنح رئيس الجهاز الرقابي، [عند الاقتضاء] أعضاء الهيئات الجماعية تعيينات [وإعادة تعيين] <u>لمدد ثابتة وطويلة بما يكفي</u>، بما يتيح لهم أداء ولاياتهم دون خوف من الانتقام. " مبدأ الانتوساي ١٠ : ٢</p> <p>ت- " يتمتع رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، و[عند الاقتضاء] أعضاء الهيئات الجماعية، (...) بالحصانة <u>من أي ملاحقة قضائية</u> عن أي عمل (...) ناتج عن الأداء الطبيعي لمهامهم. " مبدأ الانتوساي ١٠ : ٢ (أي لا يجوز مقاضاة الجهاز الأعلى للرقابة أو رئيسه بسبب إبداء آراء تدقيقية. ويُعتبر هذا المعيار متحققًا إذا نصّ الدستور أو التشريع صراحةً على ضمان حصانة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة من الملاحقة القضائية عند قيامه/قيامها بتنفيذ ولايته/ولايتها).</p> <p>ث- خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تطرأ أي فترات تتجاوز ثلاثة أشهر لم يكن فيها رئيس مُعين تعيينًا أصوليًا ويتمتع بولاية رسمية. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>ج- تم آخر تعيين [أو إعادة تعيين] لرئيس الجهاز الاعلى للرقابة من خلال عملية شفافة تضمن استقلاله/استقلالها. مبدأ الانتوساي ١٠ : ٢، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا.</p> <p>ح- خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تحدث <u>أي حالات</u> تم فيها عزل رئيس الجهاز الاعلى للرقابة (أو، عند الاقتضاء)، أعضاء الهيئات الجماعية نتيجة فعل غير قانوني أو بطريقة تقوّض استقلالية الجهاز. مبدأ الانتوساي ١٠ : ٢، فريق عمل اطار تقييم أداء الجهاز الرقابي.</p> <p>خ- يضمن الإطار القانوني أن "الموظفين التدقيقين في الأجهزة العليا للرقابة، في مسيرتهم المهنية، يجب ألا يتأثروا بالجهات التي يتم تدقيقها، وألا يكونوا تابعين لهذه الجهات". مبدأ الانتوساي ١ : ٦.</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه موجودة. الدرجة = ٣: المعايير (أ) و(ج) وثلاثة معايير أخرى على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه موجودة.</p>
--	---

	<p>الدرجة = ٢: المعيار (أ) ومعياريين آخرين على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه موجودة.</p> <p>الدرجة = ١: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه موجود.</p> <p>الدرجة = ٠: لم تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.</p>
--	---

المؤشر ٢: صلاحيات الجهاز الرقابي

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم الصلاحيات التشغيلية الممنوحة للجهاز الأعلى للرقابة من خلال الإطار القانوني. وباعتباره الجهاز الأعلى للرقابة الموارد المالية الحكومية، يحتاج الجهاز إلى أن يكون مخوّلًا بشكل كافٍ عبر إطار قانوني يحدد دوره ويصف بوضوح العمليات المالية العامة التي يتحمل مسؤولية تدقيقها.

وفقًا لإعلان ليما، "يجب أن تخضع جميع العمليات المالية العامة، بغض النظر عما إذا كانت تنعكس في الموازنة الوطنية وكيفية انعكاسها، لتدقيق الأجهزة العليا للرقابة ولا يؤدي استثناء أجزاء من الإدارة المالية من الموازنة الوطنية إلى إعفائها من التدقيق من قبل الجهاز الأعلى للرقابة". مبدأ الانتوساي ١٠

كما يوضح أيضا ما يُعد صلاحية واسعة كافية والتمتع بالحرية التامة. ولتمكين الجهاز الرقابي من تنفيذ صلاحياته، يجب أن تنعكس هذه الحرية أيضًا في حقوقه القانونية والواقعية في الوصول إلى المعلومات والوثائق اللازمة لأنشطته والحصول عليها. وأخيرًا، لفهم كامل للصلاحيات الممنوحة للجهاز، يجب تقييم حقوقه والتزاماته. ولتحميل الجهات التي يتم تدقيقها المسؤولية وإحداث تأثير، يحتاج الجهاز الرقابي إلى الصلاحية والالتزام بالإبلاغ عن أنشطته. ويجب أن يضمن الإطار القانوني هذه الحقوق، مما يتيح للجهاز إعداد تقاريره التدقيقية وتقديمها ونشرها بحرية.

بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية أو الاختصاصية، يكون مصطلح المهمة أكثر ملاءمة من الصلاحية. فالجهاز ذي الاختصاص القضائي لا يحصل على صلاحية، بل ينفذ مهامًا مُنحت له بموجب نصه التأسيسي. وبالنسبة لهذه الأجهزة، يجب تقييم المهمة كما هي منصوص عليها ومُنقّذة ضمن هذا المؤشر.

النهج المقترح للتقييم

يتطلب تقييم هذا المؤشر فحص الإطار القانوني وأنشطة الجهاز الرقابي، بما في ذلك أي حالات تدخل من السلطة التنفيذية خلال الفترة قيد المراجعة.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

١- صلاحية واسعة كافية

٢- الوصول إلى المعلومات

٣- الحق والالتزام بالإبلاغ.

(١) صلاحية واسعة كافية: تتوقع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ان يكون للأجهزة العليا للرقابة صلاحية تدقيق واسعة تشمل جميع (أو معظم) العمليات المالية العامة (مبدأ الانتوساي ١ : ١٨). يقيم هذا البعد الحقوق القانونية للجهاز الرقابي في إجراء التدقيق. إذا كان الإطار القانوني صامتًا حول بعض العناصر، يجب على المقيمين

النظر في الأنشطة التي ينفذها الجهاز عملياً. بالنسبة للأجهزة ذات الوظائف القضائية، توفر مهمتها الأساس القانوني للرقابة القضائية. وقد وضعت منظمة الانتوساي معايير دولية لثلاثة أنواع رئيسية من تدقيق القطاع العام^{٢٠}. في تنفيذ صلاحيتها، يجب أن تكون الأجهزة الرقابية مستقلة في اختيار مواضيع التدقيق، وفي تخطيط التدقيق، وفي إجراء التدقيق نفسه. وهذا يعني أن طريقة تنفيذ التدقيق قد تختلف عملياً، ويمكن للأجهزة دمج أنواع التدقيق، على سبيل المثال في عمليات التدقيق الشامل.

من المهم أن يكون هناك رقابة من جهة مستقلة (مثل الجهاز الأعلى للرقابة) على جميع الأموال العامة، بما في ذلك الأموال خارج الموازنة. يجب أن يكون للجهاز الحق في مخاطبة السلطة التشريعية إذا كانت لديه مخاوف بشأن ترتيبات التدقيق المعمول بها للعمليات المالية العامة التي لا تدخل ضمن صلاحيتها.

(٢) الوصول إلى المعلومات: يجب أن يكون للمدققين مخولين بالحصول على جميع الوثائق والمعلومات اللازمة لأداء مهامهم بشكل صحيح، دون قيود (مبدأ الانتوساي ١٠: ٤). يقيم هذا البعد مدى تمتع الجهاز الأعلى للرقابة بحقوق الوصول إلى المعلومات اللازمة.

(٣) الحق والالتزام بالإبلاغ: يقيم هذا البعد حق الجهاز الرقابي وواجباته في الإبلاغ عن نتائج تدقيقه. يجب أن تقوم الأجهزة الرقابية بتقديم نتائج أعمالها التدقيقية مرة واحدة على الأقل سنوياً (مبدأ الانتوساي ١: ١٦). ويجب أن تكون الاجهزة حرة في تحديد محتوى تقاريرها التدقيقية، ونشرها وتعميمها بعد أن يتم تقديمها رسمياً أو إحالتها إلى الجهة المختصة. ينبغي على الجهاز مراعاة القوانين المتعلقة بسرية المعلومات، والتفكير في أفضل الطرق لنقل نتائج تدقيقه دون انتهاك هذه القوانين.

المراجع الرئيسية	المؤشر-٢ البعد والحد الأدنى من المعيار لتقييم درجة البعد البعد (١) الصلاحية الواسعة الكافية
مبدأ الانتوساي ١ مبادئ الانتوساي ١٠	نطاق التدقيق: أ- "يجب أن تخضع جميع العمليات المالية العامة، بغض النظر عما إذا كانت تنعكس في الموازنة الوطنية وكيفية انعكاسها، لتدقيق الأجهزة الرقابية". (مبدأ الانتوساي ١: ١٨) (عند تقييم هذا المعيار، قد يحتاج المقيمون إلى تحديد وتسجيل تفسيرهم لمصطلح "الموازنة العامة" بالنسبة لهيكل الحكومة في الدولة). ب- إذا لم يتحقق المعيار (أ)، يجب ان يكون للجهاز الاعلى للرقابة الحق في مخاطبة السلطة التشريعية أو اللجنة التشريعية المختصة بشأن أي مخاوف لديه حول ترتيبات التدقيق للعمليات المالية العامة التي لا تدخل ضمن صلاحيته. مبدأ الانتوساي ١٨: ١، فريق عمل اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة.

^{٢٠} لمزيد من التعريف بأنواع التدقيق، يُرجى الرجوع إلى المجال (ت).

ت- تضمن صلاحية الجهاز الرقابي بشكل خاص مسؤوليته عن تدقيق جميع أنشطة الحكومة المركزية. مبدأ الانتوساي ١٠: ٣ (على سبيل المثال: تدقيق الصندوق الموحد، بما في ذلك التدفقات الداخلة والخارجة من الصندوق، وجميع الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات).

ث- (...) تكون الأجهزة الرقابية حرة من أي توجيه وتدخل (...) في اختيار مواضيع التدقيق، والتخطيط، (...) وتنفيذ التدقيق، والإبلاغ عنه، والمتابعة. " مبدأ الانتوساي ١٠: ٣

ج- خلال السنوات الثلاث الماضية، لم يُكلف الجهاز الأعلى للرقابة بأي مهام، ولم يتلق أي مهام من شأنها التأثير على استقلالية صلاحيته. مبدأ الانتوساي ١٠: ٣، فريق عمل اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة.

ح- خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تحدث أي حالات تدخل في اختيار العملاء أو مواضيع التدقيق من قبل الجهاز بطريقة قد تقوّض استقلاليته. مبادئ الانتوساي ١٠: ٣، فريق عمل اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة.

كحد أدنى، يجب أن تكون الأجهزة العليا للرقابة مخولة لتدقيق (...). مبادئ الانتوساي ١٠: ٣

خ- "شرعية وانتظام حسابات الحكومة أو الجهات العامة". مبادئ الانتوساي ١٠: ٣

د- "جودة الإدارة المالية والتقارير". مبادئ الانتوساي ١٠: ٣

ذ- "الاقتصادية والكفاءة والفعالية في عمليات الحكومة أو الجهات العامة". مبادئ الانتوساي ١٠: ٣

الدرجة = ٤: توافر جميع المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٣: المعيار (ت) وستة معايير أخرى على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه موجودة.

الدرجة = ٢: توافر المعيار (ت) وثلاثة معايير أخرى على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = ١: توافر معياران على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = لم تتحقق الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١.

البعد (٢) الوصول إلى المعلومات

أ- ينص القانون على أن للجهاز الرقابي حق الوصول غير المقيد إلى السجلات والوثائق والمعلومات. مبادئ الانتوساي ١٠: ٣

ب- للجهاز الرقابي الحق في تحديد المعلومات التي يحتاجها لإجراء عمليات التدقيق الخاصة به. مبادئ الانتوساي ١٠: ١

ت- في حال كان الوصول إلى المعلومات المطلوبة للتدقيق مقيداً أو مرفوضاً، يوجد مسار محدد ومناسب لحل هذه المسائل، مثل إمكانية مخاطبة

السلطة التشريعية أو إحدى لجانها، أو رفع الأمر إلى المحكمة، أو وجود
صلاحيات مباشرة لمعاقبة من يمنع الوصول إلى المعلومات. مبدأ
الانتوساي ١٠: ٤، فريق عمل اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة
ث- فيما يخص الرقابة القضائية، في حال تم عرقلة الوصول إلى المعلومات
التي تعتبر ضرورية، يكون للجهاز الرقابي صلاحيات محددة لمعاقبة
المسؤولين عن هذا العرقلة. (على سبيل المثال: فرض غرامات على عدم
تقديم المعلومات، أو غرامات على منع الوصول إليها، إلخ). فريق عمل
اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة
ج- يحق لموظفي الجهاز الرقابي الوصول إلى مقرات الجهات الخاضعة
للتدقيق للقيام بالأعمال الميدانية التي يراها الجهاز ضرورية. مبدأ
الانتوساي ١: ١٠.

الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه موجودة.
الدرجة = ٣: المعيار (أ) ومعياران آخران على الأقل من المعايير المذكورة
أعلاه متوفرة.
الدرجة = ٢: معياران على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفران.
الدرجة = ١: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفر.
الدرجة = ٠: لم تتحقق الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١

البعد (٣) الحق والالتزام في تقديم التقارير

أ- يجب أن يكون الجهاز الرقابي مخوِّلاً وملزماً بموجب الدستور بتقديم
نتائجه سنوياً وبشكل مستقل إلى البرلمان " مبادئ الانتوساي ١: ١٦
(اي هيئة الممثلين العموميين).
ب- يمتلك الجهاز الرقابي الحق في نشر تقاريره السنوية عن التدقيق.
مبادئ الانتوساي ١: ١٦
ت- يجب أن يكون الجهاز الرقابي مخوِّلاً أيضاً بالإبلاغ عن النتائج المهمة
والبارزة خلال السنة. مبدأ الإنتوساي ١: ١٦
ث- تتمتع الأجهزة الرقابية بحرية تحديد محتوى تقارير التدقيق الخاصة
بها. مبادئ الانتوساي ١٠: ٦
ج- تتمتع الأجهزة الرقابية بحرية تحديد توقيت تقاريرها، إلا إذا كانت هناك
متطلبات محددة منصوص عليها في القانون.. مبادئ الانتوساي ١٠:
٦
ح- خلال السنوات الثلاث الماضية، لم يحدث أي تدخل في قرارات الجهاز
الرقابي بشأن محتوى تقاريره التدقيقية. مبادئ الانتوساي ١٠: ٦
خ- خلال السنوات الثلاث الماضية، لم يحدث أي تدخل في جهود الجهاز
الرقابي لنشر تقاريره التدقيقية. مبادئ الانتوساي ١٠: ٦

الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه موجودة.

	<p>الدرجة = ٣: المعيار (أ) وأربعة معايير أخرى على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه موجودة.</p> <p>الدرجة = ٢: ثلاثة معايير على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه موجودة.</p> <p>الدرجة = ١: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه موجود.</p> <p>الدرجة = ٠: لم تتحقق الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١.</p>
--	---

المجال ب: الحوكمة الداخلية والاختلاقيات

أحد أهداف مبدأ الانتوساي ١٢ هو أن تكون الأجهزة العليا للرقابة قدوة يُحتذى بها وأن تكون منظمات نموذجية. وينبغي لأي جهاز رقابي أن يعزز الشفافية والمساءلة من خلال الحوكمة الرشيدة للجهاز والسلوك الأخلاقي، وذلك من أجل أداء صلاحيته.

هناك عدة خطوات يمكن لأي جهاز رقابي اتخاذها لضمان الحوكمة الرشيدة. ويحتاج الجهاز الرقابي إلى اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة والالتزام بها في جميع أنشطته. وكما ورد في مقدمة مبدأ الانتوساي- ٢٠: "تتحمل الأجهزة العليا للرقابة (...) مسؤولية تخطيط نطاق عملها وتنفيذه، واستخدام المنهجيات والمعايير المناسبة لضمان تعزيز المساءلة والشفافية على الأنشطة العامة، والالتزام بصلاحياتها القانونية، وإداء مسؤولياتها بشكل كامل وموضوعي". ومن المهم أن تُؤخذ هذه المسؤولية بوضوح على مستوى الإدارة العليا، وأن ينعكس ذلك في حوكمة الجهاز الرقابي بشكل متسق عبر جميع مستويات المنظمة..

يقيس هذا المجال الأداء العام للجهاز الرقابي في مجال الحوكمة الداخلية والأخلاقيات. ويهدف إلى تقديم فهم شامل لجهود الجهاز ونقاط قوته وضعفه على المستوى المؤسسي. وتعكس المؤشرات التي يتم قياسها ضمن المجال (ب) الأسس التي يعتمد عليها الجهاز الأعلى للرقابة المالية في تنفيذ أنشطته.

يُعد التخطيط طويل الأجل وقصير الأجل أساس عمليات الجهاز الرقابي. ويغطي المؤشر ٣ محتوى الخطة الاستراتيجية، وعملية إعدادها، وكذلك إعداد التقارير حول أداء الجهاز نفسه. أما التخطيط العام لأنشطة التدقيق فيغطيه المؤشر ٧. وتصف الخطة العامة للتدقيق الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة أعمال التدقيق التي سينفذها الجهاز خلال فترة زمنية محددة. ويجب أن تكون متوافقة مع صلاحية الجهاز الرقابي. ويمكن أن تكون الخطة العامة للتدقيق سنوية أو خطة تدقيق متعددة السنوات تُحدَّث دوريًا.

تنص مبادئ الانتوساي ٢٠، المبدأ ٤، على أن يتعين على الجهاز الرقابي تطبيق معايير عالية من النزاهة والأخلاقيات على الموظفين في جميع المستويات. ويُعد نظام الرقابة الداخلية وإدارة الجودة من المبادئ الشاملة التي تنطبق على جميع عمليات الجهاز الرقابي، ولذلك تشكل عنصرًا محوريًا في معظم المجالات ضمن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية. ويقيس المؤشر ٤ العناصر الرئيسية التي تُعد أساسية لنظام الرقابة الداخلية وإدارة الجودة. كما تنص مبادئ الانتوساي ٢٠، المبدأ ٥، على الأجهزة الرقابية يجب أن تضمن عدم المساس بمبادئ المساءلة والشفافية عند إسناد أنشطتها إلى جهات خارجية. ويُقاس نظام الجهاز الأعلى للرقابة لتحقيق ذلك من خلال المؤشر ٥. ولضمان

ترسيخ ممارسات عالية النزاهة، يتعين على المنظمة أن توضح بشأن ما هو متوقع من الموظفين، وتيسير بيئة تتسم بوجود نظم رقابة داخلية فاعلة وسلوك أخلاقي بين الموظفين. وأن تهئ بيئة تتسم بفعالية نظم الرقابة الداخلية وبالسلوك الأخلاقي بين الموظفين. وينبغي للإدارة العليا أن تعزز هذه المعايير من خلال إظهار النبرة المناسبة من القمة، واتخاذ مبادرات تشجع على جودة العمل العالية وترسيخ ثقافة قوية للرقابة الداخلية.. وتُغطى هذه الجوانب في كل من المؤشرين ٤ و ٦.

مؤشرات الأداء:

مؤشر ٣: دورة التخطيط الاستراتيجي

مؤشر ٤: نظام الأخلاقيات وإدارة المخاطر والجودة

مؤشر ٥: اعمال التدقيق المسندة إلى جهات خارجية

مؤشر ٦: القيادة والاتصال الداخلي

مؤشر ٧: التخطيط العام لاعمال التدقيق

العلاقة بالمجالات الأخرى

في حين يقيس المجال (ب) أساسًا الإجراءات والممارسات على المستوى التنظيمي (باستثناء المؤشر 5)، من المهم أن يتحقق المقيّمون أيضًا من مدى تطابق الممارسات الفعلية في الجهاز الأعلى للرقابة المالية مع الانظمة المركزية المعتمدة. كما يمكن أن يساعد ذلك في تحديد أفضل الممارسات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار وتعميمها على مستوى المنظمة ككل.

المؤشر ٣: دورة التخطيط الاستراتيجي

تُعد الخطة الاستراتيجية اداة مهمة لتوفير التوجه المؤسسي، كما أن نشرها يساهم في إيصال توجهات الجهاز إلى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. وينبغي أن يأخذ التخطيط الاستراتيجي في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة والمخاطر الناشئة، وكذلك البيئة المؤسسية التي يعمل فيها الجهاز الرقابي، وبحيث تشمل، عند الاقتضاء، تدابير تهدف إلى تعزيز هذه البيئة. وينبغي تحويل الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية إلى خطة سنوية/تشغيلية للجهاز الاعلى للرقابة.

ينبغي أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة أنظمة كفؤة وفعالة تمكنه من التخطيط على المدين الطويل والقصير. كما يجب عليه متابعة أدائه وإعداد تقارير بشأنه. ووفقًا لمصطلحات منظمة الانتوساي سيُشار إلى التخطيط طويل الأجل باسم "التخطيط الاستراتيجي"، رغم أن بعض الأجهزة العليا للرقابة قد تطلق عليه مسميات أخرى^{٢١}.^{٢١} ما التخطيط قصير الأجل فيشار اليه باسم "التخطيط السنوي/التخطيط التشغيلي". ويتزامن التخطيط التشغيلي لأعمال الجهاز الأعلى للرقابة بطبيعته مع التخطيط العام للتدقيق. غير أن التخطيط العام للتدقيق يتم قياسه ضمن المؤشر ٧. وقد تكون مصادر البيانات المستخدمة لقياس المؤشر ٣ (٢) والمؤشر-٧، في بعض الأجهزة الرقابية، هي نفسها. ولذلك، فإن الهدف الرئيسي عند تقييم الخطط مقارنةً بالمعايير هو تحليل محتوى الخطة أو الخطط ذات الصلة، (وليس التحقق مما إذا كانت جميع الجوانب مجمعة في وثيقة واحدة). ومع ذلك، في الحالات التي يقوم فيها الجهاز الرقابي بإعداد خطة عامة منفصلة للتدقيق، ينبغي ربطها بالخطة التشغيلية لضمان الاتساق.

الأبعاد المطلوب تقييمها:

- (١) محتوى الخطة الاستراتيجية
- (٢) محتوى الخطة السنوية/الخطة التشغيلية
- (٣) عملية التخطيط المؤسسي
- (٤) المتابعة وإعداد تقارير الأداء

(١) **محتويات الخطة الاستراتيجية:** ينبغي أن تحدد عملية التخطيط الاستراتيجي الحالة المستقبلية المنشودة التي يسعى الجهاز الرقابي لتحقيقها، وان تقيّم الوضع الحالي، وتتعرف على المخاطر، وتحدد احتياجات تطوير المنظمة على هذا الأساس. كما يجب أن تحدد كيفية تحقيق الحالة المستقبلية المرغوبة من خلال تحديد بيان المهمة طويل الأجل والأهداف الاستراتيجية، مع مراعاة ثقافة وقيم الجهاز الرقابي، ولكي يتمكن الجهاز من الإبلاغ عن خطته الاستراتيجية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، من المهم وجود نظام لقياس الأداء. ويتم قياس الأهداف الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة بالاستناد إلى مؤشرات تم وضع خطوط أساس لها، ومعالم مرحلية، وأهداف محددة، وتم توثيقها رسميًا. كما ينبغي أن تحدد الخطة الاستراتيجية الافتراضات الأساسية، إلى جانب المخاطر الرئيسية والناشئة

^{٢١} على سبيل المثال، في منظمة الإفروساي الناطقة بالانكليزية يُستخدم مصطلح "الخطة المؤسسية"

التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. ويعد التخصيص الفعال للموارد أمرًا حاسمًا لتنفيذ الخطة الاستراتيجية بنجاح، مما يجعل من الضروري ربط الخطة بتقديرات رفيعة المستوى لكل من الموارد المالية والبشرية.

(٢) **محتوى الخطة السنوية:** لتسهيل تنفيذ خطته الاستراتيجية، ينبغي على الجهاز الرقابي تحويل أهدافه طويلة الأجل إلى أهداف تشغيلية. وتُعرّف الخطة السنوية/الخطة التشغيلية هنا بأنها أداة تستخدمها المنظمة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية والمساعدة في إدارة أنشطتها اليومية. وعلى أساس سنوي، ينبغي أن يقدم الجهاز الأعلى للرقابة خطة تفصيلية للسنة القادمة، تتضمن توضيح المشاريع والأنشطة المخطط لها، والجداول الزمنية، والموارد المطلوبة، والموازنة التقديرية، والمخرجات، والمسؤوليات عن المشاريع، والمخاطر المرتبطة بها. كما ينبغي أن يخطط الجهاز الأعلى للرقابة لكل من الأنشطة المتعلقة بالتدقيق وغير المتعلقة به. وقد تتخذ الخطة شكلًا متعدد السنوات، مثل خطة متجددة لثلاث سنوات، حيث يتم التخطيط للسنة الأولى بشكل تفصيلي، وللعامين الثاني والثالث بشكل موجز فقط. وينبغي أن تُبلّغ الخطة داخليًا. كما يجب أن توفر الخطة التشغيلية أساسًا لمتابعة التقدم من خلال تحديد معالم واضحة.

(٣) **عملية التخطيط:** ينبغي أن تتبع عملية التخطيط مبادئ الحوكمة الرشيدة، مع تحديد واضح للجداول الزمنية، والخطوات، والأدوار، والمسؤوليات. ويُعد التملك على المستوى الأعلى في الجهاز الرقابي أمرًا أساسيًا، إلا أن مشاركة المنظمة بأكملها بالدرجة المناسبة تؤدي إلى تعزيز التملك وضمان سماع جميع الأطراف. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون استطلاع آراء أصحاب المصلحة الخارجيين مفيدًا لضمان أخذ دور الجهاز الأعلى للرقابة في المجتمع بعين الاعتبار ضمن العملية. ومن أجل تعزيز المساءلة، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة إتاحة خطته الاستراتيجية للجمهور، كما يجب على الأقل مشاركة الخطة التشغيلية داخليًا ضمن المنظمة.

(٤) **الإشراف والمراقبة والإبلاغ عن الأداء:** ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة الإبلاغ علنًا عن عملياته وأدائه لإظهار أنه يفي بمهمته. ويجب أن يُبرز هذا الإبلاغ أداء الجهاز مقارنة بالأهداف الداخلية، وقيمة أعمال التدقيق التي يقوم بها لأصحاب المصلحة الخارجيين، والأثر الذي تحدثه أعمال الجهاز في المجتمع.

المراجع الرئيسية	المؤشر-٣: البعد والحد الأدنى من المعيار لتقييم درجة البعد
<p>مبادئ الانتوساي-١٢</p> <p>دليل الإدارة الاستراتيجية</p> <p>لمبادرة تنمية الانتوساي</p>	<p>البعد (١) محتوى الخطة الاستراتيجية</p>
	<p>أ- تستند الخطة الاستراتيجية الحالية إلى <u>تقييم الاحتياجات</u> الذي يشمل الجوانب الرئيسية للمنظمة وتحديد الفجوات أو المجالات التي تتطلب تحسين الأداء. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي.</p> <p>ب- تتضمن الخطة الاستراتيجية إطار نتائج، أو إطار منطقي، أو ما شابه ذلك يحتوي على تسلسل منطقي للأغراض (مثل: المهمة-الرؤية-الأهداف-الغايات؛ أو المدخلات-الأنشطة-المخرجات-النتائج-الأثر). دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ت- تحتوي الخطة الاستراتيجية على عدد قابل للإدارة من <u>المؤشرات</u> التي تقيس تحقيق أهداف الجهاز الرقابي الاستراتيجية (مثل، المؤشرات المتعلقة بالمخرجات الخارجية للجهاز (مثل التقارير)، والقدرات الداخلية، والتواصل مع أصحاب المصلحة، والإطار القانوني). دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ث- تم تطوير وتوثيق خطوط الأساس والمعالم المرحلية والأهداف للمؤشرات التي تقيس تحقيق أهداف الجهاز الرقابي الاستراتيجية. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ج- "يؤخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة (...) ضمن الخطط الاستراتيجية (...) حسب ما يقتضي الأمر". مبدأ الانتوساي ١٢ : ٥</p> <p>ح- تستند الخطة الاستراتيجية الحالية إلى <u>تقييم الإطار المؤسسي</u> (مثل الممارسات الرسمية وغير الرسمية التي تحكم عمليات الجهاز الرقابي، فضلاً عن حوكمة الدولة، والاقتصاد السياسي، وأنظمة إدارة المالية العامة) التي يعمل ضمنها الجهاز الرقابي، وكذلك إلى القدرة الحالية لأصحاب المصلحة الرئيسيين في الجهاز على الاستفادة من تقاريره. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>خ- عند الضرورة وبما يقتضيه الحال، تتضمن الخطة الاستراتيجية إجراءات تهدف إلى <u>تعزيز البيئة المؤسسية للجهاز الرقابي</u> (مثل الأولويات المتعلقة بتعزيز استقلالية الجهاز الرقابي، دعم بأنشطة مثل دعوة استباقية لإصدار قانون تدقيق جديد، وعقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل السلطة التشريعية، ومنظمات المجتمع المدني، والسلطة التنفيذية لرفع الوعي بأهمية وجود إطار قانوني سليم يحكم عمليات الجهاز الرقابي واستقلالته وشفافيته). فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>د- تحدد الخطة الاستراتيجية الافتراضات الأساسية، والمخاطر الرئيسية، والمخاطر الناشئة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف</p>

	<p>والغايات الاستراتيجية. مبدا الانتوساي ١٢: ٥، دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ذ- ترتبط الخطة الاستراتيجية بتقديرات عالية المستوى للموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ٣: سبعة معايير على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.</p> <p>الدرجة = ٢: أربعة معايير على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ١: تتوافر معياران على الأقل من المعايير أعلاه.</p> <p>الدرجة = ٠: لم تتحقق الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١.</p>
	<p>البعد (٢) محتوى الخطة السنوية- الخطة التشغيلية</p>
<p>دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p>	<p>الخطة السنوية الفعالة يجب ان تحتوي على:</p> <p>أ- أنشطة، جداول زمنية، ومسؤوليات <u>محددة بوضوح</u>. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ب- <u>شمولية جميع أنشطة التدقيق</u> /الاختصاص وجميع الخدمات الرئيسية الداعمة للجهاز الرقابي، مثل إدارة المالية، الموارد البشرية والتدريب، تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية، إلخ. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ت- عند الاقتضاء، إذا كان لدى الجهاز الرقابي خطة تدقيق عامة منفصلة، يجب أن تكون مرتبطة بالخطة التشغيلية. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ث- <u>روابط واضحة</u> بالخطة الاستراتيجية. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ج- تحتوي الخطة السنوية على <u>موازنة</u> أو ترتبط بها، وهناك دليل على أنه قد تم أخذ الموارد اللازمة لإتمام الأنشطة المدرجة في الخطة بعين الاعتبار. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ح- تقييم <u>المخاطر</u> المرتبطة بتحقيق أهداف الخطة. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>خ- تتيح الخطة التشغيلية متابعة الأنشطة خلال العام استناداً إلى معالم مرحلية محددة بوضوح. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.</p>

	<p>الدرجة=٣: خمسة معايير على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.</p> <p>الدرجة =٢: ثلاثة معايير على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة =١: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفر.</p> <p>الدرجة=٠: لم تتحقق الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١</p>
<p>الخطوة السنوية/ الخطة التشغيلية</p>	<p>الخطوة السنوية/ الخطة التشغيلية</p>
<p>مبدأ الانتوساي-٢٠</p> <p>دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p>	<p>تتطلب عملية اعداد التخطيط المؤسسي الفعالة الى:</p> <p>أ- <u>ملكية</u> عالية المستوى للعملية: يكون رئيس الجهاز الرقابي وإدارة الجهاز مشاركين ومالكين للعملية. دليل الإدارة الإستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ب- شمولية عملية التخطيط المؤسسي (على سبيل المثال، يتاح لمجموعة متنوعة من الموظفين داخل المنظمة فرصة المشاركة في التخطيط المؤسسي، ويتم استشارة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الخارجيين المناسبين كجزء من عملية شاملة). دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ت- <u>التواصل</u>: هناك تواصل فعال لخطة المنظمة مع الجميع داخل المنظمة. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ث- إتاحة الخطة الاستراتيجية <u>للعمامة</u>. مبدأ الانتوساي ٢٠:٢</p> <p>ج- وجود عملية <u>للمتابعة</u> السنوية و/أو أثناء السنة لقياس التقدم المحرز مقارنة بالخطة الاستراتيجية والخطة السنوية/التشغيلية.. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ح- <u>تخطيط</u> الخطة: هناك مسؤوليات وإجراءات وجدول زمني محددة بوضوح لإعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>خ- <u>الاستمرارية</u>: تكون الخطة الاستراتيجية الحالية سارية وموجودة عند انتهاء فترة التخطيط الاستراتيجي السابقة. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>د- لكل دورة تخطيط، يتم <u>تقييم</u> عملية التخطيط المؤسسي بهدف تحسين عملية التخطيط التالية. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>الدرجة=٤: تتوافر جميع المعايير أعلاه.</p> <p>الدرجة=٣: تتوافر ستة معايير على الأقل من المعايير أعلاه.</p> <p>الدرجة=٢: تتوافر أربعة معايير على الأقل من المعايير أعلاه.</p> <p>الدرجة =١: تتوافر معياران على الأقل من المعايير أعلاه.</p> <p>الدرجة =٠: لم تتحقق الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١.</p>

البعد (٤) المراقبة والابلاغ عن الاداء

<p>مبادئ الانتوساي-١٢</p> <p>مبادئ الانتوساي-٢٠</p> <p>دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>دليل الانتوساي للتعريف بقيمة الأجهزة الرقبية وفوائدها</p>	<p>بخصوص قياس والإبلاغ عن أداء الجهاز الرقابي:</p> <p>أ- "تقوم الأجهزة الرقابية بتقييم عملياتها وأدائها والإبلاغ عنها في جميع المجالات (...)" مبدأ الانتوساي ٢٠: ٦ (أي، بما في ذلك مراجعة موجزة لأداء الجهاز الرقابي مقارنة باستراتيجيته وأهدافه السنوية).</p> <p>ب- دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي تستخدم لأجهزة الرقابية مؤشرات الأداء لقياس تحقيق الأهداف الاستراتيجية، مدعومة بخطوط أساس ومعالم مستهدفة وأهداف لقياس الأداء في بداية الفترة الاستراتيجية ومتابعة التقدم أثناء التنفيذ. دليل الإدارة الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>ت- "قد تستخدم الأجهزة العليا للرقابة مؤشرات الأداء لتقييم قيمة أعمال التدقيق بالنسبة للبرلمان والمواطنين وغيرهم من أصحاب المصلحة" مبادئ الانتوساي ٢٠: ٦ (على سبيل المثال، تحديد مؤشرات ذات صلة بأصحاب مصلحة محددین، أو قياس مستوى رضاهم).</p> <p>ث- "تتابع الأجهزة الرقابية رؤيتها العامة، ونتائج اعمالها، وأثرها من خلال مجموعة الآراء والتعليقات الخارجية". مبادئ الانتوساي ٢٠: ٦</p> <p>ج- عند الاقتضاء، "يقوم الجهاز الرقابي بنشر الإحصاءات التي تقيس أثر عمليات التدقيق التي يقوم بها، مثل التوفيرات ومكاسب الكفاءة في البرامج الحكومية". دليل الانتوساي للتواصل والارتقاء بقيمة الأجهزة الرقابية وفوائدها.</p> <p>بالإضافة الى الإبلاغ عن الأداء السنوي للجهاز الرقابي:</p> <p>ح- "تقوم الأجهزة الرقابية العليا بالإبلاغ علناً عن نتائج مراجعات النظر والتقييمات المستقلة الخارجية". مبدأ الانتوساي ٢٠: ٩</p> <p>خ- تقوم الأجهزة الرقابية بنشر معايير التدقيق ومنهجياته التي تطبقها. مبادئ الانتوساي ١٢ : ٨</p> <p>الدرجة=٤: تتوافر جميع المعايير أعلاه.</p> <p>الدرجة =٣: تتوافر خمسة معايير على الأقل من المعايير أعلاه.</p> <p>الدرجة =٢: تتوافر ثلاثة معايير على الأقل من المعايير أعلاه.</p> <p>الدرجة =١: يتوافر معيار واحد على الأقل من المعايير أعلاه.</p> <p>الدرجة =٠: لم تتحقق الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١</p>
---	---

المؤشر- ٤: نظام الأخلاقيات وإدارة المخاطر والجودة

تعد نظم الرقابة الداخلية ذات صلة بجميع عمليات الجهاز الرقابي، ولذلك فهي مركزية في معظم المجالات ضمن إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية ومن المستحيل قياسها بواسطة مؤشر أو مجال واحد فقط. يركّز المؤشر ٤ على ثلاث مجالات مترابطة: الأخلاقيات، المخاطر، وإدارة الجودة، والتي تمثل الجوانب الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية الذي ينبغي أن تمتلكه الأجهزة الرقابية لتوفير ضمان معقول بأنها تدير عملياتها بطريقة اقتصادية وفعّالة ووفقاً للقوانين واللوائح.

في النسخة المنقحة من المعيار الدولي ١٤٠ بشأن إدارة الجودة للأجهزة العليا للرقابة، ورد أنه: "لكي تتمكن الأجهزة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية والوفاء بآداءها، من الضروري أن تكون جميع جوانب عملياتها عالية الجودة وتؤدي إلى مخرجات عالية الجودة. فجودة عمل الجهاز الرقابي ومخرجاته تؤثر على سمعته ومصداقيته، وفي النهاية على قدرته على الوفاء بآداءه بفعالية" (المعيار ١٤٠: ١). ولا يمكن للأجهزة الرقابية الادعاء بالامتثال للمعايير الدولية ما لم تقم أيضًا بتنفيذ المتطلبات المؤسسية المتوافقة مع المعيارين ١٣٠ و ١٤٠.

في صميم النسخة المنقحة من المعيار ١٤٠ نجد إدارة المخاطر، والمراقبة، والتقييم. وكهدف أساسي، ينبغي على كل جهاز أعلى للرقابة أن يحدد المخاطر التي قد تؤثر في جودة أعماله، وأن يُنشئ نظامًا لإدارة الجودة مصممًا للاستجابة لهذه المخاطر بشكل مناسب. كما يتطلب رصد نظام إدارة الجودة ومعالجة أوجه القصور المحددة وجود متابعة مستمرة والتزامًا بالتحسين المتواصل. ر (المعيار ١٤٠).

من المهم التأكيد على العلاقة بين أبعاد المؤشر ٤ (٢) و (٣) و (٤) للجهاز الرقابي-٤. يركّز البعد (٢) إدارة المخاطر على نظام إدارة المخاطر الشامل على المستوى المؤسسي بما في ذلك الجوانب التي لا يرد ذكرها صراحة في المعيار ١٤٠. بينما يركّز البعدان (٣) و (٤) على انشاء نظام لإدارة الجودة قائم على منهجية مبنية على المخاطر، وذلك وفقًا لما هو موضح في المعيار ١٤٠. ومن المهم عدم اعتبار الأنظمة التي يتم تقييمها في الأبعاد (٢) و (٣) و (٤) منفصلة، بل يجب تقييم النتائج المتصلة بهذه الأبعاد بصورة متكاملة وتحليلها معًا.

الارتباط بمؤشرات الأخرى:

في حين يتم تقييم نظام إدارة المخاطر المؤسسي في المؤشر-٤ (٢)، فإن الأساليب المتبعة لتحديد مخاطر إضافية ومحددة يتم تناولها في أجزاء أخرى من الإطار. فعلى سبيل المثال: تحديد المخاطر عند إعداد الخطة الاستراتيجية والخطة التشغيلية للجهاز الرقابي (المؤشر (١) و (٢))، واتباع منهجية قائمة على المخاطر عند إعداد الخطة العامة للتدقيق (المؤشر-٧ (١)).

علاوة على ذلك، بينما يتم تقييم نظام إدارة الجودة المؤسسي في المؤشر-٤ (٣) و (٤)، يتم تقييم إدارة الجودة على مستوى المشاركة في عملية التدقيق ضمن المجال (ت) في المؤشر-٩ (٣)، والمؤشر-١٢ (٣) المؤشر-١٥ (٣). وينبغي النظر إلى هذه الجوانب على أنها جزء لا يتجزأ من نظام إدارة الجودة..

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

(١) الأخلاقيات والنزاهة

(٢) إدارة المخاطر

(٣) نظام إدارة الجودة

(٤) متابعة الجودة والمعالجة

(١) **الأخلاقيات والنزاهة:** يُعد قانون الأخلاقيات بياناً شاملاً للقيم والمبادئ التي ينبغي أن تُوجّه العمل اليومي للمدققين بما يضمن أن يكون سلوكهم فوق موضع الشبهة في جميع الأوقات وفي جميع الظروف (المعيار ١٣٠). وينبغي أن يوضّح المعايير الأخلاقية للمدققين. ولا يشترط أن يكون في وثيقة واحدة، بل يجب أن يوجد بصيغة تضمن إمام الموظفين وكذلك أصحاب المصلحة الخارجيين بمحتواه إماماً جيداً. ويهدف قانون أخلاقيات الإنتوساي (المعيار ١٣٠) إلى أن يشكّل الأساس الذي يبني عليه كل جهاز رقابي مدونة أخلاقياته الخاصة. وتشمل المفاهيم الرئيسية الواردة في المعيار الدولي ١٣٠: النزاهة، والاستقلالية والموضوعية، والكفاءة، والسلوك المهني، والسرية، والشفافية.

(٢) **إدارة المخاطر:** يُعد نظام إدارة المخاطر الذي يتضمن سياسة وإجراءات التنفيذ، بما في ذلك التواصل، عنصرًا أساسيًا لضمان الحوكمة الرشيدة للأجهزة الرقابية العليا (مبدأ الانتوساي-١٢، المبدأ ٩، إرشادات الانتوساي ٩١٠٠)، وكذلك لتنفيذ نظام إدارة جودة التدقيق وفقًا للمعيار ١٤٠. وتوفّر معايير إدارة المخاطر المعترف بها دوليًا إرشادات محددة، وهي الايزو ٢٠١٨:٣١٠٠٠ "إدارة المخاطر – الإرشادات"، واطار COSO "إدارة مخاطر المؤسسة – التكامل مع الاستراتيجية والأداء" (٢٠١٧)، حيث تفصّل هذه المعايير المبادئ ذات الصلة ومبادئ تنفيذها.

(٣) **نظام إدارة الجودة:** ينظم نظام إدارة الجودة حول مكونات مترابطة تشمل: عملية تقييم المخاطر لدى الجهاز الرقابي الاعلى؛ الحوكمة والقيادة؛ المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة؛ قبول وبدء استمرارية المهام؛ أداء المهام؛ موارد الجهاز الرقابي؛ المعلومات والتواصل؛ وعملية الرصد والمعالجة (المعيار ١٠٠:٣٦). ويتجه المعيار ١٤٠٠ المعدّل نحو نهج شامل ومنهجي قائم على المخاطر لإدارة الجودة. ويصف كيف ينبغي تحديد المخاطر المتعلقة بالجودة، وتقييمها، ومعالجتها بما يتوافق مع أهداف الجودة المحددة تحت مسؤولية رئيس الجهاز الرقابي.

(٤) **مراقبة الجودة والمعالجة التصحيحية:** هي عملية تهدف إلى تحسين نظام إدارة الجودة بشكل مستمر. وهي عملية رقابية مُصمّمة لتوفير تقييم للنتائج، وتحديد نقاط القصور، وتحليل الأسباب الجذرية، وتصميم وتنفيذ الاستجابات لمعالجة اوجه القصور الملحوظ. ويستند تصميم أنشطة الرصد إلى احتياجات الجهاز الرقابي، ويجب أن يكون لدى الجهاز سياسة لتحديد: أي المهام يجب مراجعتها، وتكرار المراجعة، والأفراد الذين سيقومون بالمراجعة.

المراجع الرئيسية	مؤشر ٤: البعد والحد الأدنى من المعيار لتقييم درجة البعد
	<p>البعد (١) الأخلاقيات والنزاهة</p> <p>للارتقاء بالسلوك الأخلاقي، على الجهاز الرقابي ان:</p> <p>أ- يمتلك قانون للأخلاقيات. مبدأ الانتوساي ١٠: ٣، المعيار ١٣٠.</p> <p>ب- يضمن أن ينص قانون الأخلاقيات على "القواعد أو مدونات السلوك الأخلاقية، والسياسات، والممارسات التي تتوافق مع المعيار ١٣٠".</p> <p>مبدأ الانتوساي ٢٠: ٤، كحد أدنى، يجب أن يحتوي على معايير تتناول "النزاهة، والاستقلالية والموضوعية، والكفاءة، والسلوك المهني، والسرية، والشفافية" للمدققين وبقية موظفي الجهاز الرقابي الاعلى. المعيار الدولي ١٣٠: ٩</p> <p>ت- يقوم بمراجعة قانون الأخلاقيات على الأقل كل عشر سنوات لضمان توافقتها مع المعيار الدولي ١٣٠. فريق عمل اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة</p> <p>ث- "يلزم جميع الموظفين بالتصرف دائماً بما يتوافق مع القيم والمبادئ المنصوص عليها في قانون الأخلاقيات، و[...] تقديم التوجيه والدعم لتسهيل فهمهم له." المعيار الدولي ١٢: ١٣٠</p> <p>ج- "يشترط على أي طرف يتعاقد معه لتنفيذ اعمال نيابة عن الجهاز الرقابي ان يلتزم بالمتطلبات الأخلاقية الخاصة بالجهاز." المعيار الدولي ١٢: ١٣٠</p> <p>ح- يجعل قانون الأخلاقيات متاحاً للجمهور. المعيار الدولي ١٣٠: ١٢</p> <p>خ- "تنفيذ نظام رقابي للأخلاقيات لتحديد المخاطر الأخلاقية وتحليلها، والتخفيف منها، ودعم السلوك الأخلاقي، ومعالجة أي انتهاك للقيم الأخلاقية، بما في ذلك حماية من يبلغ عن مخالفة يُشبهه فيها." المعيار الدولي ١٢: ١٣٠</p> <p>د- يكون قد قِيم تعرضه ومرونته تجاه انتهاكات النزاهة، من خلال استخدام أدوات مثل الانتوسينت أو ما يماثلها، خلال السنوات الخمس الماضية. فريق عمل اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة</p> <p>ذ- "يطبق معايير عالية للنزاهة (...) على جميع الموظفين على اختلاف مستوياتهم" من خلال اعتماد سياسة للنزاهة تستند إلى تقييم باستخدام أداة الانتوسينت أو ما يماثلها. مبدأ الانتوساي-٢٠: ٢</p> <p>ر- ايجاد إجراء للإبلاغ يسمح للموظفين بالإبلاغ عن الانتهاكات المشتبه بها للسلوك الأخلاقي ("الإفصاح عن المخالفات").</p> <p>ز- "...ينفذ ضوابط متعلقة بالاستقلالية والموضوعية مثل: سياسات لتدوير الموظفين بشكل دوري أو اتخاذ تدابير مكافئة في الحالات التي يتعذر فيها تطبيق التناوب". المعيار الدولي ١٣٠: ٣٩</p>

	<p>الدرجة ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه موجودة. الدرجة ٣: المعايير (أ)، (ب)، (ت)، (ث)، (ج) وعلى الأقل ثلاثة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه موجودة. الدرجة ٢: المعايير (أ)، (ث)، (خ) وعلى الأقل معيارين آخرين من المعايير المذكورة أعلاه موجودة. الدرجة ١: المعايير (أ)، (ث)، (خ) موجودة. الدرجة ٠: لم تتحقق الشروط للحصول على الدرجة ١.</p>
المجال (٢) إدارة المخاطر	
<p>المعيار الدولي ١٤٠ الايزو ٣١٠٠٠ إدارة المخاطر- الارشادات إطار إدارة مخاطر المؤسسات التابع للجنة المنظمات الراعية- المدمج بالاستراتيجية والأداء</p>	<p>أ- لدى الجهاز الرقابي سياسة لإدارة المخاطر تستند إلى معايير دولية معترف بها. مشتقة من الايزو ١٣٠٠٠ ب- يتم تقييم المخاطر بشكل دوري وفقًا لتأثيرها المحتمل واحتمالية حدوثها. مستمدة من المعيار ٣١٠٠٠ وإطار إدارة مخاطر المؤسسات التابع للجنة المنظمات الراعية ت- يتم توثيق المخاطر رسميًا، وتجميعها، وتحديد أولوياتها في سجل المخاطر. مستمدة من iso 31000 وإطار إدارة مخاطر المؤسسات التابع للجنة المنظمات الراعية ث- لقد وضع الجهاز الرقابي خطة لمعالجة المخاطر المحددة. مشتقة من iso 31000 وإطار إدارة مخاطر المؤسسات التابع للجنة المنظمات الراعية ج- يقوم الجهاز الرقابي بإعداد تقرير دوري لإدارة المخاطر. (يجب إعداد التقرير على الأقل سنويًا، ويمكن إعداده بشكل أكثر تكرارًا حسب طبيعة المخاطر). (مستمدة من إطار إدارة مخاطر المؤسسات التابع للجنة المنظمات الراعية) ح- يقوم الجهاز الرقابي بمراقبة عملية إدارة المخاطر بانتظام. (أي أن المراقبة هي عملية مستمرة). مستمدة من iso 31000 وإطار إدارة مخاطر المؤسسات التابع للجنة المنظمات الراعية خ- يقوم الجهاز الرقابي الاعلى بمراجعات عملية إدارة المخاطر بانتظام. (أي أن المراجعة تتم بوتيرة أقل من المراقبة). مستمدة من iso 31000 وإطار إدارة مخاطر المؤسسات التابع للجنة المنظمات الراعية د- يتم التواصل والتشاور مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين المناسبين خلال جميع مراحل عملية إدارة المخاطر، بهدف جمع مجالات الخبرة المختلفة (...). وتوفير المعلومات الكافية لتسهيل الرقابة والاشراف على المخاطر واتخاذ القرار. مستمدة من iso 31000 وإطار إدارة مخاطر المؤسسات التابع للجنة المنظمات الراعية</p>

	<p>ذ- يتم تحديد المسؤوليات والمسؤوليات للأدوار ذات الصلة بإدارة المخاطر (...). ويجب أن يُحدد الأفراد الذين يتحملون المسؤولية والسلطة لإدارة المخاطر (مالكو المخاطر). iso 31000</p> <p>الدرجة ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة الدرجة ٣: يوجد على الأقل سبعة من المعايير المذكورة أعلاه. الدرجة ٢: يوجد على الأقل أربعة من المعايير المذكورة أعلاه. الدرجة ١: يوجد على الأقل معيارين من المعايير المذكورة أعلاه. الدرجة ٠: لم تتحقق الشروط للحصول على الدرجة ١.</p>
<p>البعد (٣) نظام إدارة الجودة</p>	
<p>المعيار الدولي الرقابة العليا ١٤٠ لأجهزة</p>	<p>أ- ينبغي على كل جهاز أعلى للرقابة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة يوقر له ضمناً معقولاً بأن جميع عمليات التدقيق والمهام الأخرى تتم على مستوى عالٍ من الجودة، وبما يتوافق مع المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا أو المعايير الأخرى ذات الصلة، والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة. وعادةً ما يتناول نظام إدارة الجودة لدى الجهاز الرقابي المكونات المترابطة التالية بطريقة مستمرة ومتكررة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عملية تقييم المخاطر لدى الجهاز الأعلى للرقابة، • الحوكمة والقيادة، • المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة • قبول وتخطيط واستمرارية المهام، • موارد الجهاز الأعلى للرقابة، • تنفيذ المهام، • موارد الجهاز الأعلى للرقابة، • المعلومات والاتصال • عملية المراقبة والمعالجة التصحيحية. " المعيار الدولي ١٠٠ : ٣٦ <p>(يُلاحظ أن هذا المعيار يقيم النظام العام المقدم في وثيقة سياسة أو ما يشابهها. ويتم تقييم التنفيذ الفعلي للمكونات في معايير أخرى ضمن هذا البعد).</p> <p>ب) بينما يقوم الجهاز الرقابي بتصميم وتنفيذ وتشغيل النظام... يجب على الجهاز أن يأخذ في الاعتبار "طبيعة وظروف عمله المتغيرة، والتغيرات في مهامه (...). <u>ويجب دمج النظام ضمن عمليات الجهاز الرقابي</u>". المعيار الدولي ١٤٠ : ٢٠</p> <p>(يُلاحظ أن هذا المعيار يقيم ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة قد أخذ في الاعتبار التغييرات التي تؤثر على عملياته والتي أدت إلى تغييرات في</p>

تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة. على سبيل المثال، كما يظهر في وثيقة سياسة أو ما يشابهها).

ت) "يتحمل رئيس الجهاز الرقابي المسؤولية النهائية عن نظام إدارة الجودة." المعيار الدولي ١٤٠: ٢١، (أي: "لتشغيل نظام إدارة الجودة، يمكن لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة تكليف أفراد محددين بالمسؤوليات المتعلقة بالنظام ومحاسبتهم على الطريقة التي يمارسون بها تلك المسؤوليات" (...). المعيار الدولي ١٤٠: ٢١، (...). "يجوز لرئيس الجهاز الرقابي النظر فيما إذا كان الشخص أو مجموعة الأشخاص تمتلك الخبرة والمعرفة والنفوذ والسلطة المناسبة، ووقتاً كافياً للوفاء بالمسؤوليات الموكلة إليهم، وإذا كانوا يفهمون الأدوار الموكلة إليهم وكيفية محاسبتهم".) المعيار الدولي ١٤٠: ٣٦

ث) "يجب على الجهاز الاعلى للرقابة تصميم وتنفيذ عملية لتقييم المخاطر من أجل:

- تحديد أهداف الجودة؛
- تحديد وتقييم مخاطر الجودة؛ و
- تصميم وتنفيذ استجابات لمعالجة مخاطر الجودة." المعيار الدولي ١٤٠: ٣٢

ج) يجب على الجهاز الرقابي وضع أهداف للجودة^{٢٢}، مناسبة لطبيعة الجهاز والظروف التي يعمل ضمنها، والتي يهدف نظام إدارة الجودة إلى التعامل معها. يجب أن تتعلق أهداف الجودة بكل من مكونات: (١) الحوكمة والقيادة؛ (٢) المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة؛ (٣) قبول وبدء واستمرار المهام؛ (٤) أداء المهام؛ (٥) موارد الجهاز الرقابي الاعلى؛ (٦) المعلومات والتواصل. " المعيار الدولي ١٤٠: ٢٩. (ملاحظة: هناك ارتباط وثيق بين أهداف الجودة، وتحديد المخاطر، والاستجابات للمخاطر).

المؤشر ٤ البعد والحد الأدنى من المعيار لتقييم درجة البعد

أ) "يتعين على الجهاز الرقابي تقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى إدخال تغييرات على أهداف الجودة (...). وإذا كانت مثل هذه التغييرات مطلوبة، يتعين على الجهاز الرقابي وضع أهداف جودة إضافية أو تعديل أهداف الجودة التي سبق وضعها." المعيار الدولي ١٤٠: ٣٠

ب) "يتعين على الجهاز الرقابي تحديد مخاطر الجودة وتقييمها." المعيار الدولي ١٤٠: ٤٥ (أي: "يقرر الجهاز الرقابي التواتر المناسب (...).") المعيار الدولي ١٤٠: ٤٧ "... ينبغي ربط المخاطر بأهداف الجودة التي تم إرساؤها وبالتغييرات التي تُدخل على أهداف الجودة، ويُرجى الرجوع إلى المعيار (ح)." المعيار الدولي ١٤٠: ٢٢

^{٢٢} يقترح المعيار الدولي ١٤٠ أهدافاً للجودة مرتبطة بالمكونات الستة التي قد تكون ذات صلة

ت) "يتعين على الجهاز الرقابي تقييم ما إذا كانت هناك حاجة لتغيير المخاطر الجودة أو تقييمات مخاطر الجودة (...). وإذا كانت مثل هذه التغييرات مطلوبة، يتعين على الجهاز الرقابي تحديد مخاطر جودة جديدة وتقييمها أو تعديل تقييمات مخاطر الجودة التي تم تحديدها بالفعل". المعيار الدولي ١٤٠: ٤٦ (أي: ملاحظة الارتباط بالمعيار (ح) وبالتغييرات في أهداف الجودة).

ث) "يتعين على الجهاز الرقابي تصميم وتنفيذ استجابات لمعالجة مخاطر الجودة بطريقة تستند إلى تقييمات التي أُجريت لهذه المخاطر وتكون متجاوبة معها". المعيار الدولي ١٤٠: ٥١ (أي: ينبغي ربط الاستجابات بأهداف الجودة والمخاطر التي تم تحديدها، ويُرجى الرجوع إلى المعيار (ح)). المعيار الدولي ١٤٠: ٢٢).

ج) "يتعين على الجهاز الرقابي تقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى إدخال تغييرات على الاستجابات (...). وإذا كانت مثل هذه التغييرات مطلوبة، يتعين على الجهاز الرقابي تصميم وتنفيذ استجابات إضافية أو تعديل الاستجابات التي تم تنفيذها بالفعل". المعيار الدولي ١٤٠: ٥٢ (أي: ملاحظة الارتباط بالمعيار (د) وبالتغييرات في مخاطر الجودة).

ح- "يتعين على الشخص أو الأشخاص المكلفين بالمسؤولية والمسئولة عن نظام إدارة الجودة تقييم نظام إدارة الجودة واستخلاص النتائج بشأنه. ويجب أن يغطي هذا التقييم فترة زمنية محددة وأن يُجرى مرة واحدة على الأقل سنويًا". المعيار الدولي ١٤٠: ٧٠

خ- "يتعين على الجهاز الرقابي تحديد فترة زمنية للاحتفاظ بوثائق نظام إدارة الجودة، مع مراعاة المعايير والقوانين واللوائح ذات الصلة". المعيار الدولي ١٤٠: ٧٨

الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.

الدرجة = ٣: ما لا يقل عن تسعة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة

الدرجة = ٢: ما لا يقل عن ستة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.

الدرجة = ١: ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.

الدرجة = ٠: لا تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.

البعد (٤) المراقبة والمعالجة التصحيحية

أ) "يتعين على الجهاز الرقابي وضع عملية للإشراف والمعالجة بهدف:

- تقديم معلومات ذات صلة وموثوقة وفي الوقت المناسب حول تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة؛
- تحديد نقاط القوة المحتملة ونقاط القصور في تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة؛
- اتخاذ الإجراءات المناسبة للاستجابة لنقاط القصور المحددة بحيث تتم معالجتها في الوقت المناسب؛ و

• تمكين الجهاز من تقييم الامتثال للمعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة، وكذلك السياسات والإجراءات التي وضعها للتعامل مع مخاطر الجودة. "العيار ١٤٠: ٥٧ يرجى ملاحظة أنه هنا يتم تقييم وجود عملية للإشراف والمعالجة. ويمكن أن يكون المصدر الرئيسي للأدلة سياسة، أو وجود وظيفة ذات مسؤوليات واضحة."

ب) "يجب أن تتضمن عملية الإشراف والمعالجة ما يلي:

- تقييم النتائج لتحديد ما إذا كانت هناك نقاط ضعف؛
- تقييم مدى خطورة النواقص المنتشرة وأسبابها الجذرية؛
- تصميم وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لمعالجة تلك النواقص؛ و

- تقييم ما إذا كانت الإجراءات التصحيحية مصممة ومنفذة بشكل مناسب وفعّالة. المعيار الدولي ١٤٠: ٥٨ (يرجى ملاحظة أنه هنا يتم تقييم جزء التنفيذ).

ت) "يجب أن تتضمن عملية الإشراف والمعالجة مراجعات للمهام المنجزة. وبناءً على مخاطر الجودة المحددة، يتعين على الجهاز الرقابي وضع معايير لاختيار المهام المنجزة التي سيتم مراجعتها." المعيار الدولي ١٤٠: ٦٠

ث) "يتعين على الجهاز الرقابي وضع سياسات وإجراءات تتناول موضوعية الأفراد الذين يقومون بأنشطة الرصد." المعيار الدولي ١٤٠: ٦١
ج) "يتعين على الجهاز الرقابي الاستجابة للحالات التي تشير فيها نتائج إدارة الجودة إلى أنه تم تجاهل الإجراءات المطلوبة أثناء أداء مهمة ما، أو أن التقرير الصادر قد لا يتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا والقوانين واللوائح المطبقة." المعيار الدولي ١٤٠: ٥٩

الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة

الدرجة = ٣: ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.

الدرجة = ٢: ما لا يقل عن معيارين من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.

الدرجة = ١: ما لا يقل عن معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.

الدرجة = ٠: لا تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة

المؤشر ٥ عمليات تدقيق بالاستعانة بجهات خارجية

قد يسمح الإطار القانوني للجهاز الرقابي بالتعاقد مع مدققين خارجيين. ولتمكين الأجهزة التي تمتلك قدرات محدودة من إكمال مهامها التدقيقية في الوقت المناسب، قد يكون الاستعانة ببعض أعمال التدقيق خيارًا لتحقيق التفويض القانوني للجهاز. ومع ذلك، يظل الجهاز الرقابي هو الطرف المسؤول عن عمليات التدقيق ونتائج العمل المتعاقد عليه. ويظل الجهاز مسؤولاً عن جودة العمل حتى عند استخدام موارد من مزود خدمات خارجيين". المعيار الدولي ١٤٠: ٤٣

يجب على الأجهزة العليا للرقابة التي تتعاقد على أعمال تدقيقية أن تأخذ بعين الاعتبار أي مخاطر ناتجة، وغالبًا ما ينطوي الاستعانة بمصادر خارجية على عملية مشتريات عالية المخاطر. وعلى الرغم من أن عمليات التدقيق المستعان بها من جهات خارجية يتم تقييمها تحت مؤشر منفصل، من المهم ملاحظة أن إدارة جودة عمليات التدقيق المستعانة يجب أن تكون مدمجة ضمن نظام إدارة الجودة الشامل للجهاز الرقابي) يتم تقييمه ضمن المؤشر ٤ (٣) و (٤). "يتحمل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المسؤولية النهائية عن نظام إدارة الجودة" المعيار الدولي ١٤٠: ٢١، والذي يشمل إدارة جودة عمليات التدقيق المستعان بها من جهات خارجية.

وبالتالي، يتبع تقييم عمليات التدقيق المتمهدة نفس النهج الموضح في المعيار الدولي ١٤٠ بدءًا بتحديد أهداف الجودة. وعند تحديد أهداف الجودة، يجب أخذ جميع المكونات الستة في الاعتبار: (الحوكمة والقيادة؛ المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة؛ قبول وتخطيط واستمرارية المهام؛ أداء المهام؛ موارد الجهاز الرقابي؛ المعلومات والاتصال)، على الرغم من أن مكون موارد الجهاز الرقابي قد يكون الأكثر صلة بالاستعانة بمصادر خارجية.

الخطوة التالية هي تحديد مخاطر الجودة. وقد ترتبط أهداف الجودة والمخاطر ذات الصلة بعملية اختيار المقاولين لدى الجهاز الرقابي، وإدارة جودة الأعمال التدقيقية المنفذة نيابةً عن الجهاز، وما إلى ذلك. وقدمت معايير الجودة الدولية لإدارة الجودة (ISQM 2020) توضيحات إضافية في هذا الصدد.^{٢٣}

يشمل هذا المؤشر عمليات التدقيق التي يتم الاستعانة بها بالكامل من مصادر خارجية. أما عمليات التدقيق التي يتم الاستعانة فيها جزئيًا بمصادر خارجية (مثل تحليلات محددة تتطلب خبرة خارجية)، فيتم تناولها ضمن المجال ت.

الأبعاد المطلوب تقييمها:

- (١) نظام إدارة الجودة لعمليات التدقيق المستعان بها من الخارج
- (٢) المراقبة والمعالجة التصحيحية لعمليات التدقيق المستعان بها من الخارج

^{٢٣} المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ لسنة ٢٠٢٠، الفقرة ١٠٧: عند تحديد ما إذا كان المورد المقدم من مزود خدمة مناسبًا للاستخدام في تنفيذ المهام، يجوز للمكتب الحصول على معلومات حول مزود الخدمة والمورد الذي يقدمه من عدة مصادر. ومن الأمور التي قد يأخذها المكتب في الاعتبار ما يلي:

- هدف الجودة المرتبط ومخاطر الجودة ذات الصلة.
- طبيعة ونطاق الموارد، وشروط تقديم الخدمة.
- مدى استخدام المورد عبر المكتب، وكيفية استخدامه، وما إذا كان مناسبًا لذلك الغرض.
- مدى تخصيص المورد لبتلاءم مع احتياجات المكتب.
- خبرة المكتب السابقة في التعامل مع مزود الخدمة.
- خبرة مزود الخدمة في قطاع الصناعة وسمعته في السوق.

(١) نظام إدارة الجودة لعمليات التدقيق المستعان بها من الخارج: يتبع تقييم نظام إدارة الجودة لعمليات التدقيق المستعان بها من الخارج النهج الموضح في المعيار ١٤٠. وتقييم النظام الشامل لإدارة الجودة (المؤشر ٤ (٣) يجب على الجهاز الرقابي تحديد أهداف الجودة الخاصة به مع مراعاة المكونات الستة، وتحديد مخاطر الجودة، وتصميم وتنفيذ الاستجابات لمعالجة هذه المخاطر. ويتحمل رئيس الجهاز الرقابي المسؤولية النهائية عن نظام إدارة الجودة.

(٢) المراقبة والمعالجة التصحيحية لعمليات التدقيق المستعان بها من الخارج: يتبع الاشراف والمراقبة والمعالجة النهج الموضح في المعيار الدولي ١٤٠. وتقييم النظام الشامل لإدارة الجودة - المؤشر ٤- يجب أن يتضمن الاشراف والمراقبة والمعالجة مراجعات للمهام المنجزة من عمليات التدقيق المستعان بها من الخارج، وأن يستجيب للنتائج المكتشفة. يقوم هذا البُعد بتقييم جوانب إضافية مهمة لعمليات التدقيق المستعان بها. ويجب على الجهاز الرقابي التأكد من أن وثائق التدقيق تعتبر ملكًا للجهاز، وأن يكون لديه إجراءات لاعتماد إصدار التقارير.

المنهج المقترح للتقييم

لتقييم نظام الجهاز الرقابي لإدارة جودة عمليات التدقيق المستعان بها من الخارج، يجب على فريق التقييم مراجعة عينة من ملفات التدقيق المستعان بها لتقييم مدى امتثال المدققين المتعاقد معهم لهذه المعايير. ويعني هذا أنه عند اختيار عينة من ملفات التدقيق لتقييم المجال ت، يجب أيضًا تضمين تدقيق متعهد ضمن العينة الخاصة بكم.

المراجع الأساسية	المؤشر-٥ البعد والحد الأدنى من المعيار لتقييم درجة البعد
	البعد (١) نظام إدارة الجودة لعمليات التدقيق المستعان بها من جهات خارجية
المعيار الدولي ١٤٠	<p>أ- يكون الجهاز الرقابي <u>مسؤولًا عن الجودة</u> حتى عند استخدام موارد من مزوّد خدمات خارجيين" المعيار الدولي ١٤٠: ٤٣. ويعني ذلك أن على الجهاز الرقابي ضمان جودة عمليات التدقيق المتعهدّة إلى جهات خارجية، سواء كجزء متكامل من نظام إدارة الجودة الخاص به (انظر المؤشر-٤ (٣)) ومن خلال معالجة المخاطر الخاصة بعمليات التدقيق المتعهدّة.</p> <p>ب- "يتعين على <u>الجهاز الرقابي وضع أهداف جودة</u> تتناسب مع طبيعته والظروف التي يعمل فيها، والتي يُقصد أن يعالجها نظام إدارة الجودة". المعيار الدولي ١٤٠: ٢٩.</p> <p>ت- "يتعين على الجهاز الرقابي <u>تحديد مخاطر الجودة وتقييمها</u>". المعيار الدولي للأجهزة الرقابية العليا ٤٥: ١٤٠ (أي: "يقرر الجهاز الرقابي التواتر المناسب (...)" المعيار ١٤٠: ٤٧ ... وينبغي ربط المخاطر بأهداف الجودة التي تم إرساؤها ... المعيار الدولي ١٤٠: ٢٢).</p> <p>ث- "يتعين على الجهاز الرقابي <u>تصميم وتنفيذ استجابات لمعالجة مخاطر الجودة</u> بطريقة تستند إلى تقييمات تلك المخاطر وتستجيب لها". المعيار</p>

	<p>الدولي للأجهزة الرقابية العليا ١٤٠: ٥١ (أي: ينبغي ربط الاستجابات بأهداف الجودة والمخاطر التي تم تحديدها، راجع المعيار (د) ١٤٠: ٢٢).</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة الدرجة = ٣: ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة. الدرجة = ٢: ما لا يقل عن معيارين من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة. الدرجة = ١: ما لا يقل عن معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه متوفر. الدرجة = ٠: لا تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.</p>
<p>البعد ٢ المراقبة والمعالجة التصحيحية لأعمال التدقيق المجرة بالاستعانة بمصادر خارجية</p>	
<p>المعيار الدولي ١٤٠</p>	<p>يجب أن يشمل رصد ومعالجة نظام إدارة الجودة (انظر المؤشر-٤ (٤)) أيضًا الاعتبارات المتعلقة بعمليات التدقيق المتعمّد بها إلى جهات خارجية.</p> <p>أ- يجب أن تتضمن عملية الاشراف والمعالجة مراجعات للمهام المنجزة. وبناءً على مخاطر الجودة المحددة، يتعين على الجهاز الرقابي وضع معايير لاختيار المهام المنجزة التي سيتم مراجعتها." المعيار الدولي للأجهزة الرقابية العليا ١٤٠: ٦٠.</p> <p>ب- "يتعين على الجهاز الرقابي وضع سياسات وإجراءات تتناول موضوعية الأفراد الذين يقومون بأنشطة الاشراف." المعيار الدولي ١٤٠: ٦١</p> <p>ت- "يتعين على الجهاز الرقابي الاستجابة للحالات التي تشير فيها نتائج إدارة الجودة إلى أنه تم محو الإجراءات المطلوبة أثناء أداء مهمة ما، أو أن التقرير الصادر قد لا يتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا والقوانين واللوائح المطبقة." المعيار الدولي للأجهزة الرقابية العليا ١٤٠: ٥٩ (ملاحظة: يقيّم هذا المعيار المتابعة على مستوى عملية التدقيق، ويشير إلى نتائج إدارة الجودة التي تم تحديدها بعد إصدار تقرير التدقيق).</p> <p>ث- "يجب على الأجهزة الرقابية العليا التأكد من أن جميع الوثائق (مثل أوراق عمل التدقيق) هي ملك للجهاز الرقابي، بغض النظر عمّا إذا كان العمل قد نُقِّد بواسطة موظفي الجهاز أو تم التعاقد عليه من الخارج." فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية العليا (أي من خلال إدراج هذا المتطلب في العقود المكتوبة).</p> <p>ج- "توجد (...) إجراءات معتمدة للتصريح بإصدار التقارير." فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية العليا (أي إجراء مراجعات لمسودات التقارير لضمان الجودة).</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة. الدرجة = ٣: ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة. الدرجة = ٢: ما لا يقل عن معيارين من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة. الدرجة = ١: ما لا يقل عن معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه متوفر. الدرجة = ٠: الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١ غير متحققة.</p>

المؤشر ٦: القيادة والتواصل الداخلي

وفقاً لمبادئ الانتوساي-٢٠، ينبغي للجهاز الرقابي أن يعمل على أسس الشفافية والمساءلة. كما يؤكد مبدأ الانتوساي-١٢ بالمثل على مبدأ أن تكون الأجهزة الرقابية قدوة يُحتذى بها. ومن الناحية العملية، تقع مسؤولية تحديد المعايير على مستوى القيادة العليا على عاتق رئيس الجهاز الرقابي وفريق القيادة، وذلك لتعزيز النزاهة، وكذلك لتمكين التنفيذ الفعال لاداء المنظمة من خلال تطوير ثقافة تنظيمية تعزز الفعالية والشفافية والمساءلة. ولكي يحقق الجهاز الرقابي أهدافه، فإن القيادة القوية والتواصل الجيد مع الموظفين يُعدّان أمرين ضروريين.

منهج التقييم المقترح

يتطلب تقييم الأداء في مجال القيادة والتواصل اتباع نهج شامل لهذا الموضوع. ففي حين يمكن تقييم بعض المعايير من خلال قياس وجود ممارسات ضمن مجال محدد، تتطلب معايير أخرى من المقيّم النظر إلى كيفية عمل المنظمة ككل. وفيما يتعلق بالقيادة، يحتاج المقيّم إلى تطبيق الحكم المهني لتقييم ما إذا كانت المبادرات المنفصلة، مجتمعةً، كافية لاعتبار المعايير مستوفاة. وقد تحتاج ممارسات التواصل الداخلي إلى أن تكون أكثر تقنيًا في المنظمات الأكبر حجمًا، لذلك يجب أخذ السياق، والهيكل التنظيمي، وعدد الموظفين بعين الاعتبار.

الإبعاد التي سيتم تقييمها:

(١) القيادة

(٢) التواصل الداخلي

(١) القيادة: تُعدّ القيادة عنصرًا شاملاً يغطي جميع عمليات الجهاز الرقابي، ولذلك فهي محور أساسي في معظم مجالات إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية العليا. ومن غير الممكن قياسها من خلال مؤشر واحد أو مجال واحد فقط. ومع ذلك، يقيس المؤشر ٦- البعد (١) بعض الممارسات التي تُعدّ متطلبات دنيا للقيادة الفعّالة. ونظرًا لصعوبة قياس القيادة، ينبغي أيضًا تحليل أثر القيادة والثقافة التنظيمية في التقرير السردى للأداء. وتُعدّ إحدى السمات الرئيسية للقيادة هي تحديد "السمات الرئيسية للقيادة". ويشير مصطلح "النبرة من القمة" إلى القيم والمعايير الأخلاقية والأولويات التي تُظهرها قيادة المنظمة، والتي تشكّل ثقافة المؤسسة وسلوكها وأدائها بالكامل. وفي الجهاز الرقابي، يعني ذلك أن رئيس الجهاز الرقابي وفريق القيادة يقدمون القدوة في النزاهة والمهنية والجودة والمساءلة. وتُعدّ التنوع والإنصاف والشمول عناصر أساسية للإدارة الفعّالة للموارد البشرية. ولذلك، من الضروري أن تُظهر قيادة الجهاز الرقابي التزامها من خلال مبادرات تُنشئ وتدعم تنوعًا وإنصافًا وشمولًا مؤسسيًا مستدامًا داخل الجهاز الرقابي.

(٢) الاتصال الداخلي: يُعدّ الاتصال الداخلي أحد الجوانب الرئيسية في إبقاء موظفي الجهاز الرقابي على اطلاع، وتحفيزهم، ومواءمتهم مع أهداف الجهاز. وهو أداة فعّالة في زيادة إشراك الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي كل

موظف في الجهاز دورًا مهمًا في إيصال أهمية الجهاز الرقابي إلى المواطنين. ولذلك، ينبغي إطلاع جميع الموظفين على أعمال الجهاز وأولوياته الاستراتيجية. كما يُعدّ الاتصال الداخلي أداة رئيسية لتبادل المعرفة، إذ يتيح للأفراد الاطلاع على المبادرات التي يتم تطويرها في مختلف أنحاء الجهاز، مما يعزز الابتكار وتوليد أفكار جديدة.

المراجع الرئيسية	المؤشر ٦- البعد ومعايير الحد الأدنى لدرجة البعد
	البعد (١) القيادة
مبادئ الإنتوساي ٢٠	سمات القيادة الفعّالة للجهاز الرقابي الأعلى:
المعيار الدولي ١٣٠	أ) تعقد قيادة الجهاز الرقابي الأعلى <u>اجتماعات دورية لاتخاذ القرارات</u> . مستمد من الإطار المشترك للتقييم، وفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
المعيار الدولي ١٤٠	ب) يتم توثيق القرارات الرئيسة التي تتخذها قيادة الجهاز الرقابي الأعلى وإيصالها إلى الموظفين. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
إرشادات الإنتوساي حول الرقابة الداخلية ٩١٠٠	ت) قامت قيادة الجهاز الرقابي الأعلى بتحديد قيم الجهاز الرقابي الأعلى ونشرها، وتعمل على تعزيزها في أنشطته العامة، ووثائقه الأساسية، واتصالاته الدورية. مستمد من الإطار المشترك للتقييم، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
الإطار المشترك للتقييم	ث) تطبّق قيادة الجهاز الرقابي الأعلى هيكلًا تنظيميًا مناسبًا يتضمن مسؤوليات واضحة لجميع مستويات الموظفين، وتفوض الصلاحيات والمسؤوليات حسب الاقتضاء. مستمد من الإطار المشترك للتقييم
	ج) أخذت قيادة الجهاز الرقابي الأعلى بنظر الاعتبار استراتيجيات (ضمن الصلاحيات المتاحة لها) لتحفيز تحسين الأداء، وقامت بتنفيذها. مستمد من الإطار المشترك للتقييم
	ح) أظهرت قيادة الجهاز الرقابي الأعلى مبادرات لإرساء توجه قيادي يمكن المساءلة ويعزز ثقافة الرقابة الداخلية. إرشادات الانتوساي حول الرقابة الداخلية ٩١٠٠، المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٣٠:١٢
	خ) أظهرت قيادة الجهاز الرقابي الأعلى مبادرات لبناء ثقافة أخلاقية في المنظمة من خلال تحديد الأخلاقيات كأولوية صريحة وأن تكون القيادة مثالاً يحتذى به والحفاظ على معايير عالية من المهنية والمساءلة والشفافية في اتخاذ القرارات وتشجيع بيئة تعلم مفتوحة ومتبادلة يمكن فيها طرح ومناقشة

الأسئلة الصعبة والحساسة؛ والاعتراف بالسلوك الأخلاقي الجيد، مع معالجة حالات سوء السلوك. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٣٠: ٣٤

د) أظهرت قيادة الجهاز الرقابي الأعلى مبادرات للمساهمة في دمج الجودة في الثقافة التنظيمية. (ينبغي أن تُدمج الجودة في (...) الثقافة التنظيمية (...)) (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٤٠: ١)

ذ) أظهرت قيادة الجهاز الرقابي الأعلى مبادرات لإنشاء والحفاظ على التنوع والإنصاف والشمول المؤسسي داخل الجهاز الرقابي الأعلى (على سبيل المثال، تعيين جهة اتصال و/أو فريق لتنسيق دمج التنوع والإنصاف والشمول في أعمال الجهاز وعمليات إدارته، وتطوير وتنفيذ سياسة وأدوات مناسبة بشأن التنوع والإنصاف والشمول). دليل إدارة الموارد البشرية - لجنة بناء القدرات في الإنتوساي

الدرجة = ٤ : جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ٣ : ما لا يقل عن سبعة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة
الدرجة = ٢ : ما لا يقل عن أربعة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ١ : ما لا يقل عن معيارين من المعايير المذكورة أعلاه متوفران.
الدرجة = ٠ : لم تتحقق الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١.

البُعد: (2) الاتصال الداخلي

فيما يتعلق بالاتصال الداخلي، ينبغي أن يستوفي الجهاز الرقابي الأعلى المعايير الآتية خلال الفترة قيد المراجعة:

أ) أن يكون الجهاز الرقابي الأعلى قد وضع مبادئ للاتصال الداخلي، ويقوم برصد تنفيذ هذه المبادئ.

ب) أن تقوم قيادة الجهاز الرقابي الأعلى بإيصال صلاحية الجهاز الرقابي، ورؤيته، وقيمه الأساسية، واستراتيجيته إلى الموظفين. دليل المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالإنكليزية بشأن الاتصال للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مستمد من الإطار المشترك للتقييم

ت) أن تقوم قيادة الجهاز الرقابي الأعلى بإعلام الموظفين والتشاور معهم بانتظام بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالمنظمة. مستمد من الإطار المشترك للتقييم

ث) يستخدم الجهاز الرقابي الأعلى أدوات مناسبة لتعزيز الاتصال الداخلي الفعال، مثل النشرات الإخبارية/المجلات، وعناوين البريد الإلكتروني لجميع

الموظفين، وشبكة الإنترنت، وما إلى ذلك. دليل المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالإنكليزية بشأن الاتصال للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

ج) توجد تفاعلات منتظمة ومفتوحة بين الإدارة والموظفين، مثل الإحاطات التنظيمية وعلى مستوى الوحدات، واجتماعات الفرق الدورية. دليل المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالإنكليزية بشأن الاتصال للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

ح) لدى الجهاز الرقابي الأعلى نظام اتصال إلكتروني يتيح لجميع الموظفين التواصل وتبادل المعلومات. دليل المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالإنكليزية بشأن الاتصال للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الدرجة = ٤ : جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة
الدرجة = ٣ : ما لا يقل عن خمسة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ٢ : ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ١ : ما لا يقل عن معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ٠ : لم تتحقق الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١.

المؤشر ٧ التخطيط العام للتدقيق

يؤكد مبدأ الإنتوساي ١ أن على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تقوم بالتدقيق وفق برنامج تحدده بنفسها. ويتناول المؤشر ٧ عملية إعداد خطة التدقيق العامة/ برنامج الرقابة، ومحتواها.

تُحدد خطة التدقيق العامة/ برنامج الرقابة أعمال التدقيق/ الرقابة التي يخطط الجهاز الرقابي الأعلى لتنفيذها خلال فترة زمنية محددة. وقد تكون هذه الخطة سنوية أو متعددة السنوات. وتُسهم خطة التدقيق العامة/ برنامج الرقابة في دعم الجهاز الرقابي الأعلى في الوفاء بولايته وتحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية. ومن المهم أن تكون خطة التدقيق العامة/ برنامج الرقابة قابلة للتنفيذ، وأن تعكس موازنة الجهاز الرقابي الأعلى وقواه العاملة.

إن التخطيط التشغيلي لأعمال الجهاز الرقابي الأعلى (الذي يتم تقييمه ضمن المؤشر - ٣ (٢) يتزامن بطبيعته مع التخطيط العام للتدقيق. وقد تكون مصادر البيانات المستخدمة لقياس المؤشر - ٣ (٢) والمؤشر ٧، في بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، هي ذاتها. ولذلك، فإن الهدف الرئيس عند تقييم الخطط مقابل المعايير هو تحليل محتوى الخطة أو الخطط ذات الصلة (وليس ما إذا كانت جميع الجوانب مجمعة في وثيقة واحدة). ومع ذلك، في الحالات التي يقوم فيها الجهاز الرقابي الأعلى بإعداد خطة تدقيق عامة منفصلة، ينبغي ربطها بالخطة التشغيلية لضمان الاتساق.

يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تأخذ بنظر الاعتبار خطة التدقيق العامة/ برنامج الرقابة الخاصة بها، وما إذا كانت تمتلك الموارد اللازمة لتنفيذ نطاق الأعمال بالمستوى المطلوب من الجودة. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن يكون لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة نظام لتحديد أولويات أعمالها على نحو يراعي الحاجة إلى الحفاظ على الجودة. كما من المهم توثيق عملية إعداد خطة التدقيق العامة/ برنامج الرقابة.

منهجية التقييم المقترحة

يتعين على المقيمين إجراء تقييم شامل لعملية التخطيط العام للتدقيق/الرقابة، واستكمال ذلك بالمعلومات المستمدة من تقييم مؤشرات التدقيق/الرقابة ضمن المجالات، للتحقق مما إذا كان يوجد في الجهاز الرقابي الأعلى نظام يضمن اتباع نهج متسق. فضلاً عن ذلك، ينبغي على المقيمين النظر فيما إذا كان هذا النظام يزود قيادة الجهاز الرقابي الأعلى بمعلومات بشأن ما إذا كانت ولايته تُنفذ بطريقة فعّالة.

الأبعاد الخاضعة للتقييم:

- (١) عملية التخطيط العام للتدقيق/الرقابة
- (٢) محتوى خطة التدقيق العامة/ برنامج الرقابة

(١) **عملية التخطيط العام للتدقيق/الرقابة:** تصف خطة التدقيق العامة/ برنامج الرقابة للجهاز الرقابي الأعلى أعمال التدقيق/الرقابة التي سيقوم بتنفيذها، وينبغي أن تعكس صلاحية الجهاز الرقابي الأعلى. وينص مبدأ الإنتوساي ١ على أن أهداف التدقيق/الرقابة للجهاز الرقابي الأعلى الا وهي الشرعية، والنظامية، والاقتصادية، والكفاءة، والفعالية في الإدارة المالية — جميعها ذات أهمية متساوية. مبدأ الإنتوساي ١: ٤. ومع ذلك، يعود لكل جهاز رقابي أعلى تحديد أولوياته على أساس كل حالة على حدة.

ولتحقيق ذلك، ينبغي أن يكون لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة نظام لتحديد أولويات أعمالها على نحو يراعي الحاجة إلى الحفاظ على الجودة، من خلال تطبيق منهجية قائمة على المخاطر لتحديد أعمال التدقيق/الرقابة التي سيتم تنفيذها. كما ينبغي أن تكون الموارد المطلوبة لتنفيذ الخطة قد أخذت بنظر الاعتبار، وأن يكون واضحًا من هو المسؤول عن الخطة ومن سيتولى تنفيذها.

(٢) **محتوى خطة التدقيق العامة/ برنامج الرقابة:** ينبغي أن تشمل خطة التدقيق/برنامج الرقابة الخاصة بالجهاز الرقابي الأعلى عناصر مثل تقييم القيود، وتقييم المخاطر لغرض تحديد أولويات أعمال التدقيق، والموازنة المتاحة، والموارد البشرية المتاحة. ويجري تناول نطاق شمول صلاحية الجهاز الرقابي الأعلى في المؤشر ٨.

المراجع الاساسية	المؤشر ٧ - البعد ومعايير الحد الأدنى لدرجة البعد
مبادئ الانتوساي ١٢ المعيار الدولي ١٠٠	<p>البعد (١): عملية التخطيط العام للتدقيق/الرقابة من أجل تخطيط عام فعال للتدقيق/الرقابة:</p> <p>أ) يقوم الجهاز الرقابي الأعلى بتوثيق العملية المتبعة لإعداد والمصادقة على خطة التدقيق العامة/برنامج الرقابة الخاصة بالجهاز الرقابي الأعلى. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومُستمد من المعيار ١٠٠:٤٢</p> <p>ب) تُحدّد العملية المتبعة لإعداد خطة التدقيق العامة/برنامج الرقابة للجهاز الرقابي الأعلى مسؤوليات التدقيق/الرقابة للجهاز الرقابي الأعلى المنبثقة من صلاحيته. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p> <p>ت) تتبع عملية تخطيط التدقيق/الرقابة منهجية قائمة على المخاطر (على سبيل المثال، إجراء تقييم منهجي للمخاطر كجزء من الأساس المعتمد لاختيار الجهات الخاضعة للتدقيق ونهج التدقيق). فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p> <p>ث) توجد مسؤوليات محددة بوضوح لتخطيط وتنفيذ ومتابعة خطة التدقيق/برنامج الرقابة الخاصة بالجهاز الرقابي الأعلى. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p> <p>ج) توجد أدلة على أن الجهاز الرقابي الأعلى يقوم بمتابعة تنفيذ خطة التدقيق/برنامج الرقابة الخاصة به. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p> <p>ح) تأخذ عملية تخطيط التدقيق/الرقابة للجهاز الرقابي الأعلى بنظر الاعتبار الموازنة المتوقعة والموارد المتاحة للجهاز الرقابي الأعلى للفترة التي تتعلق بها الخطة. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p>

خ) ينبغي على الجهاز الرقابي الأعلى أن يضمن إدراج توقعات أصحاب المصلحة والمخاطر الناشئة ضمن (...) خطط التدقيق [برنامج الرقابة]، حسب الاقتضاء. مبادئ الانتوساي ١٢: ٥

الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ٣: المعايير (أ) و(ب) وما لا يقل عن معيارين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ٢: المعايير (أ) و(ب) وما لا يقل عن معيار واحد من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه متوفر.
الدرجة = ١: ما لا يقل عن معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه متوفر.
الدرجة = ٠: لم تتحقق الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١

البعد (٢): محتوى خطة التدقيق العامة/ برنامج الرقابة

تتضمن خطة التدقيق العامة/برنامج الرقابة، أو أي وثائق مرجعية مماثلة، ما يأتي:

أ) تحديد هدف التدقيق/الرقابة على مستوى عام، فضلاً عن تحديد الجهة المسؤولة عن كل عملية تدقيق/رقابة سيتم تنفيذها. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

ب) تضمين جدول زمني لتنفيذ جميع أعمال التدقيق/الرقابة. مُستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٠٠: ٥٠

ت) إظهار أن الجهاز الرقابي الأعلى يضطلع بمهام ولايته في مجال التدقيق/الرقابة خلال إطار زمني ملائم وفقاً لما هو مجدول في خطته/برنامجه، أو، إذا لم يكن الأمر كذلك، تضمين ملخص وشرح لأي فروقات بين صلاحية الجهاز الرقابي الأعلى وخطة التدقيق/برنامج الرقابة الخاصة به. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

ث) تحديد الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ أعمال التدقيق/الرقابة المخططة. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومُستمد من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٠٠: ٥٠

ج) تضمين تقييم للمخاطر والقيود التي قد تؤثر في تنفيذ الخطة/البرنامج. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة
الدرجة = ٣: المعايير (أ) و(ب)، وما لا يقل عن معيارين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ٢: المعايير (أ) و(ب) متوفرة في الأقل.

الدرجة = ١ : ما لا يقل عن معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة. الدرجة = ٠ : لم تتحقق الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١.
--

المجال ت: جودة التدقيق، والابلاغ والأنشطة القضائية

يهدف هذا المجال إلى تقييم العمل الأساسي للجهاز الرقابي الأعلى، ويشمل ذلك جودة أعمال التدقيق ومخرجاتها. كما يتضمن تقييم الأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتمتع باختصاص قضائي (بما في ذلك الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة، وكذلك الإجراءات القانونية اللاحقة).

يتسم تدقيق القطاع العام بتطبيقات متعددة ومتنوعة. وتُحدد صلاحية الجهاز الرقابي الأعلى مسؤولياته في مجال التدقيق وأي وظائف أخرى يضطلع بها. ويحدد المعيار الدولي ١٠٠ المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام، التي تنطبق بالتساوي على جميع أنواع التدقيق، والتي ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اتباعها استناداً إلى ولايتها واستراتيجياتها. وإضافةً إلى ذلك، توفر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة معايير وإرشادات لأنواع تدقيق القطاع العام الآتية:

- **التدقيق المالي** يحدد ما إذا كانت المعلومات المالية للجهة معروضة وفقاً لأطر التقارير المالية والأطر التنظيمية المعمول بها. ويتحقق ذلك من خلال الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تمكّن المدقق من إبداء رأي قائم على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت المعلومات المالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. ويفصل المعيار الدولي ٢٠٠ ذلك بشكل أوسع.
- **تدقيق الأداء** يقيّم ما إذا كانت التدخلات (الدعم) والبرامج والمؤسسات تُنفذ وفقاً لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية، وما إذا كان هناك مجال للتحسين. ويتحقق ذلك من خلال فحص الأداء مقارنةً بمعايير مناسبة، وتحليل أسباب الانحرافات عن المعايير أو المشكلات القائمة. ويهدف هذا النوع من التدقيق إلى الإجابة عن أسئلة التدقيق الرئيسية وتقديم توصيات للتحسين. ويفصل المعيار الدولي ٣٠٠ ذلك بشكل أوسع.
- **تدقيق الامتثال** يحدد ما إذا كان موضوع معين يمثل للسلطات المعمول بها والمحددة كمعايير. ويُنفذ تدقيق الامتثال من خلال تقييم ما إذا كانت الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات، من جميع الجوانب الجوهرية، تمثل للسلطات التي تحكم الجهة الخاضعة للتدقيق. ويفصل المعيار الدولي ٤٠٠ ذلك بشكل أوسع.

"تتمتع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي لها اختصاصات قضائية بإمكانية المساءلة المباشرة لمديري الأموال العامة عندما تُظهر نتائجهم وجود بعض المخالفات، أو عندما تُحال إليها مثل هذه المخالفات من طرف ثالث." مبادئ الانتوساي ٥٠، القسم ١-١-١ "تتمثل الأنشطة القضائية [...] في الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات إدارة الموظفين وغيرهم من مديري الأموال العامة ومن هم بحكم ذلك. وتشمل هذه الأنشطة معاقبة الاخلال بالمسؤولية الشخصية وفرض الجزاءات على من ثبت ارتكابه للمخالفات في إدارة هذه الأموال والعمليات، أو خسائر ناجمة عن تلك المخالفات أو عن سوء الإدارة". مبادئ الانتوساي ٥٠، القسم ١-١-٢

يضع مبادئ الانتوساي ٥٠ المبادئ الخاصة بالأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاص القضائي.

إلا أن تنفيذ هذه المبادئ بصورة أكثر تفصيلاً لم يُحدّد بعد ضمن إطار الانتوساي للإصدارات المهنية ولذلك تم وضع بعض المعايير استناداً إلى الممارسات الجيدة المتعلقة بهذه العملية.

يتضمن المجال (ت) مؤشراً هو المؤشر ٨ الذي يقيس نطاق شمول التدقيق لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لكل اختصاص من اختصاصات التدقيق، فضلاً عن شمول الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة (رقابة الحسابات).

وتتبع مؤشرات التدقيق التالية هيكلًا يتم فيه قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في كل اختصاص من اختصاصات التدقيق من خلال ثلاثة مؤشرات:

- ١- الأسس –تقييم المؤشرات ٩ و ١٢ و ١٥ معايير التدقيق والإرشادات، والكفاءات، وإدارة الجودة التي تشكل الأساس لأعمال التدقيق المنفذة.
- ٢- العملية –تقييم المؤشرات ١٠ و ١٣ و ١٦ جودة الممارسات خلال عمليات التدقيق التي جرت خلال الفترة قيد المراجعة، بدءاً من التخطيط، مروراً بتنفيذ أعمال التدقيق، وتقييم الأدلة، وانتهاءً بإعداد التقارير.
- ٣- النتائج –ترصد المؤشرات ١١ و ١٤ و ١٧ مخرجات أعمال التدقيق، وكيفية تقديم نتائج أعمال التدقيق ومتابعتها.

تم وضع المؤشرات ١٨ و ١٩ و ٢٠ خصيصاً لتقييم الأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاص القضائي. ويشمل ذلك ما يأتي:

- الأسس –يقيم المؤشر ١٨ الإطار القانوني القضائي (القوانين، والأنظمة الداخلية، والسياسات)، وكذلك الكفاءات والنظام الكفيلة بضمان جودة الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة.
- العملية –يقيم المؤشر ١٩ ممارسات تخطيط وتنفيذ رقابة الحسابات التي تمت خلال الفترة قيد المراجعة. كما يقيم المؤشر الإجراءات القانونية اللاحقة والقرار النهائي الناتج عن هذه الإجراءات.
- النتائج –يقيم المؤشر ٢٠ الإبلاغ عن النتائج ونشرها ومتابعتها.

منهج التقييم المقترح لمؤشرات المجال (ت)

تبدأ جميع أعمال التدقيق بأهداف، وتحدد هذه الأهداف نوع أو أنواع التدقيق التي سيتم تنفيذها والمعايير الواجب اتباعها. ومن الضروري تحديد أنواع التدقيق التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، وتحديد المؤشرات المنطبقة. ويقدم الفصل ١-٦ بعض الإرشادات لمثل هذه الاعتبارات، كما تُقدّم إرشادات إضافية ضمن المؤشرات ذات الصلة أدناه. وعند التخطيط للتقييم، ينبغي لفريق التقييم مراجعة هذه الإرشادات ومناقشتها مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

وعند تقييم المؤشرات في هذا المجال، قد يكون من المفيد البدء بمراجعة أدلة التدقيق، والإرشادات، والمعايير الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، بما في ذلك السياسات التي توجه تنفيذ أعمال التدقيق وتصنف إجراءات إدارة الجودة. وإذا كان الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة قد اعتمد مؤخراً معايير جديدة أو أدلة تدقيق جديدة، فمن المهم أن ينظر فريق التقييم في النسخ التي سيكون من المناسب مراجعتها. ويجب أن يكون مصدر الأدلة هو

المعايير والأدلة الإرشادية التي استُخدمت فعليًا من قبل فرق التدقيق. وعند ملاحظة وجود نقاط ضعف في أعمال التدقيق، فقد يُعزى ذلك أحيانًا إلى نقاط ضعف في المواد الإرشادية.

وحيثما يجد المُقيّم أن أنظمة إدارة الجودة لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة سليمة، يمكن الاستناد جزئيًا إلى تقارير ضمان الجودة الداخلية والخارجية الصادرة عن الجهاز كأدلة تُسهم في تحديد درجات مؤشرات عملية التدقيق المالي، وتدقيق الامتثال وتدقيق الأداء.

وينبغي الحصول على أدلة إضافية مناسبة من خلال مراجعة عينة من أعمال التدقيق (تُختار عشوائيًا وتُصنّف بحيث تشمل دوائر مختلفة، وأنواعًا مختلفة من الجهات، وما إلى ذلك).^{٢٤} وما لم يُنص على خلاف ذلك، يجب أن يكون المعيار مستوفي في جميع أعمال التدقيق ضمن العينة لكي يُعد مستوفي بشكل عام، مع جواز أن يتجاهل المُقيّم الحالات التي لم يُستوفَ فيها معيارًا ما في عمل تدقيق واحد ضمن العينة إذا اعتُبر ذلك حالة استثنائية، وكانت هناك أدلة مقنعة على أن المعيار قد استُوفي عمومًا في معظم الأعمال الخاضعة للتدقيق.

وحيثما تتطلب المؤشرات من المُقيّم مراجعة كفاية وملاءمة أدلة التدقيق، ينبغي على المُقيّمين مراجعة إجراءات مخططين على الأقل للتدقيق من كل عملية تدقيق مختارة، وتكوين رأي استنادًا إلى حكمهم المهني.

وتشترط المؤشرات المعنية بعملية التدقيق (١٠ و ١٣ و ١٦) لمنح درجة (٤) أن يكون قد تم إجراء تقييم أو رقابة مستقلة لممارسات التدقيق لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خلال السنوات الثلاث الماضية. ويجب أن يكون هذا التقييم قد أكد أن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ملتزم بمتطلبات معايير الإنتوساي ذات الصلة على مستوى المهمة.^{٢٥}

(على سبيل المثال: مراجعة مهام تدقيق مكتملة أُجريت من قبل وحدة رقابية مستقلة أو لجنة مؤقتة داخل الجهاز باستخدام أداة المتابعة للتدقيق المالي الصادرة عن مبادرة تنمية الانتوساي ضمن دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو تقييم أُجري من قبل طرف خارجي).

وإذا كان الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة قد خضع لمثل هذا التقييم التفصيلي، فينبغي على المُقيّمين النظر فيما إذا كان بالإمكان الاعتماد على نتائج ذلك التقييم. وفي هذا السياق، تُعد جودة التقييم واستقلالية المدققين أمرين أساسيين. وإذا خلص المُقيّمون إلى إمكانية الاعتماد على التقييم، فيمكنهم النظر في استخدام نتائجه في تحديد درجات المعايير الخاصة بمؤشرات عملية التدقيق.

^{٢٤} يُرجى الرجوع إلى إرشادات إضافية حول أخذ العينات في القسم ١-٧-٤

^{٢٥} تشير المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على مستوى عملية التدقيق إلى المبادئ والمعايير الخاصة بالتدقيق المالي وتدقيق الأداء وتدقيق الامتثال ضمن إطار الاصدارات المهنية للإنتوساي

أما المعلومات اللازمة لتقييم مؤشرات نتائج التدقيق ونتائج الإجراءات القانونية (١١ و ١٤ و ١٧ و ٢٠) فيُفترض، من الناحية المثالية، أن تُستمد من نظام معلومات الإدارة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، أو بديلاً عن ذلك من خلال مراجعة عينة من ملفات التدقيق / الرقابة.

مؤشرات الأداء:

- المؤشر ٨ نطاق شمول التدقيق وشمول الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة
- المؤشر ٩ معايير التدقيق المالي وإدارة الجودة
- المؤشر ١٠ عملية التدقيق المالي
- المؤشر ١١ نتائج التدقيق المالي
- المؤشر ١٢ معايير تدقيق الأداء وإدارة الجودة
- المؤشر ١٣ عملية تدقيق الأداء
- المؤشر ١٤ نتائج تدقيق الأداء
- المؤشر ١٥ معايير تدقيق الامتثال وإدارة الجودة
- المؤشر ١٦ عملية تدقيق الامتثال
- المؤشر ١٧ نتائج تدقيق الامتثال
- المؤشر ١٨ الإطار والمنظومة القانونية القضائية الكفيلة بضمان جودة الرقابة على الحسابات (بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاص القضائي).
- المؤشر ١٩ الأنشطة القضائية (بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاص القضائي).
- المؤشر ٢٠ نتائج الإجراءات القانونية (بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاص القضائي).

العلاقة بالمؤشرات ضمن المجالين (أ) و(ب)

يوفر إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقييماتٍ منفصلة لأنشطة التدقيق المالي وتدقيق الامتثال وتدقيق الأداء التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، فضلاً عن الأنشطة القضائية حيثما يكون ذلك ذا صلة.

وقبل منح الدرجات للمؤشرات ضمن هذا المجال، ينبغي على المُقيمين النظر في الإطار القانوني للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لتحديد ما إذا كانت ولايته في تنفيذ الأنواع المختلفة من التدقيق محدودة. فإذا كانت ولايته لا تجيز له إلا تنفيذ أنواع معينة من التدقيق، فينبغي وضع علامة غير منطبق على المؤشرات الأخرى ضمن المجال (ت).^{٢٦٢٦}

²⁶ يُرجى الاطلاع على القسم ٣-٢-٤ أعلاه للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بمنهجية عدم اسناد درجة

تقيس المؤشرات ٩ و ١٢ و ١٥ و ١٨ نهج الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في أنشطة التدقيق / الأنشطة القضائية من حيث معايير وإرشاداته العامة لكل تخصص، فضلاً عن كيفية تنفيذ المسائل المتعلقة بإدارة فريق التدقيق (المحققين، إلخ) والمهارات، وإدارة الجودة على مستوى أعمال التدقيق الفردية/الرقابة الفردية على الحسابات.

ويُقيّم مستوى جودة هذه الوظائف على المستوى التنظيمي في مواضع أخرى ضمن الإطار، إذ يُقيّم نظام إدارة الجودة ضمن المؤشر ٤، كما يُقيّم التعلّم والتطوير المهني ضمن المؤشر ٢٣.

المؤشر ٨ شمول التدقيق وشمول الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة

يقيس هذا المؤشر شمول التدقيق ضمن كل تخصص من التخصصات التدقيقية الثلاثة: التدقيق المالي وتدقيق الأداء وتدقيق الامتثال، فضلاً عن شمول الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة (الرقابة على الحسابات) حيثما يكون ذلك ذا صلة. ويوفر هذا المؤشر معلومات عن مدى قدرة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة على تدقيق/ رقابة الجهات الداخلة ضمن صلاحياته.

قد يستند تقييم هذا المؤشر إلى معلومات من نظام معلومات الإدارة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، وعمليات مراجعة ضمان الجودة المُنجزة أو مراجعة عينة من أعمال التدقيق.

الأبعاد المطلوب تقييمها:

- (١) نطاق شمول التدقيق المالي
- (٢) نطاق شمول والاختيار وهدف تدقيق الأداء
- (٣) نطاق شمول والاختيار وهدف تدقيق الامتثال
- (٤) نطاق شمول الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة

(١) نطاق شمول التدقيق المالي: قد تُحدّد صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق البيانات المالية ضمن القانون (انظر المجال: (أ) الاستقلالية والإطار القانوني). وقد يشمل ذلك تشريعات التدقيق (التي عادةً ما تحدد مسؤوليات التدقيق المالي المتعلقة بالحسابات العامة أو الصندوق الموحد)، فضلاً عن القوانين وغيرها من الصكوك القانونية التي تنشئ الحكومات الاتحادية والمحلية، وأشكالاً مختلفة من الشركات العامة.

وفي بعض الحالات، قد تحدد التشريعات الجهات المطلوب تدقيقها، لكنها قد لا تكون واضحة فيما يتعلق بالالتزامات الخاصة بإجراء أنشطة التدقيق المالي وتدقيق الامتثال وتدقيق الأداء. وفي هذه الحالات، ينبغي على المُقيّمين النظر في الممارسات الراسخة والتوقعات لتحديد ما إذا كان التدقيق المالي جزءاً من صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، وما إذا كانت مؤشرات التدقيق المالي منطبقة.

وتنص التشريعات أحياناً على إسناد التدقيق المالي إلى جهات خارجية. وفي هذه الحالة، ينبغي على المُقيّم تحديد ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يتحمل مسؤولية جودة أعمال التدقيق: فإذا كان الأمر كذلك، فيجب

تطبيق هذا البعد. وفي حال كان الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مسؤولاً عن جودة أعمال التدقيق المُسندة إلى جهات خارجية لكنه لا يمتلك إمكانية الوصول إلى جميع ملفات التدقيق المُسندة أو إلى جزء منها، فإن جميع المعايير التي لا يمكن منحها درجة لهذا السبب ينبغي تسجيلها على أنها غير متوفرة.

وبغض النظر عمّن يقوم بتنفيذ أعمال التدقيق، ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التأكد من أن جميع البيانات المالية المقدمة إلى الجهاز للتدقيق والداخلية ضمن ولايته (أي باستثناء طلبات التدقيق الإضافي خارج صلاحية الجهاز، ولكن بما في ذلك أي أعمال تدقيق يكون الجهاز قد قبل فيها دور المدقق المُعَيَّن) يتم تدقيقها ضمن أي مدد زمنية قانونية ذات صلة (أو خلال ستة أشهر من تاريخ استلام البيانات المالية، في حال عدم وجود مدد زمنية قانونية).

إن إعداد وتقديم البيانات المالية يكون عادةً خارج نطاق السيطرة المباشرة للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. وفي حال عدم تقديم البيانات المالية التي تقع ضمن صلاحية الجهاز للتدقيق إلى الجهاز من قبل المسؤولين عن ذلك، لا يمكن للجهاز إجراء التدقيق المالي، لكنه ينبغي كحد أدنى أن يُبلغ المسؤولين والجمهور بعدم تقديم البيانات المالية.

ويلاحظ أنه في بعض البلدان، قد تقتصر صلاحية التدقيق المالي للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة على البيانات المالية الحكومية الموحدة فقط. وعليه، ستكون الدرجة إما ٤ (إذا تم تدقيقها) أو صفر (إذا لم يتم تدقيقها). وإذا لم يتم استلام هذه البيانات المالية الموحدة، وبالتالي لا يمكن تدقيقها، فينبغي منح هذا البعد درجة صفر إذا لم يُبلغ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة علناً عن عدم تقديم البيانات المالية، ويُعد غير منطبق إذا قام الجهاز بذلك.

(٢) نطاق الشمول والاختيار وهدف تدقيق الأداء: نظرًا لأن الصلاحية القانونية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشأن تدقيق الأداء غالبًا ما تكون واسعة، وأن نطاق تدقيق الأداء مرن، فإن قياس نطاق شمول التدقيق لتدقيق الأداء يُعد أمرًا صعبًا. ويتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تقرر على أساس كل حالة على حدة كيفية إعطاء الأولوية بين الأنواع المختلفة من التدقيق (مبدأ الانتوساي ١ : ٤) لذلك يركز بُعد نطاق شمول التدقيق لتدقيق الأداء على ما إذا كانت عمليات الجهاز لاختيار مواضيع التدقيق تمكنه من اختيار أعمال تدقيق تشمل قضايا مهمة ومن المحتمل أن يكون لها أثر.

ويقصد بالأثر ما إذا كانت أعمال التدقيق من المرجح أن تؤدي إلى تحسين كبير في تنفيذ العمليات والبرامج الحكومية، على سبيل المثال من خلال خفض التكاليف وتبسيط الإدارة، وتعزيز جودة وحجم الخدمات، أو تحسين الفعالية أو الأثر أو المنافع المقدمة للمجتمع المعيار الدولي ٣٠٠ : ٤٠. وعند اختيار القضايا المطلوب تدقيقها، قد يستخدم المدققون تقنيات رسمية مثل تحليل المخاطر أو تقييم المشكلات، ولكن يجب عليهم أيضًا تطبيق الحكم المهني.

(٣) انطاق الشمول والاختيار وهدف تدقيق الامتثال: قد يكون من الصعب قياس نطاق شمول التدقيق لتدقيق الامتثال، إذ إن صلاحيات تدقيق الامتثال قد لا تُعرّف بوضوح طبيعة أنشطة التدقيق الإلزامية، كما أن نطاق عمليات تدقيق الامتثال قد يختلف بشكل كبير. إضافةً إلى ذلك، تفتقر العديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى الموارد والقدرات الداخلية اللازمة لتنفيذ تدقيق الامتثال لكل جهة خاضعة للتدقيق ضمن صلاحيتها كل سنة.

وعليه، ينبغي أن تكون هناك آلية مُعتمدة داخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تضمن أن اختيار الجهات أو المواضيع المطلوب تدقيقها في سنة معينة يستند إلى نهج أخذ عينات واضح وموثق، يراعي بشكل مناسب المخاطر

المرتبطة بالجهة والأهمية النسبية، فضلاً عن الموارد المتاحة للجهاز. وينبغي أن تضمن العملية تدقيق جميع الجهات الداخلة ضمن صلاحية الجهاز خلال فترة زمنية معقولة، لتوفير أساس للمساءلة والحفاظ على توقع وجود رقابة.

وعليه، يقيس هذا البعد كيفية اختيار الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة للجهات/الموضوعات التي ستخضع لتدقيق الامتثال في سنة معينة، ثم يقيس مدى قدرة الجهاز على تنفيذ هذه الأنشطة المخطط لها.

وس يتم تحديد نطاق عمليات تدقيق الامتثال الفردية بناءً على صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، والموضوع المطلوب تدقيقه، والسلطات المعمول بها، ومستوى التأكيد المطلوب تقديمه، ومراعاة الأهمية النسبية والمخاطر. ويتم تقييم ذلك ضمن المؤشر ١٦ عملية تدقيق الامتثال.

(٤) نطاق شمول الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة: يستلزم ذلك عادةً فحص الحسابات للكشف عن المخالفات، بما في ذلك فحص الوثائق المؤيدة. وعادةً ما تكون مهام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تنفيذ الرقابة على الحسابات منصوصاً عليها في القانون. ويحدد القانون اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، بما في ذلك: الجهات، والمديرين العموميين (بما في ذلك المحاسبون)، والمخالفات المعنية، وما يترتب عليها من نتائج.

وفي سياق هذا الإطار القانوني، يضع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة قواعده الخاصة ببرمجة الرقابة على الحسابات. ويتمثل الغرض من تلك القواعد، كما ورد في المبادئ ٥٠: مبادئ الأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، في ضمان ما يلي:

- تنفيذ الرقابة على الحسابات خلال فترة زمنية معقولة.
- أن يتم تحديد المخالفات وأي إثبات للتهم من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة خلال فترة زمنية معقولة (مبادئ الانتوساي ٥٠: ١١).
- في حال وجودها، يتم احترام مدد التقادم/مدة السقوط (مدة التقادم القانونية) لإصدار الحكم، بما في ذلك التحقق من المحاسبين (مبادئ الانتوساي ٥٠ - مبدأ ٤)

تقليدياً، كانت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاص القضائي مُلزمة بموجب القانون بإجراء الرقابة على نظامية جميع الحسابات الداخلة ضمن ولايتها سنويًا، وهو ما يزال قائمًا بالنسبة لعدة أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة. وفي مثل هذه الحالات، غالبًا ما لا يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الموارد والقدرات الداخلية اللازمة لإجراء عمليات الرقابة ضمن الوقت المناسب، مما أدى إلى معاناة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من تراكم الأعمال المتأخرة.

وفي هذا السيناريو، قد يظل من الممكن للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن يخطط ويرمج عمليات الرقابة الخاصة به بطريقة تسمح بإخضاع غالبية الحسابات للرقابة ضمن فترة زمنية محددة. ويمكن اختيار الجهات المتبقية وفق أسلوب العينة، استنادًا إلى مستوى المخاطر التي تمثلها.

وقد تغير الإطار القانوني في بعض البلدان بما يسمح للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة باختيار الحسابات التي ينبغي إخضاعها للرقابة استناداً إلى اعتبارات مثل المخاطر والأهمية النسبية. وبذلك تصبح الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في وضع أفضل لتوجيه الموارد نحو فحص الحسابات الرئيسية.

واستناداً إلى هذين السيناريوهين، يمكن لفريق تقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاختيار بين الخيار (١) أو الخيار (٢) للبعد (رابعاً) فإذا كنت تقيّم جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة مُلزماً قانوناً بإجراء الرقابة على نظامية جميع الحسابات الداخلة ضمن ولايته، فينبغي أن تنظر في اختيار الخيار (١). وإذا كنت تقيّم جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة يمكنه اختيار الحسابات التي ينبغي فحصها، فينبغي أن تنظر في اختيار الخيار (٢).

إن قرار إجراء الرقابة على الحسابات ونطاق التحقيق يتم تحديدهما وفقاً لمهمة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، ونتائج الرقابة السابقة، وتقييم المخاطر. ويتم تقييم هذا الجانب ضمن المؤشر ١٩ الأنشطة القضائية.

وقد تركز كل عملية رقابة على موضوع محدد أو تتناول شمولاً كاملاً لعمليات الجهة الخاضعة للرقابة.

المراجع الاساسية	المؤشر ٨ البعد ومعايير الحد الأدنى لدرجة البعد
	البعد (١) نطاق شمول التدقيق المالي
مبدأ الانتوساي ١	<p>الدرجة = ٤: في السنة قيد المراجعة، تم تدقيق 100% من البيانات المالية المستلمة (والواجب تدقيقها بموجب صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة)؛ كما قام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بالإبلاغ علناً عن أي عدم تقديم للبيانات المالية المستحقة. - مبدأ الانتوساي ١ : ١٨ ، وفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p> <p>الدرجة = ٣: في السنة قيد المراجعة، تم تدقيق ما لا يقل عن 75% من البيانات المالية المستلمة (والواجب تدقيقها بموجب صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة)، بما في ذلك الصندوق الموحد / الحسابات العامة (أو في حال عدم وجود صندوق موحد، أكبر ثلاث وزارات من حيث الحجم)؛ كما قام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بالإبلاغ علناً عن أي عدم تقديم للبيانات المالية المستحقة. وقد استند اختيار البيانات المالية للتدقيق إلى اعتبارات المخاطر والأهمية النسبية والصلاحية وكفاءة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وموارده. مبدأ الانتوساي ١ : ١٨ وفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.</p> <p>الدرجة = ٢: في السنة قيد المراجعة، تم تدقيق ما لا يقل عن 50% من البيانات المالية المستلمة (والواجب تدقيقها بموجب صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة)، بما في ذلك الصندوق الموحد / الحسابات العامة (أو في حال عدم وجود صندوق موحد، أكبر ثلاث وزارات من حيث الحجم)؛ كما قام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بإبلاغ المسؤولين عن ذلك بشأن أي عدم تقديم للبيانات المالية المستحقة. وقد استند اختيار البيانات المالية للتدقيق إلى اعتبارات المخاطر والأهمية النسبية والصلاحية وكفاءة الجهاز</p>

	<p>الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وموارده. مبدأ الانتوساي ١ : ١٨ وفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.</p> <p>الدرجة = ١ : في السنة قيد المراجعة، تم تدقيق في الأقل ٢٥% من البيانات المالية المستلمة (والواجب تدقيقها بموجب صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مبدأ الانتوساي ١ : ١٨ وفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة).</p> <p>الدرجة = ٠ : في السنة قيد المراجعة، تم تدقيق أقل من 25% من البيانات المالية المستلمة (والواجب تدقيقها بموجب صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. مبدأ الانتوساي ١ : ١٨ وفريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة).</p>
<p>البُعد (٢) : نطاق الشمول والاختيار واهداف تدقق الاداء</p>	
<p>مبدأ الإنتوساي ١</p> <p>مبادئ الانتوساي ١٢</p> <p>المعيار الدولي ١٠٠</p> <p>المعيار الدولي ٣٠٠</p>	<p>(أ) حدد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أولويات تدقيق الأداء استنادًا إلى مفهوم أن الاقتصادية والكفاءة والفعالية هي أهداف تدقيق متساوية الأهمية مقارنةً بمشروعية ونظامية الإدارة المالية والمحاسبة (على سبيل المثال، يتم توزيع الموارد المطلوبة لإجراء أعمال التدقيق بشكل عادل بين جميع أنواع التدقيق بما في ذلك تدقيق الأداء) مبدأ الانتوساي ١ : ٤.</p> <p>(ب) "يركز تدقيق الأداء على ما إذا كانت التدخلات (الدعم) والبرامج والمؤسسات تعمل وفقًا لمبادئ الاقتصادية والكفاءة والفعالية، وما إذا كان هناك مجال للتحسين." المعيار الدولي ١٠٠ : ٢٢</p> <p>(ت) يتم اختيار مواضيع التدقيق "من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي [و/أو التشغيلي] للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة عبر تحليل المواضيع المحتملة وإجراء البحوث لتحديد المخاطر والمشكلات" المعيار الدولي ٣٠٠ : ٣٦ انظر أيضًا المعيار الدولي ٣٠٠ : ٨٩ (على سبيل المثال، النظر في المجالات الواسعة والمهمة للنشاط الحكومي والمواضيع الناشئة). (ث) "ينبغي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تضمن إدراج توقعات أصحاب المصلحة والمخاطر الناشئة ضمن (...) خطط التدقيق، حسب الاقتضاء". مبادئ الانتوساي ١٢ : ٥</p> <p>(ج) "في [عملية التخطيط]، ينبغي للمدققين [وللجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة] أن يأخذوا في الاعتبار أن مواضيع التدقيق ينبغي أن تكون ذات أهمية كافية". (...) المعيار الدولي ٣٠٠ : ٣٦ انظر أيضًا المعيار الدولي ٣٠٠ : ٩٠.</p> <p>(ح) "في [عملية التخطيط]، ينبغي للمدققين [وللجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة] أن يأخذوا في الاعتبار أن مواضيع التدقيق ينبغي أن تكون (...) قابلة للتدقيق ومتوافقة مع صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة." المعيار الدولي ٣٠٠ : ٣٦ وانظر أيضًا المعيار الدولي ٣٠٠ : ٩٠</p>

	<p>(خ) "ينبغي أن تهدف عملية اختيار المواضيع إلى <u>تعظيم الأثر المتوقع</u> للتدقيق مع مراعاة قدرات التدقيق (مثل الموارد البشرية والمهارات المهنية)" المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٦ وانظر أيضًا المعيار الدولي ٣٠٠: ٩١</p> <p>(د) خلال الفترة قيد المراجعة، أصدر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تقارير تدقيق أداء <u>منسجمة</u> مع مواضيع التدقيق التي تم اختيارها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي الخاصة به. مستمد من مبادئ الانتوساي ١٢ : ٥ والمعيار الدولي ٣٠٠: ٣٦</p> <p>الدرجة = ٤ : جميع المعايير أعلاه متوفرة. الدرجة = ٣ : ما لا يقل عن ستة من المعايير أعلاه متوفرة. الدرجة = ٢ : ما لا يقل عن أربعة من المعايير أعلاه متوفرة. الدرجة = ١ : ما لا يقل عن معيارين من المعايير أعلاه متوفران. الدرجة = ٠ : لم تتحقق شروط الحصول على الدرجة ١</p>
<p>البعد (٣) نطاق الشمول والاختيار وهدف تدقيق الامتثال</p>	
<p>مبدأ الإنتوساي ١</p> <p>مبادئ الانتوساي ١٢</p> <p>المعيار الدولي ١٤٠</p> <p>المعيار الدولي ١٠٠</p>	<p>(أ) تحدد <u>خطة التدقيق</u> للسنة قيد المراجعة الجهات/الموضوعات الداخلة ضمن صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة التي ستخضع لتدقيق الامتثال خلال تلك السنة.</p> <p>(ب) استند <u>اختيار الجهات/الموضوعات المطلوب</u> تدقيقها إلى تقييم منهجي وموثق للمخاطر والأهمية النسبية، وأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. مستمد من المعيار الدولي ١٤٠ : ٢٢ والمعيار الدولي ١٠٠ : ٤٣</p> <p>وقد أخذ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الاعتبار أهمية عمليات التدقيق العابرة للجهات، نظرًا لأن "عمليات تدقيق الامتثال قد تُجرى (...) كعمليات تدقيق منفصلة ومحددة بوضوح، يرتبط كل منها بموضوع محدد..</p> <p>المعيار الدولي ٤٠٠ : ٢٥</p> <p>(ت) تضمن عملية اختيار الجهات أن <u>جميع الجهات</u> الداخلة ضمن صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يتم تدقيقها خلال فترة زمنية معقولة. مستمد من مبدأ الانتوساي ١ : ١٢.</p> <p>(ث) خضعت جميع الجهات/ الموضوعات <u>المحددة في خطة التدقيق</u> للسنة قيد المراجعة لتدقيق الامتثال. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.</p> <p>الدرجة = ٤ : جميع المعايير أعلاه متوفرة. الدرجة = ٣ : ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير أعلاه متوفرة. الدرجة = ٢ : ما لا يقل عن معيارين من المعايير أعلاه متوفران. الدرجة = ١ : ما لا يقل عن معيار واحد من المعايير أعلاه متوفر. الدرجة = ٠ : لم تتحقق شروط الحصول على الدرجة ١.</p>
<p>البُعد (٤) نطاق شمول الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة</p>	

فريق عمل إطار قياس
أداء الأجهزة العليا
للرقابة المالية
والمحاسبة

الخيار ١

الدرجة = ٤: في السنة قيد المراجعة، تم فحص 100% من القيمة المالية التقديرية للحسابات المطلوب فحصها بموجب ولاية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

الدرجة = ٣: في السنة قيد المراجعة، تم فحص ما لا يقل عن 75% من القيمة المالية التقديرية للحسابات المطلوب فحصها بموجب ولاية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، وتم اختيارها استنادًا إلى معايير مثل المخاطر والأهمية النسبية وفترة المساءلة والتأخير المعقول.

الدرجة = ٢: في السنة قيد المراجعة، تم فحص ما لا يقل عن 50% من القيمة المالية التقديرية للحسابات المطلوب فحصها بموجب ولاية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، وتم اختيارها استنادًا إلى معايير مثل المخاطر والأهمية النسبية وفترة المساءلة والتأخير المعقول.

الدرجة = ١: في السنة قيد المراجعة، تم فحص ما لا يقل عن 25% من القيمة المالية التقديرية للحسابات المطلوب فحصها بموجب ولاية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

الدرجة = ٠: في السنة قيد المراجعة، تم فحص أقل من 25% من القيمة المالية التقديرية للحسابات المطلوب فحصها بموجب ولاية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

الخيار ٢

أ) استند اختيار الحسابات المطلوب فحصها في السنة قيد المراجعة إلى تقييم موثق يأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، والأهمية النسبية، والمخاطر.

ب) تضمن عملية اختيار الحسابات المطلوب فحصها أن جميع الحسابات الداخلة ضمن ولاية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يتم فحصها خلال فترة زمنية معقولة.

ج) نسبة القيمة المالية للحسابات التي تم إصدار الحكم بشأنها مقارنةً بالقيمة المالية للحسابات المجدولة لإصدار الحكم بشأنها.

د) نسبة القيمة المالية للحسابات التي تم إصدار الحكم بشأنها مقارنةً بالقيمة المالية للحسابات الداخلة ضمن ولاية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

الدرجة = ٤: المعياران (أ) و(ب) متوفران. وتبلغ النسبة الخاصة بالمعيار 100% (ت)، وللمعيار (ث) ما لا يقل عن 80%.

الدرجة = ٣: المعياران (أ) و(ب) ومتحققان. وتبلغ النسبة الخاصة بالمعيار (ت) ما لا يقل عن 80%، وللمعيار (ث) ما لا يقل عن 70%.

الدرجة = ٢: المعياران (أ) و(ب) متحققان. وتبلغ النسبة الخاصة بالمعيار (ت) ما لا يقل عن 60%، وللمعيار (ث) ما لا يقل عن 50%.

	<p>الدرجة = ١ :المعياران (أ) و(ب) متحققان. وتبلغ النسبة الخاصة بالمعيار (ت) ما لا يقل عن 50%، وللمعيار (ث) ما لا يقل عن 40%.</p> <p>الدرجة = ٠ :المعياران (أ) و(ب) غير متحققين. وتبلغ النسبة الخاصة بالمعيار (ت) أقل من 50%، وللمعيار (ث) أقل من 40%.</p>
--	---

مقدمة عن التدقيق المالي

غرض وهدف التدقيق المالي

"إن هدف التدقيق المالي هو، من خلال جمع أدلة تدقيق كافية وملائمة، تقديم تأكيد (تطمين) معقول للمستخدمين، بصيغة رأي تدقيق و/أو تقرير، بشأن ما إذا كانت البيانات المالية أو غيرها من أشكال عرض المعلومات المالية معروضة بصورة عادلة و/أو من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار التقارير المالية والإطار التنظيمي المعمول به". المعيار الدولي ٢٠٠: ٨

مهام تدقيق تمنح التأكيد المعقول

إن عمليات التدقيق التي تُجرى وفقاً للمعيار الدولي ٢٠٠ هي مهام تدقيق تمنح تأكيداً معقولاً، وليست مهام تدقيق ذات تأكيد محدود.

إن تدقيق البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية يُعد مهمة تدقيق ذات تأكيد معقول. وتُصمم عمليات تدقيق التأكيد المعقول بحيث تؤدي إلى شكل إيجابي من التعبير عن الاستنتاج، مثل: "برأينا، إن البيانات المالية معروضة بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية (أو تعطي صورة صحيحة وعادلة)". المعيار الدولي ٢٠٠: ٢٦

"إن مهام التدقيق ذات التأكيد المحدود، مثل بعض مهام المراجعة، لا تشملها المعايير الدولية الحالية الخاصة بالتدقيق المالي". المعيار الدولي ٢٠٠: ٢٧

عند تقديم تأكيد محدود، ينص استنتاج التدقيق على أنه، استناداً إلى الإجراءات المنفذة، لم يلفت انتباه المدقق ما يدعوه للاعتقاد بأن موضوع التدقيق غير ممتثل للمعايير المعمول بها. وتكون الإجراءات المنفذة في مهمة التدقيق ذات التأكيد المحدود مقارنة بما هو ضروري للحصول على تأكيد معقول. المعيار الدولي ١٠٠: ٣٣

الشروط المسبقة لتدقيق البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

"إن التدقيق المالي الذي يُجرى وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة يقوم على الشروط التالية :

- يُعد إطار الإبلاغ المالي المستخدم لإعداد البيانات المالية مقبولاً من قبل المدقق.
- تقر إدارة الجهة وتفهم مسؤوليتها" [عن إعداد البيانات المالية، والحفاظ على رقابة داخلية كافية، وتوفير وصول غير مقيد للمدقق إلى جميع المعلومات ذات الصلة]. المعيار الدولي ٢٠٠: ٩

من دون وجود إطار إبلاغ مالي مقبول، لا يمتلك المدقق معايير مناسبة لتدقيق البيانات المالية. ويوفر المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٠، الملحق ٢، مساعدة للمدقق في تحديد ما إذا كان إطار الإبلاغ المالي مقبولاً. وينتج عن إطار الإبلاغ المالي المقبول معلومات في البيانات المالية تكون ذات صلة، وكاملة، وموثوقة، ومحيدة، وقابلة للفهم بالنسبة للمستخدمين المستهدفين.

وعندما يحدد المدقق أن إطار الإبلاغ المالي غير مقبول، ينبغي على المدقق تقييم الأثر على البيانات المالية من حيث نقص المعلومات أو أثره على النتائج المالية أو المركز المالي، وذلك كما يأتي:

- عندما يكون اختيار إطار الإبلاغ المالي ضمن سلطة الإدارة التقديرية، ينبغي على المدقق أن يقترح تغيير الإطار. أو
- عندما لا يكون تغيير الإطار ممكنًا، مثلما هو الحال عندما يكون مفروضًا بموجب القانون أو الأنظمة، ينبغي على المدقق أن يُبلغ الجهة الخاضعة للتدقيق بالإفصاحات الإضافية المطلوبة في البيانات المالية لتجنب كونها مضللة. المعيار الدولي ٢٠٠: ١٧

"ينبغي على المدقق، مع مراعاة استجابة الجهة الخاضعة للتدقيق، أن يحدد الأثر على رأي التدقيق أو أن ينظر في تضمين فقرة لفت انتباهه إلى أمر معين توضح أثر إطار الإبلاغ المالي على النتائج والأصول والالتزامات أو غيرها من الجوانب. وقد ينظر المدقق أيضًا في اتخاذ إجراءات أخرى مثل إبلاغ السلطة التشريعية أو الانسحاب من مهمة التدقيق إذا كانت للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة القدرة على القيام بذلك". المعيار الدولي ٢٠٠: ١٨

كيفية تحديد ما إذا كان نشاط التدقيق يُعد تدقيقًا ماليًا

ينبغي على المُقيّم أن ينظر فيما إذا كان نوع أعمال التدقيق التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يُعد تدقيقًا ماليًا. وتتمثل السمة الرئيسية للتدقيق المالي، كما هو معرّف في المعيار الدولي ١٠٠، في تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية للجهة معروضة وفقًا لأطر الإبلاغ المالي والأطر التنظيمية المعمول بها. أما عمليات التدقيق التي يكون التركيز الأساسي فيها على الامتثال للسلطات/المراجع المعمول بها^{٢٧} فينبغي أن تُشمل ضمن المؤشرات الخاصة بتدقيق الامتثال. وقد تُشمل عمليات التدقيق المالي التي تُجرى عندما يرى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن إطار الإبلاغ المالي غير مقبول ضمن هذا المؤشر، لكنها تخضع لمعايير إضافية تتمثل في أن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لا يشير إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الخاصة بالتدقيق المالي في تقريره أو رأيه.

كما يمكن تطبيق المعيار الدولي ٢٠٠ على عمليات تدقيق مالي أخرى، بما في ذلك تدقيق البيانات المالية المفردة، والبيانات المالية المعدة بأسلوب المحاسبة على الأساس النقدي، وبنود البيانات المالية، والبيانات المالية المعدة وفقًا لأطر إبلاغ مالي لأغراض خاصة (بما في ذلك تقارير تنفيذ الموازنة). وبالنسبة لمثل هذه العمليات، قد تكون الإرشادات الواردة في المعايير الدولية ٢٨٠٠ و ٢٨٠٥ و ٢٨١٠، وكذلك المبادئ الأساسية لتدقيق الامتثال وتدقيق الأداء، ذات صلة أيضًا.

^{٢٧} القواعد والقوانين والأنظمة، وقرارات الموازنة، والسياسات، والمذونات المعتمدة، والشروط المتفق عليها، أو المبادئ العامة للإدارة المالية الرشيدة للقطاع العام وسلوك موظفي القطاع العام.

التدقيق المالي لتقارير تنفيذ الموازنة

ينص المعيار الدولي ٢٠٠ الفقرة ١٤ على ما يلي:

"عندما يُطلب من المدقق إجراء عمليات تدقيق لتنفيذ الموازنة، فإن ذلك قد يشمل فحص نظامية المعاملات المتعلقة بالموازنة وإجراء مقارنة بين النتائج الفعلية والموازنة. وقد ينطوي ذلك في كثير من الأحيان على أطر ابلاغ مالي محددة أو فردية. وبالنسبة لهذا النوع من مهام التدقيق، قد لا تكون الشروط المسبقة التي حددتها المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الخاصة بالتدقيق المالي متوافرة، إلا أنه ينبغي تطبيق المبادئ التي تتضمنها قدر الإمكان".

وعندما يكون تركيز التدقيق على الامتثال للسلطات المعمول بها، فإن المعيار الدولي ٤٠٠ مبادئ تدقيق الامتثال قد تكون مصدرًا ذا صلة للمعلومات لغرض وضع معايير تدقيق مناسبة.

وعندما يحتاج المدقق إلى تحديد ما إذا كانت البيانات المالية قد أُعدت على أساس إطار ابلاغ مالي لأغراض خاصة مقبول، ينبغي تطبيق الإرشادات الواردة في المعيار الدولي ٢٢١٠ الملحق ٢، وكذلك الإرشادات الواردة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٢٨٠٠ و ٢٨٠٥ و ٢٨١٠ بشأن الأطر ذات الأغراض الخاصة.

إن المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام (المعيار الدولي ١٠٠) ومبادئ التدقيق المالي (المعيار الدولي ٢٠٠) المنبثقة عنها يمكن استخدامها لوضع معايير معتمدة/موثوقة بثلاث طرق المعيار الدولي ١٠٠: ٨

- كأساس يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تضع على أساسه معاييرها.
- كأساس لاعتماد معايير وطنية متسقة.
- كأساس لاعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

"يجوز للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن يصرّح بأن المعايير التي طورها أو اعتمدها مبنية على مبادئ المعايير الدولية أو متسقة معها، فقط إذا كانت تلك المعايير متوافقة تمامًا مع جميع المبادئ ذات الصلة الواردة في المعايير الدولية ١٠٠ و ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠". المعيار الدولي ١٠٠: ٩

المؤشر ٩ - معايير التدقيق المالي وإدارة الجودة

هذا المؤشر يخص مبادئ التدقيق المالي. يقيس المؤشر ٩ نهج الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في التدقيق المالي من حيث المعايير المعتمدة والإرشادات المعتمدة للتدقيق المالي. تشمل عملية اعتماد المعايير الدولية كمعايير تدقيق مرجعية عملية شاملة تتدرج من تأسيس الأساس القانوني لاعتماد المعايير الدولية ومراجعة الأحكام القانونية المتعلقة بمعايير التدقيق المعمول بها في البلد (قد تمنح هذه الأحكام السلطة للجهاز الأعلى للرقابة لوضع أو اعتماد المعايير الدولية للتدقيق)، ودراسة مفصلة حول سبب اعتماد المعايير الدولية، وإصدار أمر تنفيذي من رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لاعتماد المعايير الدولية، وأخيرًا إصدار إشعار عام لإعلام الجمهور باعتماد المعايير الدولية كمعايير التدقيق المرجعية للجهاز الأعلى للرقابة.

علاوة على ذلك، يقيم المؤشر كيفية تنفيذ إدارة فرق مهام التدقيق، المهارات، وإدارة الجودة على مستوى مهام التدقيق الفردية. يتم تقييم جودة هذه الوظائف على مستوى المؤسسة في مؤشرات إدارة الجودة في المؤشر ٤، والتعلم والتطوير المهني في المؤشر ٢٣.

المجال ب، المؤشر ٤ (٣) و (٤) يقيم إدارة الجودة على مستوى المؤسسة كما هو موضح في المعيار الدولي ١٤٠: إدارة الجودة للأجهزة العليا للرقابة. يجب أن تكون إدارة الجودة على مستوى مهام التدقيق جزءًا متكاملًا من نظام إدارة الجودة العام.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

- ١ - معايير وسياسات التدقيق المالي
- ٢ - إدارة فرق التدقيق المالي ومهاراتها
- ٣ - إدارة الجودة في التدقيق المالي

(١) معايير وسياسات التدقيق المالي: يفحص هذا البعد ما إذا كانت معايير التدقيق المعتمدة للجهاز الأعلى للرقابة متوافقة مع مبادئ مهام التدقيق المالي كما هو منصوص عليها في المعيار الدولي ٢٠٠ كما يبحث فيما إذا كان الجهاز قد وضع سياسات وإجراءات للمدققين تفسر هذه المعايير في سياق الجهاز نفسه. يمكن أن تكون هذه السياسات والإجراءات موجودة في مستندات مختلفة، مثل دليل ات مهام التدقيق، ويجب أن تكون موثقة كتابيًا.

(٢) إدارة فرق التدقيق المالي ومهاراتها: يفحص هذا البعد ما إذا كان الجهاز قد أنشأ نظامًا لضمان امتلاك أعضاء فرق التدقيق جماعيًا الكفاءة المهنية والمهارات اللازمة لتنفيذ مهام التدقيق المطلوبة وفقًا للمعيار الدولي ٢٠٠. كما ينظر في الدعم الذي يقدمه الجهاز لمراجعيه أثناء تنفيذ مهام التدقيق. لتقييم هذا البعد، يمكن للمقيمين مراجعة سياسات وإجراءات الجهاز المتعلقة بتكوين فرق التدقيق، بالإضافة إلى المواد الإرشادية والدعم المقدم للمدققين. للتحقق من تطبيق النظام عمليًا، يمكن للمقيمين فحص وثائق التخطيط لعينة من أعمال التدقيق.

(٣) إدارة الجودة في التدقيق المالي: يفحص هذا البعد كيفية تنفيذ إجراءات إدارة الجودة لأعمال التدقيق المالي عمليًا، كما يتضح من مراجعة ملفات مهام التدقيق. تصف إدارة جودة عملية مهام التدقيق مجموع الإجراءات المتخذة

لضمان ارتفاع مستوى جودة كل مخرجات مهام التدقيق، ويتم تنفيذها كجزء متكامل من عملية التدقيق. يجب أن تكون سياسات وإجراءات إدارة الجودة للجهاز متوافقة مع المعايير المهنية، بهدف ضمان تنفيذ مهام التدقيق على مستوى عالٍ ومنتسق. ينبغي أن تشمل إجراءات إدارة الجودة مسائل مثل توجيهه، مراجعة، والإشراف على عملية التدقيق، المعيار الدولي ١٠٠: ٤٠ وضرورة التشاور للوصول إلى قرارات في المسائل الصعبة أو المثيرة للجدل.

"يتحمل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المسؤولية النهائية عن نظام إدارة الجودة "المعيار الدولي ٢١:١٤٠.

أي: "لتشغيل نظام إدارة الجودة، يجوز لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة تعيين مسؤوليات لأفراد محددين ضمن النظام ومحاسبتهم على الطريقة التي يمارسون بها تلك المسؤوليات (...)" المعيار الدولي ١٤٠: ٢٦. قد يشارك عدة أفراد في إدارة الجودة، وفي عدة مراحل من عملية التدقيق. غالبًا ما يلعب المديرون المباشرون وقادة الفرق دورًا رئيسيًا، حيث يقومون بمراجعة مسودات خطط التدقيق، وأعمال التدقيق، ومسودة التقرير قبل الانتهاء من مهام التدقيق.

يرجى ملاحظة أن نظام إدارة الجودة للجهاز على مستوى المؤسسة يتم قياسه في مكان آخر ضمن الإطار (المؤشر ٤) و(٣).

المراجع الرئيسية	المؤشر ٩ - البعد ومعايير الحد الأدنى لدرجة البعد البعد (١) معايير وسياسات التدقيق المالي
المعيار الدولي ١٠٠	يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تبني معايير التدقيق المالي (٢٠٠٠-٢٠١٠) لتكون بمثابة معايير، أو وضع أو اعتماد <u>معايير تدقيق</u> وطنية للتدقيق بناءً على أو متوافقة مع المعيار ١٠٠: المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام والمعيار ٢٠٠: مبادئ التدقيق المالي. المعيار ٨: ١٠٠. ان تبني المعايير المتوائمة مع المعيار ١٠٠ و ٢٠٠ يلي المعايير ادناه:
المعيار الدولي ٢٠٠	أ) "قبل الشروع في مهام التدقيق المالي، يجب على المدقق: تقييم قبول إطار الإبلاغ المالي للجهة الخاضعة للتدقيق، والتأكد من أن إدارة الجهة تعترف بمسؤولياتها وتفهمها". المعيار الدولي 200: ٩.
	ب) "عندما يكون الهدف تقديم <u>تأكيد معقول</u> ، يجب على المدقق تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى مقبول وفقاً لظروف مهام التدقيق". المعيار الدولي ٤٢: ١٠٠ "بشكل عام، تُصمم مهام التدقيق ذات التأكيد المعقول لتؤدي إلى استنتاج يتم التعبير عنه بشكل إيجابي". (...). المعيار الدولي ٢٠٠: ٢٦
	ت) "يجب على المدقق تطبيق مفهوم <u>الاهمية النسبية</u> (...). عند تخطيط وتنفيذ التدقيق". المعيار الدولي ٣٣: ٢٠٠
	ث) "يجب على المدقق إعداد <u>وثائق</u> التدقيق مفصلة بما يكفي لتوفير فهم واضح للأعمال المنفذة والأدلة التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها". المعيار الدولي ١٠٠: ٤٤
	ج) "من الضروري إبقاء الجهة الخاضعة للتدقيق على اطلاع بجميع الأمور المتعلقة بالتدقيق (...). ويجب أن تشمل <u>الاتصالات</u> الحصول على المعلومات ذات الصلة بمهمة

التدقيق وتزويد الإدارة والجهات المكلفة بالحوكمة بالملاحظات والاستنتاجات في الوقت المناسب طوال فترة مهام التدقيق". المعيار الدولي ١٠٠: ٣٠

(ح) "يجب على المدقق الوصول إلى تفاهم مشترك مع الإدارة أو الجهات المسؤولة عن الحوكمة حول الأدوار والمسؤوليات لكل مهمة تدقيق". المعيار الدولي ٣٠: ٢٠٠

(خ) "يشمل تخطيط مهمة تدقيق محددة الجوانب الاستراتيجية والتشغيلية. من الناحية الاستراتيجية، يجب أن يحدد التخطيط نطاق التدقيق وأهدافه ونهجه (...). من الناحية التشغيلية، يشمل التخطيط وضع جدول زمني لمهام التدقيق وتحديد طبيعة، وتوقيت، ومدى إجراءات التدقيق". المعيار الدولي ١٠٠: ٥٠

(د) "يجب على المدقق التخطيط للتدقيق لضمان تنفيذه بطريقة فعالة وكفؤة (...)" المعيار الدولي ٢٠٠: ٣١

(ذ) "يجب على المدقق الحصول على فهم كافٍ للجهة المدققة والبيئة التي تعمل فيها (...). ونظام الرقابة الداخلية للجهة لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية. ويشمل نظام الرقابة الداخلية للجهة خمس مكونات (بما في ذلك الرقابة على نظم المعلومات)" المعيار الدولي ٢٠٠: ٣٦

(ر) "يجب على المدقق تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في البيانات المالية ككل وعلى مستوى التأكيد لتحديد الإجراءات الأنسب لمعالجتها" المعيار الدولي ٣٩: ٢٠٠

(ز) "يجب على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن مخاطر التحريف الجوهرية التي تم تقييمها، من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة لتلك المخاطر. المعيار الدولي ٢٠٠: ٤١ (أي: تصميم إجراءات تدقيق إضافية تكون طبيعتها وتوقيتها ومدى تطبيقها آخذةً بنظر الاعتبار مخاطر التحريف الجوهرية على مستوى التأكيدات. وتشمل إجراءات التدقيق هذه عادةً اختبارات الرقابة والإجراءات الجوهرية (الإجراءات التحليلية و/أو اختبارات التفاصيل. المعيار الدولي المعيار ٢٠٠: ٤٤

(س) "كجزء من تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية، يجب على المدقق النظر فيما إذا كان يمكن أن تنشأ تحريفات جوهرية بسبب الاحتيال، واتخاذ الاستجابات المناسبة لتلك المخاطر". المعيار الدولي ٢٠٠: ٤٤

(ش) "يجب على المدقق تحديد مخاطر التحريف الجوهرية الناتجة عن عدم الامتثال للقوانين واللوائح، والاستجابة بالشكل المناسب". المعيار الدولي ٢٠٠: ٤٩ و"يجب على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن الامتثال لأحكام تلك القوانين واللوائح التي لها تأثير مباشر على تحديد المبالغ الجوهرية والإفصاحات في البيانات المالية المعيار الدولي 200: ٥٠

(ص) "يجب على المدقق تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق من أجل الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة (من حيث الكم والنوع) ليبنى عليها استنتاجات ورأي التدقيق". المعيار الدولي ٢٠٠: ٥٤

(ض) "يجب على المدقق تسجيل التحريفات التي تم تحديدها أثناء التدقيق، ولفت انتباه الإدارة أو الجهات المكلفة بالحوكمة إليها". المعيار الدولي ٢٠٠: ٥٦ (أي: يجب على المدقق تقييم ما إذا كانت التحريفات غير المصححة جوهرية، سواءً بشكل فردي أو مجمعة، لتحديد الأثر الذي قد تحدثه على رأي التدقيق. المعيار الدولي 200: ٥٧

ط) "استنادًا إلى أدلة التدقيق، يجب على المدقق تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت وفقًا لإطار الإبلاغ المالي المعمول به". المعيار الدولي ٢٠٠: ٥٨

ظ) حيثما يكون ذلك مناسباً "يجب على المدققين المكلفين بتدقيق البيانات المالية الموحدة الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن موثوقية المعلومات المالية للمكونات وعملية التوحيد للتعبير عن رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة قد أعدت، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لإطار التقارير المالية المعمول به". المعيار الدولي ٢٠٠: ٧٨

كما اعتمد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة سياسات وإجراءات بشأن كيفية اختياره لتنفيذ معايير التدقيق الخاصة به، والتي ينبغي أن تشمل ما يلي:

ع) كيفية (...) "تحديد مستوى إجمالي للأهمية النسبية للبيانات المالية ككل. (...) المعيار الدولي ٢٠٠: ٣٤ (...)" ، و"ينبغي استخدام الأهمية النسبية للاداء (بما في ذلك تقييم الأهمية النسبية من حيث القيمة والطبيعة والسياق، استنادًا إلى المعيار الدولي ٢٠٠: ٣٥ والمعيار الدولي ١٠٠: ٤٣

غ) متطلبات المدقق فيما يتعلق بالتوثيق في المجالات التالية: الإعداد في الوقت المناسب لوثائق التدقيق؛ وشكل ومحتوى ونطاق ووثائق التدقيق؛ (...) وتجميع ملف التدقيق النهائي. المعيار الدولي ١٠٠: ٤٤ وايضاً المعيار الدولي ٢٢٣٠

ف) كيفية تصميم وتنفيذ (...) "إجراءات تدقيق إضافية تكون طبيعتها وتوقيتها ومدى تطبيقها آخذةً بنظر الاعتبار مخاطر التحريف الجوهرية على مستوى التأكيدات. المعيار الدولي "المعيار الدولي ٢٠٠: ٤٢ (عند الضرورة، بما في ذلك نهج لحساب الحد الأدنى لأحجام العينات المخطط لها استجابةً لتقييمات الأهمية النسبية والمخاطر، استنادًا إلى نموذج تدقيق أساسي).

الدرجة = ٤ : تكون المعايير (ب) و(ت) و(ض) و(ط) وما لا يقل عن أربعة عشر معيارًا من المعايير الأخرى أعلاه متحققة.

الدرجة = ٣ : تكون المعايير (ب) و(ج) و(ض) وما لا يقل عن عشرة معايير من المعايير الأخرى أعلاه متحققة.

الدرجة = ٢ : تكون المعايير (ب) و(ج) وما لا يقل عن ستة معايير من المعايير الأخرى أعلاه متحققة.

الدرجة = ١ : يكون المعيار (ب) وما لا يقل عن معيارين من المعايير الأخرى أعلاه متحققين.

الدرجة = ٠ : لا تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.

البعد (٢): إدارة فريق التدقيق المالي والمهارات

المعيار الدولي ١٠٠

المعيار الدولي ٢٠٠

أنشأ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة نظامًا لضمان أن "الأفراد في فريق التدقيق يجب أن يمتلكوا مجتمعين المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة لإكمال التدقيق بنجاح. المعيار الدولي ٤١:١٠٠

(أ) فهم وخبرة عملية في مهام التدقيق ذات الطبيعة والتعقيد المماثلين من خلال التدريب والخبرة المناسبين. المعيار الدولي ٤١:١٠٠

(ب) فهم المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. المعيار الدولي ٤١:١٠٠

(ت) المعرفة بالصناعات [القطاعات] ذات الصلة التي تعمل ضمنها الجهة الخاضعة للتدقيق. المعيار الدولي ٤١:١٠٠

(ث) يضمن النظام تحديد المعرفة والمهارات والخبرة المطلوبة لإجراء التدقيق المالي. فريق عمل الإطار

(ج) يضمن النظام وجود خطوط إبلاغ واضحة وتوزيع المسؤوليات داخل الفريق. فريق عمل إطار قياس أداء الجهاز الرقابي.

كما يوفر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الدعم لفريق المدققين لديه فيما يتعلق بما يلي: (على سبيل المثال، من خلال أدلة التدقيق وغيرها من المواد الإرشادية، والتدريب المستمر أثناء العمل والتطوير المهني، وإتاحة الوصول إلى الخبراء و/أو المعلومات من مصادر خارجية).

(ح) إجراءات التخطيط " على المستوى الاستراتيجي، ينبغي أن يحدد التخطيط نطاق التدقيق وأهدافه ومنهجه (...). وعلى المستوى التشغيلي، يتضمن التخطيط وضع جدول زمني للتدقيق وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق. المعيار

الدولي. "المعيار الدولي ٥٠:١٠٠، بما في ذلك "تصميم وتنفيذ استجابات شاملة لمعالجة مخاطر التحريف الجوهرية على مستوى البيانات المالية، وإجراءات تدقيق إضافية تكون طبيعتها وتوقيتها ومدى تطبيقها آخذةً بنظر الاعتبار مخاطر التحريف

الجوهري على مستوى التأكيدات. المعيار الدولي ٤٢:٢٠٠

(خ) كيفية "الحصول على فهم كافٍ (...) لنظام الرقابة الداخلية لدى الجهة، من أجل تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية. ويتكون نظام الرقابة الداخلية لدى الجهة من خمس مكونات: بيئة الرقابة، وعملية تقييم المخاطر للجهة، وعملية الجهة لمراقبة نظام الرقابة الداخلية، ونظام معلومات الجهة، وأنشطة الرقابة (بما في ذلك ضوابط تقنية المعلومات) المعيار الدولي ٣٦:٢٠٠.

(د) " (...) تقييم مخاطر البيانات الكاذبة الجوهرية (..) على مستوى البيانات المالية ومستوى التأكيد (...) المعيار الدولي ٣٩:٢٠٠ وهذا يتضمن "النتيجة عن عمليات الاحتيال" المعيار الدولي ٣٩:٢٠٠ وعدم الامتثال للقوانين والأنظمة" المعيار الدولي ٤٩:٢٠٠

الدرجة 4: كافة المعايير سالفة الذكر متوفرة

الدرجة 3: أن تنفذ المعايير (أ) و (ح) علاوة على اربعة معايير من المعايير سالفة الذكر.

الدرجة 2: أن ينفذ المعيار (أ) علاوة على ثلاثة معايير من المعايير سالفة الذكر.

الدرجة 1: أن ينفذ معياران من المعايير سالفة الذكر

	الدرجة ٠ : لم يتم استيفاء الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١
	البعد (3) رقابة الجودة في أعمال التدقيق المالي
المعيار الدولي ١٤٠	<p>(أ) "يجب أن تُسند سياسات وإجراءات إدارة الجودة المعتمدة لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة <u>المسؤوليات</u>، وأن تُحدّد بوضوح مسؤوليات الجودة وإدارة الجودة على مستوى كل عملية تدقيق على حدة" المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٠٠:٣٦.</p> <p>(ب) "يجب على المدققين تطبيق سياسات وإجراءات إدارة الجودة لضمان تنفيذ عمليات التدقيق <u>بمستوى عالٍ ومتسق</u> من الجودة. وينبغي أن تشمل إجراءات إدارة الجودة أمورًا مثل توجيه عملية التدقيق، ومراجعتها، والإشراف عليها". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٠٠:٤٠.</p> <p>(ت) "ينبغي أن تشمل إجراءات إدارة الجودة... الحاجة إلى التشاور من أجل التوصل إلى قرارات بشأن المسائل الصعبة أو الخلافية. مستمد من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٠٠:٤٠.</p> <p>(على سبيل المثال: يتم إجراء التشاور بشأن المسائل الجوهرية، ولاسيما المسائل الصعبة أو الخلافية، ويتم تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها وتوثيقها عند الاقتضاء (...)) كما تُرفع <u>اختلافات الرأي</u> إلى المسؤولين في المستوى المناسب داخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، ويتم حلها وتوثيقها بالشكل الملائم، وذلك استنادًا إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٤٠:٤١).</p> <p>(ث) في حال قيام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء <u>مراجعات جودة عملية التدقيق</u> (الارتباط) "يضع الجهاز سياسات وإجراءات تُحدّد ما إذا كان ومتى تكون مراجعة جودة الارتباط استجابةً مناسبة لمعالجة واحد أو أكثر من مخاطر الجودة". المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ج) ١٤٠:٥٦.</p> <p>الدرجة ٤ : أن تنفذ كافة المعايير سالفه الذكر</p> <p>الدرجة ٣: أن تنفذ على الأقل ثلاثة من المعايير سالفه الذكر</p> <p>الدرجة ٢: أن تنفذ على الأقل معيارين من المعايير سالفه الذكر</p> <p>الدرجة ١: أن تنفذ على الأقل معيار واحد من المعايير سالفه الذكر</p> <p>الدرجة ٠: لم يتم استيفاء الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.</p>

المؤشر - ١٠ - عملية التدقيق المالي

ينظر هذا المؤشر في كيفية تنفيذ عمليات التدقيق المالي عمليًا. إذ يفحص مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ ومرحلة إعداد التقارير.

ويُفترض أن يتم احتساب درجة هذا المؤشر أساسًا بالاستناد إلى مراجعة عينة من ملفات التدقيق المالي الخاصة بالسنة محل التقييم. كما يمكن الاستناد إلى تقارير إدارة الجودة الصادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، متى ما اطمأن المُقيّم إلى إمكانية الاعتماد عليها. وقد يكون من المفيد أيضًا إجراء مقابلات مع فرق التدقيق التي نفذت عمليات التدقيق المشمولة في العينة. وكقاعدة عامة، ينبغي أن تكون المسائل التي تشملها المعايير موثقة لكي تُعدّ المعايير متحققة، على سبيل المثال في خطة التدقيق أو أوراق العمل أو تقرير التدقيق.

يرجى الرجوع أيضًا إلى الملحق (١) للاطلاع على تعريفات وشرح المصطلحات الرئيسية.

العلاقة بتقييمات امتثال الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول التدقيق المالي ٢٠٠٠ - 2899

تُعدّ ممارسة جيدة أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء مراجعات جودة تفصيلية لأعمال التدقيق التي تنفذها. وإذا أفادت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بأنها قد أجرت عمليات التدقيق المالي وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 2000 - 2899 أو وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق، فينبغي أن يكون لديها نظام قائم يضمن الامتثال لمعايير التدقيق المالي 2000-2810. ولتشجيع مثل هذه المراجعات، ولمراعاة الحالات التي يكون فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة قد أجرى تقييمًا لمدى امتثاله لمعايير التدقيق الخاصة بالمعايير الدولية، فإن الحصول على درجة (٤) في مؤشرات عملية التدقيق ضمن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (المؤشرات ٩ و 12 و ١٥) يتطلب إجراء تقييم أو متابعة مستقلة لممارسات التدقيق الخاصة بالأجهزة الرقابية خلال السنوات الثلاث الماضية. ويجب أن يؤكد هذا التقييم أن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يمثل لمتطلبات المعايير الدولية على مستوى عملية التدقيق (الارتباط). على سبيل المثال: مراجعة مهام تدقيق مكتملة أجرتها وحدة متابعة مستقلة أو لجنة خاصة داخل الجهاز باستخدام أداة المتابعة الخاصة بمبادرة الانتوساي التنموية للتدقيق المالي ضمن دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو تقييم أجرته جهة خارجية.

أما إذا لم يُجرِ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة عمليات التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق المالي، المعايير الدولية 2000-2810، وإنما استند في تدقيقه إلى معايير تتوافق مع مبادئ التدقيق المالي الواردة في المعيار الدولي 200 ، فيمكن استخدام المعايير التفصيلية المبينة أدناه لتقييم ومنح الدرجات لعمليات التدقيق المالي التي ينفذها الجهاز.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

(١) تخطيط عمليات التدقيق المالي

(٢) تنفيذ عمليات التدقيق المالي

٣) تقييم أدلة التدقيق، واستخلاص النتائج، وإعداد التقارير في عمليات التدقيق المالي

يُبين كل بُعد من هذه الأبعاد المعايير الخاصة بالتخطيط والتنفيذ والتقييم واستخلاص النتائج وإعداد التقارير، وذلك وفقاً لما هو مقرر في مبادئ المعيار الدولي ٢٠٠. وتُعدّ عيّنة ملفات التدقيق الأساس في تقييم المعايير ضمن كل بُعد، ويرجى أيضاً الرجوع إلى مقدمة المجال ت.

المراجع الأساسية	المؤشر 10- البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
المعيار الدولي ٢٠٠ المعيار الدولي ١٣٠	<p>البعد ١ تخطيط أعمال التدقيق المالي</p> <p>أ) عند الاقتضاء: في البيئات التي لا توجد فيها منظمات معتمدة أو معترف بها لوضع المعايير، أو أطر لإعداد التقارير المالية منصوص عليها في القوانين أو اللوائح، يحدد المدقق ما إذا كان إطار إعداد التقارير المالية مقبولاً. (المعيار الدولي ٢٠٠: ١٦، على سبيل المثال من خلال تطبيق المعيار الدولي ٢٢١٠، الملحق رقم ٢)</p> <p>ب) "إذا لم يُعتبر إطار إعداد التقارير المالية مقبولاً، فيجب على المدقق تقييم الأثر المترتب على البيانات المالية من حيث المعلومات غير المتوافرة أو تأثير ذلك على النتائج المالية أو المركز المالي (...)" (المعيار الدولي ٢٠٠: ١٧)</p> <p>ت) "يجب على المدقق تحديد مستوى إجمالي للأهمية النسبية للقوائم المالية ككل." (المعيار الدولي ٢٠٠: ٣٤) "ويجب استخدام الأهمية النسبية للأداء (...)" (بما في ذلك تقييم الأهمية النسبية من حيث القيمة، والطبيعة، والسياق، مستمد من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٢٠٠: ٣٥ و ١٠٠: ٤٣)</p> <p>ث) "من الضروري إبقاء الجهة الخاضعة للتدقيق على اطلاع بجميع المسائل المتعلقة بعملية التدقيق (...)" (المعيار الدولي ١٠٠: ٤٥) و "يجب التوصل إلى تفاهم مشترك مع الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة بشأن الأدوار والمسؤوليات المتبادلة لكل عملية تدقيق" (المعيار الدولي ٢٠٠: ٣٠)</p> <p>ج) "يجب على المدقق تخطيط عملية التدقيق بما يضمن تنفيذها بطريقة فعّالة وكفؤة" (المعيار الدولي ٢٠٠: ٣١) "وعلى المستوى الاستراتيجي، ينبغي أن يحدد التخطيط نطاق التدقيق، وأهدافه، ومنهجيته (...)، أما على المستوى التشغيلي، فيشمل التخطيط وضع جدول زمني لعملية التدقيق، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق (...)، وتحديد الموارد اللازمة" (المعيار الدولي ١٠٠: ٥٠) بما في ذلك "تصميم وتنفيذ استجابات عامة لمعالجة مخاطر التحريفات الجوهرية على مستوى البيانات المالية، وكذلك إجراءات تدقيق إضافية تراعي طبيعتها وتوقيتها ومدى اتساعها مخاطر التحريفات الجوهرية على مستوى التأكيدات" (المعيار الدولي ٢٠٠: ٤٢)</p> <p>ح) "يجب على المدقق الحصول على فهم كافٍ للجهة الخاضعة للتدقيق وللبيئة التي تعمل فيها (...)" (المعيار الدولي ٢٠٠: ٣٦)</p> <p>خ) "يجب على المدقق الحصول على فهم كافٍ لنظام الرقابة الداخلية لدى الجهة، وذلك من أجل تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية. ويتكون نظام الرقابة الداخلية لدى الجهة من خمس مكونات، بما في ذلك أعمال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات" (المعيار الدولي ٢٠٠: ٣٦)</p>

(د) "يجب على المدقق تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية ككل (...)" (المعيار الدولي ٢٠٠: ٣٩)

(ذ) "كجزء من عملية تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية، يجب على المدقق النظر فيما إذا كان من الممكن أن تنشأ تحريفات جوهرية نتيجة للاحتيال" (المعيار الدولي ٢٠٠: ٤٤)

(ر) "يجب على المدقق تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن عدم الامتثال للقوانين واللوائح" (المعيار الدولي ٢٠٠: ٤٩)

(ز) يكون الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة قد أنشأ نظامًا يضمن، على مستوى مهمة التدقيق، إمتثال المدققين لديه وأي متعاقدين للمتطلبات الأخلاقية التالية: النزاهة، والاستقلالية والموضوعية، والكفاءة، والسلوك المهني، والسرية، والشفافية" (المعيار الدولي ١٣٠) (على سبيل المثال: من خلال تجنب الارتباطات طويلة الأمد مع الجهة نفسها الخاضعة للتدقيق، واشتراط تقديم إقرارات مناسبة من الموظفين فيما يتعلق بالأخلاقيات والاستقلالية).

الدرجة = ٤: تم إجراء تقييم/مراقبة مستقلة لممارسة التدقيق المالي للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد أكد هذا التقييم أن الجهاز يمثل لمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المتعلقة بمستوى كل مهمة تدقيق والمرتبطة بهذا البعد، بما في ذلك جميع المعايير المذكورة أعلاه. (على سبيل المثال: مراجعة مهمات التدقيق المكتملة من قبل وحدة مراقبة مستقلة أو لجنة خاصة للجهاز باستخدام "أداة المراقبة للتدقيق المالي" الخاصة بمبادرة التنمية ضمن دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو إجراء تقييم من قبل طرف خارجي).

الدرجة = ٣: تتوفر المعايير (ت)، (د)، وما لا يقل عن ستة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٢: تتوفر المعايير (د)، وما لا يقل عن أربعة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه.

الدرجة = ١: يتوفر على الأقل معياران من المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٠: لم يتم استيفاء الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.

البعد (٢) تنفيذ عمليات التدقيق المالي

المعيار الدولي ٢٠٠

(أ) "يجب على المدقق تصميم وتنفيذ استجابات عامة لمعالجة مخاطر التحريفات الجوهرية على مستوى البيانات المالية، بالإضافة إلى إجراءات تدقيق إضافية تراعي طبيعتها وتوقيت تنفيذها ومدى اتساعها وفقًا لمخاطر التحريفات الجوهرية على مستوى التأكيدات. وعادةً ما تشمل هذه الإجراءات اختبارات الرقابة والإجراءات الإثباتية." (المعيار الدولي ٢٠٠: ٤٢). "يأخذ تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في الاعتبار كل من المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة." (المعيار الدولي ٢٠٠: ٣٧). "عندما يكون الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة قد اعتمد سياسات وإجراءات بشأن النهج

المستخدم لحساب الحد الأدنى لحجم العينات المخطط لها استجابةً لتقييم الأهمية النسبية والمخاطر، يتم الالتزام بها عملياً."

ب) يجب على المدقق القيام باستجابات مناسبة لتلك المخاطر المتعلقة بالتحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال. (المعيار الدولي ٢٠٠: ٤٤)

ت) "يجب على المدقق الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية فيما يتعلق بالامتثال لأحكام القوانين واللوائح التي لها أثر مباشر على تحديد المبالغ الجوهرية والإفصاحان في البيانات المالية." (المعيار الدولي ٢٠٠: ٥٠)

ث) عند الاقتضاء: "يجب على المدققين المكلفين بتدقيق البيانات المالية الموحدة الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية حول موثوقية المعلومات المالية للمكونات وعمليات التوحيد، من أجل إبداء الرأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به" (المعيار الدولي ٢٠٠: ٧٨)

ج) "يجب على المدقق تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق من أجل الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية (من حيث الكمية والنوعية) يُبنى عليها الاستنتاجات والرأي النهائي في عملية التدقيق" (المعيار الدولي ٥٤: ٢٠٠)

ح) تم تنفيذ جميع إجراءات التدقيق المخططة، أو في حالة عدم تنفيذ أي من إجراءات التدقيق المخططة، يتم الاحتفاظ بتفسير حول سبب عدم تنفيذها في ملف التدقيق، ويجب أن يتم الموافقة على هذا التفسير من قبل المسؤولين عن التدقيق. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الدرجة = ٤: تم إجراء تقييم/مراقبة مستقلة لممارسة التدقيق المالي للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد أكد هذا التقييم أن الجهاز يمثل لمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المتعلقة بمستوى كل مهمة تدقيق والمرتبطة بهذا البعد، بما في ذلك جميع المعايير المذكورة أعلاه. (على سبيل المثال: مراجعة مهام التدقيق المكتملة من قبل وحدة مراقبة مستقلة أو لجنة خاصة للجهاز باستخدام "أداة المراقبة للتدقيق المالي" الخاصة بمبادرة تنمية الانتوساي ضمن دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو إجراء تقييم من قبل طرف خارجي).

الدرجة = ٣: تتوفر المعايير (أ)، (ح)، وما لا يقل عن ثلاثة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٢: تتوفر المعايير (أ)، وما لا يقل عن معيارين من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه.

الدرجة = ١: تتوفر على الأقل معيار من المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٠: لم يتم استيفاء الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.

البعد 3 تقييم أدلة الرقابة والاستنتاج والإبلاغ في عمليات التدقيق المالي

المعيار الدولي ٢٠٠

المعيار الدولي ١٠٠

مبدأ الانتوساي ٢٠

أ) "ينبغي على المدققين إعداد وثائق التدقيق بدرجة كافية من التفصيل بما يوَقَّر فهماً واضحاً للأعمال المنفذة، والأدلة التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها" المعيار الدولي ١٠٠: ٤٤

ب) تم الالتزام بإجراءات التوثيق المعتمدة لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة فيما يتعلق بما يأتي: الإعداد في الوقت المناسب لوثائق التدقيق؛ وشكل ومحتوى ومدى التوثيق؛ و(...) تجميع ملف التدقيق النهائي.

ت) "من الضروري إبقاء الجهة الخاضعة للتدقيق على اطلاع بجميع الأمور المتعلقة بالتدقيق (...) بما في ذلك تزويد الإدارة والجهات المسؤولة عن الحوكمة بالملاحظات والاستنتاجات في الوقت المناسب طوال فترة تنفيذ مهمة التدقيق (...)". المعيار الدولي ١٠٠: ٤٥ و"جميع التحريفات التي يتم تسجيلها خلال سير عملية التدقيق" المعيار الدولي ٢٠٠: ٥٦

ث) "تخضع نتائج تدقيق الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لإجراءات إبداء الملاحظات، كما تخضع التوصيات [أو الملاحظات] للمناقشة وتلقي ردود الجهة الخاضعة للتدقيق" مبدأ الانتوساي ٢٠: ٣.

ج) "ينبغي على المدقق تقييم ما إذا كانت التحريفات غير المصححة جوهرية، سواء بصورة فردية أو بصورة مجتمعة (...)" المعيار الدولي ٢٠٠: ٥٧

ح) "استناداً إلى أدلة التدقيق، ينبغي على المدقق تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به" المعيار الدولي ٢٠٠: ٥٨ ويكون شكل رأي التدقيق الصادر مناسباً استناداً إلى الإرشادات الواردة في المعيار الدولي ٢٠٠، على النحو الآتي:

١) "... (رأي غير متحفظ، إذا تم التوصل إلى أن البيانات المالية قد أعدت، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به" المعيار الدولي رقم ٢٠٠: ٦٠ (بما في ذلك استخدام فقرات لفت الانتباه)

وبخلاف ذلك، يكون الرأي معديلاً، ويمكن أن يتخذ إحدى الصور الآتية:

٢) "... (رأي متحفظ -عندما يستنتج المدقق أن التحريفات، سواء بصورة فردية أو مجتمعة، هي جوهرية او يمكن ان تكون كذلك ولكنها غير منتشرة، أو عندما يتعذر عليه الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن تلك التحريفات" المعيار الدولي ٢٠٠: ٦٤

٣) "... (رأي سلبي - عندما يستنتج المدقق، بعد حصوله على أدلة تدقيق كافية وملائمة، أن التحريفات، سواء بصورة فردية أو مجتمعة، جوهرية ومؤثرة على سائر البيانات" المعيار الدولي ٢٠٠: ٦٤

٤) "... (الامتناع عن إبداء الرأي - عندما يتعذر على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بسبب حالة عدم تأكد أو تقييد في نطاق التدقيق يكون جوهرياً ومؤثراً على سائر البيانات" المعيار الدولي ٢٠٠: ٦٤

خ) "ينبغي أن تكون التقارير سهلة الفهم، وخالية من الغموض واللبس، وكاملة، وأن تتسم بالموضوعية والإنصاف، ولا تتضمن إلا المعلومات المدعومة بأدلة تدقيق كافية

وملائمة، مع ضمان وضع النتائج في منظورها وسياقها الصحيحين " المعيار الدولي ١٠٠: ٥٣ (وذلك في حالة التقارير المطولة مثل خطابات الإدارة).
د) عند الاقتضاء: إذا لم يتم استيفاء (...) الشروط الخاصة بقبول إطار إعداد التقارير المالية، فينبغي على المدقق (...) "تحديد الأثر المترتب على رأي التدقيق، أو النظر في إدراج فقرة لفت انتباه توّضح أثر إطار إعداد التقارير المالية على النتائج أو الموجودات أو المطلوبات أو غيرها من الجوانب". ويجوز للمدقق أيضاً النظر في إجراءات أخرى، مثل إبلاغ السلطة التشريعية أو الانسحاب من مهمة التدقيق إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة المالية قادراً على القيام بذلك " المعيار الدولي ٢٠٠: ١٨

الدرجة = ٤: تم إجراء تقييم أو متابعة مستقلة لممارسة التدقيق المالي في الجهاز الأعلى للرقابة المالية خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد أكد التقييم امتثال الجهاز الأعلى للرقابة المالية لمتطلبات المعايير الدولية للتدقيق على مستوى المهمة ذات الصلة بهذا البعد (بما في ذلك جميع المعايير المذكورة أعلاه). (على سبيل المثال: مراجعة مهام تدقيق مكتملة أُجريت من قبل وحدة متابعة مستقلة أو لجنة خاصة داخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية باستخدام "أداة المتابعة للتدقيق المالي" الصادرة عن مبادرة تنمية الانتوساي ضمن "دليل نظام إدارة جودة التدقيق"، أو تقييم أُجري من قبل طرف خارجي).

الدرجة = ٣: تتوفر المعايير (ج) و(ح) وما لا يقل عن أربعة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٢: تتوفر المعيار (ح) وما لا يقل عن ثلاثة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه.

الدرجة = ١: يتوفر ما لا يقل عن معيارين من المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٠: لا تتوفر الشروط اللازمة لمنح الدرجة (١).

المؤشر ١١ - نتائج التدقيق المالي

يقيس هذا المؤشر مخرجات وحدة التدقيق المالي في الجهاز الرقابي، ومدى الالتزام بالتقديم والنشر في الوقت المناسب لتقارير التدقيق المالي، وكذلك متابعة ملاحظات التدقيق وتوصياته.

(١ و ٢) **التقديم والنشر في الوقت المناسب لنتائج التدقيق المالي:** يمكن أن تتمثل مخرجات التدقيق المالي فيما يأتي: أ) رأي التدقيق بشأن المعلومات المالية للجهة الخاضعة للتدقيق (ويكون أحياناً مرفقاً بتقرير صادر عن الجهاز الرقابي أو رئيس الجهاز الرقابي)؛ ب) تقرير موجه إلى الإدارة أو إلى الجهات المسؤولة عن الحوكمة. يجب تقديم جميع النتائج إلى الجهة المختصة في الوقت المناسب (البعد الثاني). ويقصد بالتقديم الإرسال أو التسليم الرسمي لتقرير التدقيق النهائي إلى الجهة التي تتولى دراسة التقرير واتخاذ الإجراء المناسب بشأنه. ينبغي أن يركز التقييم في البعد (٣) على ما إذا كانت تقارير التدقيق و/أو آراء التدقيق تُنشر في أقرب وقت تسمح به التشريعات، وليس على ما إذا كانت تقارير أخرى، بما في ذلك خطابات الإدارة ونواتج أعمال التدقيق المالي الأخرى، تُنشر أم لا. غالباً ما تحدد التشريعات الوطنية المرحلة التي يُسمح فيها للجهاز الرقابي بنشر تقرير التدقيق و/أو رأي التدقيق. ويُعد تقرير التدقيق مكتملاً عند موافقة متخذ القرار أو متخذي القرار في الجهاز الرقابي (مثل رئيس الجهاز الرقابي) عليه.

(٣) **متابعة الجهاز الرقابي لتنفيذ الملاحظات والتوصيات:** ينبغي أن يكون لدى الجهاز الرقابي نظام لمتابعة ما إذا كانت الجهات الخاضعة للتدقيق تتخذ الإجراءات المناسبة استناداً إلى الملاحظات والتوصيات الصادرة عن الجهاز الرقابي، وربما الصادرة أيضاً عن الجهات الأخرى المسؤولة عن الحوكمة. ويشمل ذلك إتاحة الفرصة للجهة الخاضعة للتدقيق للرد على هذه التوصيات، فضلاً عن قيام الجهاز الرقابي بإبلاغ السلطات المعنية والجمهور بنتائج أنشطة المتابعة.

منهجية التقييم المقترحة:

يمكن استقاء المعلومات اللازمة لتقييم هذا المؤشر من نظام معلومات الإدارة في الجهاز الرقابي، أو من خلال مراجعة عينة من عمليات تدقيق البيانات المالية المنفذة خلال الفترة قيد التقييم.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

(١) التقديم في الوقت المناسب لنتائج التدقيق المالي.

(٢) النشر في الوقت المناسب لنتائج التدقيق المالي.

(٣) متابعة الجهاز الرقابي لتنفيذ ملاحظات وتوصيات التدقيق المالي.

المراجع الأساسية	المؤشر ١١ البعد والحد الأدنى لمتطلبات درجة البعد
	البعد (١): التقديم في الوقت المناسب لنتائج التدقيق المالي
مبدأ الانتوساي ١٠	الدرجة = ٤: بالنسبة لما لا يقل عن ٨٠٪ من عمليات التدقيق المالي، يتم تقديم رأي
مبادئ الانتوساي ٢٠	التدقيق و/أو تقرير التدقيق إلى الجهة المختصة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد

	<p>أو الإطار الزمني المتفق عليه (أو، في حال عدم تحديد إطار زمني، خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تسلّم الجهاز الرقابي للبيانات المالية). مبادئ الإنتوساي رقم ١٠: ٥، ومبادئ الإنتوساي ٢٠: ٨، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية الدرجة = ٣: بالنسبة لما لا يقل عن ٦٠٪ من عمليات التدقيق المالي، يتم تقديم رأي التدقيق و/أو تقرير التدقيق إلى الجهة المختصة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو، في حال عدم تحديد إطار زمني، خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ تسلّم الجهاز الرقابي للبيانات المالية). مبادئ الإنتوساي ١٠: ٥ ومبادئ الإنتوساي ٢٠: ٨، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية</p> <p>الدرجة = ٢: بالنسبة لما لا يقل عن ٤٠٪ من عمليات التدقيق المالي، يتم تقديم رأي التدقيق و/أو تقرير التدقيق إلى الجهة المختصة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو، في حال عدم تحديد إطار زمني، خلال مدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً من تاريخ تسلّم الجهاز الرقابي للبيانات المالية). مبادئ الإنتوساي ١٠: ٥، ومبادئ الإنتوساي ٢٠: ٨، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية</p> <p>الدرجة = ١: بالنسبة لما لا يقل عن ٢٠٪ من عمليات التدقيق المالي، يتم تقديم رأي التدقيق و/أو تقرير التدقيق إلى الجهة المختصة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو، في حال عدم تحديد إطار زمني، خلال مدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً من تاريخ تسلّم الجهاز الرقابي للبيانات المالية). مبادئ الإنتوساي ١٠: ٥ ومبادئ الإنتوساي ٢٠: ٨، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية</p> <p>الدرجة = ٠: بالنسبة لأقل من ٢٠٪ من عمليات التدقيق المالي، يتم تقديم رأي التدقيق و/أو تقرير التدقيق إلى الجهة المختصة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو، في حال عدم تحديد إطار زمني، خلال مدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً من تاريخ تسلّم الجهاز الرقابي للبيانات المالية). مبادئ الإنتوساي ١٠: ٥، ومبادئ الإنتوساي ٢٠: ٨، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية</p>
البعد (٢): النشر في الوقت المناسب لنتائج التدقيق المالي	
<p>مبدأ الإنتوساي ١</p> <p>مبادئ الإنتوساي ١٠</p> <p>مبادئ الإنتوساي ٢٠</p>	<p>الدرجة = ٤: بالنسبة لجميع تقارير و/أو آراء التدقيق التي يحق للجهاز الرقابي نشرها ويُلزم بنشرها، يتم إتاحة التقرير و/أو الرأي للجمهور من خلال الوسائل المناسبة خلال خمسة عشر يوماً بعد أن يُسمح للجهاز الرقابي بالنشر. مبدأ الإنتوساي ١: ١٦، ومبدأ الإنتوساي ١٠: ٦، ومبادئ الإنتوساي ٢٠: ٨، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية</p> <p>الدرجة = ٣: بالنسبة لجميع تقارير و/أو آراء التدقيق التي يحق للجهاز الرقابي نشرها ويُلزم بنشرها، يتم إتاحة التقرير و/أو الرأي للجمهور من خلال الوسائل المناسبة خلال ثلاثين يوماً بعد أن يُسمح للجهاز الرقابي بالنشر. مبدأ الإنتوساي رقم ١: ١٦، ومبدأ الإنتوساي ١٠: ٦، ومبدأ الإنتوساي ٢٠: ٨، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية</p> <p>الدرجة = ٢: بالنسبة لما لا يقل عن ٧٥٪ من تقارير و/أو آراء التدقيق التي يحق للجهاز الرقابي نشرها ويُلزم بنشرها، يتم إتاحة التقرير و/أو الرأي للجمهور من خلال الوسائل المناسبة خلال ستين يوماً بعد أن يُسمح للجهاز الرقابي بالنشر. مبدأ الإنتوساي ١: ١٦،</p>

	<p>ومبدأ الإنتوساي ١٠ : ٦، ومبدأ الإنتوساي ٢٠ : ٨، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية</p> <p>الدرجة = ١: بالنسبة لما لا يقل عن ٥٠٪ من تقارير و/أو آراء التدقيق التي يحق للجهاز الرقابي نشرها ويلزم بنشرها، يتم إتاحة التقرير و/أو الرأي للجمهور من خلال الوسائل المناسبة <u>خلال ستين يوماً</u> بعد أن يُسمح للجهاز الرقابي بالنشر. مبدأ الإنتوساي ١ : ١٦، ومبدأ الإنتوساي ١٠ : ٦، ومبدأ الإنتوساي ٢٠ : ٨، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية</p> <p>الدرجة = ٠: بالنسبة لأقل من ٥٠٪ من تقارير و/أو آراء التدقيق التي يحق للجهاز الرقابي نشرها ويلزم بنشرها، يتم إتاحة التقرير و/أو الرأي للجمهور من خلال الوسائل المناسبة <u>خلال ستين يوماً</u> بعد أن يُسمح للجهاز الرقابي بالنشر. مبدأ الإنتوساي ١ : ١٦، ومبدأ الإنتوساي ١٠ : ٦، ومبدأ الإنتوساي ٢٠ : ٨، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية</p>
<p>البعد (٣): متابعة الجهاز الرقابي لتنفيذ ملاحظات وتوصيات التدقيق المالي</p>	
<p>مبادئ الإنتوساي رقم ١٠</p> <p>مبادئ الإنتوساي رقم ٢٠</p> <p>المعيار الدولي ١٠٠</p>	<p>(أ) "لدى الأجهزة الرقابية نظام متابعة داخلي خاص بها لضمان قيام الجهات الخاضعة للتدقيق بمعالجة ملاحظاتها وتوصياتها بشكل صحيح، وكذلك الملاحظات والتوصيات الصادرة عن السلطة التشريعية أو إحدى لجانها، أو مجلس إدارة الجهة الخاضعة للتدقيق، حسب ما يقتضي الحال" مبدأ الإنتوساي ١٠ : ٧</p> <p>(ب) "تركز المتابعة على ما إذا كانت الجهة الخاضعة للتدقيق قد تعاملت بشكل كافٍ مع المسائل التي طُرحت [في عمليات التدقيق السابقة]" المعيار الدولي ١٠٠ : ٥٣</p> <p>(ت) لقد أنشأ الجهاز الرقابي ممارسة لتقييم الأهمية النسبية بهدف تحديد الحالات التي تتطلب فيها المتابعة تحقيقات أو عمليات تدقيق إضافية جديدة. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية، المعيار الدولي ١٠٠ : ٤٣</p> <p>(ث) "تتيح إجراءات المتابعة الخاصة بالأجهزة الرقابية للجهة الخاضعة للتدقيق تقديم معلومات حول الإجراءات التصحيحية المتخذة أو الأسباب التي حالت دون اتخاذ هذه الإجراءات" مبدأ الإنتوساي ٢٠ : ٣</p> <p>(ج) "تقدم الأجهزة الرقابية تقارير المتابعة الخاصة بها إلى السلطة التشريعية، أو إحدى لجانها، أو مجلس إدارة الجهة الخاضعة للتدقيق، حسب ما يقتضي الأمر، للنظر فيها واتخاذ الإجراء المناسب، حتى عندما تمتلك الأجهزة الرقابية سلطتها التشريعية الخاصة بالمتابعة وفرض العقوبات" مبدأ الانتوساي ١٠ : ٧</p> <p>(ح) "تقوم الأجهزة الرقابية بالإبلاغ علنياً عن نتائج عمليات التدقيق خاصتها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمتابعتها" مبدأ الإنتوساي ٢٠ : ٧</p> <p>الدرجة = ٤: تتوفر جميع المعايير السابقة.</p> <p>الدرجة = ٣: تتوفر خمسة من المعايير السابقة.</p> <p>الدرجة = ٢: تتوفر ثلاثة من المعايير السابقة.</p> <p>الدرجة = ١: يتوفر معيار واحد من المعايير السابقة.</p> <p>الدرجة = ٠: لا تتوفر الشروط اللازمة لمنح الدرجة ١</p>

مقدمة عن تدقيق الأداء

يركز تدقيق الأداء على ما إذا كانت المشروعات الحكومية، أو الأنظمة، أو العمليات، أو البرامج، أو الأنشطة، أو المنظمات تعمل وفقاً لمبادئ الاقتصادية والكفاءة والفاعلية، وما إذا كانت هناك إمكانية لإجراء تحسينات. (المعيار الدولي ٣٠٠: ٩) يتحقق ذلك من خلال فحص الأداء مقارنة بمعايير مناسبة، وتحليل أسباب الانحرافات عن هذه المعايير أو المشكلات القائمة. ويهدف تدقيق الأداء إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسية للتدقيق وتقديم توصيات للتحسين. (المعيار الدولي ١٠٠: ٢٢). تهدف توصياته، إلى جانب تقرير التدقيق، إلى المساهمة في تحسين كبير في سير العمليات والبرامج الحكومية، من خلال تغييرات مثل خفض التكاليف؛ تبسيط الإجراءات الإدارية؛ تعزيز جودة وكفاءة الخدمات؛ أو تحسين الفاعلية والأثر والفوائد للمجتمع. (المعيار الدولي للتدقيق ٣٠٠: ٤٠)

يركز تدقيق الأداء على نطاق أوسع من الإدارة المالية الحكومية. فقد يشمل تقديم الخدمات العامة بشكل فعال (مثل الصحة أو التعليم)، أو الإدارة العامة بشكل أوسع. وقد يختلف نطاق تدقيق الأداء الفردي اختلافاً كبيراً، بدءاً من فحص محدود لمنطقة معينة ضمن جهة خاضعة للتدقيق، وصولاً إلى فحص واسع لمبادرة حكومية شاملة. وعادةً لا يقوم الجهاز الرقابي بإجراء تدقيق أداء لكل جهة خاضعة للتدقيق سنوياً، بل يختار موضوعات التدقيق والجهات بناءً على تقييم المخاطر والأهمية النسبية. ونظراً لتعدد موضوعات التدقيق الممكنة، من الضروري أن يبني المدققون المعرفة بالمنطقة المعنية في مرحلة التخطيط، بحيث يمكن تصميم التدقيق ليكون ذا صلة ويحقق تأثيراً. وعلى الرغم من أن تدقيق الأداء قد ينظر في الالتزام بالقوانين واللوائح، إلا أنه يمكن تمييزه عن تدقيق الامتثال في أنه غالباً ما يكون له نطاق أوسع. على سبيل المثال، قد يفحص تأثير عدم الالتزام على أهداف البرنامج الحكومي المعني، و/أو يبحث عن الأسباب الكامنة وراء الأداء غير المرضي.

يضع المعيار الدولي للتدقيق رقم ٣٠٠ مبادئ تدقيق الأداء. بينما يُعد المعيار الدولي للتدقيق ٣٠٠٠ معيار تدقيق الأداء، وتُعد الإرشادات 3910 و ٣٩٢٠ إرشادات حول المفاهيم المركزية للتدقيق الأداء وعملية تدقيق الأداء على التوالي. وبما يعكس طبيعة تدقيق الأداء، تؤكد المعايير الدولية لتدقيق الأداء على الحاجة إلى المرونة في تصميم مهمة التدقيق الفردية، والحاجة إلى أن يكون المدقق متجاوباً ومبتكراً أثناء تنفيذ التدقيق، والحاجة إلى تطبيق الحكم المهني طوال فترة التدقيق. (المعيار الدولي رقم ٣٠٠: ٥) غالباً ما تكون الأساليب المستخدمة في تدقيق الأداء مشابهة لتلك المستخدمة في العلوم الاجتماعية، وفي العديد من الدول يمتلك مدققو الأداء معرفة أكاديمية من هذه التخصصات.

كيفية تحديد ما إذا كان نشاط الجهاز الرقابي هو تدقيق الأداء

قبل تقييم المؤشرات، يجب على المقيم النظر فيما إذا كان للجهاز الرقابي تفويض لإجراء تدقيق الأداء، وما إذا كان نوع أعمال التدقيق التي يقوم بها الجهاز الرقابي يُعد تدقيق أداء كما هو محدد في المعايير الدولية. غالباً ما يُنجز تدقيق الأداء كمهمة تدقيق منفصلة تؤدي إلى تقرير تدقيق أداء يُرفع إلى السلطة التشريعية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون عناصر تدقيق الأداء جزءاً من تدقيق أوسع يشمل أيضاً التدقيق المالي وتدقيق الامتثال.

عند تحديد ما إذا كانت اعتبارات الأداء تشكل الهدف الأساسي لعملية التدقيق، يجب ملاحظة أن تدقيق الأداء يركز على النشاط والنتائج بدلاً من التقارير أو الحسابات، وأن الهدف الرئيسي هو تعزيز الأداء الفعال والاقتصادي والكفاءة، بدلاً من الإبلاغ عن الامتثال. (المعيار الدولي ٣٠٠: ١٤)

معظم المعايير الواردة في هذه المؤشرات مأخوذة من المبادئ الأساسية لتدقيق الأداء - المعيار الدولي ٣٠٠. وفي الحالات التي تكون فيها مبادئ المعيار الدولي ٣٠٠ مطابقة أو متشابهة جداً مع متطلبات المعيار الدولي ٣٠٠٠، فقد تم تضمين الإشارات المزدوجة. بعض المعايير لا تُستمد مباشرةً من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (على سبيل المثال: المؤشر ١٣ (١) المتعلق بتوقيت إصدار تقارير التدقيق). وتعكس هذه المعايير مفاهيم واردة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، إلا أنه لا يمكن استخدامها مباشرةً كمعايير. وفي مثل هذه الحالات، اقترح فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة معايير محددة تم اختبارها في النسخة التجريبية لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ويُشار إلى هذه المعايير بعبارة "فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة".

ويرجى أيضًا الرجوع إلى الملحق ١ للاطلاع على تعريفات وشروحات المصطلحات الرئيسية.

المؤشر 12: معايير تدقيق الأداء وإدارة الجودة

يختص هذا المؤشر تحديدًا بمبادئ تدقيق الأداء. ويتناول المؤشر 12 الأسس التي تقوم عليها ممارسة تدقيق الأداء، بما في ذلك معايير التدقيق والمواد الإرشادية، وكذلك عمليات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لضمان جودة أعمال تدقيق الأداء. ويتم تقييم الأنظمة الشاملة للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لضمان جودة أعمال التدقيق من خلال المؤشرات المتعلقة بإدارة الجودة في مؤشر 4، وكذلك من خلال مؤشرات استقطاب الموظفين وتدريبهم في التخصصات التدقيقية ذات الصلة في المؤشر 23.

يقيم المجال ب المؤشر 4 (3 و 4) إدارة الجودة على المستوى المؤسسي، كما هو موضح في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 140: إدارة الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ومع ذلك، ينبغي أن تكون إدارة الجودة على مستوى عملية التدقيق مدمجة ضمن النظام العام لإدارة الجودة.

الأبعاد التي يتم تقييمها:

(1) معايير وسياسات تدقيق الأداء

(2) إدارة فرق تدقيق الأداء والمهارات

(3) إدارة الجودة في تدقيق الأداء

(1) **معايير وسياسات تدقيق الأداء:** يفحص هذا البعد ما إذا كانت معايير التدقيق المعتمدة لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تتماشى مع مبادئ تدقيق الأداء الواردة في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 300. كما ينظر فيما إذا كان الجهاز قد وضع سياسات وإجراءات لمدقيقه تفسر هذه المعايير في سياق الجهاز نفسه. وقد تكون هذه السياسات والإجراءات واردة في وثائق مختلفة، مثل أدلة التدقيق. ويجب أن تكون هذه السياسات والإجراءات موثقة كتابيًا.

(2) **إدارة فرق تدقيق الأداء والمهارات:** يفحص هذا البعد ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة قد أنشأ نظامًا يضمن أن أعضاء فريق تدقيق الأداء، مجتمعين، يمتلكون الكفاءة المهنية والمهارات والخبرة اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق المعنية. كما يتناول هذا البعد نوع الدعم الذي يقدمه الجهاز لمدققي تدقيق الأداء. ولتقييم هذا البعد، قد ينظر المقيمون في سياسات وإجراءات الجهاز الخاصة بتشكيل فرق التدقيق، وكذلك في المواد الإرشادية وأشكال الدعم الأخرى المقدمة. وللتحقق من أن فرق التدقيق يتم تشكيلها وفقًا لسياسات وإجراءات الجهاز، قد يقوم المقيمون بفحص وثائق التخطيط الخاصة بعينة من عمليات التدقيق.

(3) **إدارة الجودة في تدقيق الأداء:** يفحص هذا البعد كيفية تطبيق تدابير الجودة الخاصة بتدقيق الأداء عمليًا، كما يتضح من خلال مراجعة ملفات التدقيق. وتشير إدارة جودة عملية التدقيق إلى مجموع التدابير المتخذة لضمان الجودة العالية لكل منتج من منتجات التدقيق، ويتم تنفيذها كجزء متكامل من عملية التدقيق. وينبغي أن تتوافق سياسات وإجراءات إدارة الجودة لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مع المعايير المهنية، بهدف ضمان تنفيذ عمليات التدقيق بمستوى عالٍ ومتسق من الجودة. ويجب أن تشمل إجراءات إدارة الجودة مسائل مثل التوجيه والمراجعة

والإشراف على عملية التدقيق (المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٠٠ : ٤٠)، وكذلك الحاجة إلى التشاور من أجل التوصل إلى قرارات بشأن المسائل الصعبة أو الخلافية. "يتحمل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المسؤولية النهائية عن نظام إدارة الجودة" (المعيار الدولي ١٤٠ : ٢١). أي أنه "من أجل تشغيل نظام إدارة الجودة، يجوز لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إسناد المسؤوليات المتعلقة بالنظام إلى أفراد معينين ومسؤولتهم عن كيفية ممارستهم لتلك المسؤوليات" (المعيار الدولي ١٤٠ : ٢٦). وقد يشارك عدة أفراد في إدارة الجودة، وعلى مراحل متعددة من عملية التدقيق. وغالبًا ما يكون للمديرين التنفيذيين وقادة الفرق دور محوري، حيث يقومون بمراجعة مسودات خطط التدقيق وأعمال التدقيق ومسودة التقرير قبل الانتهاء من عملية التدقيق. وينبغي أن تضمن إجراءات المحافظة على الجودة الالتزام بالمتطلبات المعمول بها، وأن تركز على إعداد تقارير مناسبة ومتوازنة وعادلة تضيف قيمة وتجيب عن أسئلة التدقيق (المعيار الدولي ٣٠٠ : ٣٢). يرجى ملاحظة أن نظام إدارة الجودة لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة على المستوى المؤسسي يتم قياسه في موضع آخر ضمن الإطار (المؤشر) 4-٣١ و٤٠).

المراجع الأساسية	12- الأبعاد والمعايير الدنيا لاحتساب درجة البعد
المعيار الدولي ٣٠٠	<p>البعد (١): معايير وسياسات تدقيق الأداء</p> <p>قام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بوضع <u>معايير وطنية للتدقيق</u> تستند إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٣٠٠ أو تتسق معه، أو قام باعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الخاصة بتدقيق الأداء (المعايير من ٣٠٠٠ إلى ٣٨٩٩) بوصفها معايير المرجعية المعتمدة. (المعيار الدولي ٣٠٠ : ٤ و ٧). ويمكن اعتبار اعتماد معايير تتسق مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٣٠٠ مستوفياً لجميع المعايير التالية:</p> <p>أ) الحاجة إلى تحديد <u>عناصر</u> كل عملية تدقيق أداء، وهي: المدقق، والطرف المسؤول، والمستخدمون المستهدفون، وموضوع التدقيق، ومعايير التدقيق. (المعيار الدولي ٣٠٠ : ١٥)</p> <p>ب) الحاجة إلى "تحديد هدف تدقيق واضح ومحدد بدقة يرتبط بمبادئ الاقتصادية والكفاءة والفعالية" (المعيار الدولي ٣٠٠ : ٢٥)</p> <p>ت) الحاجة إلى اختيار <u>منهجية</u> التدقيق بما يسهل سلامة تصميم عملية التدقيق. (المعيار الدولي ٣٠٠ : ٢٦) (تحدد منهجية التدقيق طبيعة الفحص. وعادةً ما يتبع تدقيق الأداء أحد ثلاثة مناهج: منهج موجه نحو النظم، أو منهج موجه نحو النتائج، أو منهج موجه نحو المشكلات. المعيار الدولي ٣٠٠ : ٢٦).</p> <p>ث) الحاجة إلى "وضع <u>معايير تدقيق</u> مناسبة تتوافق مع أسئلة التدقيق وترتبط بمبادئ الاقتصادية والكفاءة والفعالية" (المعيار الدولي ٣٠٠ : ٢٧)</p> <p>ج) الحاجة إلى "الإدارة الفعالة <u>لمخاطر التدقيق</u>، وهي مخاطر التوصل إلى استنتاجات غير صحيحة أو غير مكتملة، أو تقديم معلومات غير متوازنة، أو الإخفاق في إضافة قيمة للمستخدمين" (المعيار الدولي ٣٠٠ : ٢٨)</p>

ح) الحاجة إلى "الحفاظ على تواصل فعال ومناسب مع الجهات الخاضعة للتدقيق وأصحاب المصلحة المعنيين طوال عملية التدقيق، وتحديد محتوى التواصل وإجراءاته ومستلميه لكل عملية تدقيق" (المعيار الدولي ٣٠٠: ٢٩)

خ) الحاجة إلى أن "يملك فريق التدقيق الكفاءة المهنية اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق" (المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٠)

د) الحاجة إلى تطبيق الحكم المهني والشك المهني. (المعيار الدولي ٣٠٠: ٣١)

ذ) الحاجة إلى أن يقوم المدققون "بتطبيق إجراءات لصون الجودة، بما يضمن استيفاء المتطلبات المعمول بها (...)" (المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٢)

ر) الحاجة إلى "أخذ الأهمية النسبية في الاعتبار في جميع مراحل عملية التدقيق" (المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٣)

ز) الحاجة إلى "توثيق عملية التدقيق (...)" بحيث تكون "المعلومات كاملة ومفصلة بدرجة كافية لتمكين مدقق متمرس، ليست له أي صلة سابقة بعملية التدقيق، من تحديد الأعمال التي أنجزت للتوصل إلى نتائج التدقيق واستنتاجاته وتوصياته" (المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٤)

س) الحاجة إلى "تخطيط عملية التدقيق بطريقة تساهم في تحقيق تدقيق عالي الجودة يُنفذ بأسلوب اقتصادي وكفؤ وفعال وفي الوقت المناسب، ووفقاً لمبادئ الإدارة الجيدة للمشروعات" (المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٧)

ش) الحاجة إلى أن "يحصل المدققون على أدلة تدقيق كافية وملائمة لإثبات النتائج، والتوصل إلى استنتاجات استجابةً لأهداف وأسئلة التدقيق، وإصدار التوصيات" المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨.

ص) الحاجة إلى أن "يسعى المدققون إلى تقديم تقارير تدقيق تكون شاملة، ومقنعة، وفي الوقت المناسب، ومفهومة، ومتوازنة" المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٩.

ض) أن "يسعى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إلى إتاحة تقاريره على نطاق واسع، بما يتوافق مع ولايته" المعيار الدولي ٣٠٠: ٤١.

ط) أن "يسعى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إلى تقديم توصيات بناءً على ذلك إذا كان ذلك مناسباً ومسموحاً به ضمن تفويض الجهاز. المعيار الدولي ٣٠٠: ٤٠.

ظ) الحاجة إلى "متابعة نتائج وتوصيات التدقيق السابقة كلما كان ذلك مناسباً" المعيار الدولي ٣٠٠: ٤٢.

كما اعتمد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة سياسات وإجراءات توضح الكيفية التي اختار بها تنفيذ معايير التدقيق الخاصة به. مبدأ الإنساي ٣: ٢٠؛ المعيار الدولي ١٤٠: ١٩. وينبغي أن تغطي هذه السياسات والإجراءات المجالات التالية:

ط) تخطيط التدقيق، بما في ذلك اختيار موضوعات التدقيق. وينبغي أن تُصمَّم السياسات والإجراءات بما يضمن قيام المدققين بتحليل ودراسة موضوعات التدقيق المحتملة، والنظر في أهمية عمليات التدقيق المخطط لها وقابليتها للتدقيق وأثرها. كما ينبغي أن تسمح بقدر من المرونة في التخطيط. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٦ و ٣٧. انظر أيضًا المعيار الدولي ٣٠٠: ٨٩ و ٩٠.

ظ) العمليات التحليلية التي تمكّن المدققين من الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لإثبات النتائج والتوصل إلى استنتاجات استجابة لأهداف وأسئلة التدقيق. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨.

ع) شكل تقرير التدقيق، والذي ينبغي أن يتضمن معلومات عن هدف التدقيق، ومعايير، ومنهجيته، ومصادر البيانات، ونتائج التدقيق، والاستنتاجات، والتوصيات. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٩.

غ) توثيق التدقيق. وينبغي أن تُصمّم السياسات والإجراءات بما يضمن أن تكون "المعلومات كاملة ومفصلة بما يكفي لتمكين مدقق متمرس ليس له أي ارتباط سابق بعملية التدقيق من ان يحدد لاحقاً الأعمال التي تم تنفيذها من أجل التوصل إلى نتائج التدقيق واستنتاجاته وتوصياته" المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٤.

الدرجة = ٤: توفّر المعايير ب) و(ث) و(ش) و(غ)، بالإضافة إلى ما لا يقل عن خمسة عشر معياراً من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٣: توفّر المعيارين ب) و(ش)، بالإضافة إلى ما لا يقل عن اثني عشر معياراً من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٢: توفّر ما لا يقل عن عشرة معايير من المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = ١: توفّر ما لا يقل عن خمسة معايير من المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٠: عدم استيفاء شروط الحصول على الدرجة ١.

البعد (٢): إدارة فرق تدقيق الأداء والمهارات

المعيار الدولي ١٤٠
المعيار الدولي ٣٠٠

أنشأ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة نظاماً يضمن أن "يمتلك الأفراد في فريق التدقيق، مجتمعين، المعارف والمهارات والخبرات اللازمة لإتمام عملية التدقيق بنجاح".

المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٠٠: ٤١.

أ) "معرفة راسخة بتدقيق [الأداء]"، بما في ذلك فهم معايير التدقيق المطبقة. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٠.

ب) "معرفة راسخة ب (...) تصميم البحوث، ومناهج العلوم الاجتماعية، وأساليب التحقيق أو التقييم". المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٠.

ت) "معرفة راسخة بالمنظمات الحكومية والبرامج والوظائف الحكومية". المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٠.

ث) "نقاط قوة شخصية مثل المهارات التحليلية، ومهارات الكتابة، ومهارات التواصل". المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٠.

ج) القدرة والخبرة على ممارسة الحكم المهني. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣١.

ح) يضمن النظام تحديد المعارف والمهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ تدقيق الأداء. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

خ) يضمن النظام وجود خطوط إبلاغ واضحة وتوزيع محدد للمسؤوليات داخل فريق التدقيق. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

كما يوقّر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الدعم اللازم لمدقيقيه، بحسب الحاجة، من أجل تنفيذ معايير التدقيق المعتمدة وتطوير مهاراتهم المهنية (على سبيل المثال: من خلال أدلة التدقيق ومواد الإرشاد الأخرى، والتدريب المستمر أثناء العمل، وتعزيز التطوير المهني، وإتاحة الوصول إلى الخبراء و/أو المعلومات من مصادر خارجية).

(د) كيفية تطوير أهداف التدقيق وأسئلة التدقيق بما يرتبط بمبادئ الاقتصادية والكفاءة و/أو الفعالية. المعيار الدولي ٣٠٠: ٢٥.

(ذ) كيفية وضع معايير تدقيق مناسبة تتوافق مع أسئلة التدقيق وترتبط بمبادئ الاقتصادية والكفاءة والفعالية. المعيار الدولي ٣٠٠: ٢٧.

(ر) كيفية تصميم إجراءات التدقيق التي سيتم استخدامها لجمع أدلة تدقيق كافية وملائمة. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٧.

(ز) كيفية تطبيق أساليب مختلفة لجمع البيانات. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨. (مثل: التحليل الإحصائي، والاستبيانات، والمقابلات، وغيرها).

(س) كيفية تقييم أدلة التدقيق في ضوء أهداف التدقيق. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨.

(ش) كيفية إعداد تقارير تدقيق تكون شاملة، ومقنعة، ومفهومة، ومتوازنة. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٩.

(ص) كيفية صياغة توصيات قائمة على أسس سليمة وتضيف قيمة. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٣٠٠: ٤٠.

الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.

الدرجة = ٣: توفّر المعيار (أ) والمعايير (د) و (ذ)، إضافةً إلى ما لا يقل عن سبعة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٢: توفّر المعيار (أ) إضافةً إلى ما لا يقل عن خمسة من المعايير الأخرى المذكورة أعلاه.

الدرجة = ١: توفّر ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٠: عدم استيفاء شروط الحصول على الدرجة ١.

البعد (٣): إدارة الجودة في تدقيق الأداء

المعيار الدولي ١٤٠

المعيار الدولي ٣٠٠

(أ) "ينبغي أن تُسند سياسات وإجراءات إدارة الجودة لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المسؤوليات المتعلقة بالجودة وإدارة جودة كل عملية تدقيق على حدة، وأن تُعرّف هذه المسؤوليات". المعيار الدولي: ٣٦.

(ب) "ينبغي على المدققين تطبيق سياسات وإجراءات إدارة الجودة لضمان تنفيذ عمليات التدقيق بمستوى عالٍ ومتسق من الجودة. وينبغي أن تغطي إجراءات إدارة الجودة مسائل مثل التوجيه والمراجعة والإشراف على عملية التدقيق". المعيار الدولي ١٠٠: ٤٠.

(ج) ينبغي أن تغطي إجراءات إدارة الجودة "الحاجة إلى التشاور من أجل التوصل إلى قرارات بشأن المسائل الصعبة أو الخلافية". المعيار الدولي ١٠٠: ٤٠. (على سبيل المثال: إجراء التشاور بشأن المسائل الجوهرية، لاسيما الصعبة أو الخلافية، وتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها وتوثيقها عند الاقتضاء (...)) وعرض اختلافات الرأي على

المسؤولين في المستوى المناسب داخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، وتسويتها وتوثيقها بالشكل الملائم).
د) في حال قيام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء مراجعات جودة على مستوى عملية التدقيق: "يضع الجهاز سياسات وإجراءات تحدد ما إذا كانت مراجعة جودة عملية التدقيق، ومتى تكون، استجابةً مناسبة لمعالجة واحد أو أكثر من مخاطر الجودة". المعيار الدولي ١٤٠: ٥٦.
الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ٣: توفر ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه.
الدرجة = ٢: توفر ما لا يقل عن معيارين من المعايير المذكورة أعلاه.
الدرجة = ١: توفر معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه.
الدرجة = ٠: عدم استيفاء شروط الحصول على الدرجة ١.

المؤشر ١٣: عملية تدقيق الأداء

ينظر هذا المؤشر في كيفية تنفيذ عمليات تدقيق الأداء عمليًا. وهو يفحص على نحو منفصل مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ ومرحلة إعداد التقارير. وينبغي أن يتم احتساب درجة هذا المؤشر أساسًا بالاستناد إلى مراجعة عينة من ملفات تدقيق الأداء للسنة قيد التقييم. وقد يكون من المفيد أيضًا إجراء مقابلات مع فرق التدقيق التي نفذت هذه العمليات. وكقاعدة عامة، يجب توثيق متطلبات كل معيار حتى يُعتبر مستوفى (على سبيل المثال: في خطة التدقيق، أو في أوراق العمل، أو في تقرير التدقيق).

يرجى أيضًا الرجوع إلى الملحق ١ للاطلاع على تعريفات وشروحات المصطلحات الرئيسية.

العلاقة بتقييمات امتثال الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لمعايير التدقيق الواردة في المعايير الدولية (المستوى الرابع سابقًا)

من الممارسات الجيدة أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء مراجعات جودة لأعمال التدقيق الخاصة بها. وإذا أفادت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بأنها نفذت عمليات تدقيق أداء وفقًا للمعايير الدولية ٣٠٠٠-٣٨٩٩، فينبغي أن يكون لديها نظام يضمن امتثالها لمعايير التدقيق الواردة في هذه المعايير (انظر المعيار الدولي ١٠٠: ٧). ولتشجيع مثل هذه المراجعات، واستيعاب الحالات التي يكون فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة قد أجرى تقييمًا لامثاله لمعايير التدقيق الواردة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، فإن الحصول على الدرجة ٤ في مؤشرات عملية التدقيق ضمن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (المؤشرات 9 و 12 و 15) يتطلب أن يكون قد أُجري تقييم أو رصد مستقل لممارسة التدقيق لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة خلال السنوات الثلاث الماضية. ويجب أن يؤكد هذا التقييم امتثال الجهاز لمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على مستوى عملية التدقيق. (على سبيل المثال: مراجعة لمهام تدقيق مكتملة أجرتها جهة رصد مستقلة أو لجنة خاصة داخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة باستخدام أداة

المعهد الدولي لتنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المعنونة "أداة الرصد لتدقيق الحسابات المالية" ضمن دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو تقييم أجرته جهة خارجية).

أما إذا لم ينفذ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة عمليات التدقيق الخاصة به وفقاً لمعايير التدقيق الواردة في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (المستوى الرابع سابقاً)، وإنما استند في تدقيقه إلى معايير تتسق مع مبادئ تدقيق الأداء الواردة في المعيار الدولي ٣٠٠، فيمكن استخدام المعايير أدناه لتقييم واحتساب درجة عمليات تدقيق الأداء لدى الجهاز.

الأبعاد التي يتم تقييمها:

(١) تخطيط عمليات تدقيق الأداء

(٢) تنفيذ عمليات تدقيق الأداء

(٣) إعداد تقارير تدقيق الأداء

تحدد هذه الأبعاد معايير تدقيق الأداء الخاصة بالتخطيط والتنفيذ واستخلاص النتائج والابلاغ، كما وردت في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٣٠٠. وتشكل عينة ملفات التدقيق الأساس لتقييم المعايير ضمن كل بعد، ويرجى أيضاً الرجوع إلى مقدمة المجال ت

المراجع الأساسية	المؤشر ١٣ البعد ومعايير الحد الأدنى لدرجة البعد
	البعد (١): تخطيط عمليات تدقيق الأداء
المعيار الدولي ٣٠٠	أ) "يتم اكتساب معرفة جوهرية خاصة بالتدقيق [خاصة بالموضوع] ومعرفة منهجية قبل إطلاق التدقيق" (الدراسة التمهيديّة)". المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٧. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ٩٨.
المعيار الدولي ١٣٠	ب) "ينبغي على المدققين (...) تحليل موضوعات التدقيق المحتملة وإجراء البحوث لتحديد المخاطر والمشكلات". المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٦. ت) "ينبغي على المدققين مراعاة الأهمية النسبية في جميع مراحل عملية التدقيق. وينبغي التفكير ليس فقط في الجوانب المالية، بل أيضاً في الجوانب الاجتماعية والسياسية لموضوع التدقيق، بهدف تحقيق أكبر قيمة مضافة ممكنة". المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٣. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ٨٣. ث) "ينبغي على المدققين تحديد هدف تدقيق واضح ومحدد يرتبط بمبادئ الاقتصادية والكفاءة والفعالية". المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٥. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٥. ج) "يمكن صياغة أهداف التدقيق على شكل سؤال تدقيق عام يمكن تفصيله إلى أسئلة فرعية أكثر دقة". المعيار الدولي ٣٠٠: ٢٥. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٦-٣٧. ح) "ينبغي على المدققين اختيار منهج قائم على النتائج، أو قائم على المشكلات، أو قائم على الأنظمة، أو مزيج منها، بما يسهم في متانة تصميم التدقيق". المعيار الدولي

٣٠٠:٢٦. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠٠:٤٠. (إن منهج المراجعة يحدد طبيعة الفحص. وعادةً ما يتبع تدقيق الأداء أحد المناهج الثلاثة التالية: منهج قائم على الأنظمة؛ أو منهج قائم على النتائج؛ أو منهج قائم على المشكلات. المعيار الدولي ٣٠٠:٢٦).

(خ) "ينبغي على المدققين وضع معايير مناسبة تتوافق مع أسئلة التدقيق وترتبط بمبادئ الاقتصادية والكفاءة والفاعلية." المعيار الدولي ٣٠٠:٢٧. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠:٤٥.

(د) "ينبغي مناقشة المعايير مع الجهات الخاضعة للتدقيق، إلا أن المسؤولية النهائية عن اختيار المعايير المناسبة تقع على عاتق المدقق." المعيار الدولي ٣٠٠:٢٧. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠:٤٩.

(ذ) "عند تخطيط التدقيق، ينبغي على المدقق تصميم إجراءات التدقيق التي ستستخدم لجمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة." المعيار الدولي ٣٠٠:٣٧. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠:١٠١.

(ر) "عند تخطيط التدقيق، ينبغي على المدققين تقييم مخاطر الاحتيال." المعيار الدولي ٣٠٠:٣٧. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠:٧٣.

(ز) "ينبغي على المدققين تخطيط التدقيق بطريقة تسهم في تحقيق تدقيق عالي الجودة ينقذ بصورة اقتصادية وكفاءة وفعالة وفي الوقت المناسب، ووفقاً لمبادئ الإدارة الجيدة للمشروعات." المعيار الدولي ٣٠٠:٣٧. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠:٩٦.

(أي مع مراعاة التكلفة التقديرية للتدقيق والجداول الزمنية والمعالم الرئيسية للمشروع. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٣٠٠:٣٧).

(س) "ينبغي على المدققين تقييم ما إذا كانت الخبرة الخارجية مطلوبة، وفي أي مجالات، واتخاذ الترتيبات اللازمة." المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٣٠٠:٣٠. انظر أيضاً المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٣٠٠:٦٥.

(ش) "أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة نظام مُنشأ لضمان امتثال مدقيقه [وأي متعاقدين]، على مستوى عملية التدقيق، بمتطلبات الأخلاقيات التالية: النزاهة، والاستقلالية والموضوعية، والكفاءة، والسلوك المهني، والسرية، والشفافية." المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٣٠ (على سبيل المثال، من خلال تجنب العلاقات طويلة الأمد مع الجهة نفسها الخاضعة للتدقيق، واشتراط تقديم إقرارات مناسبة من الموظفين فيما يتعلق بالأخلاقيات والاستقلالية).

الدرجة = ٤: تم إجراء تقييم أو رصد مستقل لممارسة عمليات تدقيق الأداء في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد أكد التقييم امتثال الجهاز لمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الصلة على مستوى عملية التدقيق، والمتعلقة بهذا البُعد (بما في ذلك جميع المعايير المذكورة أعلاه). (على سبيل المثال، مراجعة مهام تدقيق مكتملة أُجريت

	<p>بواسطة وحدة رصد مستقلة أو لجنة خاصة داخل الجهاز باستخدام "أداة المتابعة للمراجعة المالية" الصادرة عن مبادرة التنمية ضمن دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو تقييم أجرته جهة خارجية).</p> <p>الدرجة = ٣: يتوافر ما لا يقل عن عشرة من المعايير المذكورة أعلاه.</p> <p>الدرجة = ٢: يتوافر ما لا يقل عن ستة من المعايير المذكورة أعلاه.</p> <p>الدرجة = ١: يتوافر ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه.</p> <p>الدرجة = ٠: لا تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.</p>
	<p>البُعد (٢): تنفيذ عمليات تدقيق الأداء</p>
<p>المعيار الدولي ٣٠٠</p>	<p>(أ) "ينبغي على المدققين الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لإثبات النتائج، والتوصل إلى استنتاجات استجابةً لأهداف وأسئلة التدقيق، و[عند الاقتضاء] إصدار توصيات." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ١٠٦.</p> <p>(ب) "ينبغي على المدقق تقييم الأدلة بهدف التوصل إلى نتائج التدقيق." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨.</p> <p>(ت) ينبغي على المدققين "دمج البيانات من مصادر مختلفة ومقارنتها (...)." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨.</p> <p>(ث) "استناداً إلى النتائج، ينبغي على المدقق ممارسة الحكم المهني للتوصل إلى استنتاج [يقدم] إجابات عن أسئلة التدقيق." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨.</p> <p>(ج) "ينبغي وضع أدلة التدقيق في سياقها، ومراعاة جميع الحجج ذات الصلة، والإيجابيات والسلبيات، ووجهات النظر المختلفة قبل استخلاص الاستنتاجات، مع إعادة صياغة أهداف وأسئلة التدقيق عند الحاجة." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨-٣٩. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ١١٢.</p> <p>(ح) "ينطوي تدقيق الأداء على سلسلة من العمليات التحليلية التي تتطور تدريجياً من خلال التفاعل المتبادل (...)." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨.</p> <p>(خ) "ينبغي الحفاظ على مستوى عالٍ من السلوك المهني طوال عملية التدقيق (...)." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣١. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ٧٥ (على سبيل المثال، ينبغي على المدققين العمل بصورة منهجية، وبالعبارة الواجبة والموضوعية. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣١).</p> <p>(د) "ينبغي على المدققين إدارة مخاطر التدقيق بصورة نشطة، وهي مخاطر التوصل إلى استنتاجات غير صحيحة أو غير مكتملة، أو تقديم معلومات غير متوازنة، أو الإخفاق في إضافة قيمة لمستخدمي التقارير." المعيار الدولي ٣٠٠: ٢٨. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ٥٢ (أي تحديد هذه المخاطر، وكذلك تدابير التخفيف منها، في وثائق التخطيط، والمتابعة النشطة لها أثناء تنفيذ التدقيق. المعيار الدولي ٣٠٠: ٢٨).</p> <p>(ذ) "ينبغي على المدققين مراعاة الأهمية النسبية في جميع مراحل عملية التدقيق. وينبغي التفكير ليس فقط في الجوانب المالية، بل أيضاً في الجوانب الاجتماعية والسياسية لموضوع التدقيق، بهدف تحقيق أكبر قيمة مضافة ممكنة." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٣. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ٨٣.</p>

	<p>ر) "ينبغي على المدققين الحفاظ على تواصل فعال ومناسب مع الجهات الخاضعة للتدقيق وأصحاب المصلحة ذوي الصلة طوال عملية التدقيق (...)." المعيار الدولي ٣٠٠: ٢٩. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ٥٥ (بما في ذلك إخطار الجهة الخاضعة للتدقيق بالجوانب الرئيسية للتدقيق، بما في ذلك هدف التدقيق، وأسئلة التدقيق، وموضوعها. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٣٠٠: ٢٩).</p> <p>ز) "ينبغي على المدققين توثيق أعمال التدقيق (...). وينبغي أن تكون المعلومات كاملة ومفصلة بدرجة كافية لتمكين مدقق ذي خبرة، ليست له أي صلة سابقة بالتدقيق، من تحديد الأعمال التي أنجزت لاحقاً من أجل التوصل إلى نتائج التدقيق واستنتاجاته وتوصياته." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٤ انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ٨٦.</p> <p>الدرجة = ٤: تم إجراء تقييم أو رصد مستقل لممارسة تدقيق الأداء في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد أكد التقييم امتثال الجهاز لمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الصلة على مستوى عملية التدقيق، والمتعلقة بهذا البعد (بما في ذلك جميع المعايير المذكورة أعلاه). (على سبيل المثال، مراجعة مهام تدقيق مكتملة أجريت بواسطة وحدة رصد مستقلة أو لجنة خاصة داخل الجهاز باستخدام "أداة المتابعة للتدقيق المالي" الصادرة عن مبادرة التنمية ضمن دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو تقييم أجرته جهة خارجية).</p> <p>الدرجة = ٣: يتوافر ما لا يقل عن ثمانية من المعايير المذكورة أعلاه.</p> <p>الدرجة = ٢: يتوافر ما لا يقل عن خمسة من المعايير المذكورة أعلاه.</p> <p>الدرجة = ١: يتوافر ما لا يقل عن معيارين من المعايير المذكورة أعلاه.</p> <p>الدرجة = ٠: لا تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.</p>
	<p>البُعد (٣): إعداد التقارير عن تدقيق الأداء</p>
<p>المعيار الدولي ٣٠٠</p>	<p>أ) "في تدقيق الأداء، يقدم المدققون تقاريرهم بشأن النتائج المتعلقة بالافتصاحية والكفاءة [في استخدام الموارد]، وبالفعالية التي تُحقَّق بها الأهداف." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٩. (ويلاحظ أن التقارير قد تختلف من حيث النطاق والطبيعة؛ فقد نُقِّم، على سبيل المثال، ما إذا كانت الموارد قد استُخدمت بطريقة سليمة، و/أو تُعلَّق على أثر السياسات والبرامج. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٩).</p> <p>ب) "ينبغي على المدققين السعي إلى تقديم تقارير تدقيق شاملة (...)." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٩. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ١١٦-١١٧. (أي أن تتضمن جميع المعلومات اللازمة لمعالجة هدف التدقيق وأسئلة التدقيق، وأن تكون مفصلة بالقدر الكافي لتوفير فهم لموضوع التدقيق ونتائجه واستنتاجاته. المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٩).</p> <p>ت) "ينبغي على المدققين السعي إلى تقديم تقارير تدقيق (...) مقنعة (...)." المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٩. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ١١٦ و ١١٨. (أي أن تكون منظمة منطقياً وتُظهر علاقة واضحة بين هدف التدقيق، ومعايير التدقيق، ونتائج التدقيق، واستنتاجاته، وتوصياته). المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨.</p>

ث) "ينبغي على المدققين السعي إلى تقديم تقارير تدقيق (...) مفهومة (...). "المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨. انظر أيضاً المعيار ٣٠٠: ١١٦ و ١٢٠ (أي أن تكون واضحة وموجزة قدر ما يسمح به موضوع التدقيق، ومصاغة بلغة لا تحتمل اللبس). المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨.

ج) "ينبغي على المدققين السعي إلى تقديم تقارير تدقيق (...) متوازنة. "المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨ انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ١٢٦ و ١٣١. (أي متوازنة من حيث المحتوى والنبرة، وأن تُعرض جميع الأدلة بصورة غير متحيزة). المعيار الدولي ٣٠٠: ١٣١.

ح) "ينبغي على المدققين مراعاة الأهمية النسبية في جميع مراحل عملية التدقيق. "المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٣. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ٨٣. (أي إدارة مخاطر إصدار نتائج أو تقارير تدقيق غير مناسبة أو منخفضة الأثر). المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٣.

خ) "ينبغي أن يتضمن التقرير معلومات عن (...) معايير التدقيق [ومصادرها]. "المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٩. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ١٢٢.

د) ينبغي أن يتضمن التقرير استنتاجات استجابةً لهدف التدقيق وأسئلته، (...) بحيث تُجيب بوضوح عن أسئلة التدقيق أو تشرح سبب عدم إمكانية ذلك. "المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٨ و ٣٩. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ١٢٤.

ذ) "إذا كان ذلك ذا صلة ومسموحاً به بموجب تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، فينبغي على المدققين السعي إلى تقديم توصيات بناءً على أن تسهم إسهاماً كبيراً في معالجة أوجه الضعف أو المشكلات التي حددها التدقيق. "المعيار الدولي للأجهزة العليا ٣٠٠: ٤٠. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ٣٩، والمعيار الدولي ٣٠٠: ١٢٦.

ر) "ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الإفصاح عن المعايير التي تطبقها عند إجراء عمليات التدقيق، وأن يكون هذا الإفصاح متاحاً لمستخدمي تقرير الجهاز. "المعيار الدولي ١٠٠: ٨. (ويمكن إدراج الإشارة إلى معايير التدقيق في تقرير التدقيق، أو أن يُبلغ بها الجهاز بصورة عامة تغطي نطاقاً محدداً من المهام). المعيار الدولي ٣٠٠: ٧.

ز) "ينبغي إتاحة الفرصة للجهات الخاضعة للتدقيق للتعليق على نتائج التدقيق واستنتاجاته وتوصياته قبل أن يُصدر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تقرير التدقيق. "المعيار الدولي ٣٠٠: ٢٩. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ١٢٩.

س) "ينبغي تحليل أي خلافات [مع الجهة الخاضعة للتدقيق] وتصحيح الأخطاء الوقائية. كما ينبغي توثيق فحص الملاحظات الواردة في أوراق العمل، بحيث يتم توثيق التعديلات التي أدخلت على مسودة تقرير التدقيق، أو أسباب عدم إدخال تلك التعديلات. "المعيار الدولي ٣٠٠: ٢٩. انظر أيضاً المعيار الدولي ٣٠٠: ١٣٠.

الدرجة = ٤: تم إجراء تقييم أو رصد مستقل لممارسة تدقيق الأداء في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد أكد التقييم امتثال الجهاز لمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات

الصلة على مستوى عملية التدقيق، والمتعلقة بهذا البُعد (بما في ذلك جميع المعايير المذكورة أعلاه). (على سبيل المثال، مراجعة مهام تدقيق مكتملة أُجريت بواسطة وحدة رصد مستقلة أو لجنة خاصة داخل الجهاز باستخدام "أداة المتابعة للتدقيق المالي" الصادرة عن مبادرة تنمية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ضمن دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو تقييم أجرته جهة خارجية).

الدرجة = ٣: يتوافر ما لا يقل عن تسعة من المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٢: يتوافر ما لا يقل عن ستة من المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = ١: يتوافر ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه.

الدرجة = ٠: لا تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١.

يرتبط هذا المؤشر بمخرجات تدقيق الأداء، بما في ذلك التقديم والنشر في الوقت المناسب لتقارير تدقيق الأداء، ومتابعة نتائج التدقيق.

(١) **التقديم في الوقت المناسب لنتائج تدقيق الأداء:** ينبغي تقديم تقارير تدقيق الأداء إلى الجهة المختصة في الوقت المناسب. ويقصد بالتقديم إرسال/تسليم التقرير النهائي للتدقيق إلى الجهة التي ستكون مسؤولة عن النظر في التقرير واتخاذ الإجراء المناسب. في العديد من البلدان، تُقدّم تقارير تدقيق الأداء إلى السلطة التشريعية بوصفها الجهة المستلمة الرسمية، مع مشاركة نسخ منها مع أصحاب المصلحة الآخرين لغرض الإحاطة. ويُعد تقرير التدقيق مكتملاً عندما يوافق عليه صانع القرار/صنّاع القرار في الجهاز الأعلى للرقابة (مثل رئيس الجهاز).

(٢) **النشر في الوقت المناسب لتقارير تدقيق الأداء:** ينبغي للأجهزة العليا للرقابة أن تسعى إلى إتاحة تقارير تدقيق الأداء على نطاق واسع، بما في ذلك لعامة الجمهور (المعيار الدولي ٤١: ٣٠٠) وقد تتمكن الأجهزة العليا للرقابة من نشر تقارير التدقيق على مواقعها الإلكترونية وبنسخ ورقية أو كلاهما. وغالباً ما يحدد التشريع الوطني المرحلة التي يُسمح فيها للجهاز الأعلى للرقابة بنشر تقرير التدقيق (على سبيل المثال، فقط بعد تقديم التقرير إلى السلطة التشريعية).

(٣) **المتابعة بشأن تنفيذ ملاحظات وتوصيات تدقيق الأداء:** تشير المتابعة إلى ما يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة نفسه لتتبع الملاحظات والتوصيات التي قدمها، وكيف يفحص ما قامت به الجهات الخاضعة للتدقيق أو الأطراف المسؤولة الأخرى لمعالجتها (المعيار الدولي ٣٠٠: ٤٢). وينظر هذا البعد في متابعة نتائج تدقيق الأداء. وفي بعض البلدان، تُصدر السلطة التشريعية (مثل لجنة دائمة كلجنة الحسابات العامة، أو جلسة عامة للبرلمان) توصيات إضافية إلى الحكومة أو الجهات الخاضعة للتدقيق استناداً إلى عمليات تدقيق الجهاز الأعلى للرقابة. وفي مثل هذه السياقات، قد يركز الجهاز الأعلى للرقابة نشاط المتابعة على توصيات السلطة التشريعية.

منهج التقييم المقترح

يمكن أن يستند تقييم هذا المؤشر إلى معلومات من نظام معلومات الإدارة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة. وبدلاً من ذلك، يمكن استخدام معلومات من مراجعات ضمان الجودة أو مراجعة عينة من عمليات تدقيق الأداء.

الأبعاد المطلوب تقييمها:

- (١) تقديم تقارير تدقيق الأداء في الوقت المناسب
- (٢) نشر تقارير تدقيق الأداء في الوقت المناسب
- (٣) متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لتنفيذ ملاحظات وتوصيات تدقيق الأداء

المراجع الاساسية	المؤشر ١٤ - البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	البُعد (١): تقديم تقارير تدقيق الأداء في الوقت المناسب
مبادئ الانتوساي ٢٠	الدرجة = ٤: تقدم كافة تقارير تدقيق الأداء إلى الجهة المختصة (السلطة التشريعية والجهة الخاضعة للتدقيق والوزارة المعنية أو أحدهم) خلال 15 يوماً من تاريخ اكمال اعمال التدقيق (أو ضمن الإطار الزمني المحدد قانوناً أو المتفق عليه، إن وُجد). مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٨ فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

	<p>الدرجة = ٣: تقدم كافة تقارير تدقيق الاداء إلى الجهات المختصة (السلطة التشريعية والجهة الخاضعة للتدقيق والوزارة المعنية او أحدهم) خلال ٣٠ يوم من تاريخ اكمال أعمال تدقيق (أو ضمن الإطار الزمني المحدد قانوناً أو المتفق عليه، إن وجد). مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٨ فريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.</p> <p>الدرجة = ٢: تقدم ٧٥٪ على الأقل من تقارير تدقيق الاداء إلى الجهات المختصة (السلطة التشريعية والجهة الخاضعة للتدقيق والوزارة المعنية او احدهم) خلال ٤٥ يوم من تاريخ اكمال أعمال تدقيق (أو ضمن الإطار الزمني المحدد قانوناً أو المتفق عليه المحدد، إن وجد) مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٨ فريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.</p> <p>الدرجة = ١: تقدم ٥٠٪ على الأقل من تقارير تدقيق الاداء إلى الجهات المختصة (السلطة التشريعية والجهة الخاضعة للتدقيق والوزارة المعنية او أحدهم) خلال ٦٠ يوماً من تاريخ اكمال أعمال تدقيق (أو ضمن الإطار الزمني المحدد قانوناً أو المتفق عليه، إن وجد) مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٨ فريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.</p> <p>الدرجة = ٠: تقدم أقل من ٥٠٪ من تقارير رقابة الاداء إلى الجهات المختصة (السلطة التشريعية والجهة الخاضعة للتدقيق والوزارة المعنية او أحدهم) خلال ٦٠ يوم من تاريخ اكمال أعمال تدقيق (أو ضمن الإطار الزمني المحدد قانوناً أو المتفق عليه، إن وجد)، مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٨ فريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.</p>
	<p>البعد (٢) نشر تقارير تدقيق الاداء في الوقت المناسب</p>
<p>مبادئ الانتوساي- ٢٠</p>	<p>الدرجة = ٤: ما لم تحظر ذلك السلطة التشريعية، ينشر الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة كافة تقارير تدقيق الاداء الخاصة به خلال ١٥ يوماً بعد السماح له بنشرها. مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٨ فريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.</p> <p>الدرجة = ٣: ما لم تحظر ذلك السلطة التشريعية، ينشر الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة كافة تقارير تدقيق الاداء الخاصة به خلال ٣٠ يوماً بعد السماح له بنشرها. مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٨ فريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.</p> <p>الدرجة = ٢: ما لم تحظر ذلك السلطة التشريعية، ينشر الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة ٧٥٪ على الأقل من تقارير تدقيق الاداء الخاصة به خلال ٦٠ يوماً بعد السماح له بنشرها. مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٨ فريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.</p> <p>الدرجة = ١: ما لم تحظر ذلك السلطة التشريعية، ينشر الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة ٥٠٪ على الأقل من تقارير تدقيق الاداء الخاصة به خلال ٦٠ يوماً بعد</p>

	<p>السماح له بنشرها. مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٨ فريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.</p> <p>الدرجة = ٠: ما لم تحظر ذلك السلطة التشريعية، ينشر الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة ٥٠٪ على الأقل من تقارير تدقيق الاداء الخاصة به خلال ٦٠ يوما بعد السماح له بنشرها. مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٨ فريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.</p>
	<p>البعد (٣) متابعة الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة لتنفيذ ملاحظات وتوصيات تدقيق الاداء</p>
<p>مبدأ الانتوساي ١٠ مبادئ الانتوساي ٢٠ المعيار الدولي ١٠٠ المعيار الدولي ٣٠٠</p>	<p>أ) على المدققين متابعة نتائج التدقيق السابقة والتوصيات متى كان ذلك مناسباً المعيار الدولي ٣٠٠:٤٢ كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي ٣٠٠:١٣٦.</p> <p>ب) لا تقتصر المتابعة على تنفيذ التوصيات وإنما تركز على ما إذا كانت الجهة الخاضعة للتدقيق قد عالجت المشكلات بشكل كافي وصحت الوضع الاساسي بعد فترة زمنية معقولة. المعيار الدولي ٣٠٠:٤٢ كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي ٣٠٠:١٣٩.</p> <p>ت) وإن أمكن، تتضمن تقارير المتابعة (...) الاستنتاجات والاثار المترتبة على جميع الإجراءات التصحيحية المعنية). المعيار الدولي ٣٠٠:٤٢ كذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي ٣٠٠:١٣٦</p> <p>ث) تسمح إجراءات متابعة الجهاز الاعلى للرقابة للجهاز الخاضعة للتدقيق بتقديم أي معلومات بشأن الإجراءات التصحيحية المتخذة أو لماذا لا يتم اتخاذ إجراءات صحيحة". مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٣</p> <p>ج) يلزم رفع تقارير المتابعة بالشكل المناسب من أجل تقديم ملاحظات إلى السلطة التشريعية) (...). المعيار الدولي ٣٠٠:٤٣ كذلك يرجى الرجوع إلى مبدأ الانتوساي ٧:١٠ والمعيار الدولي ١٣٦:٣٠٠.</p> <p>ح) يمكن إعداد تقارير نتائج المتابعة بصورة منفردة أو كتقرير موحد قد يشمل بدوره تحليل عمليات رقابة مختلفة وربما يبرز الاتجاهات والموضوعات المشتركة في عدد من مجالات إعداد التقارير . المعيار الدولي ٣٠٠:٤٢.</p> <p>خ) وضع الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة ممارسة لتقييم الأهمية النسبية وأهمية تحديد المشكلات المحددة من أجل تحديد إذا ما كانت المتابعة تحتاج إلى أعمال تدقيق إضافية أم لا. فريق عمل إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمعايير الدولية ١٠٠ : ٤٣ و ٣٠٠ : ٣٣ و ٣٢٠٠ : ١٥٣-١٥٢</p> <p>الدرجة = ٤: كافة المعايير سالفه الذكر متوفرة.</p> <p>الدرجة = ٣: خمسة معايير من المعايير سالفه الذكر متوفرة.</p> <p>الدرجة = ٢: ثلاثة معايير من المعايير سالفه الذكر متوفرة</p> <p>الدرجة = ١: معيار واحد من المعايير سالفه الذكر متوفر</p> <p>الدرجة = ٠: الشروط اللازمة للتقييم بدرجة (١) غير متوفرة.</p>

مقدمة عن تدقيق الامتثال

"إن الهدف من تدقيق الامتثال هو تمكين الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من تقييم مدى التزام أنشطة مؤسسات القطاع العام للصلاحيات المعمول بها). المعيار الدولي ٤٠٠: ١٣.

تدقيق الامتثال هو التقييم المستقل لمدى التزام موضوع معين بالصلاحيات المعمول بها باعتبارها معايير، وتنفذ مهمات تدقيق الامتثال بتقييم مدى التزام الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات من جميع جوانبها ذات الاهمية النسبية، بالصلاحيات المعمول بها في عمل الجهة الخاضعة للتدقيق. المعيار الدولي ٤٠٠: ١٢.

وقد يضم تدقيق الامتثال تقييم كلا من الامتثال بالمعايير الرسمية النظامية أو المبادئ العامة التي تحكم الادارة المالية السليمة وسلوك الموظفين، وبينما تشكل النظامية محط التركيز الرئيسي لتدقيق الامتثال، فقد يكون الانضباط وثيق الصلة بالموضوع كذلك نظراً لسياق القطاع العام حيث توجد توقعات معينة بخصوص ادارة المالية السليمة وسلوك الموظفين الحكوميين. المعيار الدولي ٤٠٠: ١٣.

وقد تشمل "الصلاحيات القواعد والقوانين والانظمة والقرارات المتعلقة بالموازنة والسياسة والقواعد المقررة والشروط المتفق عليها والمبادئ العامة التي تحكم الادارة المالية السليمة للقطاع العام وسلوك الموظفين الحكوميين. المعيار الدولي ٤٠٠: ٢٩.

يزود المعيار الدولي ٤٠٠ "مبادئ تدقيق الامتثال" الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالأساس اللازم لاعتماد أو وضع المعايير والارشادات في عملية تدقيق الامتثال. ويمكن استخدام المبادئ الواردة في المعيار الدولي ٤٠٠ بطرق ثلاث هي:

- كأساس لوضع المعايير
- كأساس الاعتماد لمعايير وطنية متوافقة.
- كأساس اعتماد معايير تدقيق الامتثال كمعايير رسمية. المعيار الدولي ٤٠٠: ٥

كيفية تحديد إذا كان هذا النشاط هو تدقيق امتثال

على المُقيّم أن ينظر فيما إذا كان أي نوع من أعمال التدقيق التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يُعدّ تدقيق امتثال. وتتمثل السمة الأساسية لتدقيق الامتثال، كما هو معرّف في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية ٤٠٠، في تقييم ما إذا كان موضوع التدقيق ملتزماً، من جميع الجوانب الجوهرية، بالسلطات التي تحكم الجهة الخاضعة للتدقيق. وعلى الرغم من أن تدقيق الامتثال يُنفذ أحياناً كنشاط تدقيق مستقل، إلا أنه من الشائع أيضاً تنفيذه بالاقتران مع التدقيق المالي، وهو النهج المعروف بتدقيق الانتظام، وكذلك إدماج عناصر من تدقيق الامتثال ضمن عمليات تدقيق الأداء. وعند التخطيط لتقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية، ينبغي على المُقيّمين النظر في أنسب مصادر المعلومات لتقييم مؤشرات تدقيق الامتثال. وقد يتطلب ذلك الجمع بين الأدلة المستمدة من أنواع مختلفة من أعمال التدقيق التي تتضمن عناصر لتدقيق الامتثال.

وفي العديد من الدول، تصدر الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقرير بشأن تنفيذ الموازنة أو قانون الموازنة، وهو يختلف عن التدقيق المالي التي تجرى بناء على متطلبات المعيار الدولي ٢٠٠، حيث سيحتاج المقيمون إلى تحديد إذا كانت مؤشرات التدقيق المالي ٩ و ١٠ و ١١ متبعة أم أن تقرير الجهاز الاعلى للرقابة المالية بشأن تنفيذ الموازنة يلزم تقييمها بموجب خصائص تدقيق الامتثال. لذا يرجى الرجوع إلى مقدمة التدقيق المالي من أجل الحصول على إرشادات أكثر في هذا الشأن.

وفي بعض الدول، قد تمنح السلطة التشريعية الحكومة ابراء ذمة عن السنة المالية محل المراجعة على أساس تقرير تنفيذ الموازنة هذا، وبراء الذمة هذا يعتبر عامل سياسي بشأن التدقيق الخارجي على تنفيذ الموازنة. وفي حال وجود مخالفات أو عدم امتثال جوهري، تنص بعض الأطر القانونية على تأجيل منح الإبراء، حيث تُمنح السلطة التنفيذية (أو الجهة المعنية تحديداً) فترة زمنية معينة لتقديم معلومات حول الإجراءات ذات الصلة. وبعد انقضاء هذه الفترة، أو - حيثما ينطبق - مباشرةً في حال وقوع مثل هذه المخالفات، يجوز للسلطة التشريعية اتخاذ إجراءات إضافية لفرض الامتثال لقوانين الموازنة واللوائح الأخرى.

المؤشر ١٥: معايير تدقيق الامتثال وإدارة الجودة

يختص هذا المؤشر بالمبادئ الأساسية لتدقيق الامتثال، حيث يبحث المؤشر 15 في أسس ممارسة تدقيق الامتثال، وهذا يتضمن معايير التدقيق والمواد الاسترشادية وكذلك أعمال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لضمان جودة تدقيق الامتثال. يتم تقييم الانظمة الشاملة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لضمان الجودة في مؤشرات ادارة الجودة في المؤشر 4 وتعيين طاقم العمل وتدريبهم في مجالات التدقيق ذات الصلة ضمن المؤشرين ٢٢ و ٢٣. يقيس المجال (ب)، المؤشر 4 الفقرتان (3) و(4)، إدارة الجودة على المستوى المؤسسي كما هو موضح في المعيار الدولي 140 الخاص بإدارة الجودة في الأجهزة العليا للرقابة المالية. وعلى الرغم من أن إدارة الجودة على مستوى مهمة التدقيق يجب أن تكون مدمجة ضمن النظام الشامل لإدارة الجودة.

الإبعاد التي سيتم تقييمها

- (1) معايير وسياسات تدقيق الامتثال
- (2) إدارة فريق عمل تدقيق الامتثال ومهاراتهم
- (3) ادارة الجودة في تدقيق الامتثال

(1) معايير وسياسات تدقيق الامتثال: يفحص هذا البعد مدى اتساق معايير التدقيق التي يعتمدها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مع المبادئ الأساسية لتدقيق الامتثال كما وردت في المعيار الدولي ٤٠٠. كما ينظر فيما إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة سياسات وإجراءات تُفسّر هذه المعايير في سياق الجهاز نفسه. وقد تُرد مثل هذه السياسات والإجراءات في وثائق مختلفة، مثل أدلة التدقيق، وينبغي أن تكون موثقة كتابةً.

(2) إدارة فريق تدقيق الامتثال ومهاراتهم: يبحث هذا البعد ما إذا كانت الاجهزة العليا للرقابة قد وضعت نظاماً لضمان أن جميع أعضاء فريق تدقيق الامتثال يتمتعوا بالمهارات والخبرات اللازمة. أيضا يبحث البعد فيما إذا كان الجهاز الاعلى للرقابة يوفر الدعم لمدقيقه في تنفيذ أعمال تدقيق الامتثال. ومن أجل تقييم هذا البعد يمكن للمقيمين الاطلاع على سياسات وإجراءات الجهاز الخاصة بتشكيل فرق التدقيق، وكذلك على مواد الإرشاد وغيرها من أوجه الدعم المقدمة. وللتحقق من أن فرق التدقيق تُشكّل وفقاً لسياسات وإجراءات الجهاز، قد يقوم المقيّمون بمراجعة وثائق التخطيط لعينة من عمليات التدقيق.

(3) إدارة الجودة في تدقيق الامتثال: يفحص هذا البعد كيفية تطبيق تدابير الجودة الخاصة بتدقيق الامتثال عملياً، كما يتضح من خلال مراجعة ملفات التدقيق. وتشير إدارة جودة عملية التدقيق إلى مجموع التدابير المتخذة لضمان الجودة العالية لكل منتج تدقيقي، ويتم تنفيذها كجزء متكامل من عملية التدقيق. وينبغي أن تتوافق سياسات وإجراءات إدارة الجودة لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مع المعايير المهنية، بهدف ضمان تنفيذ عمليات التدقيق بمستوى عالٍ ومتسق من الجودة. كما يجب أن تهدف هذه التدابير إلى التأكد من أن عملية التدقيق تتوافق مع المعايير المعمول بها، وأن تقرير التدقيق أو الخلاصة أو الرأي الصادر مناسب للظروف القائمة. المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٤. وينبغي أن تشمل إجراءات إدارة الجودة مسائل مثل توجيه عملية التدقيق ومراجعتها والإشراف عليها (المعيار الدولي ١٠٠: ٤٠)، وكذلك الحاجة إلى التشاور من أجل التوصل إلى قرارات بشأن المسائل الصعبة أو الخلافية. " يتحمل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المسؤولية النهائية عن نظام إدارة الجودة" المعيار الدولي ١٤٠: ٢١ (أي أنه " لتشغيل نظام إدارة الجودة، يجوز لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إسناد مسؤوليات للأفراد فيما يتعلق بالنظام ومحاسبتهم على الطريقة التي يمارسون بها تلك المسؤوليات " (...). المعيار الدولي ١٤٠: ٢٦. وقد يشارك عدة أفراد في إدارة الجودة، وفي مراحل مختلفة من عملية التدقيق. وغالباً ما يكون لمديري الخطوط الإدارية وقادة فرق التدقيق دورٌ رئيسي في هذا المجال، حيث يقومون بمراجعة مسودات الخطط وأعمال التدقيق، ومسودة التقرير قبل الانتهاء النهائي من عملية التدقيق. ويُرجى ملاحظة أن نظام إدارة الجودة لدى

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة على المستوى المؤسسي يتم قياسه في موضع آخر من الإطار (المؤشر ٤ (٣) و(٤)).

المراجع الاساسية	المؤشر ١٥ البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
المعيار الدولي ٤٠٠	<p>البعد (١) معايير وسياسات تدقيق الامتثال</p> <p>وضعت الأجهزة العليا للرقابة <u>معايير تدقيق وطنية</u> تتماشى مع المعيار الدولي ٤٠٠ أو اعتمدت معيار تدقيق الامتثال (المعيار الدولي ٤٠٠٠) كمعايير رسمية (المعيار الدولي ٤٠٠:٥). يمكن اعتبار اعتماد المعايير متسقة مع المعيار الدولي ٤٠٠ مستوفياً لجميع المعايير التالية:</p> <p>أ- "(...) <u>العناصر ذات الصلة</u> بتدقيق الامتثال (...) يجب على المدقق تحديدها قبل البدء بالتدقيق" المعيار الدولي ٢٧:٤٠٠ (بمعنى تحديد السلطات المعمول بها والتي تغطي النظامية والملائمة والمتطلبات والموضوع والمستخدمين المستهدفين من التقرير ومستوى الضمان الذي يتم تقديمه وما إذا كان محدوداً أو معقولاً) المعيار الدولي ٤٠٠:٢٨-٤١.</p> <p>ب- "يجب على المدققين مراعاة <u>مخاطر التدقيق</u> طول عملية التدقيق" المعيار الدولي ٤٠٠:٤٦ (بمعنى أن يلتزم المدقق باعتبار الأبعاد المختلفة لمخاطر التدقيق وهي المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة و مخاطر الاكتشاف). المعيار الدولي ٤٠٠:٤٦</p> <p>ت- "يجب على المدققين مراعاة الأهمية النسبية طوال عملية التدقيق" المعيار الدولي ٤٠٠:٤٧ (بمعنى مراعاة <u>الأهمية النسبية</u> من خلال القيمة والطبيعة والسياق). راجع أيضاً المعيار الدولي ٤٠٠:٩٤-٩٩.</p> <p>ث- "يجب على المدققين إعداد <u>الوثائق الكافية</u> للتدقيق. المعيار الدولي ٤٠٠:٤٨</p> <p>ج- "يجب على المدققين المحافظة على <u>تواصل</u> فاعل طوال عملية التدقيق. المعيار الدولي ٤٠٠:٤٩</p> <p>ح- "يجب على المدققين تحديد موضوع التدقيق و<u>المعايير المناسبة</u>. المعيار الدولي ٤٠٠:٥١</p> <p>خ- "يجب على المدققين تحديد <u>نطاق التدقيق</u>. المعيار الدولي ٤٠٠:٥٠</p> <p>د- "يجب على المدققين فهم <u>الجهة الخاضعة</u> للتدقيق في ضوء الصلاحيات المعنية. المعيار الدولي ٤٠٠:٥٢</p> <p>ذ- "يجب على المدققين فهم <u>بيئة الرقابة</u> واعمال الرقابة الداخلية المعنية. المعيار الدولي ٤٠٠:٥٣</p> <p>ر- "يجب على المدققين إجراء <u>تقييم للمخاطر</u>. المعيار الدولي ٤٠٠:٥٤ (وهذا يعني تحديد طبيعة ووقت ومدى إجراءات التدقيق). راجع كذلك المعيار الدولي ٤٠٠:١٢٠</p> <p>ز- "يجب على المدققين مراعاة <u>مخاطر الاحتيال</u>. المعيار الدولي ٤٠٠:٥٥</p>

س- "يجب على المدققين (تخطيط عملية التدقيق) ووضع استراتيجية وخطة التدقيق". المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٦.

ش- "يجب على المدققين جمع أدلة تدقيق مناسبة وكافية لتغطية نطاق التدقيق". المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٧

ص- "يجب على المدققين تقييم إذا ما كان قد تم الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة وأن يتوصلوا إلى استنتاجات ملائمة. المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٨

ض- "يجب على المدققين إعداد تقرير تحريري يستند إلى مبادئ الاكتمال والتوقيت المناسب، ومبدأ المواجهة (الإجراء التناقضي). المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٩ كذلك راجع المعيار الدولي ١٥٨: ٤٠٠.

وقد اعتمد الجهاز الاعلى للرقابة السياسات والإجراءات بشأن كيفية اختيار كيفية تطبيق معايير التدقيق، والتي يلزم ان تغطي ما يلي:

ط - "تحديد الأهمية النسبية (من خلال) الحكم المهني (القائم على) تفسير المدقق لحاجات المستخدمين (... من حيث القيمة (...). والسماح المتأصلة (طبيعة) عنصر ونظراً للسياق الذي تقع فيه. المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٧.

ظ- متطلبات توثيق التدقيق، وذلك لضمان أن "المدقق يلتزم بإعداد وثائق التدقيق ذات الصلة قبل إصدار تقرير التدقيق أو تقرير المدقق، ويلزم الاحتفاظ بالتوثيق لفترة زمنية مناسبة. المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٨

ع- تحديد طبيعة ووقت ومدى إجراءات التدقيق التي سيتم تنفيذها:
• في ضوء معايير التدقيق ونطاقه وسماح الجهات الخاضعة للتدقيق ونتائج تقييم المخاطر. المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٤

• وذلك لغرض جمع أدلة التدقيق المناسبة والكافية. المعيار الدولي 400: ٥٧
• ومن أجل تقييم مدى كفاية ومناسبة أدلة التدقيق من أجل تقليل مخاطر التدقيق إلى أقل مستوى مقبول وهذا يتضمن مراعاة الأهمية النسبية ومستوى ضمان التدقيق. المعيار الدولي 400: ٥٨ (ان كان ضروريا تضمين منهجية لحساب الحد الأدنى لحجم العينة المخطط لها من أجل تحديد الأهمية النسبية وتقييم المخاطر ومستوى الضمان وفقا لنموذج التدقيق الاساسي).

الدرجة =٤: المعايير (ب) و(ت) و (ص) و(ض) إلى جانب ما لا يقل عن اثني عشر معيار آخر من المعايير سالفه الذكر متوفرة

الدرجة =٣: المعايير (ب) و(ت) و (ص) و(ض) إلى جانب ما لا يقل عن ثمانية معايير أخرى من المعايير سالفه الذكر متوفرة

الدرجة =٢: المعايير (ب) و (ت) إلى جانب ما لا يقل عن ستة معايير من المعايير سالفه الذكر متوفرة

الدرجة =١: المعيار (ب) إلى جانب ما لا يقل عن ثلاثة معايير من المعايير سالفه الذكر متوفرة

الدرجة =٠: الشروط اللازمة للتقييم بدرجة (١) غير متوفرة.

البعد (٢) إدارة فريق تدقيق الامتثال ومهارتهم

المعيار الدولي ٤٠٠
المعيار الدولي ١٤٠

أنشأ الجهاز الأعلى للرقابة نظامًا يضمن أن «يملك أفراد فريق التدقيق، مجتمعين، المعارف والمهارات والخبرات اللازمة لإتمام عملية التدقيق بنجاح». المعيار الدولي ٤١: ١٠٠.

أ- الفهم والخبرة العملية لنوع التدقيق الذي سيتم إجراءه.

ب- فهم المعايير المطبقة والصلاحيات.

ت- فهم عمليات الجهة الخاضعة للتدقيق.

ث- القدرة والخبرة في ممارسة الحكم المهني.

ويضمن النظام:

ج- تحديد المعرفة والمهارات والخبرة المطلوبة لإجراء تدقيق الامتثال. (فريق عمل إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة.

ح- في حالة الاستعانة بخبراء خارجيين، فإنه يتم تقييم ما إذا كانوا يتمتعوا بالكفاءة والإمكانية والموضوعية اللازمة. (فريق عمل إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة).

خ- هناك أطر واضحة لأعداد التقارير وتحديد المسؤوليات داخل فريق العمل (فريق عمل إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة).

كذلك يقدم الجهاز الأعلى للرقابة الدعم اللازم لمدقيقه فيما يلي: (على سبيل المثال، في شكل أدلة التدقيق وغيرها من المواد الإرشادية، والتدريب المستمر أثناء العمل، وتعزيز التطوير المهني، والوصول إلى الخبراء والمعلومات أو كلاهما من مصادر خارجية.)

د- تحديد الصلاحيات المعمول بها بناءً على " المعايير الرسمية كالتشريعات المخوّلة واللوائح الصادرة بموجب التشريعات الحاكمة، وغيرها من القوانين واللوائح والاتفاقيات ذات الصلة بما في ذلك قوانين الموازنة (النظامية) " و "في غياب المعايير الرسمية أو وجود أوجه قصور واضحة في التشريع (...). فالمبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة في القطاع العام وسلوك الموظفين الحكوميين (الانضباط). المعيار الدولي ٤٠٠: ٣٢

ذ- "تحديد المعايير المناسبة لتوفر أساس لتقييم أدلة التدقيق والوصول إلى نتائج التدقيق واستنتاجاتها. المعيار الدولي ٤٠٠: ٥١.

ر- تحديد العناصر المرتبطة بمستوى التأكيد الذي يتم تقديمه (بمعنى التأكيد المعقول أو

المحدود والتأكيد. المعيار الدولي ٤٠٠: ٤١.

ز- مراعاة "الإبعاد الثلاث المختلفة لمخاطر التدقيق: الخطر المتأصل ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف. المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٦.

س- فهم " بيئة الرقابة واعمال الرقابة الداخلية المعنية " وتقييم " مخاطر قصور هذه النظم عن منع أو اكتشاف حالات عدم امتثال ذات أهمية جوهرية ". المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٣.

	<p>ش- ويتضمن "عوامل مخاطر الاحتيايل في تقييم للمخاطر" وممارسة " العناية المهنية اللازمة والحذر" في حال مصادفة حالات عدم الامتثال التي قد تشير إلى الاحتيايل ٤٠٠ : ٥٥.</p> <p>ص- تحديد " طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي يجب تنفيذها. المعيار الدولي ٤٠٠ : ٥٤ وفي ضوء معايير الجهة الخاضعة للتدقيق ونطاقها وسماتها. المعيار الدولي ٤٠٠ : ٥٤ و"تحديد المخاطر وتأثيرها على إجراءات التدقيق". المعيار الدولي ٤٠٠ : ٥٤.</p> <p>ض- وضع "استراتيجية تدقيق وخطة تدقيق". المعيار الدولي ٤٠٠ : ٥٦</p> <p>ظ - جمع "أدلة التدقيق الكافية والمناسبة من أجل أن توفر أساس الاستنتاجات أو الآراء وتغطي جودة الأدلة ومدى صلتها ودرجة موثوقيتها وكيف "تتأثر إمكانية الاعتماد على الأدلة بمصدرها وطبيعتها وتعتمد على الظروف المحددة التي تم خلالها الحصول عليها" وكذلك الحاجة إلى " مجموعة متنوعة من إجراءات جمع الأدلة ذات الطبيعة الكمية أو النوعية". المعيار الدولي ٤٠٠ : ٥٧.</p> <p>ط- إعداد تقرير تحريبي بشكل مناسب ومن ثم " يلزم أن يكون التقرير كاملاً وصحيحاً وموضوعياً ومقنعاً بأقصى قدر من الوضوح والاختصار يسمح بهم موضوع التدقيق". المعيار الدولي ٤٠٠ : ٥٩.</p> <p>الدرجة =٤: المعايير (أ) و (ج) و (ض) إلى جانب ما لا يقل عن ثلاثة عشر معيار آخر من المعايير سالفة الذكر متوفرة.</p> <p>الدرجة =٣: المعايير (أ) و (ج) و (ض) إلى جانب ما لا يقل عن تسعة معايير أخرى من المعايير سالفة الذكر. متوفرة</p> <p>الدرجة =٢: المعيارين (أ) و (ج) إلى جانب ما لا يقل عن ستة معايير أخرى من المعايير سالفة الذكر متوفرة</p> <p>الدرجة =١: على الأقل أربعة معايير من المعايير سالفة الذكر متوفرة</p> <p>الدرجة =٠: الشروط اللازمة للتقييم بدرجة (١) غير متوفرة</p>
<p>المعيار الدولي ١٤٠</p> <p>المعيار الدولي ٤٠٠</p>	<p>البعد (٣) ادارة الجودة في تدقيق الامتثال</p> <p>أ) "ينبغي أن تُسند سياسات وإجراءات إدارة الجودة لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وأن تُحدّد، المسؤوليات المتعلقة بالجودة وإدارة الجودة لكل عملية تدقيق على حدة". المعيار الدولي ١٠٠ : ٣٦</p> <p>ب) "ينبغي على المدققين تطبيق سياسات وإجراءات إدارة الجودة لضمان تنفيذ عمليات التدقيق بمستوى عالٍ من الجودة وبصورة متسقة. كما ينبغي أن تغطي إجراءات إدارة الجودة مسائل مثل توجيه عملية التدقيق ومراجعتها والإشراف عليها". المعيار الدولي ١٠٠ : ٤٠</p> <p>ج) ينبغي أن تشمل إجراءات إدارة الجودة... ضرورة التشاور للتوصل إلى قرارات بشأن المسائل الصعبة أو الخلافية. المعيار الدولي ١٠٠ : ٤٠ (على سبيل المثال، يتم التشاور بشأن المسائل الهامة، لا سيما المسائل الصعبة أو الخلافية، ويتم تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها وتوثيقها حسب الاقتضاء (...). يتم عرض اختلافات الرأي</p>

على المسؤولين على المستوى المناسب في الجهاز الرقابي الاعلى، وحلها وتوثيقها بشكل مناسب). "... يتم توثيق أي اختلافات في الآراء داخل الجهاز الأعلى للرقابة وحلها بوضوح قبل إصدار التقرير". المعيار الدولي ١٤٠ صفحة ٢٠.
(ح) في حال أجرى الجهاز الاعلى للرقابة مراجعات لجودة عملية التدقيق : "يضع الجهاز الأعلى للرقابة سياسات وإجراءات تحدد ما إذا كانت مراجعة جودة عملية التدقيق استجابة مناسبة لمعالجة واحد أو أكثر من مخاطر الجودة، ومتى يكون ذلك مناسباً". المعيار الدولي ١٤٠: ٥٦

النتيجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه مطبقة
الدرجة = ٣: ثلاثة معايير على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ٢: معيارين على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ١: معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفر.
الدرجة = ٠: الشروط اللازمة للتقييم بدرجة (١) غير متوافرة

المؤشر-١٦: عملية تدقيق الامتثال

يبحث هذا المؤشر في كيفية تنفيذ عمليات تدقيق الامتثال عملياً، حيث يفحص بشكل منفصل مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ ومرحلة إعداد التقارير. ويجب أن يتم تقييم هذا المؤشر أساساً بالاستناد إلى مراجعة عينة من ملفات تدقيق الامتثال الخاصة بالسنة محل المراجعة. كما يمكن الاستعانة بأدلة من تقارير ضمان الجودة الصادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة، متى ما رأى المُقيّم إمكانية الاعتماد عليها. وقد يكون من المفيد أيضاً إجراء مقابلات مع فرق التدقيق التي نفذت عمليات التدقيق المشمولة بالعينة. وكقاعدة عامة، ينبغي توثيق المسائل التي تغطيها المعايير حتى تُعدّ هذه المعايير مستوفاة، على سبيل المثال في خطة التدقيق أو أوراق العمل أو تقرير التدقيق.

يرجى الرجوع إلى الملحق ١ بشأن تعريف وتوضيح بعض المصطلحات الهامة.

رابط إلى تقييمات امتثال الجهاز الأعلى للرقابة لمعايير التدقيق الخاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (ما كان يُعرف سابقاً بالمستوى ٤ من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية).

إن إجراء الأجهزة العليا للرقابة لمراجعات ضمان الجودة لأعمال التدقيق التي قامت بها هو إحدى الممارسات الجيدة، وإذا ذكرت الأجهزة العليا للرقابة في تقريرها أنها قد أجرت أعمال تدقيق الامتثال وفقاً للمعايير الدولية ٤٠٠-٤٩٩٩، فيجب عليهم ان يمتلكوا نظام مناسب لضمان امتثالهم مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ومن أجل تشجيع هذه المراجعات وتكثيف الحالات التي تقوم فيها الأجهزة العليا للرقابة بإجراء تقييم لمدى امتثالها بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، يُمنح مستوى الدرجة (٤) لمؤشرات عملية التدقيق في إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (المؤشرات ٩ و ١٢ و ١٥) شريطة أن يكون قد أُجري تقييم أو رصد مستقل لممارسات التدقيق في الجهاز الأعلى للرقابة خلال السنوات الثلاث الماضية. أكد التقييم أن الجهاز الأعلى للرقابة يمثل لمتطلبات المعايير الدولية على مستوى المهمة (على سبيل المثال، مراجعة مهام تدقيق مكتملة أُجريت من قبل هيئة رقابية مستقلة أو لجنة مؤقتة داخل الجهاز الأعلى للرقابة باستخدام "أداة رصد التدقيق المالي" الخاصة بمبادرة تنمية الانتوساي الواردة في دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو تقييم أُجري من قبل جهة خارجية.

في حال عدم تنفيذ الأجهزة العليا للرقابة أعمال التدقيق الخاصة بها وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، واعتماد أعمال التدقيق على معايير تتماشى مع مبادئ تدقيق الامتثال المنصوص عليها في المعيار الدولي ٤٠٠، فإنه يمكن استخدام المعايير التفصيلية التالية من أجل تقييم ووضع درجة لعملية تدقيق الامتثال التي تنفذها الأجهزة العليا للرقابة.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

(١) تخطيط تدقيق الامتثال

(٢) تنفيذ تدقيق الامتثال

(٣) تقييم أدلة التدقيق والاستنتاجات ورفع تقارير بشأن تدقيق الامتثال

تحدد الأبعاد المعايير الخاصة بالتخطيط والتنفيذ والتقييم والاستنتاج وإعداد التقارير، كما هو منصوص عليه في المعيار الدولي ٤٠٠. وتعتمد عملية تقييم المعايير في هذا البعد على عينة من ملفات التدقيق، ويُرجى أيضًا مراجعة مقدمة المجال ت.

المراجع الاساسية	المؤشر ١٦ البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	البعد (١) تخطيط تدقيق الامتثال
<p>المعيار الدولي ٤٠٠</p> <p>المعيار الدولي ١٣٠</p>	<p>أ) إن <u>العناصر</u> ذات الصلة بتدقيق الامتثال (...) التي يجب على المدقق تحديدها قبل اجراء تدقيق الامتثال. المعيار الدولي ٤٠٠: ٢٧ (بمعنى تحديد السلطات المعمول بها والتي تغطي النظامية والملائمة والمتطلبات والموضوع والمستخدمين المستهدفين من التقرير ومستوى الضمان الذي يتم تقديمه وما إذا كان معقولاً أو محدوداً) المعيار الدولي ٤٠٠: ٢٨-٤١.</p> <p>ب- "يجب على المدققين مراعاة <u>مخاطر التدقيق</u> طول عملية التدقيق". المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٦ (بمعنى أن المدقق يلتزم باعتبار الأبعاد المختلفة لمخاطر التدقيق: وهي المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكشاف) و"يجب على المدقق إجراء <u>تقييم للمخاطر</u> من أجل تحديد مخاطر عدم الامتثال" المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٤. (أي من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة).</p> <p>ت- "يجب على المدققين مراعاة <u>الأهمية النسبية</u> طوال عملية التدقيق" المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٧. وكذلك يرجى الرجوع إلى المعيار الدولي ٤٠٠: ٩٤ (بمعنى اعتبار الأهمية النسبية من خلال القيمة والطبيعة والسياق).</p> <p>ث- "يجب على المدققين المحافظة على <u>تواصل</u> فاعل طوال عملية التدقيق" كذلك يلزم إخطار الطرف المسؤول عن معايير التدقيق" المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٩.</p> <p>ج) "يجب على المدققين تحديد موضوع التدقيق و<u>المعايير</u> المناسبة" اعتماداً على السلطات المعمول بها، وكأساس لتقييم أدلة الرقابة. المعيار الدولي ٤٠٠: ٥١.</p> <p>ح) "يجب على المدققين تحديد <u>نطاق</u> التدقيق (...) كبيان واضح لمحور تركيز التدقيق ومداه وحدوده من حيث مدى امتثال موضوع التدقيق بالمعايير". المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٠.</p> <p>خ) "يجب على المدققين فهم <u>الجهة الخاضعة للتدقيق</u> ذات الصلة في ضوء الصلاحيات المعنية [التي تحكمها]. المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٢</p> <p>د) "يجب على المدققين فهم <u>بيئة الرقابة</u> واعمال الرقابة الداخلية المعنية (...) المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٣.</p> <p>ذ) "يلزم على المدققين مراعاة <u>مخاطر الاحتيال</u>" من خلال تضمين عوامل خطر الاحتيال في تقييمات المخاطر لهم. المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٥.</p> <p>ر) "يجب على المدققين [تخطيط التدقيق] من خلال وضع <u>استراتيجية تدقيق</u> و<u>خطة تدقيق</u> (...) ويلزم توثيق كلا من استراتيجية التدقيق وخطة التدقيق تحريراً" المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٦.</p> <p>ز) وقد وضعت الأجهزة العليا للرقابة نظاماً لضمان أن مدققيها، على مستوى مهمة التدقيق، <u>يمثلوا للمتطلبات الأخلاقية</u> التالية: النزاهة والاستقلالية والموضوعية</p>

والكفاءة والالتزام بالسلوك المهني والحفاظ على السرية والشفافية. المعيار الدولي ١٣٠ (مثل تجنب العلاقات طويلة الاجل مع نفس الجهة الخاضعة للتدقيق وطلب إقرار مناسب من كافة طاقم العمل فيما يتعلق بالالتزام بأخلاقيات العمل والاستقلالية).

الدرجة = ٤: تم إجراء تقييم/مراقبة مستقلة لممارسات تدقيق الامتثال لدى أجهزة الرقابة العليا خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد أكد التقييم امتثال الجهاز الأعلى للرقابة لمتطلبات مستوى مهمة التدقيق الصادرة عن المعيار الدولي المعني بهذا البُعد (بما في ذلك جميع المعايير المذكورة أعلاه). على سبيل المثال، مراجعة مهام التدقيق المكتملة التي أجرتها وظيفة مراقبة مستقلة/لجنة مخصصة تابعة للجهاز الأعلى للرقابة باستخدام "أداة مراقبة التدقيق المالي" التابعة لمبادرة تنمية الانتوساي في دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو التقييم الذي أجرته جهة خارجية.

الدرجة = ٣: المعياران (ب) و (د) إلى جانب ما لا يقل عن ستة معايير من المعايير سالفة الذكر متوفرة

الدرجة = ٢: المعيار (د) إلى جانب ما لا يقل عن أربعة معايير من المعايير سالفة الذكر متوفرة

الدرجة = ١: معياران من المعايير السابقة على الأقل متوفران

الدرجة = ٠: الشروط اللازمة للتقييم بدرجة (١) غير متوفرة

البعد (٢) تنفيذ تدقيق الامتثال

(أ) أن المدقق "حدد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق في ضوء المعايير ونطاق التدقيق وخصائص الجهة الخاضعة للتدقيق ونتائج تقييم المخاطر. المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٠٠: ٥٤: "أغراض الحصول على ادلة تدقيق مناسبة وكافية" المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٧: (متى كان الأمر ذو صلة، تطبق منهجية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لحساب الحد الأدنى لأحجام العينات المخطط لها رداً على الأهمية النسبية وتقييم المخاطر ومستوى الضمان).

(ب) "إذا اكتشف المدقق حالات من عدم الامتثال قد تدل على الاحتيال، فعليه بذل العناية المهنية الواجبة وتوخي الحذر كي لا يعيق أية إجراءات قانونية أو تحقيقات مستقبلية" المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٥: ويلزم اتباع إجراءات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التعامل مع دلائل الاحتيال.

(ت) متى تم استخدام خبراء خارجيين، "على المدققين تقييم مدى امتلاك الخبراء لما يلزم من الكفاءات والقدرات والموضوعية تحديد ما إذا كان عمل الخبير كافيًا لتحقيق هدف التدقيق". المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٥.

(ث) "يجب على المدققين جمع أدلة تدقيق مناسبة وكافية لتوفير أساس الاستنتاج أو الرأي (وتشمل) مجموعة متنوعة من إجراءات جمع الأدلة ذات الطبيعة الكمية والنوعية، وغالباً ما يحتاج المدقق إلى الجمع والمقارنة بين الأدلة من مصادر مختلفة". المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٧

(ج) تم إنجاز كافة إجراءات الرقابة المخطط لها أو في حالة عدم إنجاز بعض من إجراءات التدقيق المخطط لها، تم الاحتفاظ بتوضيح مناسب في ملف التدقيق وقد تمت

	<p>الموافقة عليه من قبل المسؤولين عن التدقيق. فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>الدرجة = ٤: تم إجراء تقييم/مراقبة مستقلة لممارسات التدقيق المتعلقة بالامتثال لدى أجهزة الرقابة العليا خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد أكد التقييم امتثال الجهاز الأعلى للرقابة لمتطلبات المعايير الدولية على مستوى مهمة التدقيق ذات الصلة بهذا البعد (بما في ذلك جميع المعايير المذكورة أعلاه). (على سبيل المثال، مراجعة مهام التدقيق المكتملة التي أجرتها وظيفة مراقبة مستقلة/لجنة مخصصة تابعة للجهاز الأعلى للرقابة باستخدام "أداة مراقبة التدقيق المالي" التابعة لمبادرة تنمية الانتوساي في دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو التقييم الذي أجرته جهة خارجية.</p> <p>الدرجة = ٣: المعياران (أ) و (ث) إلى جانب ما لا يقل عن معيار واحد من المعايير سالفه الذكر متوفرة</p> <p>الدرجة = ٢: المعيار (أ) إلى جانب ما لا يقل عن معيار واحد من المعايير سالفه الذكر متوفرة</p> <p>الدرجة = ١: معيار واحد من المعايير السابقة على الأقل متوفر</p> <p>الدرجة = ٠: الشروط اللازمة للتقييم بدرجة (١) غير متوفرة</p>
<p>البعد (٣) تقييم أدلة التدقيق والتوصل إلى الاستنتاجات وإصدار تقارير بشأن تدقيق الامتثال</p>	
<p>المعيار الدولي ٤٠٠</p>	<p>(أ) ويجب أن تكون الوثائق مفصلة بقدر كاف لتمكين المدقق المتمرس، الذي لا يملك أي معرفة مسبقة بالتدقيق، من فهم ما يلي: العلاقة بين موضوع التدقيق والمعايير ونطاق التدقيق وتقييم المخاطر واستراتيجية التدقيق وخطة التدقيق وطبيعة الإجراءات المنفذة وتوقيتها ومداهها ونتائجها، والأدلة التي تم الحصول عليها لدعم استنتاجات المدقق أو رأيه أو تقريره وتوثيق الأسباب المتعلقة بجميع المسائل الجوهرية التي استلزمت ممارسة الحكم المهني والاستنتاجات المرتبطة بها. المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٨.</p> <p>(ب) تم اتباع متطلبات الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بتوثيق إجراءات التدقيق، وذلك لضمان "قيام المدقق بإعداد الوثائق اللازمة قبل إصدار تقرير التدقيق أو تقرير المدقق، والاحتفاظ بها لفترة زمنية مناسبة". المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٨.</p> <p>راجع أيضا المعيار الدولي ٤٠٠: ٦٤</p> <p>(ت) "يجب على المدققين تقييم ما إذا كان قد تم الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة وأن يتوصلوا إلى استنتاجات ملائمة... ومن ثم خفض مخاطر التدقيق إلى مستوى متدن مقبول.... كما أنها تشمل الاعتبارات ذات الأهمية النسبية.... (و) مستوى التأكيد الخاص بالتدقيق. المعيار الدولي. ٤٠٠: ٥٨</p>
	<p>(ث) "ينبغي على المدققين الحفاظ على تواصل فاعل طوال عملية التدقيق"، وخلال التدقيق "يجب إبلاغ حالات عدم الامتثال الجوهرية إلى المستوى المناسب من الإدارة أو إلى المسؤولين عن الحوكمة". المعيار الدولي ٤٠٠: ٤٩ راجع أيضًا المعيار الدولي ٤٠٠: ٧٣، ٧٠</p>

ج) "تخضع نتائج الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لإجراءات التعليق، كما تخضع التوصيات [أو الملاحظات] للمناقشة وتلقي الردود من الجهة الخاضعة للتدقيق. مبدأ الانتوساي ٢٠: ٣

ح) "ينبغي على المدققين إعداد تقرير يستند إلى مبادئ الاكتمال، والموضوعية، والتوقيت المناسب، والإجراءات غير المتسقة". المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٩. راجع ايضا المعيار الدولي ٤٠٠: ١٥٨

خ) يتضمن تقرير تدقيق الامتثال نفسه العناصر الآتية:

- ١- العنوان
- ٢- الجهة الموجّه إليها التقرير
- ٣- نطاق التدقيق، بما في ذلك الفترة الزمنية المشمولة
- ٤- تحديد أو وصف موضوع التدقيق
- ٥- المعايير المحددة
- ٦- تحديد معايير التدقيق التي طُبقت في تنفيذ العمل
- ٧- ملخص العمل المنجز
- ٨- النتائج
- ٩- الخلاصة / الرأي
- ١٠- ردود الجهة الخاضعة للتدقيق (عند الاقتضاء)
- ١١- التوصيات (عند الاقتضاء)
- ١٢- تاريخ التقرير
- ١٣- التوقيع . المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٩

د) يجب أن يكون التقرير: سهل الفهم وخاليًا من الغموض والالتباس؛ كاملاً؛ لا يتضمن إلا معلومات مدعومة بأدلة تدقيق كافية ومناسبة؛ يضمن وضع النتائج في منظورها وسياقها الصحيح؛ وأن يكون موضوعيًا وعادلاً. " المعيار الدولي ١٠٠: ٥٣. (أي في حالة التقارير المطوّلة مثل رسائل الإدارة).

ذ) تُكتب أي ملاحظات أو توصيات تدقيق بوضوح وإيجاز، وتُوجّه إلى المسؤولين لضمان تنفيذها.

ر) "عندما يتم تقديم رأي، ينبغي على المدقق أن يبيّن ما إذا كان الرأي غير معدل أو معدل، وذلك استناداً إلى تقييم الأهمية النسبية وشمولية الأثر". المعيار الدولي ٤٠٠: ٥٩ راجع ايضا ٤٠٠: ١٥١

الدرجة = ٤: تم إجراء تقييم/مراقبة مستقلة لممارسات التدقيق المتعلقة بالامتثال لدى أجهزة الرقابة العليا خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد أكد التقييم امتثال الجهاز الأعلى للرقابة لمتطلبات المعايير الدولية على مستوى المهمة ذو الصلة بهذا البُعد (بما في ذلك جميع المعايير المذكورة أعلاه). (على سبيل المثال، مراجعة مهام التدقيق المكتملة التي أجزتها وظيفة مراقبة مستقلة/لجنة مخصصة تابعة للجهاز الأعلى للرقابة باستخدام "أداة مراقبة التدقيق المالي" التابعة لمبادرة تنمية الانتوساي في دليل نظام إدارة جودة التدقيق، أو التقييم الذي أجرته جهة خارجية.

	<p>الدرجة = ٣: المعياران (ج) و (ح) إلى جانب ما لا يقل عن ستة معايير من المعايير سالفة الذكر متوفرة</p> <p>الدرجة = ٢: المعيار (ج) إلى جانب ما لا يقل عن أربعة معايير من المعايير سالفة الذكر متوفرة</p> <p>الدرجة = ١: معياران من المعايير السابقة على الأقل متوفران</p> <p>الدرجة = ٠: الشروط اللازمة للتقييم بدرجة (١) غير متوفرة</p>
--	---

يقيس هذا المؤشر مخرجات وظيفة تدقيق الامتثال لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، بما في ذلك التقديم في الوقت المناسب ونشر تقارير تدقيق الامتثال، وكذلك متابعة ملاحظات وتوصيات التدقيق.

البعدان (١) و(٢) التقديم في الوقت المناسب، والنشر في الوقت المناسب لنتائج تدقيق الامتثال: يجب تقديم جميع النتائج إلى الجهة المختصة في الوقت المناسب (البعد ١) ويقصد بالتقديم الإرسال أو التسليم الرسمي لتقرير التدقيق إلى الجهة التي ستكون مسؤولة عن النظر في التقرير واتخاذ الإجراء المناسب. يتناول البعد (٢) ما إذا كانت تقارير تدقيق الامتثال (أو الملخصات في حال كانت التقارير الكاملة طويلة ومفصلة جدًا) و/أو الآراء قد تم نشرها في أقرب وقت يسمح به التشريع. وغالبًا ما يحدد التشريع الوطني المرحلة من العملية التي يُسمح فيها للجهاز الأعلى للرقابة بنشر تقرير التدقيق والرأي أو كلاهما. ويُعد تقرير التدقيق مكتملاً عندما تتم المصادقة عليه من قبل صانع القرار أو صناع القرار في الجهاز الأعلى للرقابة (مثل رئيس الجهاز).

البعد (٣) المتابعة بشأن تنفيذ الملاحظات والتوصيات: ينبغي أن يكون لدى الأجهزة العليا للرقابة نظام مناسب لضمان اتخاذ الجهات الخاضعة للتدقيق الإجراءات الملائمة استجابةً للملاحظات والتوصيات التي يصدرها الجهاز الأعلى للرقابة، وربما أيضًا تلك الصادرة عن الجهات الأخرى المكلفة بالحوكمة في الجهة الخاضعة للتدقيق. وينبغي أن يشمل ذلك إتاحة الفرصة للجهة الخاضعة للتدقيق للرد على التوصيات، وكذلك قيام الجهاز الأعلى للرقابة بإجراءات المتابعة، والإبلاغ عن نتائج أنشطة المتابعة بأسلوب مناسب، وعند الاقتضاء الإبلاغ العلني عن هذه النتائج.

نهج التقييم المقترح:

يمكن الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم هذا المؤشر من نظام معلومات الإدارة لدى الجهاز الأعلى للرقابة، أو من خلال مراجعة عينة من مهام تدقيق الامتثال التي أُنجزت خلال فترة التقييم.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

- (١) تقديم نتائج تدقيق الامتثال في الوقت المناسب
- (٢) نشر نتائج تدقيق الامتثال في الوقت المناسب
- (٣) متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لتنفيذ ملاحظات وتوصيات التدقيق الامتثال

المراجع الاساسية	المؤشر ١٧ البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
	البعد (١) تقديم نتائج تدقيق الامتثال في الوقت المناسب
مبادئ الانتوساي ١٠	الدرجة = ٤: بالنسبة لما لا يقل عن ٨٠٪ من اعمال تدقيق الامتثال، يتم تقديم رأي التدقيق أو تقرير التدقيق أو كلاهما إلى الجهة الخاضعة للتدقيق أو إلى جهة مختصة أخرى مناسبة ضمن الإطار الزمني القانوني أو المتفق عليه (أو، في حال عدم تحديد إطار زمني، خلال ستة أشهر من نهاية الفترة التي يتعلق بها التدقيق). مبدأ الانتوساي ١٠: ٥، مبادئ الانتوساي ٢٠: ٨، وفريق عمل اطار قياس اداء الأجهزة العليا للرقابة.
مبادئ الانتوساي ٢٠	الدرجة = ٣: بالنسبة لما لا يقل عن ٦٠٪ من اعمال تدقيق الامتثال، يتم تقديم رأي التدقيق أو تقرير التدقيق أو كلاهما إلى الجهة الخاضعة للتدقيق أو إلى جهة مختصة

	<p>أخرى مناسبة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو، في حال عدم تحديد إطار زمني، <u>خلال تسعة أشهر</u> من نهاية الفترة التي يتعلق بها التدقيق. مبادئ الانتوساي ١٠: ٥، مبادئ الانتوساي ٢٠: ٨، فريق عمل إطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة.</p> <p>الدرجة = ٢: بالنسبة لما لا يقل عن ٤٠٪ من اعمال تدقيق الامتثال، يتم تقديم رأي التدقيق او تقرير التدقيق او كلاهما إلى الجهة الخاضعة للتدقيق أو إلى جهة مختصة أخرى مناسبة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو، في حال عدم تحديد إطار زمني، <u>خلال اثني عشر شهرًا</u> من نهاية الفترة التي يتعلق بها التدقيق. مبدأ الانتوساي ١٠: ٥، مبادئ الانتوساي ٢٠: ٨، وفريق عمل إطار تقييم الاجهزة العليا للرقابة.</p> <p>الدرجة = ١: بالنسبة لما لا يقل عن 20٪ من اعمال تدقيق الامتثال، يتم تقديم رأي التدقيق أو تقرير التدقيق او كلاهما إلى الجهة الخاضعة للتدقيق أو إلى جهة مختصة أخرى مناسبة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو، في حال عدم تحديد إطار زمني، <u>خلال اثني عشر شهرًا</u> من نهاية الفترة التي يتعلق بها التدقيق. مبدأ الانتوساي ١٠: ٥، مبادئ الانتوساي ٢٠: ٨، وفريق عمل إطار تقييم الاجهزة العليا للرقابة.</p> <p>الدرجة = ٠: بالنسبة لأقل من 20٪ من اعمال تدقيق الامتثال، يتم تقديم رأي التدقيق وتقرير التدقيق او كلاهما إلى الجهة الخاضعة للتدقيق أو إلى جهة مختصة أخرى مناسبة ضمن الإطار الزمني القانوني المحدد (أو، في حال عدم تحديد إطار زمني، <u>خلال اثني عشر شهرًا</u> من نهاية الفترة التي يتعلق بها التدقيق. مبدأ الانتوساي ١٠: ٥، مبادئ الانتوساي ٢٠: ٨، وفريق عمل إطار تقييم الاجهزة العليا للرقابة.</p>
	<p>البعد (٢) نشر نتائج تدقيق الامتثال في الوقت المناسب</p>
<p>مبادئ الانتوساي ١٠: ٥ مبادئ الانتوساي ٢٠: ٨</p>	<p>الدرجة = ٤: بالنسبة لجميع تقارير التدقيق او الآراء او كلاهما التي يملك فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية الحق والالتزام بالنشر، يتم إتاحة التقرير أو الرأي او كلاهما للجمهور من خلال وسائل مناسبة <u>خلال ١٥ يومًا</u> بعد السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. مبادئ الانتوساي ١٠: ٦، مبادئ الانتوساي ٢٠: ٨، وفريق عمل إطار تقييم الجهاز الرقابي.</p> <p>الدرجة = ٣: بالنسبة لجميع تقارير التدقيق او الآراء او كلاهما التي يملك فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية الحق والالتزام بالنشر، يتم إتاحة التقرير أو الرأي او كلاهما للجمهور من خلال وسائل مناسبة <u>خلال ٣٠ يومًا</u> بعد السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. مبادئ الانتوساي ١٠: ٦، مبادئ الانتوساي ٢٠: ٨، وفريق عمل إطار تقييم الجهاز الأعلى للرقابة.</p> <p>الدرجة = ٢: بالنسبة لما لا يقل عن 75٪ من تقارير التدقيق أو الآراء او كلاهما التي يملك فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الحق والالتزام بالنشر، يتم إتاحة التقرير أو الرأي او كلاهما للجمهور من خلال وسائل مناسبة <u>خلال ٦٠ يومًا</u> بعد</p>

	<p>السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. مبادئ الانتوساي ١٠: ٦، مبادئ الانتوساي ٢٠: ٨، وفريق عمل اطار تقييم الجهاز الأعلى للرقابة.</p> <p>الدرجة = ١: بالنسبة لما لا يقل عن 50٪ من تقارير التدقيق أو الآراء أو كلاهما التي يملك فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية الحق والالتزام بالنشر، يتم إتاحة التقرير أو الرأي أو كلاهما للجمهور من خلال وسائل مناسبة خلال ٦٠ يومًا بعد السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. مبادئ الانتوساي ١٠: ٦، مبادئ الانتوساي ٢٠: ٨، وفريق عمل اطار تقييم الجهاز الأعلى للرقابة.</p> <p>الدرجة = ٠: بالنسبة لأقل من 50٪ من تقارير التدقيق أو الآراء أو كلاهما التي يملك فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الحق والالتزام بالنشر، يتم إتاحة التقرير أو الرأي أو كلاهما للجمهور من خلال وسائل مناسبة خلال ٦٠ يومًا بعد السماح للجهاز الأعلى للرقابة بالنشر. مبادئ الانتوساي ١٠: ٦، مبادئ الانتوساي ٢٠: ٨، وفريق عمل اطار تقييم الجهاز الرقابي.</p>
<p>البعد (٣) متابعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتنفيذ الملاحظات والتوصيات بشأن تدقيق الامتثال</p>	
	<p>أ) "تكون للأجهزة العليا للرقابة أنظمة متابعة داخلية خاصة بها لضمان أن تعالج الجهات الخاضعة للتدقيق ملاحظاتها وتوصياتها على نحو سليم، وكذلك تلك الصادرة عن السلطة التشريعية، أو إحدى لجانها، أو مجلس إدارة الجهة الخاضعة للتدقيق، حسب الاقتضاء". مبادئ الانتوساي ١٠: ٧</p> <p>ب) "تركز المتابعة على ما إذا كانت الجهة الخاضعة للتدقيق قد <u>عالجت على نحو كاف</u> المسائل المثارة [في عمليات التدقيق السابقة]". المعيار الدولي ١٠٠: ٥٣</p> <p>ت) "تتيح إجراءات المتابعة لدى الأجهزة العليا للرقابة للجهة الخاضعة للتدقيق تقديم معلومات عن التدابير التصحيحية المتخذة، أو بيان أسباب عدم اتخاذ تلك التدابير". مبادئ الانتوساي ٢٠: ٣</p> <p>ث) "تقدم الأجهزة العليا للرقابة تقارير المتابعة الخاصة بها إلى السلطة التشريعية، أو إحدى لجانها، أو مجلس إدارة الجهة الخاضعة للتدقيق، حسب الاقتضاء، للنظر فيها واتخاذ الإجراء المناسب، حتى عندما تكون للأجهزة العليا للرقابة صلاحيات قانونية خاصة بالمتابعة وفرض الجزاءات". مبادئ الانتوساي ١٠: ٧</p> <p>ج) "تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالإبلاغ العلني عن نتائج عمليات التدقيق التي تجريها... [بما في ذلك] التدابير المتخذة في إطار المتابعة بشأن توصياتها". مبادئ الانتوساي ١٠: ٧</p> <p>ح) أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة ممارسة معتمدة لتقييم الأهمية النسبية من أجل تحديد الحالات التي تتطلب فيها المتابعة إجراء تحقيقات أو عمليات تدقيق إضافية جديدة.</p> <p>فريق عمل اطار تقييم الجهاز الأعلى للرقابة، المعيار الدولي ١٠٠: ٤٣</p>

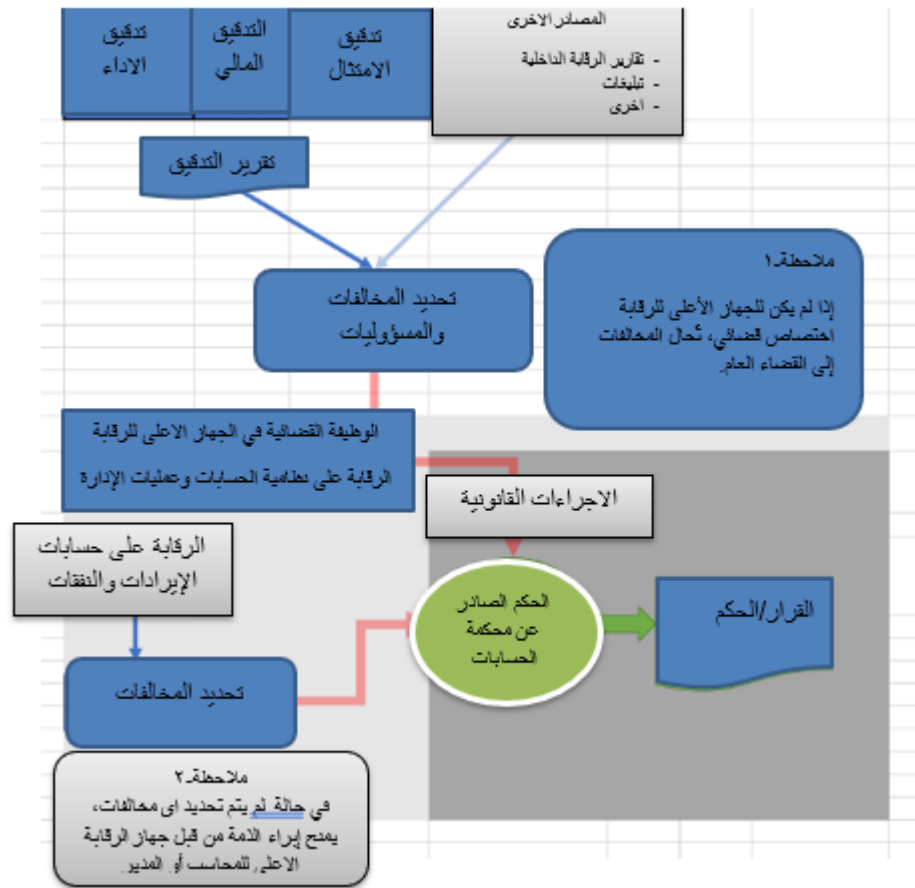
الدرجة = ٤ : جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ٣ : ما لا يقل عن خمسة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ٢ : ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.
الدرجة = ١ : معيار واحد على الأقل من المعايير المذكورة أعلاه متوفر.
الدرجة = ٠ : الشروط اللازمة للتقييم بدرجة (١) غير متوافرة

مقدمة لمؤشرات الأنشطة القضائية

تتكوّن الكفاءات القضائية العامة " من الصلاحيات الممنوحة للجهاز الأعلى للرقابة والمُعترف بها كقضائية، سواء ككل أو من خلال أحد مكوناته. تمنح هذه الصلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة الحق في إصدار أحكام تتخذ بعد إجراء مستقل ومتعارض. وتميل هذه الأحكام إلى تأكيد أو إعادة تأكيد حق أو التزام، أو فرض عقوبة، وهي قرارات قابلة للتنفيذ". (مبادئ الانتوساي ٥٠، ٢-١-١)

تتضمن الأنشطة القضائية كل من الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة (الرقابة على الحسابات)، وكذلك الإجراءات القانونية اللاحقة. ويتم تقييم كلا الجانبين ضمن إطار تقييم أداء الجهاز الأعلى للرقابة. في الشكل أدناه، يتم توضيح الأنشطة القضائية بما في ذلك كيفية ارتباطها بوظيفة التدقيق للجهاز الأعلى للرقابة:

وظيفة التدقيق في الاجهزة العليا للرقابة



من الرسم التوضيحي، يمكن ملاحظة أن الإجراءات القانونية يمكن أن تُباشر بطرق مختلفة. وتشمل المصادر الرئيسية ما يلي:

- المخالفات المكتشفة في التدقيق
- المخالفات المكتشفة عند إجراء الرقابة على الحسابات وعمليات الإدارة.
- التقارير والتنبهات المقدمة من أطراف ثالثة.

تشير الرقابة على الحسابات إلى التحقق من الحسابات للكشف عن المخالفات، بما في ذلك التحقق من المستندات الداعمة. وهي تتضمن التأكد من الامتثال للمعايير المطبقة، وكذلك تطبيق إجراء متعارض وغالبًا مكتوب منصوص عليه في القانون واللوائح. إذا لم يتم العثور على مخالفات، يؤدي ذلك إلى إبراء الذمة. أما إذا وُجدت مخالفات، فقد يُباشِر الجهاز إجراءات قانونية وتحديد المسؤولية القانونية للمديرين العموميين، بحيث تكون القرارات النهائية جماعية، وقد تشمل فرض عقوبات على أي مخالفة.

يحتاج كل اختصاص قضائي في القطاع العام إلى إطار قانوني كامل على المستويات ذات الصلة (القانون، اللوائح الداخلية، السياسات) يحدد نظام المسؤولية للمديرين العموميين (بما في ذلك المحاسبون)، بما في ذلك متطلبات تطبيقه على الأنشطة القضائية. تسمح الأنشطة القضائية للجهاز الأعلى للرقابة بالتحقق مما إذا كان المديرون العموميون، بموجب نظام المسؤولية المحدد في القانون واللوائح، قد أدوا الواجبات الموكلة إليهم وفقًا للقانون واللوائح. وإذا لم يؤدوا واجباتهم، يُحاسب المديرون العموميون. ويقتصر ذلك بشكل صارم على الامتثال لتلك الواجبات.

المبادئ الخاصة بالأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية مدرجة في مبدأ الانتوساي ٥٠ مبادئ الأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة. حاليًا، لم يتم وضع معيار يوضح كيفية تطبيق هذه المبادئ بالتفصيل. لذلك، تم وضع بعض المعايير استنادًا إلى أفضل الممارسات المتعلقة بهذه العملية.

كيفية تحديد ما إذا كانت الرقابة رقابة قضائي

تعد الرقابة على الحسابات اختصاصًا يمنحه القانون. يحدد إطاره القانوني الغرض، المحتوى، والإجراءات المتبعة. يجب على المقيمين التأكد من أن الضوابط المقدمة على أنها قضائية متوافقة مع نصوص هذا الإطار القانوني. على الرغم من أن الرقابة يمكن أحيانًا أن تجرى بشكل منفصل، إلا أنه يمكن أيضًا تنفيذها بالاشتراك مع أنواع أخرى من الرقابة. عند التخطيط لتقييم إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية العليا، يجب على المقيمين النظر في أفضل مصادر المعلومات لتقييم المؤشرات. قد يشمل ذلك دمج الأدلة من أنواع مختلفة من الضوابط التي تحتوي على عناصر قضائية، ولكن في جميع الحالات يجب توضيح العينة التي تستند إليها النتائج. إذا لم يتم تقييم الجهاز الأعلى للرقابة بإجراء تدقيق نظامية الحسابات وعمليات الإدارة، ولكن يتم اكتشاف المخالفات بشكل رئيسي من خلال التدقيق المالي أو تدقيق الامتثال أو تدقيق الأداء، فقد يكون من الأنسب تطبيق مؤشرات التدقيق ضمن المجال (ت) بدلاً من المؤشرات ١٨ (٢) و ١٩ (١) و (٢)، والتي تقيم مباشرة نشاط الرقابة.

المؤشر ١٨: النظام والإطار القانوني لضمان جودة الرقابة على الحسابات

يستعرض مؤشر ١٨ الأسس الخاصة بالأنشطة القضائية، بما في ذلك الإطار القانوني (القوانين، اللوائح، والسياسات). كما ينظر في العمليات التي وضعها الجهاز الأعلى للرقابة لضمان كفاءات وجودة الضوابط. إن ضمان جودة الإجراءات القانونية اللاحقة يشمل إلى حد كبير تطبيق عملية لضمان إصدار أحكام عادلة، وفقاً للمبادئ الرئيسية مثل العمل الجماعي، تدخل المدعي العام، وسبل الطعن، خاصة الاستئنافات، والتي يتم تقييمها في المؤشر ١٩ (٣) ومن المهم ملاحظة أن ضمان جودة الإجراءات القانونية يختلف عن ضمان جودة التدقيق وضمن جودة نشاط الرقابة. يتم تقييم أنظمة الجهاز الأعلى للرقابة بشكل عام لضمان جودة أعمال التدقيق/الرقابة في مؤشرات ضبط الجودة في المؤشر ٤، وتوظيف وتدريب الموظفين في تخصصات التدقيق/الرقابة ذات الصلة في المؤشرين ٢٢ و ٢٣

الأبعاد التي يتم تقييمها:

- ١- القوانين القضائية، اللوائح الداخلية والسياسات
- ٢- الرقابة على الحسابات: كفاءة الموظفين والجودة

(١) القوانين القضائية، اللوائح الداخلية والسياسات:

يقيم البعد ما هو منصوص عليه تحريراً. كما ورد في مبادئ الانتوساي ٥٠: "يجب أن يحدد القانون نظام المسؤولية والعقوبات المطبقة على الأشخاص المحاسبين قانوناً أمام الجهاز الأعلى للرقابة. لكي يتمكن الجهاز الأعلى للرقابة من ممارسة أنشطته القضائية كما هو محدد أعلاه، يجب أن يحدد الإطار القانوني، من جهة المهام والنطاق الصلاحيات، والإجراءات للمؤسسات، ومن جهة أخرى أنظمة المسؤولية للفئات المختلفة من الأشخاص المحاسبين قانوناً. ويجب أن يوضح هذا النظام التزامات الأشخاص المحاسبين قانوناً، التي يمكن أن تؤدي مخالفتها إلى إجراءات قانونية، وإبلاغ بالعقوبات، وإذا لزم الأمر، تنفيذ العقوبات الصادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة. ويجب أن يشمل، على وجه الخصوص، مدة التقادم للوقائع الخاضعة للعقوبة. وينقسم هذا إلى مبدئين متميزين:

- مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات والتنفيذ؛
- مبدأ شرعية اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة في تحديد وتصنيف الجرائم وإصدار الأحكام.

ويجب أن يعمل أعضاء الجهاز الأعلى للرقابة ضمن إطار نظام المسؤولية. مبادئ الانتوساي ٥٠ (المبدأ ١)

(٣) الرقابة على الحسابات: كفاءة الموظفين والجودة: يقيم هذا البعد ما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة قد أنشأ نظاماً

لضمان أن المحققين الذين يجرون الرقابة على الحسابات، فردياً أو جماعياً (إذا أجريت الرقابة بواسطة فريق)، يمتلكون الكفاءة والمهارات المهنية اللازمة لتنفيذ الرقابة المعنية. كما ينظر إلى الدعم الذي يقدمه الجهاز الأعلى للرقابة للمراقبين وإجراءات ضبط الجودة المتوفرة. لتقييم هذا البعد، يمكن للمقيمين النظر في سياسات وإجراءات الجهاز الأعلى للرقابة في اختيار الأفراد أو تكوين فرق الرقابة والمواد الإرشادية والدعم المقدم للمراقبين وكذلك إجراءات ضبط الجودة. للتحقق من تطبيق النظام الخاص بتكوين فرق الرقابة عملياً، يمكن للمقيمين فحص وثائق التخطيط لعينة الضوابط.

المراجع الاساسية	المؤشر ١٨ البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
البعد (١) القوانين القضائية، واللوائح الداخلية، والسياسات.	
<p>مبادئ الانتوساي</p> <p>٥٠. فريق عمل اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة</p>	<p>يُقوم هذا البعد ما هو منصوص عليه في الإطار القانوني: القوانين القضائية، اللوائح الداخلية والسياسات.</p> <p>أ) "يجب أن يحدد القانون نظام المسؤولية والعقوبات المطبق على الأشخاص المحاسبين قانوناً أمام الجهاز الأعلى للرقابة. كما يجب أن يوضح الإطار القانوني الالتزامات الأشخاص الخاضعين للمساءلة بموجب القانون، والتي يؤدي الإخلال بها إلى اتخاذ إجراءات قانونية، والإخطار بالجزاءات، وتنفيذ هذه الجزاءات عند الاقتضاء، الصادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة. (الانتوساي - مبادئ الانتوساي ٥٠ المبدأ ١.</p> <p>ب) لكي يتمكن الجهاز الأعلى للرقابة من الاضطلاع بالأنشطة ذات الطابع القضائي، يجب عليه اعتماد اللوائح الداخلية والتنظيم المناسبين.</p> <p>مبادئ الانتوساي ٥٠، الفصل ٤</p> <p>وقد أصدر الجهاز الأعلى للرقابة لوائح تفصيلية لتنظيم أنشطته ذات الطابع القضائي، والتي:</p> <p>(١) تتوافق مع التشريعات الأعلى مستوى، و</p> <p>(٢) وعند الاقتضاء، تبيّن بوضوح القواعد واللوائح والسياسات والمبادئ التي يجب على المديرين/المحاسبين العموميين أو أي شخص مسؤول عن الأصول العامة الامتثال لها. (فريق عمل اطار قياس الاداء للجهاز الاعلى للرقابة)</p> <p>ت) وحيثما كان ذلك مناسباً، يكون الجهاز الأعلى للرقابة قد نشر وأتاح اللوائح الداخلية لجميع الأشخاص الخاضعين لسلطته</p> <p>(أي ان هذا يشير إلى اللوائح التي تتعلق بالأطراف الخارجية). (فريق عمل اطار قياس الاداء للجهاز الاعلى للرقابة)</p> <p>ث) يكفل القانون أن يتخذ الجهاز الأعلى للرقابة التدابير المناسبة ضمن الأطر الزمنية القانونية، وأن يتابع الجهات التي لم تقدم حساباتها إليه، أو التي قدمتها ولكن ليس في الوقت المحدد و/أو ليس وفقاً للإجراءات المعتمدة. فريق عمل إطار قياس الأداء للجهاز الاعلى للرقابة</p> <p>ج) لا يجوز ملاحقة أو معاقبة أي واقعة غير نظامية إلا قبل انقضاء مدة زمنية معقولة من تاريخ ارتكابها... ويُقر القانون مدد التقادم المتعلقة بالمخالفات فيما يخص قواعد الإدارة العامة. الانتوساي - المبادئ ٥٠، مبدأ ٤</p> <p>ح) يجب أن تكون أي أحكام صادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة قابلة للاعتراض وإعادة النظر، وخاضعة للطعن أو الإلغاء وفقاً للتشريعات الوطنية</p> <p>مبادئ الانتوساي ٥٠، المبدأ ٥</p>

خ) - يضمن الإطار القانوني واللوائح الداخلية أن يخضع الأشخاص الخاضعون للمساءلة أمامه لمحاكمة عادلة تكفلها الإجراءات القانونية. ويكون لكل شخص خاضع للمساءلة، على وجه الخصوص، الحق في:

-ان يتم تبليغه دون تأخير وبصورة مفصلة بطبيعة وأسباب الاتهامات الموجهة إليه

-منحه الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه، ولا سيما من خلال تمكينه من الاطلاع على جميع الوثائق والمعلومات المقدمة إلى القضاة من أي طرف

الدفاع عن نفسه شخصياً أو بواسطة مساعدة قانونية يختارها بنفسه، في إطار ما يقرره القانون؛-

- التحقق من أن الجزاءات المفروضة عليه تستند إلى أدلة؛

الحصول على تعليل صريح للقرار الصادر بحقه.

ويجب أن يكون تسبب الحكم معبراً عنه بوضوح ودقة في صلب القرار ذاته، بما ينسجم مع مبدأ قابلية العدالة للفهم، ويتيح ممارسة حق الطعن.

(مبادئ الانتوساي ٥٠ ، المبدأ ٦)

د) يجب ضمان حياد ونزاهة إجراءات إصدار الأحكام من خلال الأنظمة التي تحكم أنشطة الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاص القضائي، وكذلك الإجراءات المترتبة عليها.

(مبادئ الانتوساي ٥٠ المبدأ ٧)

ذ). يجب أن يكفل القانون عدم جواز معاقبة الشخص الخاضع للمساءلة قانوناً عن المخالفة ذاتها

بأكثر من جزء واحد من نفس الطبيعة يفرضه الجهاز الأعلى للرقابة. ولا يجوز معاقبة الشخص عن

المخالفة نفسها بجزاءات من طبيعة مختلفة يفرضها الجهاز الأعلى للرقابة وجهات قضائية أخرى

إلا إذا أجاز القانون ذلك . مبادئ الانتوساي ٥٠ ، المبدأ ٩

	<p>الدرجة (٤): استيفاء جميع المعايير المشار إليها أعلاه. الدرجة (٣): استيفاء المعايير (أ)، (ب)، (ت)، (ث)، (ح)، بالإضافة إلى استيفاء ما لا يقل عن معيارين آخرين من المعايير المشار إليها أعلاه الدرجة (٢): استيفاء المعيارين (أ) و(ح)، بالإضافة إلى استيفاء ما لا يقل عن ثلاثة معايير أخرى من المعايير المشار إليها أعلاه. الدرجة (١): استيفاء المعيارين (أ) و(ح)، بالإضافة إلى استيفاء ما لا يقل عن أحد المعايير الأخرى المشار إليها أعلاه. الدرجة (٠): عدم استيفاء الشروط اللازمة للحصول على الدرجة (١).</p>
<p>البعد (٢) – الرقابة على الحسابات: كفاءات الموظفين وجودة العمل</p>	
	<p>لقد أنشأ الجهاز الأعلى للرقابة نظامًا (مع ملاحظة أن هذا البعد يقيم كل من النظام وتطبيقه) لضمان أن الأشخاص الذين يجرون الرقابة على نظامية الحسابات، سواء بشكل فردي أو ضمن فريق، يمتلكون المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة لإتمام الرقابة بنجاح. ويشمل ذلك:</p> <p>أ) فهم جيد وخبرة عملية في إجراء الرقابة على الحسابات ب) فهم جيد للمعايير، القوانين واللوائح المعمول بها. ت) فهم كافٍ للخصائص ذات الصلة بموضوع الرقابة. ث) امتلاك المهارات والخبرة اللازمة لممارسة الحكم المهني. ج) يضمن النظام <u>تحديد المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لإجراء الرقابة.</u> ح) يضمن النظام، في حال استخدام خبراء خارجيين، تقييم مدى امتلاكهم <u>للكفاءة والقدرات والموضوعية اللازمة.</u> خ) يوفر الجهاز الأعلى للرقابة لمن يجرون الرقابة <u>خدمات دعم</u> لمساعدتهم على تطبيق المعايير والضوابط الأخلاقية المعتمدة وتحسين مهاراتهم المهنية (مثل توفير الأدلة الإرشادية، إتاحة الفرصة لتطوير المهارات بشكل يومي، إمكانية استشارة الخبراء عند الحاجة، تبادل الخبرات المهنية، والحوار مع موظفي الرقابة الآخرين).</p> <p>د) يجب <u>مراجعة جميع الأعمال المنفذة</u> أثناء الرقابة على الحسابات بهدف تعزيز الجودة والتعلم والتطوير المهني (ويشمل ذلك فحص خطة الرقابة المبدئية، أوراق العمل، أعمال المحقق، والإشراف والمراجعة على الحالات)</p> <p>الدرجة (٤): استيفاء جميع المعايير أعلاه الدرجة (٣): استيفاء ستة معايير على الأقل من المعايير أعلاه الدرجة (٢): استيفاء أربعة معايير على الأقل من المعايير أعلاه الدرجة (١): استيفاء معيارين على الأقل من المعايير أعلاه الدرجة (٠): عدم استيفاء الشروط اللازمة للحصول على الدرجة ١</p>

ينظر المؤشر في كيفية تنفيذ الأنشطة القضائية عملياً. ويفحص بشكل مميز كل من مرحلة التخطيط ومرحلة تنفيذ الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات الإدارة (الرقابة على الحسابات)، بالإضافة إلى مرحلة اتخاذ القرار في الإجراءات القانونية اللاحقة.

منهجية التقييم المقترحة

ينبغي ان يتم تسجيل درجات هذا المؤشر بناءً على مراجعة عينة من ملفات الرقابة والوثائق المتعلقة بالإجراءات القانونية للفترة الخاضعة للمراجعة. وقد يكون من المفيد أيضاً إجراء مقابلات مع الافراد او الفرق التي قامت بالأنشطة القضائية. يجب ان تشمل مراجعة الملفات سجلات العمل واوراق العمل والتقارير المؤقتة ووثائق العملية والقرارات المتعلقة بالحكم بالنسبة للبعد (٣)، يحتاج المقيم أيضاً الى تقييم اساس وممارسة اتخاذ القرار مع دعم ذلك بالملاحظات المستخلصة من العينة بينما البعد (٤) يتطلب مراجعة الوثائق من القرار النهائي.

كمبدأ عام، يجب توثيق القضايا التي تشملها المعايير لكي يُعتبر المعيار مستوفى، على سبيل المثال في خطة الرقابة. ويجب ألا ينتهك تقييم هذا المؤشر سرية إجراءات الرقابة/التحقيق ولا سرية المداولات.

الأبعاد المطلوب تقييمها

(١) التخطيط للرقابة على الحسابات

(٢) تنفيذ الرقابة على الحسابات

(٣) الإجراءات القانونية – عملية اتخاذ القرار

(٤) الإجراءات القانونية – القرار النهائي

(١) **التخطيط للرقابة على الحسابات:** تتطلب الإدارة الصحيحة للرقابة، والتي يقررها الجهاز الأعلى للرقابة، أن يجمع المراقب المعلومات حول موضوع الرقابة، وأن تكون أهداف الرقابة والوسائل لتحقيقها (مثل المهارات أو الجدول الزمني) محددة وواضحة.

(٢) **تنفيذ الرقابة على الحسابات:** عند تنفيذ الرقابة، يجب على المسؤولين عن الرقابة التواصل مع الطرف الخاضع للرقابة والعمل بنظامية، وبعناية وموضوعية.

(٣) **الإجراءات القانونية – عملية اتخاذ القرار:** يمكن للرقابة أن تؤدي إلى إبراء الذمة أو إلى إجراء قانوني وإصدار حكم حول المسؤولية القانونية للمديرين العموميين. ويعتمد القرار الناتج عن الرقابة على عرض نتائج التحقيق من قبل القاضي المكلف بالرقابة، رأي مكتب الادعاء العام ومداولات قاضي أو عدة قضاة. قد توجد أيضاً حالات يسمح فيها القانون بالقرارات الأحادية، رغم أن القرار النهائي يجب أن يكون جماعياً. ويجب أن تلتزم هذه العملية بمبادئ الانتوساي ٥٠ خاصة المبدأ ٦: الحق في محاكمة عادلة والمبدأ ٧: حيادية الحكم وعملية اتخاذ القرار.

(٤) الإجراءات القانونية - القرار النهائي: يُعد قرار الجهاز الأعلى للرقابة القضائي قرارًا قانونيًا ورسميًا موجهاً إلى المسؤولين عن الموضوع الخاضع للرقابة (مثل حساب أو فعل). ويجب أن يصدر القرار وفق القوانين واللوائح. ويجب أن يصدر القرار وفق القوانين واللوائح ويجب أن يكون القرار النهائي: سهل الفهم، واضح، غير غامض، وشامل. يعرض حجج جميع الأطراف. يتم توضيح المداولات بشكل واضح ومتسق مع أسباب القرار.

المراجع الاساسية	المؤشر ١٩ البعد والحد الأدنى لمعيار درجة البعد
<p>أداء الأجهزة العليا للرقابة مبادئ الانتوساي ٥٠ المعيار الدولي ١٣٠</p>	<p>البُعد (١) التخطيط للرقابة على الحسابات</p> <p>عند التخطيط للرقابة على الحسابات، يجب على المسؤولين على الرقابة ان يقوموا بما يلي:</p> <p>أ) التأكد من إدراج جميع أعمال الرقابة المخطط لها والمنفذة ضمن برنامج العمل السنوي للجهاز الأعلى للرقابة.</p> <p>ب) أن يكون الجهاز الأعلى للرقابة قد أنشأ نظامًا يضمن، على مستوى كل عملية رقابية، <u>امتثال</u> المسؤولين عن الرقابة للمتطلبات الأخلاقية التالية: النزاهة، الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة، السلوك المهني، السرية والشفافية، وذلك وفقًا للمعيار الدولي ١٣٠ ومبادئ الانتوساي ٥٠، ولا سيما المبدأ (٢) (على سبيل المثال، من خلال تجنب العلاقات طويلة الأمد مع الجهة نفسها الخاضعة للرقابة، واشتراط تقديم إقرارات مناسبة من موظفي الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بالأخلاقيات والاستقلالية)</p> <p>ت) <u>اكتساب</u> معرفة كافية قبل تنفيذ الرقابة، بما يضمن إعداد خطة الرقابة واستراتيجية الرقابة القائمة على المخاطر بشكل سليم.</p> <p>تطبيق استراتيجية قائمة على المخاطر، مع مراعاة المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة. عند الاقتضاء، إعداد خطة عمل تتضمن الأهداف، وإجراءات الرقابة، والجدول الزمني، والموارد المخصصة (تجدر الإشارة هنا الى انه قد لا ينطبق هذا الأمر على عمليات الرقابة الصغيرة التي تُنفذ خلال فترة زمنية قصيرة جدًا)</p> <p>الدرجة (٤): استيفاء جميع المعايير أعلاه. الدرجة (٣): استيفاء ثلاثة معايير على الأقل من المعايير أعلاه. الدرجة (٢): استيفاء معيارين على الأقل من المعايير أعلاه. الدرجة (١): استيفاء معيار واحد على الأقل من المعايير أعلاه. الدرجة (٠): عدم استيفاء الشروط اللازمة للحصول على الدرجة (١).</p>
	البعد (٢) انجاز رقابة الحسابات

<p>فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>عند تنفيذ رقابة الحسابات، يلزم أن يكون الأشخاص المسؤولين عن الرقابة: أ) إخطار الطرف الخاضع للرقابة أنه قد بدأت أعمال الرقابة. ب) تأسيس تواصل جيد مع موضوع الرقابة. ت) العمل بنظام وهذا يتضمن العناية الواجبة والموضوعية. ث) وضع وجمع وأرشفة التوثيق الشاملة والكافية التفصيلية حتى الوصول إلى القرار النهائي مع الالتزام بالتشريعات المحلية المعمول بها. ج) اتباع الإجراءات المحددة مسبقاً من أجل إدارة عملية الرقابة ح) تخضع المخالفات الملحوظة لإجراءات تسوية، حيث يُمنح الأطراف المعنية وقتاً كافياً لإعداد ردودهم.</p>
	<p>الدرجة = ٤ : جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة وقائمة. الدرجة = ٣: تم استيفاء ما لا يقل عن أربعة من المعايير المشار إليها أعلاه.. الدرجة = ٢: أن يتم تنفيذ ثلاثة معايير من المعايير سالفه الذكر على الأقل الدرجة = ١: أن يتم تنفيذ معيارين من المعايير سالفه الذكر على الأقل الدرجة = ٠ : لم يتم استيفاء شروط الحصول على درجة (١).</p>
<p>البعد (٣) (الإجراءات القانونية - عملية اتخاذ القرار)</p>	
<p>مبادئ الانتوساي ٥٠ فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يضمن خضوع الأشخاص الخاضعين للمساءلة أمامه لمحاكمة عادلة تكفلها الإجراءات القانونية. مبادئ الانتوساي ٥٠ ، المبدأ ٦ ويستلزم ذلك ما يلي: أ) عقد جلسة علنية أمام جهة قضائية مستقلة ومحيدة، تُحدد ما إذا كان يتعين تكبد المسؤولية. مبادئ الانتوساي ٥٠ ، المبدأ ٦ ب) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة ضمان حيادية عملية إصدار</p>

الأحكام. مبادئ الانتوساي ٥٠ ، المبدأ ٧ (أي لضمان حيادية الحكم، يجب على الجهاز اتباع القواعد والإجراءات المنظمة للنشاط القضائي بما يضمن عدم مشاركة القاضي أو عضو الهيئة القضائية الجماعية في التحقيق في القضية المعروضة عليه للفصل فيها)

مبادئ الانتوساي ٥٠ ، المبدأ ٧

ت) وجود تواصل مع و/أو حضور الادعاء العام في الإجراءات القانونية. ويجوز للادعاء العام "التدخل لرفع الدعوى وإبداء رأيه في الحكم المزمع إصداره"

مبادئ الانتوساي ٥٠ ، المبدأ ٧ الفقرة ٢-٢-٣

ث) ان تشكيل أعضاء الجهاز الأعلى للرقابة المكلفين بعملية إصدار الأحكام، سواء في المحاكمة الابتدائية أو في سبل الانتصاف التي يتم تقريرها على القضية، موثق في نصوص قانونية أو لوائح داخلية.

فريق عمل اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

ج) أن يكون القرار النهائي، عقب الاستئناف ، الذي يُحمّل شخصًا المسؤولية القانونية أمام الجهاز الأعلى للرقابة، صادرًا عن هيئة (مجلس)

ح) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة إنجاز الأنشطة القضائية

خلال مدة زمنية معقولة) تنتهي بحكم يخلص إلى تحميل
المسؤولية أو عدم تحميلها للأشخاص الخاضعين للمساءلة
قانوناً، مع تطبيق الجزاءات ذات الصلة)
مبادئ الانتوساي ٥٠ المبدأ ١١

إضافةً إلى ذلك:

خ) ممارسة رقابة الجودة قبل الأنشطة القضائية واثنائها
وبعدها ، وبما يشمل عمليات تحقق مستقلة قدر الإمكان.
مبادئ الانتوساي ٥٠ المبدأ ١٠

د) أن تكون نسبة كم القضايا المنتظرة حكماً بتاريخ
١٢/٣١/السنة س إلى رصيد القضايا المنتظرة حكماً بتاريخ
١٢/٣١/السنة س-١ تساوي ١ أو أقل.
فريق عمل اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية
والمحاسبة

ذ) معالجة جميع القضايا المُحالَة إلى الادعاء العام خلال مدة
زمنية معقولة، مع تبليغ القرار وتسببيه.
(يُطبَّق هذا المعيار فقط على الأجهزة التي يكون فيها الادعاء
العام جزءاً من الجهاز الأعلى للرقابة. وإذا لم يكن كذلك،
يقتصر اسناد الدرجات على المعايير من (أ) إلى (د)).
فريق عمل اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية
والمحاسبة

	<p>التقييم:</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ٣: يتوفر ما لا يقل عن سبعة من المعايير المذكورة أعلاه</p> <p>الدرجة = ٢: يتوفر ما لا يقل عن خمسة من المعايير المذكورة أعلاه</p> <p>الدرجة = ١: يتوفر ما لا يقل عن معيارين من المعايير المذكورة أعلاه</p> <p>الدرجة = ٠: لا تتوفر شروط الحصول على الدرجة (١).</p>
	<p>البعد (٤) الاجراءات القانونية – القرار النهائي</p>
<p>مبادئ الانتوساي ٥٠</p> <p>فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p>	<p>لكل شخص خاضع للمساءلة، على وجه الخصوص، الحق في أن يكون للقرار الصادر بحقه أساسٌ صريح وواضح. ويجب أن يكون تسبب الحكم معبراً عنه بوضوح ودقة في صلب القرار نفسه، بما يتوافق مع مبدأ قابلية العدالة للفهم، ويُمكن من ممارسة طرق الطعن (الاستئناف)</p> <p>مبادئ الانتوساي ٥٠، المبدأ ٦. وعليه:</p> <p>أ) يشير القرار النهائي إلى <u>الصكوك القانونية المطبقة على القضية</u></p> <p>ب) يعرض القرار النهائي دُفوع وحجج جميع الأطراف</p> <p>ت) القرار النهائي مُسبب ومبرر</p> <p>ث) القرار النهائي متوافق مع تفسير القوانين واللوائح المعمول بها.</p> <p>ج) القرار النهائي سهل الفهم، واضح، غير ملتبس، وشامل.</p> <p>ح) المداولات الواردة في القرارات مبيّنة بوضوح ومتسقة مع أسباب اتخاذ القرار</p> <p>خ) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يضمن أن الأحكام، شأنها شأن أي قرار</p>

قضائي، تُصدر على الملأ، مع احترام السرية والقيود المرتبطة بالخصوصية التي يفرضها القانون، وكذلك حماية البيانات الشخصية

مبادئ الإنتوساي ٥٠ المبدأ ١٢ .

(د) عدد الطعون التي تؤدي إلى تعديل جوهري في القرارات بسبب عدم الامتثال لمشروعية الإجراءات منخفض بشكل معقول.

فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوافرة.

الدرجة = ٣: ما لا يقل عن سبعة من المعايير المذكورة أعلاه متوافرة.

الدرجة = ٢: ما لا يقل عن أربعة من المعايير المذكورة أعلاه متوافرة.

الدرجة = ١: ما لا يقل عن ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه متوافرة.

الدرجة = ٠: لا تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة

المؤشر ٢٠: نتائج الإجراءات القانونية

يتمثل هدف الأنشطة القضائية للجهاز الأعلى للرقابة في حماية حسن سير الإدارة العامة، وكذلك مصالح الجهة الخاضعة للرقابة، فضلاً عن مصالح السلطات العامة والمواطنين. وتهدف الأنشطة القضائية إلى التعويض كلياً أو جزئياً عن الخسائر التي تكبدها جهة عامة، و/أو إلى فرض جزاءات تتعلق بالمسؤولية الشخصية، سواء كانت مالية أو تأديبية، على الأفراد الذين تثبت إدانتهم. مبادئ الإنتوساي ٥٠، الفقرة ١-١-٣. كما تسهم الأنشطة القضائية في مساءلة المديرين العموميين الذين يدفعون، من أموالهم الخاصة، جزاءً أو تعويضاً عن كل أو جزء من الخسارة المالية، من خلال المساهمة في استرداد النفقات غير النظامية أو الإيرادات المفقودة أو العجز في النقدية والحسابات. وقد يؤثر الحكم أيضاً في المسار الوظيفي للشخص الخاضع للمساءلة قانوناً الذي تثبت إدانته، إذ يمكن أن تأخذه جهة عمله بعين الاعتبار خلال مسيرته المهنية مبادئ الإنتوساي ٥٠، الفقرة ١-١-٤

إن نتائج أعمال الرقابة والإجراءات القضائية تتمثل في قرارات، مثل الأحكام والأوامر والمقررات القضائية الصادرة بحق المديرين العموميين (بما في ذلك المحاسبين). وعلى الرغم من أن تنفيذ هذه القرارات يخرج عن نطاق اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة، فإن هذا المؤشر يقيم كيفية إدارة الجهاز للقرارات القضائية، من حيث التبليغ، والنشر، والمتابعة اللاحقة للمعلومات الواردة بشأن تنفيذها. وعليه، وفيما يتعلق بتنفيذ النتائج "يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يضمن أن ممارسة الأنشطة القضائية تؤدي إلى أحكام مُبلّغة ومُنقّذة. ويجب أن تكون جزاءات المسؤولية الشخصية للمتقاضى فعالة." (مبادئ الإنتوساي ٥٠، مبدأ ٨)

منهجية التقييم المقترحة

يمكن العثور على المعلومات اللازمة لتقييم هذا المؤشر من خلال نظام معلومات إدارة الجهاز الأعلى للرقابة، وكذلك عبر فحص عينة من ملفات الرقابة القضائية خلال الفترة قيد المراجعة

الأبعاد محل التقييم

- (١) التبليغ بالنتائج
- (٢) نشر النتائج
- (٣) متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لتنفيذ النتائج

(١) التبليغ بالنتائج: بعد صدور القرار، يجب تبليغ الطرف الخاضع للرقابة به. ويقاس هذا التبليغ لدى الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاص القضائي، من خلال قياس نسبة القرارات الصادرة عقب الرقابة القضائية التي تم تبليغها للأطراف المعنية خلال فترة محددة متفق عليها.

(٢) **نشر النتائج:** وفقاً لمبادئ الإنتوساي ٥٠ مبدأ ١٢، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يضمن نشر الأحكام، شأنها شأن أي قرار قضائي، مع احترام السرية والقيود القانونية المرتبطة بالخصوصية، وكذلك حماية البيانات الشخصية. ويقاس هذا البعد بممارسات النشر لدى الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاص القضائي، من خلال قياس نسبة القرارات النهائية المُبلّغة التي تم نشرها خلال سنة التبليغ.

(٣) **متابعة الجهاز الأعلى للرقابة لتنفيذ النتائج:** قد يقع تنفيذ القرارات خارج نطاق اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة، إلا أن الجهاز يمكنه متابعة هذه القرارات والتحقق من تنفيذها (على سبيل المثال، من خلال القوائم التي ترسلها وزارة المالية بشأن المبالغ المستحقة أو المتبقية للحصول، وغيرها). وعند تنفيذ القرار، يتعين على الجهاز في كثير من الحالات تحديث الوضع القانوني للمسؤول عن الحسابات المعنية.

المراجع الأساسية	المؤشر ٢٠ البعد والحد الأدنى لدرجة البعد
<p>مبادئ الإنتوساي ٥٠ فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.</p>	<p>البعد (١) التبليغ بنتائج الإجراءات</p> <p>الدرجة = ٤: تم التبليغ بأكثر من ٩٠٪ من القرارات المتخذة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ضمن الآجال المحددة بموجب القانون أو اللوائح والمتطلبات ذات الصلة، أو عند عدم وجودها، خلال ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ صدور القرار النهائي. مبادئ الإنتوساي ٥٠، المبدأ ٨ و ١١ - فريق عمل الاطار</p> <p>الدرجة = ٣: تم التبليغ بأكثر من ٨٠٪ من القرارات المتخذة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ضمن الآجال المحددة قانوناً أو تنظيمياً، أو عند عدم وجودها، خلال أربعة (٤) أشهر من تاريخ صدور القرار النهائي. مبادئ الإنتوساي ٥٠، المبدأ ٨ و ١١ - فريق عمل الاطار</p> <p>الدرجة = ٢: تم التبليغ بأكثر من ٧٠٪ من القرارات المتخذة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ضمن الآجال المحددة قانوناً أو تنظيمياً، أو عند عدم وجودها، خلال خمسة (٥) أشهر من تاريخ صدور القرار النهائي. مبادئ الإنتوساي ٥٠، المبدأ ٨ و ١١ - فريق عمل الاطار</p> <p>الدرجة = ١: تم التبليغ بأكثر من ٥٠٪ من القرارات المتخذة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ضمن الآجال المحددة قانوناً أو تنظيمياً، أو عند عدم وجودها، خلال سبعة (٧) أشهر من تاريخ صدور القرار النهائي. مبادئ الإنتوساي ٥٠، المبدأ ٨ و ١١ - فريق عمل الاطار</p> <p>الدرجة = ٠: تم التبليغ بأقل من ٥٠٪ من القرارات المتخذة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ضمن الآجال المحددة قانوناً أو تنظيمياً، أو عند عدم وجودها، خلال سبعة (٧) أشهر من تاريخ صدور القرار النهائي. مبادئ الإنتوساي ٥٠، المبدأ ٨ و ١١ - فريق عمل الاطار</p>
	البعد (٢) نشر النتائج

<p>انتوساي -مبدأ ٥٠</p> <p>فريق مهمة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للمراقبة المالية و المحاسبة.</p>	<p>الدرجة = ٤: نُشر أكثر من ٩٠٪ من القرارات النهائية التي تم تبليغها خلال السنوات الثلاث الأخيرة في أجل لا يتجاوز أربعة (٤) أشهر من تاريخ التبليغ. مبادئ الانتوساي ٥٠، المبدأ ١٢ – فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة الدرجة = ٣: نُشر أكثر من ٧٥٪ من القرارات النهائية التي تم تبليغها خلال السنوات الثلاث الأخيرة في أجل لا يتجاوز خمسة (٥) أشهر من تاريخ التبليغ. مبادئ الانتوساي ٥٠، المبدأ ١٢ – فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة الدرجة = ٢: نُشر أكثر من ٦٠٪ من القرارات النهائية التي تم تبليغها خلال السنوات الثلاث الأخيرة في أجل لا يتجاوز ستة (٦) أشهر من تاريخ التبليغ. مبادئ الانتوساي ٥٠، المبدأ ١٢ – فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة الدرجة = ١: نُشر أكثر من ٥٠٪ من القرارات النهائية التي تم تبليغها خلال السنوات الثلاث الأخيرة في أجل لا يتجاوز اثني عشر (١٢) شهرًا من تاريخ التبليغ. مبادئ الانتوساي ٥٠، المبدأ ١٢ – فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة</p> <p>الدرجة = ٠: نُشر أقل من ٥٠٪ من القرارات النهائية التي تم تبليغها خلال السنوات الثلاث الأخيرة في أجل لا يتجاوز اثني عشر (١٢) شهرًا من تاريخ التبليغ. (مبادئ الانتوساي ٥٠، المبدأ ١٢ – فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة</p>
---	--

	البعد (٣) متابعة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تنفيذ النتائج
<p>مبادئ الانتوساي ٥٠ فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.</p>	<p>أ) لدى الجهاز الأعلى للرقابة نظام لمتابعة تنفيذ قراراته، سواء بشكل مباشر أو بمساعدة الإدارة العامة. مبادئ الانتوساي 50، المبدأ ٨ - فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p> <p>ب) في حال عدم تنفيذ القرارات بعد انقضاء فترة زمنية محددة مسبقاً، يتخذ الجهاز الأعلى للرقابة الإجراءات اللازمة. مبادئ الانتوساي 50، المبدأ ٨ - فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p> <p>ت) عندما يتلقى الجهاز الأعلى للرقابة إشعاراً بتنفيذ القرار، يقوم بتحديث/إعادة ضبط الوضع القانوني المسؤولين عن الحسابات المعنية في الوقت المناسب. بمبادئ الانتوساي 50، المبدأ ٨ - - فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p> <p>ث) في الحالات التي لا تكون فيها للجهاز الأعلى للرقابة ولاية قانونية لإنفاذ قراراته بنفسه، يتعين عليه التنسيق مع السلطات العمومية المختصة القادرة على القيام بذلك. (مبادئ الانتوساي 50، المبدأ ١٢)</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير المذكورة أعلاه متوافرة الدرجة = ٣: ثلاثة من المعايير المذكورة أعلاه متوافرة الدرجة = ٢: معياران من المعايير المذكورة أعلاه متوافران الدرجة = ١: معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه متوافر الدرجة = ٠: لا تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة (١).</p>

المجال (ث): الإدارة المالية والأصول وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يدير عملياته بكفاءة واقتصادية وفاعلية ووفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها (مبادئ الانتوساي ٢٠ : ٦).

ويتعين على الأجهزة العليا للرقابة تطبيق مبادئ الإدارة السليمة لضمان الاستخدام الأمثل لمواردها. وينطبق ذلك على الإشراف اليومي على الموظفين، وكذلك على وجود نظم رقابة داخلية مناسبة على الإدارة المالية والعمليات.

ويقتضى ذلك أن يتوفر لدى الجهاز الأعلى للرقابة هيكل تنظيمي وإداري داعم ملائم يوقر حوكمة رشيدة ويدعم ممارسات الرقابة الداخلية والإدارة (مبادئ الانتوساي ١٢ : ٩) وينطبق هذا الأمر بالقدر ذاته على الإدارة المالية للجهاز، وإدارة الأصول، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يتكوّن المجال (ت) من مؤشر واحد يغطي الأبعاد والمعايير الرئيسية المطلوبة لتمكين الجهاز الأعلى للرقابة من إظهار المساءلة عن كيفية إدارته لموارده المالية وأصوله وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يحقق أهدافه المؤسسية.

مؤشرات الأداء

المؤشر ٢١ : الإدارة المالية، والأصول وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المؤشر ٢١: الإدارة المالية والأصول وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تتطلب الأجهزة العليا للرقابة موارد مالية كافية، وأصولاً مناسبة، ونظماً مُدارة بكفاءة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كي تتمكن من أداء مهامها بفعالية. ويجب أن تخضع إدارة الموارد المالية لنظام يتسم بالشفافية والمساءلة، بما في ذلك وجود اعمال رقابة داخلية وتوثيق واضح للتكاليف.

كما يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة أن يُظهر تخطيطًا فعالاً لإدارة أصوله، مثل المباني، ومراكز التدريب، ومرافق الأرشفة.

أصبحت الرقمنة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أهمية متزايدة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة. ويتعين على هذه الأجهزة إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مراعاة بيئة تكنولوجيا المعلومات الحالية، وفي الوقت ذاته اعتماد منظور مستقبلي يواكب التطورات التقنية.

يُعد إطار أهداف الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة (COBIT) كوبرت) إطارًا معترفًا به عالميًا لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد نشرته رابطة رقابة وتدقيق نظم المعلومات ويفترض هذا الإطار أن النظام الفعال لحوكمة تكنولوجيا المعلومات يتكون من العناصر الرئيسية التالية:

١- العمليات

٢- الهياكل التنظيمية

٣- تدفقات المعلومات ومكوناتها

٤- الأفراد والمهارات والكفاءات

٥- المبادئ والسياسات والإجراءات

٦- الثقافة والأخلاقيات والسلوك

٧- الخدمات والبنية التحتية والتطبيقات

ولتحقيق الاستخدام الأمثل للبنية التحتية والمعدات، يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة أن يتوفر لديه وحدات فعالة وموظفون مؤهلون لإدارة المجالات الداعمة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و المالية.

الأبعاد التي يتعين تقييمها:

(١) الإدارة المالية وإدارة الأصول

(٢) استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(٣) خطة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(١) الإدارة المالية وإدارة الأصول: ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة أن تتوفر لديها الموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية والمعقولة، وأن تكون قادرة على إدارة موازنتها الخاصة وتخصيصها على النحو المناسب (مبادئ الانتوساي 10، المبدأ ٨). ويجب أن توفر بيئة الرقابة الداخلية ضمانًا كافيًا لحماية موارد الجهاز الأعلى

للرقابة من الخسائر الناتجة عن الهدر، أو سوء الاستخدام، أو سوء الإدارة، أو الأخطاء، أو الاحتيال، أو غير ذلك من المخالفات. كما ينبغي أن تضمن هذه البيئة امتثال الجهاز للقوانين واللوائح والتعليمات الإدارية، وأن يدعم تطوير وصيانة بيانات مالية موثوقة.

وتتمثل الأصول الرئيسية للجهاز الأعلى للرقابة في المباني، ومرافق التدريب، ومرافق الأرشفة. ولضمان حسن إدارة هذه الأصول، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة التخطيط لها استنادًا إلى الاحتياجات الحالية والمتوقعة مستقبلًا.

(٢) **استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** من أجل تحقيق رقمنة فعالة والاستفادة المثلى من التكنولوجيا، يُعد إرساء حوكمة قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمرًا بالغ الأهمية. ويُعد إعداد استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصرًا أساسيًا في هذا السياق، حيث تساعد الجهاز الأعلى للرقابة على تحديد التوجه الاستراتيجي وترتيب الأولويات بين مختلف احتياجات تكنولوجيا المعلومات. لم تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال تُعد وظيفة داعمة فقط، بل أصبحت ذات أهمية استراتيجية. ولذلك، من الضروري مواءمة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع الخطة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة. ويجب أن تستند استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تقييم مستوى نضج تكنولوجيا المعلومات الحالي. ويمكن استخدام أدوات مناسبة لهذا الغرض، مثل:

- أداة تقييم نضج تكنولوجيا المعلومات بالأجهزة العليا للرقابة (SAI ITMA) التي وضعتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ، أو
 - منهجية الاوروساي للتقييم الذاتي لتكنولوجيا المعلومات (ITSA)
- كما يُعد رصد تنفيذ الاستراتيجية من خلال مؤشرات أداء رئيسية، وإرساء المسؤوليات والصلاحيات الواضحة لضمان التنفيذ والرقابة، عنصرًا أساسيًا.

(٣) **خطة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يضع خطة تشغيلية/خطة عمل لتقنية المعلومات والاتصالات تكون متوافقة مع الاستراتيجية. يجب أن تكون خطة العمل شاملة أو متوافقة مع الخطط الأخرى في الجهاز الأعلى للرقابة، بما يضمن التنسيق مع الكيانات الأخرى وكذلك ضمان أخذ جميع الجوانب ذات الصلة في الاعتبار. على سبيل المثال، ضمان معالجة فجوات المهارات، وضمان الربط بأنشطة التدقيق، إلخ. ومع تقنية المعلومات والاتصالات تأتي مخاطر إضافية، ومن المهم لذلك أن يكون الجهاز الأعلى للرقابة قد نفذ نظام إدارة أمن المعلومات. علاوة على ذلك، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة مراقبة تنفيذ استراتيجية تقنية المعلومات والاتصالات وخطة عمل تقنية المعلومات والاتصالات من خلال مؤشرات الأداء. تُعد خطة العمل نفسها أيضًا أداة للمراقبة المستمرة من خلال الجداول الزمنية المحددة. يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يبلغ عن أي قصور يتعلق بتقنية المعلومات والاتصالات، سواء داخليًا أو خارجيًا.

المراجع الاساسية	المؤشر ٢١ البعد والمعايير الدنيا لدرجة البعد
	البعد (١) الإدارة المالية وإدارة الأصول
<p>مبادئ الانتوساي ١٢</p> <p>مبادئ الانتوساي ٢٠</p> <p>إرشادات الانتوساي رقم ٩١٠٠</p>	<p>لضمان الإدارة الفعّالة لموارده وأصوله المالية، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ما يلي:</p> <p>أ) تحديد <u>المسؤوليات</u> بوضوح عن أنشطة الإدارة المالية الرئيسية.</p> <p>إرشادات الانتوساي ٩١٠٠: ص ٢٩.</p> <p>ب) امتلاك نظام لتفويض <u>الصلاحيات</u> يحدد من يملك سلطة الالتزام بالنفقات/تحملها والموافقة عليها نيابةً عن الجهاز.</p> <p>إرشادات الانتوساي ٩١٠٠: ص ٢٩.</p> <p>ت) توفر <u>أدلة</u> مالية و/أو لوائح تنظيمية مالية، وأن تكون متاحة لجميع الموظفين.</p> <p>مبادئ الانتوساي 20: ١١ إرشادات الانتوساي ٩١٠٠: ص ١٠، ٣٦-٣٨.</p> <p>ث) ضمان أن يتمتع الموظفون المكلفون بإعداد الموازنة والمحاسبة بالمهارات والخبرة والموارد المناسبة لأداء مهامهم.</p> <p>مستمد من مبادئ الانتوساي 12:9، مبادئ الانتوساي 20: ٦، إرشادات الانتوساي ٩١٠٠: ص ١٨.</p> <p>ج) وجود جداول زمنية وإجراءات واضحة تحكم عملية إعداد الموازنة.</p> <p>مستمد من مبادئ الانتوساي 20: ٦.</p> <p>ح) امتلاك نظام معلومات إداري فعّال يشمل المعلومات المالية ومعلومات الأداء.</p> <p>مستمد من مبادئ الانتوساي 12:9، مبادئ الانتوساي 20: ٦، إرشادات الانتوساي ٩١٠٠: ص ١٠.</p> <p>خ) وجود نظام فعّال لتسجيل تكاليف الموظفين.</p> <p>مستمد من مبادئ الانتوساي 12: ٩، مبادئ الانتوساي 20: ٦، إرشادات الانتوساي ٩١٠٠: ص ١٠.</p> <p>د) إدارة الإنفاق الفعلي بحيث لا يزيد الانحراف بين الإنفاق الفعلي والإنفاق المدرج في الموازنة عن ١٠٪ من إجمالي الإنفاق في آخر موازنة معتمدة، وذلك في أكثر من سنة واحدة فقط من السنوات الثلاث الأخيرة.</p> <p>مستمد من مبادئ الانتوساي 12:8، مبادئ الانتوساي 20: ٦.</p> <p>ذ) إعداد بيان/تقرير مالي سنوي وفق إطار مناسب وملائم لإعداد التقارير</p>

المالية. مبادئ الانتوساي 20: ٦

(ر) إتاحة البيانات المالية للجهاز لجمهور العموم وخضوعها لتدقيق خارجي مستقل أو لمراجعة برلمانية. مبادئ الانتوساي 20: ٦.

(ز) عندما يقتضي القانون أو اللوائح المعمول بها ذلك، يكون الجهاز الأعلى للرقابة قد حصل على رأي تدقيق غير مُعدّل أو غير متحفظ بشأن آخر قوائمه المالية التي تم تدقيقها/مراجعتها، وكفل تقديم استجابة كافية ومناسبة لتقرير التدقيق/المراجعة و/أو لخطاب الإدارة والتوصيات الصادرة عنها.

(ملاحظة: في الحالات التي تُدرج فيها أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة ضمن الحسابات العامة للدولة، ينبغي الإفصاح عنها في إيضاح مستقل وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به، وألا يكون هناك أي تحفظ يتعلق بالإيضاح الخاص بأنشطة الجهاز الأعلى للرقابة). مستمد من مبادئ الانتوساي 20: ٦.

(س) قيام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بوضع استراتيجية أو خطة طويلة الأجل لاحتياجاته من البنية التحتية المادية، استناداً إلى مستويات التوظيف الحالية والمتوقعة مستقبلاً.

(ش) حيثما كان ذلك ذا صلة، قيام الجهاز خلال السنوات الخمس الماضية بمراجعة حجم مقراته وعدد موظفيها ومواقعها مقارنةً بمواقع الجهات الخاضعة لرقابته، ومعالجة أي مقترحات للتحسين تم تحديدها. مستمد من مبادئ الانتوساي 20: ٦، فريق عمل الاطار.

(ص) ضمان حصول الجهاز على إمكانية الوصول إلى مرافق أرشفة مناسبة تُمكنه من حفظ جميع السجلات ذات الصلة بشكل آمن لعدة سنوات وإمكانية الرجوع إليها عند الحاجة. ارشادات الانتوساي 9100.

• الدرجة ٤ : جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.

• الدرجة ٣ : ما لا يقل عن أحد عشر معياراً من المعايير أعلاه متوفر.

• الدرجة ٢ : ما لا يقل عن سبعة معايير من المعايير أعلاه متوفر.

• الدرجة ١ : ما لا يقل عن خمسة معايير من المعايير أعلاه متوفر.

• الدرجة ٠ : لم تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة (1).

البعد (٢) استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

<p>مبادئ الانتوساي -مبدأ ١٢ COBIT كوبت</p>	<p>أ) قيام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بإعداد استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلي متطلبات الجهاز المتعلقة بنظم المعلومات. وتتناول هذه الاستراتيجية بشكل شامل عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الداخلية الحالية، وبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الجهاز، وكذلك البيئة الأوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام، مع تحديد التوجه المستقبلي والمبادرات اللازمة للانتقال إلى البيئة المستقبلية المنشودة. وتشمل هذه الاعتبارات احتياجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالبنية التحتية المادية الحالية والمستقبلية، وكذلك قابلية التشغيل البيئي بين الإدارات والمنصات المختلفة. مستمد من كوبت COBIT.</p> <p>ب) استناد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقييم مستوى نضج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالي، وأخذ المشهد الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاعتبار (على سبيل المثال: باستخدام أداة تقييم نضج تكنولوجيا المعلومات لدى الأجهزة العليا للرقابة – SAI ITMA، أو منهجية الأوروساي للتقييم الذاتي لتكنولوجيا المعلومات مستمد من COBIT).</p> <p>ت) قيام الجهاز بتحليل الفرص التي يمكن أن تتيحها التقنيات الناشئة، وكذلك التقنيات القائمة والراسخة، من أجل الابتكار أو تحسين الأعمال والعمليات، ومتابعة المقترحات ذات الصلة. مستمد من كوبت COBIT.</p> <p>ث) مواءمة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع أولويات الخطة الاستراتيجية للجهاز. مستمد من كوبت COBIT.</p> <p>ج) مراعاة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمدخلات واحتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين الداخليين والخارجيين. مستمد من كوبت COBIT.</p> <p>ح) قيام الجهاز بوضع مؤشرات أداء لمتابعة ورصد تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مستمد من كوبت COBIT.</p> <p>خ) وجود إطار لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الجهاز، تُحدّد فيه بوضوح المساءلة والمسؤوليات بما يضمن الإشراف على تنفيذ استراتيجية وخطة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذهما. ويكفل هذا الإطار اتخاذ القرارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية وأهداف الجهاز، وتحقيق القيمة المرجوة، مع ضمان تنفيذ عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإشراف عليها بفعالية وشفافية. مستمد من كوبت COBIT.</p> <p>د) قيام الجهاز بتحديد وإدارة المخاطر (بما في ذلك المخاطر الناشئة عن التغيرات في البيئة المستقبلية) المرتبطة بتنفيذ استراتيجية ومبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p>

	<p>مبادئ الانتوساي 12: 5، مستمد من كوبت COBIT.</p> <ul style="list-style-type: none"> • الدرجة (4): جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة. • الدرجة: (3) ما لا يقل عن ستة معايير من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة. • الدرجة: (2) ما لا يقل عن أربعة معايير من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة. • الدرجة: (1) ما لا يقل عن معيارين من المعايير المذكورة أعلاه متوفران. • الدرجة: (0) لم تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة. (1)
	<p>البعد (3) خطة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p>
<p>COBIT كوت بت</p>	<p>أ) قيام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بإعداد خطة تشغيلية/خطة عمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون مرتبطة بوضوح باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتكون الخطة شاملة أو منسجمة مع الخطط الأخرى في الجهاز، وتأخذ في الاعتبار جوانب مثل سد فجوات المهارات والارتباط بأنشطة التدقيق</p> <p>مستمد من كوبت COBIT</p> <p>ب) تضمّن الخطة التشغيلية/خطة العمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنشطة محددة بوضوح، وجداول زمنية، وتحديدًا دقيقًا للمسؤوليات. مستمد من كوبت COBIT</p> <p>ت) الارتباط الواضح للخطة التشغيلية/خطة العمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالموازنة.</p> <p>(على سبيل المثال، ينبغي على الجهاز النظر في إدراج تقديرات ضمن الموازنة السنوية للجهاز لتغطية التدفقات النقدية المتعلقة بالمخرجات المخطط لها) مستمد من كوبت COBIT</p> <p>ث) التحديد الواضح لمسؤوليات إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيلها، مع توافر المهارات والموارد اللازمة لدى الموظفين المكلفين بذلك. (ملاحظة: تتطلب إدارة وتشغيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كفاءات متخصصة تختلف عن كفاءات تدقيق تكنولوجيا المعلومات أو ما شابهها) مستمد من كوبت COBIT، مبادئ الانتوساي 12: 9، مبادئ الانتوساي 20: 6.</p> <p>ج) قيام الجهاز بتحديد وتشغيل ومتابعة نظام لإدارة أمن المعلومات. مستمد من كوبت COBIT وايزو 27001</p>

ح) قيام الجهاز بالإبلاغ عن التقدم المحرز وأي أوجه قصور تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، داخليًا وخارجيًا، من خلال جمع البيانات اللازمة لمتابعة التقدم المحقق مقارنةً بمؤشرات الأداء. مستمد من مبادئ الانتوساي 12:1.

خ) عند الاقتضاء: في حال قيام الجهاز بإسناد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جهات خارجية، يقوم الجهاز بإدارة اتفاقيات مستوى الخدمة. مستمد من كوبت COBIT.

• الدرجة ٤ : جميع المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.

• الدرجة ٣ : ما لا يقل عن خمسة معايير من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.

• الدرجة ٢: ما لا يقل عن ثلاثة معايير من المعايير المذكورة أعلاه متوفرة.

• الدرجة ١: ما لا يقل عن معيار واحد من المعايير المذكورة أعلاه متوفر.

• الدرجة صفر: لم تتحقق الشروط اللازمة للحصول على الدرجة (١).

المجال ج: الموارد البشرية والتعلم والتطوير المهني

ينص اعلان ليما (مبدأ الانتوساي ١) على ضرورة ان يتمتع أعضاء وموظفو الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالكفاءة وان يواصلوا تطوير قدراتهم المهنية بشكل مستمر (مبادئ الانتوساي ١٢:١٢) ويعد الجهاز الرقابي فعالاً عندما يكون قادراً تحديداً كفاءات مدقيه، وتوظيفهم وتطويرهم والاحتفاظ بهم وتقييم أدائهم المعيار الدولي (١٥٠:٦).

وتقع على عاتق إدارة الجهاز مسؤولية ضمان توافر الكوادر المؤهلة في الوقت المناسب بما يمكن الجهاز من توزيعها ونشرها بكفاءة وفاعلية.

ويعرض نموذج إدارة الموارد البشرية ادناه مجموعة من الوظائف الفرعية المترابطة لادارة الموارد البشرية التي يدعم بعضها بعضاً بما يساعد الجهاز الرقابي على الوصول الى العدد المناسب من الموظفين الكفاء وذوي الأداء العالي (دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية -2022) ويعكس هذا النموذج تقييم مؤشرات المجال (ج) التي تتبنى ممارسات متكاملة وشمولية في إدارة الموارد البشرية.



وفقًا للمعيار الدولي ١٥٠ "فانه لجذب كفاءات موظفي الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وتطويرها والمحافظة عليها، من الضروري الاستثمار في ممارسات وعمليات مناسبة وسليمة لإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك: استراتيجية الموارد البشرية القائمة على الكفاءات وتخطيط الموارد البشرية والاستقطاب والتعيين وإدارة الأداء والتعلم والتطوير والمكافآت والتقدير والاحتفاظ بالموظفين، والاستبدال، والتعاقب الوظيفي، و/أو غيرها؛ وذلك بالقدر الذي يمتلك فيه الجهاز السيطرة على هذه الممارسات. وفي الحالات التي لا يمتلك فيها الجهاز السيطرة على مثل هذه العمليات، فإن من المفيد له أن يتواصل بشكل استباقي بشأن احتياجاته مع الجهة التي تتولى تنفيذ هذه العمليات نيابةً عنه، وأن يعمل على التأثير في تلك العمليات لتتلاءم مع احتياجاته (المعيار الدولي ١٥٠: 24 و ٢٥).

ويوفر المعيار الدولي ١٥٠ إرشادات بشأن كفاءات المدققين، إلا أن إطار الكفاءات الشامل للجهاز الأعلى للرقابة ينبغي توسيعه ليشمل جميع الوظائف والمناصب الوظيفية، بما يتسق مع الممارسات الدولية الجيدة (دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية، ٢٠٢٢). وتُعد كفاءات موظفي الدعم ذات أهمية حاسمة في دعم وظيفة التدقيق، وينبغي أخذها في الاعتبار ضمن إطار كفاءات الجهاز الأعلى للرقابة.

يحدد المعيار الدولي ١٤٠ إسهام إدارة الموارد البشرية في المساعدة على تقديم أعمال تدقيق عالية الجودة. وتبرز أهداف الجودة في المعيار الدولي ١٤٠ المرتبطة بموارد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أهمية استقطاب وتدريب والاحتفاظ بموظفي الجهاز الذين يمتلكون الكفاءات والقدرات اللازمة لتنفيذ مهام التدقيق بجودة عالية ومتسقة المعيار الدولي ١٤٠ الفقرة ٤٢ (أ) كما ينص المعيار الدولي ١٠٠ على ما يلي: يتعين على كل جهاز أعلى للرقابة أن يضع ويُبقي إجراءات لإدارة الكفاءات على المستوى المؤسسي، بما يوفر له قدرًا معقولًا من التأكيد بأن مدققي الجهاز يمتلكون الكفاءات المطلوبة لأداء وظائفهم وفقًا لولاياتهم المعيار الدولي ١٠٠ الفقرة ٣٧

ولضمان بقاء الموظفين على مستوى كافٍ من المهارات، مع تطويرهم المهني ومواكبتهم لمعايير وأساليب التدقيق المعمول بها، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة أن يتبنى نهجًا استراتيجيًا في مجال التطوير المهني. ويتناول **المجال (ج)** أداء الجهاز في إدارة وتطوير موارده البشرية.

تعتمد العديد من الأجهزة العليا للرقابة على هيئة الخدمة العامة أو جهة مماثلة لاستقطاب الموظفين، وإدارة الرواتب، وتنظيم التدريب، وغير ذلك. ومع تزايد الاستقلالية والمهنية، بدأت العديد من الأجهزة بإنشاء وحدات لإدارة الموارد البشرية لدعم المديرين التنفيذيين في الاضطلاع بدور استراتيجي مناسب، يساعد الأجهزة على تحديد وتلبية احتياجاتها الاستراتيجية طويلة الأجل في مجال الموارد البشرية. ومع سعي الأجهزة العليا للرقابة إلى تعزيز استقلاليتها، يُعد أحد الأهداف الرئيسية هو زيادة مستوى السيطرة على جميع الأبعاد الأساسية لإدارة الموارد البشرية. وفي المرحلة الانتقالية، ورغم أن الأجهزة قد لا تمتلك سيطرة كاملة، إلا أنه يمكنها الاستفادة من متطلبات وممارسات الكفاءة الواردة

في الدليل ١٩٥٠ لتعزيز تفاعلها (أو تفاوضها) مع هيئة الخدمة العامة (دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية، ٢٠٢٢).

العلاقة مع المؤشرات في المجال (أ): الاستقلالية والإطار القانوني

عندما تكون السلطة التنفيذية مشتركة بشكل وثيق في إدارة الموارد البشرية للجهاز الأعلى للرقابة، ينبغي على المقيمين توخي الحذر لضمان أن يقيس المجال (ج) أداء العوامل الواقعة ضمن سيطرة الجهاز فقط. أما أبعاد المؤشرات والمعايير المتعلقة بالسياسات والعمليات التي تُحدد خارج الجهاز، فينبغي اعتبارها غير منطبقة، وتطبيق منهجية عدم اسناد درجة (انظر القسم ٣-٢-٤). ويجب الإشارة إلى أي قصور في الاستقلالية فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية ضمن التقرير السردى للأداء. كما ينبغي إدراج تقييم نظام إدارة الموارد البشرية الذي يُنفذ خارج الجهاز في التقرير السردى للأداء، دون أن ينعكس ذلك في درجات المؤشرات. وينبغي أن ينعكس تدخل السلطة التنفيذية في إدارة الموارد البشرية من خلال درجات أقل في مؤشر ١ البعد (٣): الاستقلال الذاتي / الاستقلالية التنظيمية.

وعندما تتخذ السلطة التنفيذية قرارات بشأن التعيين والأجور والترقية، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة التأكد من وجود نظم مناسبة لحماية استقلالية موظفيه في تنفيذ أعمال التدقيق. ويتعين على المقيم أخذ هذه العوامل في الاعتبار وذكرها في التقرير السردى للأداء، مع تقييم مدى وجود نظم مناسبة تكفل حماية استقلالية الجهاز.

وفي الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاص القضائي، توجد عادةً ثلاثة أدوار رئيسية ضرورية لتطبيق الكفاءة القضائية، وهي: المحققون، والقضاة الماليون أو أعضاء المجلس القضائي والمدعون العامون أو مساعدو المدعين العامين. وينبغي أن يتمتع القضاة بالاستقلالية في عملهم بموجب القانون الوطني، بما يعني أن يوفر الإطار القانوني ضمان عدم قابليتهم للعزل من مناصبهم المعينة. وقد لا تكون معايير الترقية محددة بوضوح دائمًا.

مؤشرات الأداء:

المؤشر ٢٢: إدارة الموارد البشرية

المؤشر ٢٣: التعلم والتطوير المهني

المؤشر ٢٢ : إدارة الموارد البشرية

يقيس هذا المؤشر عناصر إدارة الموارد البشرية في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ويُعرّف دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ٢٠٢٢ إدارة الموارد البشرية بأنها وظيفة تشمل جميع الأساليب المرتبطة بالأفراد لدعم الأهداف الاستراتيجية للجهاز وأنظمتها التشغيلية، بما يسهم في تعظيم أدائه. ووفقاً للمعيار الدولي ١٥٠، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة أن يمتلك استراتيجية لتفعيل صلاحيته في مجال التدقيق، ويُعد ضمان توفر موارد بشرية كافية وموظفين يتمتعون بالكفاءة جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجية (المعيار الدولي ١٥٠:١٦). كما ينبغي على الجهاز تحديد وتوثيق الكفاءات ذات الصلة المطلوبة من جميع المدققين للوفاء بولاية الجهاز للمعيار الدولي ١٥٠:١٥.

وفي بعض البلدان، يكون موظفو الجهاز الأعلى للرقابة جزءاً من ملاك موظفي القطاع العام، وبالتالي لا يتم تعيينهم مباشرة من قبل الجهاز. ورغم ما قد ينطوي عليه هذا الترتيب من مزايا، إلا أنه قد يؤثر في استقلالية الجهاز، وينبغي أن ينعكس ذلك في المؤشر ١.

النهج المقترح للتقييم

عند تقييم إدارة الموارد البشرية في الجهاز الأعلى للرقابة، ينبغي على المقيمين تحديد الوظائف التي تقع ضمن سيطرة الجهاز. أما أبعاد المؤشرات والمعايير المتعلقة بالوظائف والعمليات التي تُحدد خارج الجهاز، فينبغي اعتبارها غير منطبقة، وتطبيق منهجية عدم اسناد درجة (انظر القسم ٣-٢-٤)). ومع ذلك، يجب شرح وظائف وعمليات إدارة الموارد البشرية في الوصف السردى للمؤشر. ورغم ذلك، ينبغي على الجهاز التواصل بشأن احتياجاته مع الجهة التي تنفذ هذه العمليات نيابةً عنه، والسعي إلى التأثير في تلك العمليات لتتلاءم مع احتياجاته. وباستخدام الحكم المهني، وبالاعتماد على مستوى تأثير الجهاز، يمكن الاستمرار في تقييم بعض الوظائف والعمليات حتى وإن كانت محددة خارج الجهاز.

الأبعاد التي سيتم تقييمها:

- ١) استراتيجية الموارد البشرية القائمة على الكفاءات
- ٢) وظيفة الموارد البشرية
- ٣) توظيف الموارد البشرية
- ٤) إدارة الأداء، والأجور، ورفاهية
- ٥) الموظفين

(١) استراتيجية الموارد البشرية القائمة على الكفاءات: تعمل استراتيجية الموارد البشرية على مواءمة الموارد البشرية مع التوجه المقصود للمنظمة، وتستند إلى القيم والثقافة والمبادئ وغيرها.

وقد تكون هذه الاستراتيجية وثيقة مستقلة أو مدمجة ضمن وثائق أخرى مثل الخطة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة. وبوجه عام، ينبغي أن تكون الاستراتيجية شاملة ومتوافقة مع الخطة الاستراتيجية للجهاز، وأن يتم إعدادها وتنفيذها بالتعاون الوثيق مع الإدارة، بهدف ضمان توفر موارد بشرية كافية للوفاء بولاية الجهاز. وينبغي دعم استراتيجية الموارد البشرية بخطة تشغيلية/خطة عمل للموارد البشرية تتضمن مؤشرات أداء رئيسية. كما يجب أن تكون خطة العمل شمولية أو منسجمة مع الخطط الأخرى في الجهاز، بما يضمن التنسيق مع الوحدات المختلفة داخل الجهاز، والتأكد من أخذ جميع الجوانب ذات الصلة في الاعتبار.

ويجب أن تتضمن استراتيجية الموارد البشرية نهج الجهاز في مجال التعلم والتطوير المهني، ويمكن تناول ذلك ضمن استراتيجية مستقلة للتعلم والتطوير المهني إذا كان ذلك مفضلاً. ومع ذلك، يُلاحظ أنه في حال كانت استراتيجية التعلم والتطوير المهني وثيقة منفصلة، فإنها لا يلزم بالضرورة أن تكون شاملة بالكامل وقد تكون وثيقة مستقلة، إلا أنه في بعض بيئات الأجهزة العليا للرقابة، ولا سيما الأجهزة الصغيرة منها، قد يكون كافياً إعداد عرض موجز لكنه من حيث مستوى التفصيل كافٍ يوضح الخطة طويلة الأجل للجهاز في مجال التعلم والتطوير المهني. ويتعين على الأجهزة العليا للرقابة إنشاء مسارات مخصصة للتطوير المهني للمدققين، تكون مصممة خصيصاً بما يتلاءم مع ولاية الجهاز، وإطاره التنظيمي والقانوني، وهيكله التنظيمي واحتياجاته المعيار الدولي ١٥٠: ٢٧. ولضمان التنسيق والتكامل المناسبين لأنشطة التعلم والتطوير المهني داخل الجهاز، ينبغي إدراج هذه الأنشطة ضمن الخطة التشغيلية/خطة العمل لإدارة الموارد البشرية، أو في خطة مستقلة للتعلم والتطوير المهني إذا كان ذلك مفضلاً (دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية، ٢٠٢٢). كما ينبغي أن تتبنى استراتيجية الموارد البشرية مبادئ التنوع والإنصاف والشمولية في إدارة الموارد البشرية داخل الجهاز الأعلى للرقابة.

(٢) **وظيفة الموارد البشرية:** ينبغي تمكين موظفي إدارة الموارد البشرية من خلال تزويدهم بالمهارات والخبرات والموارد المناسبة لدعم استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة. وتضطلع وظيفة الموارد البشرية بمسؤولية إعداد وإدامة استراتيجية الموارد البشرية، وتطوير إطار الكفاءات والعمل على استمراريتها، ودعم الإدارة في شؤون الموارد البشرية، إلى جانب إعداد وصيانة ومراجعة وتحديث السياسات والعمليات والإجراءات اللازمة لتنفيذ استراتيجية الموارد البشرية. كما ينبغي لوظيفة الموارد البشرية متابعة وتقييم نتائج أنشطة التعلم والتطوير المهني، وذلك من خلال تطوير وتنفيذ أدوات لتقييم الكفاءات، والمتابعة الدورية لتقديم تطوير المدققين المعيار الدولي ١٥٠: ٣٤

(٣) **توظيف الموارد البشرية:** يُعد التوظيف والاختيار من العمليات الأساسية في إدارة الموارد البشرية، إذ يتيحان ضمان توافر الموظفين المناسبين في المكان والوقت المناسبين. ويُعد وجود عدد كافٍ من الموظفين الأكفاء أمراً جوهرياً لأداء الجهاز الأعلى للرقابة (دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية، ٢٠٢٢). وينبغي أن يعتمد الجهاز عمليات توظيف شفافة وشاملة تستند إلى تقييم احتياجاته. ولضمان الشفافية، يجب الإعلان عن الشواغر الوظيفية في الجهاز بصورة علنية، وتعميم الإعلانات على أوسع نطاق ممكن عبر مختلف وسائل الإعلام للوصول إلى أكبر عدد من المرشحين المؤهلين. ويُستحسن بشدة أن تتضمن الإعلانات الوظيفية قسمًا خاصًا بعرض قيمة صاحب العمل، وهو مجموعة المزايا والقيم الفريدة التي يقدمها صاحب العمل لجذب الموظفين والاحتفاظ بهم.

ويجب أن تستند عمليات التوظيف والاختيار إلى إطار كفاءات الجهاز و/أو الأوصاف الوظيفية وتحليل الاحتياجات التنظيمية. وفي الأجهزة التي تخضع لهيئة الخدمة العامة أو جهة مماثلة، حيث يتم تعيين الموظفين من خلال تلك الجهة، يمكن للجهاز أن يبادر بإرسال الملفات الوظيفية إليها بما يتيح اختيار مرشحين يستوفون متطلبات الجهاز. كما يجب التأكد من التزام عملية التوظيف بمتطلبات تكافؤ الفرص وبالأحكام الدستورية والقانونية الوطنية ذات الصلة (دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية، ٢٠٢٢).

(٤) إدارة الأداء والأجور ورفاهية الموظفين: لضمان تحفيز الموظفين واستمرار تقديم أعمال تدقيق عالية الجودة، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة تقييم الأداء الفردي واستخدام نتائجه كأساس لاتخاذ قرارات الترقية وتحديد الأجور. وبالمثل، يتعين على الجهاز مراعاة قضايا الصحة والسلامة المهنية بما يتوافق مع القوانين والأنظمة الوطنية. كما ينبغي عليه إنشاء بيئة عمل آمنة وإدامتها، تتيح للموظفين التعبير عن شواغلهم بحرية ودون خوف.

المراجع الأساسية	المؤشر ٢٢: الأبعاد ومعايير الحد الأدنى لدرجة البُعد
	البُعد (١): استراتيجية الموارد البشرية القائمة على الكفاءات
المعيار الدولي 150 الدليل ١٩٥٠ دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ٢٠٢٢	<p>يجب أن يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة استراتيجية للموارد البشرية تتوافر فيها المعايير التالية:</p> <p>(أ) أن تكون متوائمة مع الخطة الاستراتيجية للجهاز. دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات</p> <p>(ب) أن تشمل مجالات: التوظيف، والاحتفاظ بالموظفين، والأجور، وإدارة الأداء، والتطوير المهني، ورفاهية الموظفين. دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات</p> <p>(ت) أن تستند إلى إطار كفاءات موثق يشمل ممتهني التدقيق (المعيار الدولي ١٥٠:١٥) إضافة إلى موظفي الدعم المؤسسي. دليل إدارة الموارد البشرية لجنة بناء القدرات</p> <p>(ث) أن تهدف إلى ضمان توافر موارد بشرية كافية لتنفيذ مهام الجهاز المعيار الدولي ١٥٠:١٦</p> <p>(ج) أن تتم مراجعتها وتحديثها بانتظام بما يتسق مع مراجعة استراتيجية الجهاز. دليل إدارة الموارد البشرية -</p> <p>(ح) أن يتم إعدادها وتنفيذها بالتعاون الوثيق مع الإدارة، وأن يتم تعميمها على جميع الموظفين. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>(خ) أن تتضمن مبادئ التنوع، والإنصاف، والشمولية. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية -</p> <p>(د) أن تكون مدعومة بخطة تشغيلية/خطة عمل للموارد البشرية تُراجع وتُحدَّث سنويًا، وتتيح تتبع التقدم خلال السنة استنادًا إلى معالم محددة بوضوح. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>(ذ) أن تتضمن الخطة التشغيلية للموارد البشرية أنشطة متعلقة بالتعلم والتطوير المهني، بما يضمن تنسيق هذه الأنشطة وتكاملها داخل الجهاز</p>

	<p>(ويمكن أن تكون ضمن خطة مستقلة للتعليم والتطوير المهني). دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>ر) أن تشمل نهج الجهاز في التعلم والتطوير المهني الشامل، بما في ذلك تحديد مسارات مخصصة للتطوير المهني لجميع المدققين وبقية الموظفين (ويمكن أن تكون ضمن استراتيجية تعلم وتطوير مهني مستقلة إذا فضل الجهاز ذلك). المعيار الدولي ١٥٠:٢٧ والدليل ١٩٥١:١٦ ودليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>ز) أن تضمن مواءمة نهج التعلم والتطوير المهني مع الخطة الاستراتيجية للجهاز، وولايته، وإطاره القانوني والتنظيمي، وهيكلة التنظيمي واحتياجاته، وربطه بالأهداف الواردة في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية. المعيار الدولي ١٥٠: ٢٧ ودليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ودليل ١٩٥١:١٦-٢٠</p> <p>الدرجة = ٤ جميع المعايير متوافرة الدرجة = ٣ ثمانية معايير في الأقل متوافرة الدرجة = ٢ خمسة معايير في الأقل متوافرة الدرجة = ١ معياران في الأقل متوافران الدرجة = ٠ لا تتحقق شروط الحصول على الدرجة (١)</p>
	<p>البُعد (٢) وظيفة الموارد البشرية</p>
<p>المعيار الدولي ١٥٠ الدليل ١٩٥٠</p> <p>دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ٢٠٢٢</p>	<p>أ) وجود وحدة مخصصة لإدارة الموارد البشرية في الجهاز دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>ب) تمتع وحدة الموارد البشرية بالمهارات والمعرفة والخبرة والموارد المناسبة لدعم استراتيجية الجهاز المعيار الدولي ١٤٠: ٢٤٢. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية -</p> <p>ت) قيام وحدة الموارد البشرية بإعداد وإدامة استراتيجية <u>موارد بشرية</u> قائمة على الكفاءات. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية.</p> <p>ث) تعمل وحدة إدارة الموارد البشرية على إعداد ومراجعة وتحديث سياسات وإجراءات وعمليات الموارد البشرية ذات الصلة بتنفيذ الاستراتيجية. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ١٥٠: ٢٥</p> <p>ج) تعمل وحدة إدارة الموارد البشرية على إعداد خطة تشغيلية/خطة عمل للموارد البشرية. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية -</p> <p>ح) تعمل وحدة إدارة الموارد البشرية على إعداد وإدامة <u>إطار كفاءات</u> لجميع الموظفين (أو بدائل مثل ملفات الكفاءات أو الملفات الوظيفية) <u>يحدد الكفاءات المطلوبة</u> للوفاء بولاية الجهاز، بما في ذلك وظائف الدعم المؤسسي. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ١٥٠: ١٥-٢٣، دليل ١٩٥٠: ١٧-٣٩ - دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>خ) تقدم وحدة إدارة الموارد البشرية <u>المشورة والدعم</u> للإدارة في مسائل الموارد البشرية، بما في ذلك التشريعات والأنظمة ذات الصلة. - دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p>

	<p>(د) تضمن وحدة إدارة الموارد البشرية وجود خطط تطوير فردية قائمة على الكفاءات لجميع الموظفين، تستند إلى تقييم سنوي وتعالج أي فجوات في الكفاءات المتوقعة. دليل لجنة بناء القدرات إدارة الموارد البشرية</p> <p>(ذ) تطور وحدة إدارة الموارد البشرية وتنفذ وسائل تقييم الكفاءات، والمتابعة الدورية لرصد مدى تطوير الموظفين أو التطوير الذاتي (المعيار الدولي ١٥٠: ٣٤)</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير متوافرة الدرجة = ٣: سبعة معايير في الأقل متوافرة الدرجة = ٢: أربعة معايير في الأقل متوافرة الدرجة = ١: معياران في الأقل متوافران الدرجة = ٠: لا تتحقق شروط الحصول على الدرجة (١)</p>
	<p>البعد (٣) توظيف الموارد البشرية</p>
<p>دليل ١٩٥٠ دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ٢٠٢٢</p>	<p>لإدارة عمليات الجذب والتوظيف والاختيار وتهيئة الموظفين الجدد: (أ) يتم تعميم الإعلانات على نطاق واسع لتمكين الوصول إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المرشحين المؤهلين. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>(ب) تروج إعلانات الجهاز الأعلى للرقابة لمزايا العمل داخل الجهاز (أي أن الإعلانات تتضمن قسمًا خاصًا بالقيمة المقترحة لصاحب العمل). فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>(ت) تستند عملية التوظيف إلى إطار الكفاءات و/أو الأوصاف الوظيفية الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة وإلى تحليل الاحتياجات التنظيمية. دليل ١٩٥٠: ١٧-٣٩ دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>(ث) يجب أن يتضمن إعلان الوظيفة الوصف الوظيفي والكفاءات المطلوبة، ومعلومات عن عملية الاختيار، وعند الاقتضاء، أي معلومات أخرى امتثالاً للتشريعات الوطنية. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>(ج) تُدار عملية التوظيف من خلال عملية منظمة وشفافة وموثقة. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>(ح) توجد إجراءات توظيف تضمن التزام الجهاز الأعلى للرقابة بمبدأ <u>تكافؤ الفرص</u> وبالمتطلبات الدستورية والقانونية السارية. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>(خ) يتم تقييم/اختيار المرشحين بطريقة شفافة، قائمة على الأدلة، ومتوافقة مع المتطلبات المحددة في الأوصاف الوظيفية المعلنة. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>(د) قام الجهاز الأعلى للرقابة بوضع برنامج استيعاب يوفّر عملية تهيئة شاملة تعرّف الموظفين الجدد بالثقافة المؤسسية، والسياسات،</p>

	<p>والإجراءات، وبيئة العمل. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير متوافرة الدرجة = ٣: ستة معايير في الأقل متوافرة الدرجة = ٢: أربعة معايير في الأقل متوافرة الدرجة = ١: معياران في الأقل متوافران الدرجة = ٠: لا تتحقق شروط الحصول على الدرجة (١)</p>
	<p>البُعد (٤): إدارة الأداء والأجور ورفاهية الموظفين</p>
<p>دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ٢٠٢٢</p>	<p>إدارة أداء الموظفين: أ) أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة سياسات وآليات لإدارة الأداء تربط بين الأداء الفردي والأهداف العامة للجهاز. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ب) أن يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة برصد وتقييم التقدم المحرز وتزويد الموظفين بتغذية راجعة ودعم متكررين بشأن أدائهم الفردي. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ت) أن تستند تقييمات الأداء الفردي إلى اتفاقات فردية موثقة تتضمن توقعات واضحة وفهماً محدداً لدور الموظف، فضلاً عن اتفاقات بشأن المخرجات السنوية بالمستوى المطلوب من الجودة. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ث) أن تكون هناك عملية معتمدة لإدارة ضعف الأداء بهدف التحسين، قائمة على التغذية الراجعة البنّاءة والمستمرة، وإثبات تقديم الدعم، وخطة إجراءات تصحيحية متفق عليها. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ج) حيثما كان ذلك ضمن نطاق سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، أن تكون هناك عملية شفافة للترقية، تشمل تقييماً للأداء وإمكانات شغل مستوى أعلى. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ح) أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ترتيب (مثل نموذج إنهاء خدمة أو مقابلة ختامية) يتيح للموظفين المغادرين بيئة آمنة وسرية لتقديم ملاحظاتهم حول تجاربهم، واتخاذ تدابير تصحيحية عند الاقتضاء. فريق عمل اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خ) حيثما كان ذلك ضمن نطاق سيطرة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، أن تكون هناك إجراءات معمول بها لربط الأجور/المكافآت بأداء الموظفين. فريق عمل اطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة د) أن تكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة سياسات/إجراءات لتطوير والحفاظ على قضايا الصحة والسلامة المهنية</p>

	<p>بما يتوافق مع التشريعات الوطنية. دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>(ذ) أن يكون الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة قد وضع خطة لرفاهية الموظفين تكون ذات صلة ومناسبة لظروف الجهاز، وتهدف إلى تعزيز القيمة المقترحة لصاحب العمل. (دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية</p> <p>الدرجة=٤: جميع المعايير متوافرة الدرجة =٣: سبعة معايير في الأقل متوافر الدرجة =٢: أربعة معايير في الأقل متوافرة الدرجة =١: معياران في الأقل متوافران الدرجة =٠: لا تتحقق شروط الحصول على الدرجة (١)</p>

المؤشر ٢٣: التعلم والتطوير المهني

وفقًا للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٤٠، تشمل أهداف الجودة المتعلقة بموارد الجهاز الأعلى للرقابة متطلبًا يلزم موظفي الجهاز الرقابي بتطوير واستمرارية الكفاءات المناسبة اللازمة لأداء أدوارهم (المعيار ١٤٠: ٤٢ ب-) ونظرًا لأن الجهاز الرقابي يعتمد بشكل كبير على المعرفة، أصبح جانب التعلم في تطوير رأس المال البشري عامل نجاح حاسم في تحقيق مهام الجهاز الرقابي. ولذلك، يلعب التعلم والتطوير المهني دورًا جوهريًا في ضمان امتلاك موظفي الجهاز الرقابي للكفاءات الصحيحة لأداء المهام الموكلة إليهم وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية (دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ٢٠٢٢).

في سوق العمل الحديث، يُعد جذب واستقطاب المواهب المؤهلة وذات الخبرة أمرًا صعبًا للغاية، مما يجعل التعلم والتطوير المهني الداخلي أكثر أهمية لضمان توافر موظفي تدقيق ودعم ذوي جودة عالية لدى الجهاز الرقابي وينطبق هذا على العديد من الأجهزة الرقابية بسبب تحدي هجرة العقول أو المنافسة مع الشركات الخاصة وغيرها من المنظمات التي تقدم شروط خدمة أفضل.

يتطلب المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة رقم ١٥٠ من الجهاز الرقابي إنشاء مسارات مخصصة للتطوير المهني للمدققين، مصممة خصيصًا بما يتوافق مع مهامه، وإطاره التنظيمي، وهيكله التنظيمي، واحتياجاته (معيار ١٥٠). كما يقدم المعيار ١٥٠ مزيدًا من الإرشادات حول أساليب التطوير المهني: عند وضع الجهاز الرقابي لمسارات التطوير المهني، ينبغي النظر في التمييز بين عمليتين:

أ) التطوير المهني الأولي (تطوير قاعدة من الكفاءات للتمكن من إدارة عملية تدقيق وفقًا لمعايير التدقيق التي اعتمدها الجهاز الرقابي أو المرتبطة بمنصب محدد داخل الجهاز الرقابي)

ب) التطوير المهني المستمر (الحفاظ على الكفاءات وجعلها ملائمة، وضمان الاستعداد للمستقبل المعيار ١٥٠: ٢٨)

بينما يركز البند (أ) أعلاه على التطوير المهني ضمن وظيفة التدقيق، يجب على الجهاز الرقابي بالمثل ضمان تلبية احتياجات التطوير للموظفين غير المرتبطين بالتدقيق.

يُعد تطوير الأفراد أداة استراتيجية لنمو الجهاز الرقابي المستمر، وزيادة الإنتاجية، والقدرة على الاحتفاظ بالموظفين ذوي القيمة والكفاءة. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة القوى العاملة على تعلم مهارات جديدة، وتبني سلوكيات جديدة، والتكيف بشكل مستمر تعد أمرًا أساسيًا للحفاظ على النجاح والنمو (دليل لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية ٢٠٢٢).

يجب أن يتم التعلم والتطوير المهني بشكل مخطط ومنهجي بهدف تحسين أداء الوظائف، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتقديم قيمة لأصحاب المصلحة. وينبغي تحديد الإجراءات أو الأنشطة اللازمة لتنفيذ استراتيجية التعلم والتطوير المهني ضمن الخطة الشاملة للتعلم والتطوير المهني للجهاز الرقابي أو خطة التشغيل/خطة العمل للموارد البشرية. ويجب تنفيذ هذه الخطة لتعزيز، أو في الأقل الحفاظ

على، قدرات وكفاءات الموظفين فيما يتعلق بالمهارات والمعرفة والسلوكيات المطلوبة (دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات ٢٠٢٢).

يقيم هذا المؤشر مدى قدرة الجهاز الرقابي كمنظمة على تعزيز وضمان التعلم والتطوير المهني لتحسين وصيانة كفاءات موظفيه.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

- ١) التعلم والتطوير المهني للتدقيق المالي
- ٢) التعلم والتطوير المهني لتدقيق الأداء
- ٣) التعلم والتطوير المهني لتدقيق الامتثال
- ٤) التعلم والتطوير المهني للأجهزة ذات الصلاحيات القضائية

(١) و (٢) و (٣) التعلم والتطوير المهني للتدقيق المالي وتدقيق الأداء وتدقيق الامتثال: كجزء من خطة العمليات/خطة العمل للتعلم والتطوير (انظر المؤشر ٢٢)، يجب على الجهاز الرقابي وضع وتنفيذ برامج التعلم والتطوير المهني لكل من المهن أو الفئات الوظيفية ومراقبة وتقييم النتائج. تحدد هذه الأبعاد الثلاثة المعايير المتعلقة بالتعلم والتطوير المهني عبر ثلاث تخصصات للتدقيق: التدقيق المالي، تدقيق الأداء، وتدقيق الامتثال

(٥) التعلم والتطوير المهني للأجهزة الرقابية ذات الصلاحيات القضائية: بنفس الطريقة، يجب على الأجهزة ذات الصلاحيات القضائية وضع وتنفيذ برامج التعلم والتطوير المهني لكل من المهن أو الفئات الوظيفية ومراقبة وتقييم النتائج. يمكن تنفيذ هذه البرامج كجزء من خطة العمليات/خطة العمل للتعلم والتطوير على مستوى المنظمة. يوضح هذا البعد معايير التعلم والتطوير المهني للأجهزة التي لها نشاطات قضائية.

	البعد (١) التعلم والتطوير المهني للتدقيق المالي
المرجع الرئيسي	المؤشر ٢٣ البعد والحد الأدنى للمعيار لدرجة البعد
<p>المعيار الدولي ١٥٠</p> <p>دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات ٢٠٢٢</p> <p>الدليل ١٩٥٠</p>	<p>بالنسبة للتعلم والتطوير المهني في التدقيق المالي، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة:</p> <p>أ- <u>تكليف شخص أو أشخاص بمسؤولية التطوير المهني</u>، على أن يكون لديهم الخبرة والسلطة المناسبة في الجهاز، <u>دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات</u></p> <p>ب- وضع متطلبات <u>كفاءات مصممة بشكل مناسب</u> لفئات الموظفين المختلفة في التدقيق المالي (الدليل ١٩٥٠: ١٧-٥٣). كجزء من الخطة التشغيلية /خطة العمل للتعلم والتطوير (انظر المؤشر ٢٢(١))، شملت خطة الجهاز تطوير <u>موظفي التدقيق المالي</u> بناءً على تحليل يلي بشكل كافٍ الاحتياجات والكفاءات المحددة لكل فئة وظيفية. <u>دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات</u>.</p> <p>ت- ضمان احتواء مسارات التعلم والتطوير المهني في التدقيق المالي على العناصر المناسبة التالية:</p> <p>١- فرص التعلم <u>الخارجية</u> (مثل درجة جامعية، أكاديمية جهاز رقابي او مؤسسة مماثلة، برنامج التأهيل المهني لمدققي الأجهزة العليا للرقابة التابع لمبادرة تنمية الانتوساي.. الخ).</p> <p>٢- فرص التعلم <u>الداخلية</u> (مثل الدورات التدريبية المحددة)</p> <p>٣- <u>الخبرة العملية</u></p> <p>٤- تحديد الأهداف المستهدفة؛ التفكير الذاتي والتقييم؛ وتقديم ملاحظات فورية وذات مغزى لكل مشارك</p> <p>٥- <u>التطوير المهني المستمر</u> (المعيار ١٥٠: ٣٠ و ٣٣)</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ٣: توافر ثلاثة معايير في الأقل</p> <p>الدرجة = ٢: توافر معيارين في الأقل</p> <p>الدرجة = ١: توافر معيار واحد في الأقل</p> <p>الدرجة = ٠: عدم توافر الشروط للحصول على علامة ١</p>
المرجع الاساسي	البعد (٢) التعلم والتطوير المهني لتدقيق الأداء

<p>المعيار الدولي ١٥٠</p> <p>دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات ٢٠٢٢</p> <p>الدليل ١٩٥٠</p>	
--	--

بالنسبة للتعلم والتطوير المهني في تدقيق الأداء، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة

أ- تكليف شخص أو أشخاص بمسؤولية التطوير المهني، على أن يكون لديهم الخبرة والصلاحيات المناسبة في الجهاز، دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات

ب- وضع متطلبات كفاءات مصممة بشكل مناسب لفئات الموظفين المختلفة في تدقيق الأداء. الدليل ١٩٥٠: ١٧-٥٣، دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات

ت- كجزء من خطة العمليات/خطة العمل للتعلم والتطوير (انظر مؤشر ٢٢ (١) شملت خطة الجهاز تطوير موظفي تدقيق الأداء بناءً على تحليل يلي الاحتياجات والكفاءات المحددة لكل فئة وظيفية. دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات

ث- ضمان احتواء مسارات التعلم والتطوير المهني في تدقيق الأداء على العناصر المناسبة التالية:

١- فرص التعلم الخارجية (مثل درجة جامعية، أكاديمية الجهاز، برنامج مماثل برنامج التأهيل المهني لمدقي الأجهزة العليا للرقابة لمبادرة تنمية الانتوساي).

٢- فرص التعلم الداخلية (مثل الدورات التدريبية المحددة)

٣- الخبرة العملية

٤- تحديد الأهداف المستهدفة؛ التفكير الذاتي والتقييم؛ وتقديم ملاحظات فورية وذات مغزى لكل مشارك

٥- التطوير المهني المستمر (المعيار ١٥٠: ٣٠ و ٣٣)

الدرجة = ٤: جميع المعايير أعلاه متوفرة

الدرجة = ٣: توافر ثلاثة معايير في الأقل

الدرجة = ٢: توافر معيارين في الأقل

الدرجة = ١: توافر معيار واحد في الأقل

الدرجة = ٠: عدم توافر الشروط للحصول على علامة ١

البعد (٣) التعلم والتطوير المهني لتدقيق الامتثال

<p>المعيار الدولي ١٥٠</p> <p>دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات ٢٠٢٢</p> <p>الدليل ١٩٥٠</p>	<p>بالنسبة للتعليم والتطوير المهني في تدقيق الامتثال، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة:</p> <p>أ- تكليف شخص أو أشخاص بمسؤولية التطوير المهني، على أن يكون لديهم الخبرة والصلاحيات المناسبة في الجهاز. دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات</p> <p>ب- تطوير متطلبات كفاءات مصممة بشكل مناسب لفئات الموظفين المختلفة في تدقيق الامتثال. الدليل ١٩٥٠: ١٧-٥٣، دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات</p> <p>ت- كجزء من خطة العمليات/خطة العمل للتعليم والتطوير (انظر مؤشر ٢٢ (١) شملت خطة الجهاز تطوير موظفي تدقيق الامتثال بناءً على تحليل يلبى الاحتياجات والكفاءات المحددة لكل فئة وظيفية. دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات</p> <p>ث- ضمان احتواء مسارات التعلم والتطوير المهني في تدقيق الامتثال على العناصر المناسبة التالية:</p> <p>١- فرص التعلم الخارجية (مثل درجة جامعية، أكاديمية الجهاز، برنامج مماثل، برنامج التأهيل المهني لمدققي الأجهزة العليا للرقابة التابع لمبادرة تنمية الانتوساي</p> <p>٢- فرص التعلم الداخلية (مثل الدورات التدريبية المحددة)</p> <p>٣- الخبرة العملية</p> <p>٤- تحديد الأهداف المستهدفة؛ التفكير الذاتي والتقييم؛ وتقديم ملاحظات فورية وذات مغزى لكل مشارك</p> <p>٥- التطوير المهني المستمر (المعيار ١٥٠: ٣٠ و٣٣)</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ٣: توافر ثلاثة معايير في الأقل</p> <p>الدرجة = ٢: توافر معيارين في الأقل</p> <p>الدرجة = ١: توافر معيار واحد في الأقل</p> <p>الدرجة = ٠: عدم توافر الشروط للحصول على علامة ١</p>
<p>المرجع الرئيسي</p>	<p>البعد (٤) التعلم والتطوير المهني للأجهزة ذات المهام القضائية</p>
<p>المعيار الدولي ١٥٠</p>	<p>بالنسبة للتعليم والتطوير المهني في المهام القضائية، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة:</p>

<p>دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات ٢٠٢٢ الدليل ١٩٥٠</p>	<p>أ- تكليف شخص أو أشخاص بمسؤولية التطوير المهني، على أن يكون لديهم الخبرة والصلاحية المناسبة في الجهاز، دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات</p> <p>ب- تطوير متطلبات كفاءات مصممة بشكل مناسب لفئات الموظفين المختلفة في التعامل مع المهام القضائية مثل المحققين والمقررين والمدعين العامين وأعضاء الهيئة القضائية (القضاة). الدليل ١٩٥٠: ١٧-٥٣، دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات</p> <p>ت- كجزء من خطة العمليات/خطة العمل للتعلم والتطوير (انظر مؤشر ٢٢ (١) شملت خطة الجهاز تطوير الموظفين المسؤولين عن المهام القضائية بناءً على تحليل يلبي الاحتياجات والكفاءات المحددة لكل فئة وظيفية. دليل إدارة الموارد البشرية للجنة بناء القدرات</p> <p>ث- ضمان احتواء مسارات التعلم والتطوير المهني في المهام القضائية على العناصر المناسبة التالية:</p> <p>١- فرص التعلم الخارجية (مثل درجة جامعية، أكاديمية الجهاز، او مؤسسة مماثلة)</p> <p>٢- فرص التعلم الداخلية (مثل الدورات التدريبية المحددة)</p> <p>٣- الخبرة العملية</p> <p>٤- تحديد الأهداف المستهدفة؛ التفكير الذاتي والتقييم؛ وتقديم ملاحظات فورية وذات مغزى لكل مشارك</p> <p>٥- التطوير المهني المستمر (المعيار ١٥٠: ٣٠ و٣٣)</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ٣: توافر ثلاثة معايير في الأقل</p> <p>الدرجة = ٢: توافر معيارين في الاقل</p> <p>الدرجة = ١: توافر معيار واحد في الاقل</p> <p>الدرجة = ٠: عدم توافر الشروط للحصول على علامة ١</p>
---	---

المجال (ح): الاتصالات وإدارة أصحاب المصلحة

تحدد مبادئ الانتوساي ١٢ واحدًا من أهم الأهداف الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كدليل على أهميتها لأصحاب المصلحة. وعلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التواصل مع أصحاب المصلحة لضمان فهم عمل رقابة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ونتائجها. ويجب أن يتم ذلك بطريقة تعزز معرفة وفهم أصحاب المصلحة لدور ومسؤوليات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة باعتبارها مراقب مستقل للقطاع العام (مبادئ الانتوساي ١٢: ٦) وعلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحديد أصحاب المصلحة ذوي الصلة واعداد استراتيجية اتصال. كما يجب اخذ الأسلوب واللغة والصيغة المستخدمة لاشراك أصحاب المصلحة أمراً هاماً فيما يتعلق بالتواصل وإدارة أصحاب المصلحة.

بالإضافة إلى المتطلبات المذكورة أعلاه، ينبغي أن يكون الجهاز الأعلى للرقابة مخوَّلاً بموجب القوانين أو الأنظمة الوطنية بتقديم تقاريره إلى السلطة التشريعية وغيرها من الهيئات العامة، وكذلك بنشر أهم نتائج التدقيق التي يتوصل إليها. ويتم قياس هذه الجوانب ضمن المجال (أ) الاستقلالية والإطار القانوني (المؤشر ٢: (٣)). وبالمثل، فإن التواصل مع الجهة الخاضعة للتدقيق/الرقابة أثناء عملية التدقيق يُشمل ضمن المجال (ت) جودة التدقيق والابلاغ والأنشطة القضائية. أما المجال (ح) فيتناول التواصل مع أصحاب المصلحة على المستوى الاستراتيجي. في حين يُقاس التواصل الداخلي ضمن المجال (ب) الحوكمة الداخلية والأخلاقيات (المؤشر ٦ (٢)).

يشمل أصحاب المصلحة الخارجيين للجهاز الأعلى للرقابة، على سبيل المثال لا الحصر (وفق دليل الانتوساي «التعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة»):

- السلطة التشريعية: ولا سيما اللجنة التشريعية المسؤولة عن إقرار الموازنة و/أو الرقابة على وظائف الحكومة والمالية العامة.
- السلطة التنفيذية: المنظمات الحكومية بما في ذلك الوزارات (ومنها وزارة المالية) والهيئات والأجهزة التنفيذية.
- الجهات الخاضعة للتدقيق.
- السلطة القضائية و/أو جهات الادعاء والتحقيق.
- وسائل الإعلام.
- المواطنون/الجمهور العام.
- مجموعات المصالح الخاصة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية.
- الأكاديميون.
- الهيئات المهنية وهيئات وضع المعايير (مثل الهيئات المهنية للمحاسبة)

مؤشرات الأداء

- مؤشر ٢٤: التواصل مع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- مؤشر ٢٥: التواصل مع وسائل الإعلام والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني.

مؤشر ٢٤ التواصل مع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية

يقيس المؤشر ٢٤ ممارسات التواصل التي يعتمدها الجهاز الأعلى للرقابة مع أصحاب المصلحة المؤسسيين. ويتعين على الأجهزة العليا للرقابة التواصل بفعالية مع أصحاب المصلحة هؤلاء (مبادئ الانتوساي ١٢) وبغض النظر عن نموذج الجهاز، فإنه من خلال أعماله سيتعامل مع هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة. وينبغي للجهاز الأعلى للرقابة أن يبادر إلى توضيح ولايته وأنشطته بطريقة لا تمس باستقلاليتها. ويمكن للممارسات الجيدة أن تسهل التواصل مع الحد من المخاطر المحتملة. ويسهم التواصل الفعال في تمكين هذه الجهات من اعتبار تقارير الجهاز ذات صلة بأعمالها، كما يتيح للجهاز أن يكون أكثر استجابة للمخاطر الناشئة والبيئات المتغيرة.

الأبعاد الخاضعة للتقييم:

- (١) استراتيجية التواصل
- (٢) الممارسات الجيدة في التواصل مع السلطة التشريعية
- (٣) الممارسات الجيدة في التواصل مع السلطة التنفيذية
- (٤) الممارسات الجيدة في التواصل مع السلطة القضائية و/أو جهات الادعاء والتحقيق

(١) **استراتيجية التواصل:** من أجل إيصال قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة للمجتمع، ينبغي لها وضع استراتيجية للتواصل تتماشى مع الأهداف المحددة في خططها الاستراتيجية. وقد تشمل أغراض استراتيجية التواصل الحصول على دعم صُناع القرار ووسائل الإعلام والمواطنين لدور الجهاز، أو توضيح هذا الدور في حال وجود التباس محتمل لدى المؤسسات الوطنية الأخرى. ويقتصر هذا البعد على التواصل الخارجي فقط (إذ يتم تناول التواصل الداخلي ضمن المجال (ب) المؤشر ٦). ولا يشترط أن تكون استراتيجية التواصل واردة في وثيقة واحدة؛ إذ يمكن تضمين عناصرها في عدة وثائق. ومع ذلك، ينبغي أن تُحدّد الاستراتيجية أصحاب المصلحة والجمهور المستهدف الذي يسعى الجهاز للتواصل معه من أجل تحقيق أهدافه المؤسسية والوفاء بمهامه. كما يجب أن توضّح بجلاء الرسائل الرئيسية التي يرغب الجهاز في إيصالها، والأدوات التي سيستخدمها لتحقيق ذلك، مثل الموارد المخصصة للتواصل، والأدوات التحليلية المحددة كخرائط أصحاب المصلحة وتحليلهم. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية مؤشرات لمتابعة التقدم نحو تحقيق أهدافها، بما يتيح تقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة. ولإنشاء وتنفيذ ومتابعة استراتيجية تواصل فعّالة، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى موظفين مخصصين لهذا الغرض بما يتناسب مع حجم أنشطته.

(٢) **الممارسات الجيدة في التواصل مع السلطة التشريعية:** تُعد السلطة التشريعية من أهم أصحاب المصلحة للجهاز الأعلى للرقابة، لما لها من دور في مساءلة السلطة التنفيذية عن استخدام الأموال العامة. ومن المهم أن تنظر السلطة التشريعية إلى الجهاز باعتباره شريكاً ذا صلة وقيمة في الرقابة على أعمال وقرارات إنفاق السلطة التنفيذية. وفي العديد من الدول، تقوم علاقة اعتماد متبادل بين السلطة التشريعية والجهاز الأعلى للرقابة عند ممارسة وظيفة الرقابة؛ إذ إن السلطة

التشريعية تعتمد على الجهاز الرقابي لإجراء التدقيق التفصيلي للحسابات العامة واستخدام الأموال العامة، في حين يمكن للجهاز أن يتلقى دعمًا مهمًا من السلطة التشريعية في مساءلة ممثلي السلطة التنفيذية. وتعد قدرة السلطة التشريعية على التفاعل مع مخرجات الجهاز والاستفادة منها عنصرًا أساسيًا في فاعلية الجهاز. وعلى الجهاز الأعلى للرقابة أن يعد استراتيجيات لمعالجة أي قيود تتعلق بالقدرات يتم تحديدها. وعادةً ما تكون علاقة الأجهزة التي تمارس وظائف قضائية بالسلطة التشريعية أكثر بعدًا مقارنة بالأجهزة ذات النموذج البرلماني، إلا أن السلطة التشريعية تبقى صاحب مصلحة ذي صلة أيضًا بالنسبة لها.

(٣) **الممارسات الجيدة في التواصل مع السلطة التنفيذية:** ينظر هذا البعد في التواصل الاستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة مع منظمات السلطة التنفيذية. ويمكن لمثل هذا التواصل الاستراتيجي أن يضع الأسس لجعل عمل الجهاز ذا صلة بالجهات الخاضعة للتدقيق، ولضمان اتخاذ السلطة التنفيذية لإجراءات المتابعة المناسبة، فضلًا عن تعزيز التعاون الفعال من قبل الجهات الخاضعة للتدقيق أثناء عملية التدقيق.

(٤) **الممارسات الجيدة في التواصل مع السلطة القضائية و/أو جهات الادعاء والتحقيق:** يُعد التواصل مع السلطة القضائية و/أو جهات الادعاء والتحقيق، بما في ذلك هيئات مكافحة الفساد، أمرًا مهمًا لتمكين التحقيق في نتائج التدقيق بشكل أعمق، وإحالتها إلى المؤسسات القانونية لاتخاذ إجراءات الملاحقة القضائية عند الاقتضاء. وتمتلك بعض الأجهزة العليا للرقابة صلاحية فرض العقوبات مباشرة، بينما لا تمتلكها أجهزة أخرى. وفي كلتا الحالتين، ينبغي إنشاء علاقات عمل واضحة ومحددة مع السلطة القضائية و/أو جهات الادعاء والتحقيق، وادامتها.

المراجع الأساسية	المؤشر ٢٤ البعد والحد الأدنى من معايير درجة البعد
	البعد (١) استراتيجية الاتصالات
مبادئ الانتوساي ١٢ دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دليل الافروساي الناطقة بالانكليزية حول التواصل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: أ- وضع استراتيجية للاتصالات و/أو مشاركة أصحاب المصلحة. دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: صفحات ٤-٥ ب- تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يتعين على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التواصل معهم من أجل تحقيق الأهداف المؤسسية. دليل الافروساي الناطقة بالانكليزية حول التواصل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ص ٣٤ - ٣٥ ت - تحديد الرسائل الأساسية التي ترغب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بثها. دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: ص ٤ أ- تحديد الآليات والمناهج المناسبة للاتصالات الخارجية دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: فصل ٣-١ (أدوار ومسؤوليات كادر الاتصالات المخصص)

	<p>ب- <u>اتساق استراتيجية الاتصالات مع الخطة الاستراتيجية</u> للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. دليل افروسي الناطقة بالإنجليزية حول الاتصال للأجهزة العليا للرقابة</p> <p>ت- <u>المتابعة الدورية</u> لتنفيذ استراتيجية الاتصالات. دليل الانتوساي للتعريف بـ <u>مراجعة ومناقشة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</u> الفصل ٣-١</p> <p>ث- <u>التقييم الدوري</u> (...). لمدى إيمان اصحاب المصلحة بأن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تتواصل بفعالية. مبادئ الانتوساي ١٢</p> <p>الدرجة (الدرجة) = ٤: جميع المعايير أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ٣: المعيار (ت) وتوفر أربعة من المعايير الأخرى في الأقل</p> <p>الدرجة = ٢: توافر ثلاثة من المعايير أعلاه في الأقل</p> <p>الدرجة = ١: توافر معيار واحد في الأقل</p> <p>الدرجة = ٠: عدم توافر الشروط للحصول على علامة ١</p>
	<p>البعد (٢) الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالتواصل مع السلطة التشريعية</p>
<p>مبدأ الانتوساي ١ مبادئ الانتوساي ١٢ مبادئ الانتوساي ٢٠</p> <p>دليل الانتوساي حول كيفية زيادة استخدام التقارير الرقابية وتأثيرها</p> <p>دليل افروسي الناطقة بالانكليزية حول التواصل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p>	<p>فيما يتعلق بالتواصل مع السلطة التشريعية، ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:</p> <p>أ- إعداد تقرير سنوي (...) بخصوص نتائجها (...) للبرلمان "مبدأ الانتوساي ١:١٦</p> <p>ب- (...) تحليل تقاريرها الرقابية كل على حدة لتحديد المحاور والنتائج المشتركة والتوجهات والأسباب الجذرية وتوصيات الرقابة ومناقشة ذلك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين "مبادئ الانتوساي ١٢: ٣ (أي السلطة التشريعية حيثما كان مناسباً).</p> <p>ت- وضع السياسات والإجراءات بخصوص اتصالاتها مع السلطة التشريعية بما في ذلك تحديد المسؤول عن هذه الاتصالات. دليل افروسي الناطقة بالانكليزية حول التواصل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ص ٦٩</p> <p>ث- توعية السلطة التشريعية بخصوص دور واصلاحية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. مبادئ الانتوساي ٢٠-٧</p> <p>ج- إرساء علاقات مهنية مع اللجان التشريعية المعنية (...) لمساعدتهم في الحصول فهم أفضل لتقارير واستنتاجات الرقابة واتخاذ الإجراء المناسب. مبادئ الانتوساي ١٢: ٣ انظر مبادئ الانتوساي ٢٠: ٧</p> <p>ح- تزويد السلطة التشريعية -حيثما كان مناسباً- بإمكانية الوصول للمعلومات المتعلقة بعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الوقت المناسب) على سبيل المثال فيما يتصل بجلسات الاستماع البرلمانية لأسس الاعمال الرقابية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة). فريق عمل إطار قياس أداء مبادئ الانتوساي ١٢: ٣</p> <p>خ- تزويد (...) السلطة التشريعية -حيثما كان مناسباً- بالمعرفة المهنية في شكل آراء خيرة بما في ذلك التعليقات على مشاريع القوانين واللوائح المالية الأخرى. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 1:12.</p>

	<p>د- طلب التعقيبات من السلطة التشريعية -حيثما كان مناسباً- بشأن جودة وأهمية تقارير الرقابة الخاصة بها. توجيهات الانتوساي بخصوص كيفية تعظيم الاستفادة من وتأثير تقارير الرقابة" صفحة 20:6. المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 20:6.</p> <p>الدرجة (الدرجة) = ٤: جميع المعايير أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ٣: المعيار (ت) وتوفر خمسة من المعايير الأخرى في الأقل</p> <p>الدرجة = ٢: توافر أربعة معايير أعلاه في الأقل</p> <p>الدرجة = ١: توافر معيارين في الأقل</p> <p>الدرجة = ٠: عدم توافر الشروط للحصول على علامة ١</p>
البعد (٣) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة التنفيذية	
<p>مبادئ الانتوساي ١٠ مبادئ الانتوساي ١٢</p> <p>دليل الانتوساي حول كيفية زيادة استخدام التقارير الرقابية وتأثيرها</p> <p>دليل الإفروسي الناطقة بالإنكليزية حول التواصل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p>	<p>بخصوص التواصل مع السلطة التنفيذية، ينبغى على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:</p> <p>أ- ان لا تشارك ولا يتبين أنها تشارك بأي شكل من الأشكال في إدارة المنظمة التي تخضع لرقابتها. مبادئ الانتوساي ١٠: ٣</p> <p>ب- توفير المعلومات العامة للجهات الخاضعة للرقابة بخصوص ما يتوقعونه خلال الرقابة (على سبيل المثال، تقديم وتعميم التوجيهات بخصوص أهداف الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمبادئ التي تحكم التفاعل والعلاقة بين المدققين ومن الجهات الخاضعة للرقابة (دليل الانتوساي بخصوص كيفية زيادة استخدام التقارير الرقابية وتأثيرها ص ١١)</p> <p>ت- الدعوة الدورية لكبار المسؤولين في السلطة التنفيذية لحضور الاجتماعات لمناقشة مواطن الاهتمام لكل من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والسلطة التنفيذية بما في ذلك النتائج المشتركة والتوجهات والأسباب الجذرية التي حددتها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال تحليل تقاريرها الرقابية. نبدأ الانتوساي ١٢: ٣، فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p> <p>ث- طلب مجموعة الآراء والتعليقات من الجهات الخاضعة للرقابة بشأن جودة وأهمية التقارير الرقابية وعملية الرقابة. دليل الانتوساي بخصوص كيفية زيادة استخدام التقارير الرقابية وتأثيرها ص ٢١ دليل الإفروسي الناطقة بالإنكليزية حول التواصل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ص ٦٩</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ٣: المعيار (ت) وتوفر ثلاثة من المعايير الأخرى في الأقل</p> <p>الدرجة = ٢: توافر معيارين من المعايير أعلاه في الأقل</p>

	<p>الدرجة = ١ : توافر معيار واحد في الأقل</p> <p>الدرجة = ٠ : عدم توافر الشروط للحصول على علامة ١</p>
<p>المراجع الأساسية</p>	<p>البعد (٤) الممارسات الجيدة بخصوص التواصل مع السلطة القضائية و/أو جهات الادعاء والتحقيق</p>
<p>مبادئ الانتوساي ١٢ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ١٤٠</p>	<p>ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة المالية أن:</p> <p>أ- تكون لديه سياسات وإجراءات واضحة تنظم كيفية التواصل مع السلطة القضائية و/أو جهات الادعاء والتحقيق بشأن نتائج التدقيق ذات الصلة بتلك الجهات. فريق عمل إطار القياس /على سبيل المثال، عندما تتطلب نتائج التدقيق متابعة من قبل تلك المؤسسات، أو في حالة الأجهزة التي تتمتع باختصاصات قضائية، عندما تستوفي الأحكام الصادرة المعايير اللازمة لإحالتها إلى منظومة العدالة الجنائية)</p> <p>ب- ينفذ أنشطة توعوية موجهة إلى السلطة القضائية و/أو جهات الادعاء والتحقيق للتعريف بدور الجهاز الأعلى للرقابة المالية وولاياته القانونية وطبيعة عمله بمبادئ الانتوساي ١٢: ٦ فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية .</p> <p>ت- يتواصل مع السلطة القضائية و/أو جهات الادعاء والتحقيق بشأن دور الجهاز الأعلى للرقابة المالية فيما يتعلق بالتحقيقات والإجراءات القانونية التي تُبشر استنادًا إلى نتائج التدقيق الصادرة عنه.</p> <p>فريق عمل إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية /أي لتقليل مخاطر أن يعرقل الجهاز، دون قصد، هذه الإجراءات من خلال عمله الرقابي في الحالات التي قد تؤدي فيها نتائج التدقيق إلى إجراءات قانونية).</p> <p>ث- يكون لديه نظام معتمد لمتابعة القضايا التي يحيلها الجهاز الأعلى للرقابة المالية إلى السلطة القضائية و/أو جهات الادعاء والتحقيق: مبادئ الانتوساي ١٢ : ١</p> <p>ج- حيثما كان ذلك مناسباً، ينبغي أن تكون لدى الجهاز سياسات وإجراءات خاصة بتوثيق أعمال التدقيق، مصممة بما يضمن الامتثال لقواعد ادلة الإثبات المعمول بها. المعيار الدولي ٢٢٣٠: ص ١٥</p> <p>وهذا ينطبق على بعض الأجهزة التي تتمتع باختصاصات قضائية، حيث يخضع المدققون لقوانين وأنظمة تلزمهم بفهم واتباع إجراءات توثيق دقيقة مرتبطة بقواعد الإثبات المعيار الدولي ٢٢٣٠: ص ١٥</p> <p>الدرجة = ٤ : جميع المعايير أعلاه متوفرة</p> <p>الدرجة = ٣ : توفر ثلاثة من المعايير الأخرى في الأقل</p>

	<p>الدرجة = ٢: توافر معيارين من المعايير أعلاه في الأقل</p> <p>الدرجة = ١: توافر معيار واحد في الأقل</p> <p>الدرجة = ٠: عدم توافر الشروط للحصول على علامة ١</p>
--	---

المؤشر ٢٥ التواصل مع وسائل الإعلام والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني

يجب أن يُنظر إلى الجهاز الأعلى للرقابة بوصفه مصدرًا موثوقًا للرؤى والتوجيهات المستقلة والموضوعية التي تدعم إحداث تغيير إيجابي في القطاع العام (مبادئ الانتوساي ١٢: ٧). ويقيس هذا المؤشر ممارسات الجهاز الأعلى للرقابة في الانفتاح على المجتمع وإطلاع الجمهور على دوره وأعماله ونتائجه، فضلًا عن مساهمته في تعزيز المساءلة في القطاع العام.

الأبعاد التي يتم تقييمها:

- ١- الممارسات الجيدة المتعلقة بالتواصل مع وسائل الإعلام
- ٢- الممارسات الجيدة المتعلقة بالتواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني

(١) الممارسات الجيدة المتعلقة بالتواصل مع وسائل الإعلام: تُعد وسائل الإعلام إحدى القنوات الرئيسية للتواصل مع الجمهور، ولذلك من المهم أن يحافظ الجهاز الأعلى للرقابة على علاقة فعّالة مع المؤسسات الإعلامية، بهدف تعظيم اطلاع الرأي العام على أهم نتائج أعمال التدقيق. وينبغي أن تكون هذه العلاقة متسقة مع استراتيجية الاتصال المعتمدة لدى الجهاز و/أو مع الإطار القانوني المنظم لعمله.

ويجب أن يُدار التواصل مع وسائل الإعلام إدارةً جيدة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة. كما ينبغي تحديد المسؤوليات المتعلقة بالتواصل وإدارة أصحاب المصلحة بوضوح. ويجب أن يتمتع المكلفون بهذه المهام بالمهارات والخبرات والموارد المناسبة للاضطلاع بواجباتهم. واعتمادًا على حجم الجهاز الأعلى للرقابة، قد يتراوح ذلك بين تخصيص شخص واحد معني بقضايا الاتصال، أو إنشاء إدارات متخصصة تتولى شؤون الاتصال وإدارة أصحاب المصلحة. وينبغي أن تكون للموظفين المسؤولين عن الاتصال وإدارة أصحاب المصلحة قناة إبلاغ مباشرة مع قيادة الجهاز الأعلى للرقابة، بما يضمن الوصول إلى المعلومات على أعلى المستويات ويُيسّر التواصل الداخلي.

(٢) الممارسات الجيدة المتعلقة بالتواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني: أصبح المجتمع أكثر وعيًا بقدرته على مساءلة الحكومات. ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يساهم في تعزيز

هذا السلوك من خلال التواصل المباشر مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، وبناء علاقات معهم. وينبغي أن تكون جميع أشكال التواصل مكثفة بحسب الفئة المستهدفة، وأن تُستخدم لغة واضحة وسهلة الفهم في هذا السياق. ويمكن أن تتضمن الرسائل صوراً أو رسوماً توضيحية، أو أن تُنقل عبر الإذاعة أو غيرها من وسائل الإعلام، و/أو باستخدام اللهجات أو اللغات المحلية. وبالإضافة إلى نشر نتائج أعمال التدقيق، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة أن يسعى إلى إتاحة وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بإدارة القطاع العام بصورة أعم، بهدف تعزيز الشفافية. وقد تشمل هذه المعلومات موضوعات مثل المشتريات العامة، والدين العام، والموارد الطبيعية، أو معلومات عامة حول تنفيذ الموازنة.

المراجع الأساسية	المؤشر ٢٥ البُعد ومعايير الحد الأدنى لاحتساب درجة البُعد
<p>مبادئ الانتوساي ٢٠ المعيار الدولي ٣٠٠ دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة</p>	<p>البُعد (١): الممارسات الجيدة المتعلقة بالتواصل مع وسائل الإعلام</p> <p>فيما يتعلق بالتواصل مع وسائل الإعلام:</p> <p>أ- خلال فترة التقييم تتواصل الأجهزة العليا للرقابة في الوقت المناسب وعلى نطاق واسع بشأن أنشطتها ونتائج أعمال التدقيق عبر وسائل الإعلام. مبادئ الانتوساي ٢٠: مبدأ رقم ٨ (على سبيل المثال من خلال البيانات الإعلامية، المؤتمرات الصحفية، إعلانات وسائل التواصل الاجتماعي، المقابلات الإعلامية، أو غيرها من أدوات/قنوات الاتصال)</p> <p>ب- تتوفر لوسائل الإعلام ملخصات تقارير التدقيق والأحكام القضائية. مستمد من مبادئ الانتوساي ٢٠: مبدأ رقم ٨</p> <p>ت- لدى الجهاز الأعلى للرقابة خطة معتمدة لرصد التغطية الإعلامية لأنشطة الجهاز والموضوعات التي تتناولها أعمال التدقيق. مستمد من دليل الانتوساي: كيفية زيادة استخدام التقارير الرقابية وأثرها ص ٥١</p> <p>ث- قام الجهاز الأعلى للرقابة بتعيين شخص واحد أو أكثر مخولين ومكلفين بالتحدث إلى وسائل الإعلام نيابةً عن الجهاز. دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>ج- لدى الجهاز الأعلى للرقابة إجراءات معتمدة للتعامل مع طلبات وسائل الإعلام، ونقطة اتصال إعلامية واضحة. دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير أعلاه متحققة الدرجة = ٣: تحقق ثلاثة معايير في الأقل الدرجة = ٢: تحقق معيارين في الأقل الدرجة = ١: تحقق معيار واحد في الأقل الدرجة = ٠: لم تتحقق شروط الحصول على الدرجة ١</p>
	<p>البُعد (٢) الممارسات الجيدة المتعلقة بالتواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني</p>

<p>مبادئ الانتوساي ١٢ مبادئ الانتوساي ٢٠ دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة دليل الانتوساي حول كيفية زيادة استخدام التقارير الرقابية واثرها</p>	<p>فيما يتعلق بالتواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، قام الجهاز الأعلى للرقابة خلال فترة التقييم بما يلي:</p> <p>أ- إعلان صلاحياته لجمهور العموم» (...) مبادئ الانتوساي ٢٠: مبدأ رقم ٨</p> <p>ب- إتاحة تقارير الجهاز الأعلى للرقابة للجمهور الواسع بشكل مفهوم ومن خلال وسائل متعددة (مثل الملخصات، الرسوم التوضيحية، العروض المرئية). مبادئ الانتوساي ٢٠: مبدأ رقم ١</p> <p>ت- إقامة قنوات تواصل مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، وتشجيعها على الاطلاع على تقارير التدقيق ومشاركة النتائج مع المواطنين. دليل الانتوساي حول كيفية زيادة استخدام التقارير الرقابية وأثرها ص ٧٨</p> <p>ث- تحفيز المواطنين على الوصول إلى معلومات تتعلق بتدقيق القطاع العام والجهاز الأعلى للرقابة، الى جانب التقارير الرقابية. دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة ١-٣</p> <p>ج- توفير فرص للمواطنين لتقديم مدخلات و/أو المشاركة في أعمال الجهاز الأعلى للرقابة، دون المساس باستقلاليتها. (مثل وجود آليات لتلقي المعلومات حول البرامج الحكومية، ومقترحات تحسين الإدارة العامة والخدمات، بما في ذلك القنوات الإلكترونية عند الاقتضاء)</p> <p>دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة ٣-٢-٣</p> <p>ح- الاستخدام الكافي لأدوات الإعلام الرقمي (مثل وسائل التواصل الاجتماعي، الموقع الإلكتروني المؤسسي، النشرات البريدية، البودكاست، المدونات، التطبيقات، الرسائل النصية، الفيديوهات، إلخ) لرفع مستوى الوعي بقيمة الجهاز الأعلى للرقابة وأعماله، مع إعطاء الأولوية للأدوات الأكثر استخدامًا من قبل الجمهور في الدولة.</p> <p>دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة</p> <p>خ- ينبغي للأجهزة العليا للرقابة أن تساهم في النقاش العام حول تحسين القطاع العام دون المساس باستقلاليتها. مبادئ الانتوساي ١٢:٧ ودليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة ٣-٢-٣ السعي للحصول على آراء وتعليقات من منظمات المجتمع المدني و/أو أفراد الجمهور بشأن سهولة الوصول إلى التقارير، واستخدام هذه الآراء والتعليقات لتحسينها مستقبلاً. دليل الانتوساي للتعريف بقيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة ٣-٢-٣ -٤ الفصل الرابع</p> <p>الدرجة = ٤: جميع المعايير أعلاه متحققة</p> <p>الدرجة = ٣: تحقق ستة معايير في الاقل</p> <p>الدرجة = ٢: تحقق أربعة معايير في الاقل</p> <p>الدرجة = ١: تحقق معيارين في الاقل</p> <p>الدرجة = ٠: لم تتحقق شروط الحصول على الدرجة (١)</p>
---	---

الملحق ١ تعريف المصطلحات الرئيسية

المصطلح	التعريف
التدقيق	بشكل عام، يمكن وصف التدقيق الخارجي للقطاع العام بأنه عملية منهجية للحصول على الأدلة وتقييمها بشكل موضوعي لتحديد ما إذا كانت المعلومات أو الظروف الفعلية تتوافق مع المعايير المعتمدة. يوفر التدقيق في القطاع العام للهيئات التشريعية والرقابية، ولأولئك المكلفين بالحكومة، وللجمهور العام معلومات وتقييمات مستقلة وموضوعية بشأن إدارة وأداء سياسات وبرامج أو عمليات الحكومة. (المعيار الدولي ١٠٠: ١٨) ويمكن تصنيف التدقيق في القطاع العام إلى ثلاثة أنواع رئيسية: تدقيق البيانات المالية، تدقيق الامتثال للسلطات، وتدقيق الأداء، وتحدد أهداف كل تدقيق المعايير المطبقة.؟ المعيار الدولي ١٠٠: ٢١
الكيان المدقق / الخاضع للتدقيق او الرقابة	كيان قانوني يخضع لتدقيق أو للرقابة القضائية من قبل الجهاز الأعلى للرقابة.
المدققون	الأشخاص المكلفون بإجراء اعمال التدقيق المعيار الدولي المعيار الدولي ١٠٠: ٢٥
معايير التدقيق	المعايير هي المرجع المستخدم لتقييم موضوع التدقيق. يجب أن يكون لكل تدقيق معايير مناسبة لظروفه، ويمكن أن تكون محددة أو عامة، ومأخوذة من مصادر مختلفة مثل القوانين واللوائح والمعايير والمبادئ السليمة وأفضل الممارسات. المعيار الدولي ١٠٠: ٢٧
خط الأساس	حالة المؤشر في بداية فترة الإدارة الاستراتيجية.
الكفاءة	المعرفة والمهارات والسمات الشخصية الضرورية لأداء الوظيفة بنجاح.
إطار الكفاءات	نموذج مفاهيمي يحدد الكفاءات المتوقعة من مدقق فردي أو مجموعة أو فريق لمهمة أو وظيفة معينة داخل المؤسسة. يجب أن تكون الأطر مستقرة على المستوى العام، وديناميكية على المستوى التفصيلي لتعكس توقعات التغيير المستمر، وتهدف لتعريف العناصر اللازمة لتحقيق النجاح والأداء العالي.
إتمام تقرير التدقيق	عندما يوافق صانع القرار في الجهاز الأعلى للرقابة (مثل رئيس الجهاز) على التقرير.
تدقيق الامتثال	يركز على مدى التزام موضوع معين بالسلطات المحددة كمعايير، ويتم ذلك من خلال تقييم ما إذا كانت الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات، من جميع

الجوانب الجوهرية، متوافقة مع السلطات الحاكمة للكيان المدقق، مثل القوانين واللوائح والقرارات الميزانية والسياسات والاتفاقيات والمبادئ العامة لإدارة المالية العامة وسلوك الموظفين العموميين. المعيار الدولي ١٠٠: ٢٢	
يتعلق الامر بالأجهزة العليا للرقابة ذات الوظيفة القضائية، وتشمل التحقق من الحسابات للتحقق من المخالفات، وفحص الوثائق الداعمة اللازمة لمراقبة العمليات الإدارية. في حالة عدم وجود مخالفات، يؤدي ذلك إلى إبراء ذمة، وإذا وُجدت مخالفات يتم إحالة القضية للمحاكمة.	الرقابة على نظامية الحسابات والعمليات الإدارية
أسلوب تفكير أو سلوك أو عمل موجود في مكان أو مؤسسة (مثل شركة).	الثقافة
مكونات المؤشر، حيث يوجد ما يصل إلى أربعة أبعاد لكل مؤشر، وكل بُعد يحتوي على عدد من المعايير، ويتم تقييم كل بُعد بشكل مستقل قبل تجميع درجات الأبعاد للحصول على درجة المؤشر الكلية.	البُعد (في اطار قياس أداء الأجهزة الرقابية)
القيم والمواقف والمنظور الثقافي والمعتقدات والخلفيات العرقية والجنسية والنوع الاجتماعي والقدرات والصحة والوضع الاجتماعي والمهارات وخصائص شخصية أخرى متنوعة.	التنوع
مخاطر جديدة أو متطورة قد تؤثر بشكل كبير على الجهاز الأعلى للرقابة، وتتميز بعدم قابليتها للتنبؤ وسرعة التغير وصعوبة التقييم الدقيق بسبب نقص البيانات التاريخية أو الفهم الواضح.	المخاطر الناشئة
مجموعة المزايا والقيم الفريدة التي يقدمها صاحب العمل لجذب الموظفين والاحتفاظ بهم، وتشمل كل شيء من التعويضات والمزايا الى ثقافة الشركة وفرص التطوير المهني. وهي تعني في الأساس السبب الذي يدعو الموظفين الى اختيار مؤسسة بعينها للعمل فيها.	القيمة المقدمة للموظف
أي المبادئ والمعايير الخاصة بالتدقيق المالي وتدقيق الأداء وتدقيق الامتثال ضمن إطار الانتوساي للإصدارات المهنية.	المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا المطبقة
ويعني العدالة والإنصاف، ويختلف عن المساواة. فبينما تعني المساواة توفير الشيء نفسه للجميع، يعني الإنصاف الإقرار بأننا لا نبدأ جميعًا من نفس النقطة، وضرورة الاعتراف بحالات عدم التوازن وإجراء التعديلات اللازمة لمعالجتها. فعلى سبيل المثال، يشير الإنصاف بين الجنسين إلى عدالة المعاملة بين النساء والرجال، مع الاعتراف بأن لديهم احتياجات مختلفة وقد يتطلبون مقاربات مختلفة لتحقيق النتائج نفسها.	الانصاف

<p>مبدأ الاقتصادية هو تقليل تكاليف الموارد إلى الحد الأدنى. وينبغي أن تكون الموارد المستخدمة متاحة في الوقت المناسب، وبالكمية والنوعية المناسبين، وبأفضل سعر.</p> <p>أما مبدأ الكفاءة فيعني تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة، وهو معني بالعلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات المتحققة من حيث الكمية والنوعية والتوقيت.</p> <p>فيما يتعلق بمبدأ الفاعلية، فهو يركز على تحقيق الأهداف المحددة والوصول إلى النتائج المرجوة. المعيار الدولي ٣٠٠: ١١</p>	<p>الاقتصادية والكفاءة والفاعلية</p>
<p>يركز على تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية للجهة معروضة وفقًا لإطار الإبلاغ المالي والمتطلبات التنظيمية المعمول بها. ويتم ذلك من خلال الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة تمكّن المدقق من إبداء رأي بشأن ما إذا كانت المعلومات المالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. المعيار الدولي ٢٢: ١٠٠</p>	<p>التدقيق المالي</p>
<p>وهي عرض منظم للمعلومات المالية التاريخية، بما في ذلك الإيضاحات المرفقة، وتهدف إلى إيصال صورة عن الموارد الاقتصادية للجهة أو التزاماتها في نقطة زمنية معينة أو عن التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة زمنية، وذلك وفقًا لإطار الإبلاغ المالي وتشمل الإيضاحات عادةً ملخصًا للسياسات المحاسبية الجوهرية وغيرها من المعلومات التفسيرية. ويشير مصطلح "البيانات المالية" عادةً إلى مجموعة كاملة من البيانات المالية كما يحددها إطار الإبلاغ المالي المعمول به، إلا أنه قد يشير أيضًا إلى بيان مالي. المعيار الدولي ١٠٠٣</p>	<p>البيانات المالية</p>
<p>للأجهزة العليا للرقابة دور في متابعة الإجراءات التي تتخذها الجهة المسؤولة استجابةً للملاحظات الواردة في تقرير التدقيق. وتركز المتابعة على فحص ما إذا كانت الجهة الخاضعة للتدقيق قد عالجت بشكل كافٍ المسائل المثارة، بما في ذلك أي آثار أوسع نطاقًا. وقد تستدعي الإجراءات غير الكافية أو غير المرضية من قبل الجهة الخاضعة للتدقيق قيام الجهاز الأعلى للرقابة بإصدار تقرير إضافي. المعيار الدولي ٥٣: ١٠٠</p>	<p>المتابعة</p>
<p>يشير النوع الاجتماعي إلى الأدوار والسلوكيات والأنشطة والسمات التي يعتبرها مجتمع ما، في وقت معين، مناسبة للرجال والنساء. وبالإضافة إلى الخصائص الاجتماعية والفرص المرتبطة بكون الفرد ذكرًا أو أنثى، والعلاقات بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، يشير النوع الاجتماعي أيضًا إلى العلاقات بين النساء أنفسهن وبين الرجال أنفسهم. وهذه السمات والفرص والعلاقات هي نتاج بناء</p>	<p>النوع الاجتماعي</p>

اجتماعي، ويتم تعلمها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. وهي مرتبطة بالبيئة والزمن وقابلة للتغير.	
يشير مصطلح "رئيس الجهاز الأعلى للرقابة" إلى الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرارات في الجهاز. ويختلف ذلك عملياً بحسب نموذج الجهاز الأعلى للرقابة. ففي العديد من المؤسسات، مثل الأجهزة ذات الاختصاص القضائي، تُتخذ القرارات بصورة جماعية من قبل عدد من الأعضاء. وفي هذا السياق، يُعرّف "الأعضاء" بأنهم الأشخاص الذين يتعين عليهم اتخاذ القرارات الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة ويكونون مسؤولين عنها أمام أطراف ثالثة، أي أعضاء الهيئة الجماعية لاتخاذ القرار أو رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المنظم بصورة فردية. مبدأ الانتوساي ٦:١	رئيس الجهاز الأعلى للرقابة
هي التكنولوجيا المستخدمة في تنظيم وإدارة المعلومات إلكترونياً أو رقمياً، عبر كامل العملية ابتداءً من جمع البيانات وتخزينها واسترجاعها ومعالجتها، مروراً بعرضها وتقديمها وتنظيمها وإدارتها وتبادل البيانات والمعلومات. المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
هو التغير المجتمعي طويل الأمد المرغوب الذي يسعى الجهاز الأعلى للرقابة إلى حدوثه في بلده، والذي يود أن يسهم فيه بصورة غير مباشرة، ويرتبط برؤية الجهاز.	الأثر
يعني إدماج صوت ومصالح جميع الأشخاص، بما في ذلك الفئات المهمشة، بغض النظر عن خصائصهم المحددة (مثل النوع الاجتماعي، أو الدين، أو العمر، أو الإعاقة الجسدية/الذهنية، أو العرق، أو التوجه الجنسي، أو التوجه السياسي، إلخ)	الشمولية
يتكون الإطار من ٢٥ مؤشراً، كل مؤشر يحتوي على ٢-٤ أبعاد، ويتم تجميع درجات الأبعاد للحصول على درجة المؤشر الكلية.	المؤشر في إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية
التوافق الفني والقانوني الذي يسمح لأنظمة وقواعد بيانات وأجهزة أو تطبيقات مختلفة بالتواصل وتشغيل البرامج ونقل البيانات بأقل تدخل من المستخدم. البنك الدولي	التوافقية
أداة لتقييم قابلية تعرض الأجهزة العليا للرقابة لخروقات النزاهة وقدرتها على التعافي، من اعداد محكمة التدقيق الهولندية.	التقييم الذاتي للنزاهة
تتألف الأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة من الرقابة على نظامية الحسابات وعمليات إدارة المسؤولين وغيرهم من مديري الأموال العامة،	النشاط القضائي

<p>ويُنظر إليها على هذا الأساس. وتشمل هذه الأنشطة تحميل المسؤولية الشخصية وفرض العقوبات على المسؤولين في حالة وجود مخالفات في إدارة هذه الأموال أو العمليات، أو في حالة حدوث خسائر ناجمة عن هذه المخالفات أو سوء الإدارة. مبادئ الانتوساي ٥٠: القسم ١-١-٢</p>	
<p>وبالتالي، فإن الملاحظات الواردة في تقرير التدقيق المالي أو تدقيق الأداء أو تدقيق الامتثال في منظمة عامة، سواء تم رفعها إلى محكمة مدنية أو جنائية أم لا، يمكن أن تتبعها إجراءات قانونية سريعة ومناسبة يقودها الجهاز الأعلى للرقابة نفسه ضمن إطار أنشطته القضائية. مبادئ الانتوساي ٥٠: القسم ١-١-١</p>	<p>الإجراءات القانونية</p>
<p>هي السلطة الممنوحة للجهاز الأعلى للرقابة للقيام بالإجراءات. ويمارس الجهاز الأعلى للرقابة وظائفه في مجال الرقابة على القطاع العام ضمن ترتيب دستوري محدد وبموجب منصبه وصلاحيته، مما يضمن له الاستقلالية الكافية وحرية التصرف في أداء واجباته. وقد يحدد التفويض المسؤوليات العامة للجهاز الأعلى للرقابة في مجال التدقيق على القطاع العام، ويقدم أيضًا تعليمات إضافية تتعلق بأعمال التدقيق والمهام الأخرى التي يتعين القيام بها. المعيار الدولي ١٠٠:١٣</p> <p>بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية، انظر " المهمة "</p>	<p>التفويض</p>
<p>وتُعرف أيضًا باسم تقرير التدقيق المطول. ويحدد هذا الخطاب القضايا التي لا يلزم بالضرورة الإفصاح عنها في رأي التدقيق، وتقدم نتائج المدقق، والملاحظات، والتوصيات التي تم تسجيلها أثناء عملية التدقيق.</p>	<p>خطاب الإدارة</p>
<p>تعتبر الأهمية النسبية ذات صلة في جميع أنواع أعمال التدقيق ويمكن الحكم على مسألة ما بأنها ذات أهمية نسبية إذا كان من المرجح أن يؤثر معرفة المستخدمين المقصودين بها على قراراتهم. غالبًا ما يُنظر إلى الأهمية النسبية من حيث القيمة، لكنها تشمل أيضًا جوانب كمية ونوعية أخرى. تؤثر اعتبارات الأهمية النسبية على القرارات المتعلقة بطبيعة وإجراء وتوقيت التدقيق وتقييم نتائجه. وقد تشمل الاعتبارات اهتمامات أصحاب المصلحة، والمصلحة العامة، والمتطلبات التنظيمية، والآثار على المجتمع. المعيار الدولي ١٠٠:٤٣</p>	<p>الأهمية النسبية</p>
<p>هي خطوات نحو الهدف، ووصف لما يجب أن يكون عليه المؤشر في نقطة زمنية معينة.</p>	<p>المراحل الأساسية</p>

المهمة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية) للأجهزة	بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية، يكون مصطلح المهمة أكثر صلة من التفويض. فالجهاز القضائي لا يتلقى تفويضًا، بل ينفذ المهمات الممنوحة له بموجب النص المؤسس له.
الاندماج الوظيفي	هو عملية يتم من خلالها دمج الموظفين الجدد في مكان العمل وتزويدهم بالأدوات والمعرفة اللازمة ليصبحوا ناجحين في وظائفهم الجديدة. وتهدف هذه العملية إلى مساعدة الموظفين على التكيف مع ثقافة المؤسسة، وتبني قيمها، وارساء أهداف العمل وأولوياته.
المحصلات	هي التغييرات الملموسة والمحددة المرغوبة في بيئة القطاع العام للجهاز الأعلى للرقابة، والتي ترتبط بالقضايا الاستراتيجية التي يواجهها الجهاز، أو بالأولويات القطاعية أو الوطنية الأوسع المتعلقة بالمالية العامة أو الحوكمة.
المخرجات	هي المنتجات الرئيسية لعمل الجهاز الأعلى للرقابة، مثل تقديم تقارير تدقيق عالية الجودة، وفي الوقت المناسب، ومتاحة للجمهور، أو نتائج إشراك أصحاب المصلحة.
مسارات التطوير المهني	هي برنامج تطوير رسمي ومنهجي تختاره الأجهزة العليا للرقابة ويهدف إلى تطوير وإدامة كفاءة المدققين المهنيين داخل الجهاز.
المخاطر الرئيسية	هي أهم وأبرز المخاطر المعروفة التي قد تؤثر على قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. تكون هذه المخاطر معروفة ومفهومة جيدًا، وغالبًا ما تكون طويلة الأمد أو متكررة، ويتم عادة مراقبتها من خلال عمليات إدارة المخاطر الدورية.
تدقيق الأداء	يركز على ما إذا كانت التدخلات (برامج الدعم) والبرامج والمؤسسات تعمل وفقًا لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفاعلية، وما إذا كان هناك مجال للتحسين. ويتم ذلك من خلال فحص الأداء مقابل معايير مناسبة وتحليل أسباب الانحراف عن هذه المعايير أو المشكلات القائمة. ويهدف التدقيق إلى الإجابة عن أسئلة التدقيق الرئيسية وتقديم توصيات للتحسين. المعيار الدولي ١٠٠: ٢٢
اهداف الجودة	هي النتائج المرغوبة التي يسعى الجهاز الأعلى للرقابة لتحقيقها فيما يتعلق بمكونات نظام إدارة الجودة.
تأكيد معقول	يمكن أن يكون التأكيد معقولاً أو محدوداً. والتأكيد المعقول هو تأكيد عالٍ لكنه ليس بمطلق. ويُعبر عن استنتاج التدقيق بطريقة إيجابية، تفيد بأنه، برأي المدقق، فإن موضوع التدقيق متوافق أو غير متوافق في جميع الجوانب الجوهرية، أو، عند الاقتضاء، أن المعلومات المتعلقة بموضوع التدقيق تعكس صورة عادلة وحقيقية وفقاً للمعايير المعمول بها. المعيار ١٠٠: ٣٣
إطار النتائج	هو توضيح صريح لسلاسل النتائج المختلفة المتوقعة من استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة على مر الزمن، مميّزاً بين الأثر، والنتيجة، والمخرجات، والقدرات، ومدوناً فيه الافتراضات المتعلقة بالعلاقات السببية المتوقعة بين المستويات المختلفة، والمخاطر التي قد تؤثر على تحقيق التغييرات المرجوة.
تقييم المخاطر	ينبغي على المدققين إجراء تقييم للمخاطر أو تحليل للمشكلات، ومراجعتها حسب الحاجة استجابةً لنتائج التدقيق. وطبيعة المخاطر المحددة تختلف بحسب هدف التدقيق. وينبغي على المدقق أن يأخذ في الاعتبار ويقيم مخاطر

أنواع مختلفة من أوجه القصور أو الانحرافات أو التحريفات التي قد تحدث فيما يتعلق بموضوع التدقيق. ويجب النظر في كل من المخاطر العامة والخاصة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراءات تهدف إلى فهم الجهة أو البرنامج وبيئته، بما في ذلك أعمال الرقابة الداخلية ذات الصلة. كما يجب أخذ تحديد المخاطر وتأثيرها على التدقيق بعين الاعتبار طوال عملية التدقيق. المعيار الدولي ١٠٠: ٤٨	
وهي أداة من ابتكار الجمعية الألمانية للتعاون الدولي. تُستخدم الأداة لتقييم نضج تكنولوجيا المعلومات لدى الجهاز الأعلى للرقابة.	أداة تقييم نضج تكنولوجيا المعلومات للأجهزة العليا للرقابة
وهي منهجية وضعتها الأوروساي هدفها تزويد الإدارة ببعض الرؤى المحددة حول واقع دعم تكنولوجيا المعلومات لعملياتها، وبنية تكنولوجيا المعلومات التحتية، وكيفية استغلال تكنولوجيا المعلومات لمواجهة التحديات المستقبلية.	منهجية التقييم الذاتي لتكنولوجيا المعلومات
هي جزء من الاستراتيجية التنظيمية الشاملة للجهاز الأعلى للرقابة، تعنى بالعرض المتمثل بمسار التمهين وتصف بوضوح الحالة النهائية المرجوة للمهارات والكفاءات التي يجب تطويرها.	استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة للتطوير المهني
في بعض البلدان، يكون الجهاز الأعلى للرقابة محكمة تتألف من قضاة، وله سلطة على المحاسبين الحكوميين وغيرهم من المسؤولين العموميين الذين يجب أن يقدموا حساباتهم للجهاز. وتوجد علاقة مهمة بين هذه السلطة القضائية وخصائص التدقيق في القطاع العام. وتتطلب الوظيفة القضائية من الجهاز ضمان محاسبة كل من يتعامل مع الأموال العامة، وأن يكون خاضعاً لولايته القضائية. المعيار الدولي ١٠٠: ١٥	الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف القضائية
وهو نظام بادرت به مبادرة تنمية الانتوساي بهدف دعم الأجهزة العليا للرقابة في تأسيس نظام إدارة جودة التدقيق لديها	نظام إدارة جودة التدقيق
هو تسليم/إرسال التقرير الرقابي النهائي إلى السلطة المسؤولة عن النظر في التقرير واتخاذ الإجراءات المناسبة.	تقديم تقرير التدقيق
يجب أن تكون الأدلة كافية (من حيث الكم) لإقناع شخص مطلع بأن النتائج معقولة، ومناسبة (من حيث الجودة)، أي ذات صلة، وصحيحة، وموثوقة.	أدلة التدقيق الكافية والمناسبة
هو إجراء معتمد يضمن أن تكون الممارسات متسقة عبر المنظمة ومع مرور الوقت.	
هو إجراء معتمد يضمن أن تكون الممارسات متسقة عبر المنظمة ومع مرور الوقت.	النظام
هو الوضع المرغوب للمؤشر نحو نهاية فترة الإدارة الاستراتيجية.	الهدف
هو وضع تستخدم فيه السلطة التنفيذية سلطتها أو موقعها للضغط على الجهاز الأعلى للرقابة لاتخاذ قرارات قد لا تكون في مصلحة الجهاز.	التدخل غير المبرر من السلطة التنفيذية